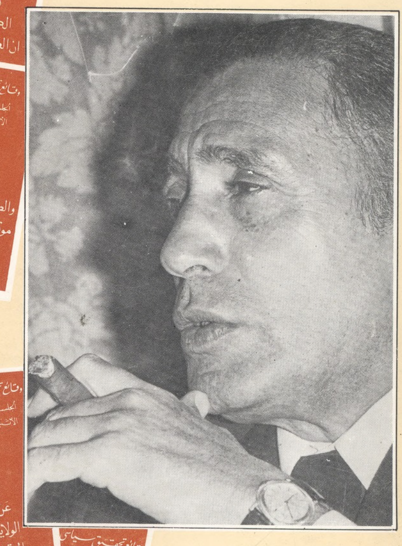
محمد حسنين هيكل



وقائع تحقيق سياسي
الجلسة الرابعة
الأحد ٢٥ يونيو ١٩٧٨
الجزء الأول
هل قال
الكومبيوتر
ان العبور مستحـ

وقائع تحقيق سياسي
الجلسة السادسة
الثلاثاء ٤ يوليو ١٩٧٨
مبادرة روجرز
بادرة السادات
بقية
ص رحلة الى
ت المتحدة

وقائع تحقيق سياسي
الجلسة الأولى
الأربعاء ١٤ يونيو ١٩٧٨
مصر
والصراع العربي الاسرائيلي
موقف الاتحاد السوفياتي وامريكا
وأيهما أقدر على
مساعدة العرب؟

وقائع تحقيق سياسي
الجلسة الثامنة
الخميس ١٥ يونيو ١٩٧٨
الجزء الثاني
تهمة
الانهزامية!
محاولات البحث عن طريق
لاستعمال القوة المسلحة
في الأزمة

وقائع تحقيق سيا
الجلسة الخامسة
الاثنين ٣ يوليو ١٩٧٨
قصص
عن رحلة الى
الولايات المتحدة
الموقف من اتفاقية
فك الاشتباك الثاني

وقائع تحقيق سياسي
الجلسة الثالثة
الأربعاء ٢١ يونيو ١٩٧٨
الجزء الأول
بقية لتهمة
الانهزامية!
موقف واضح في
قضية الحرب

وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي الاشتراكي

إهـــــــداء٢٠٠٩

الاستاذه / ساميه الكريمى

جهورية مصر العربية

محمد حسنين هيكل

وقائع تحقيق سياسي

امام المدعي الاشتراكي



مقدمة

وقائع التحقيق السياسي الذي أجراه معي المدعي الاشتراكي في مصر

مقدمة الصورة... خلفية الصورة... والاطار!

ربما كان الوقت مناسبا الآن لنشر وقائع التحقيق الذي جرى معي بواسطة المدعي الاشتراكي في مصر ، وهو التحقيق الذي استغرق صيف سنة ١٩٧٨ بأكمله ، وامتد على مسافة ثلاثة شهور منه هي يونيو ويوليو وأغسطس .

قلت « ربما » كان الوقت مناسبا ، وضغطت على كلمة « ربما » ، ولعل تفاؤلي لا يكون أبعد من « حدود مأمونة ومعترف بها » ـ على حد التعبير الذي ذاع استعماله في أزمة الشرق الأوسط !

قلت « ربما » في جانب التفاؤل ، وكانت دوافعي موزعة على مجموعتين من الأسباب . نوعين من الأسباب في الحقيقة :

● هناك أولا نوع من الأسباب عام تماما .

● وهناك ثانيا نوع من الأسباب نصف عام ـ ولم أقل « خاصا » لأنه لم يكن هناك فيما أرجو عنصر شخصي في التحقيق الذي جرى معي !

■

أبدأ أولا بالنوع العام تماما من الأسباب ، وأعرضه كما يلي :

١ ـ لقد قضيت ثلاثة أسابيع من شهر ديسمبر الأخير في لندن وباريس ، قصدت اليهما في مناسبة نشر كتابي عن « حكاية السوفيات والعرب » ـ وفوجئت هناك حين وجدت أن « حكايتي مع المدعي الاشتراكي » ما زالت تشغل أفكار كثيرين . ولقد التقيت بعشرات من السياسيين ومئات من الكتاب والمفكرين والصحافيين ، واذا سؤالهم عن التحقيق الذي أجراه معي المدعي الاشتراكي يسابق أي حديث آخر .

من هو الرجل ؟ ما هو المنصب ؟ ما هي اختصاصاته وسلطاته ؟ كيف تقبلت الموضوع ؟ ما الذي دار حوله التحقيق ؟ كيف كان جو هذا التحقيق ؟ . . . وسيل من أسئلة متلاحقة لا يكاد يتوقف .

وأجبت قدر ما استطعت ، ولم أشف غليل أحد فيما أحسست ، ولم أكن أستطيع أن أقص الحكاية من البداية الى النهاية كل ساعة وكل يوم ، وبدأت أجد للنشر ضرورة ، ليس كمجرد استجابة لاهتمام حوصرت به من جانب كثيرين ـ ولكن لأن الاهتمام في حقيقته لم يكن موجها الى شخصي وانما كان موجها الى ما اعتبروه قضية .

ولعلي تمنيت من خلال النشر أن يرى الآخرون من زوايا القصة زاوية لها بالنسبة لي معنى خاص ، وهذه الزاوية هي أثر قيم حضارية ما زالت باقية في مصر . ذلك أنه رغم الزوابع الغاضبة التي كانت تهب علي خارج قاعة التحقيق ، فان هذه الزوابع كانت تتوقف عند حدود هذه القاعة . ومع اعتراضي على أشياء كثيرة في فكرة التحقيق السياسي ذاتها ، وبصرف النظر عن أية نتائج يسفر عنها هذا التحقيق السياسي ـ فان ما حدث داخل القاعة نفسها يظل في حد ذاته شهادة حضارية لمصر .

٢ ـ ان ذلك التحقيق السياسي معي ـ ومع غيري ـ انتهى منذ ستة اشهر ، فقد أبلغت بذلك رسميا في جلسة أول أغسطس سنة ١٩٧٨ ، ومنذ ذلك اليوم وحتى الآن تعاقبت شهور بعد شهور . ومع أن نتيجة التحقيق ما زالت معلقة فان تلك

مسألة أخرى لا علاقة لها بوقائع التحقيق ، بل لعله يكون مفيدا أن تطرح وقائع التحقيق أمام الناس قبل اعلان نتيجته ، خصوصا وأن التحقيق لم يكن سريا ، فقد انصب معظمه على ما أبديته من آراء ، وما أبديت من آراء منشور كله على الناس في صحف طبعت ووزعت على أوسع نطاق .

وصحيح أن ما نشر عن وقائع التحقيق في مصر قليل ، ولكن ذلك لم يكن راجعا الى سرية التحقيق بقدر ما كان راجعا الى « اتفاق صمت » ـ ولا أقول « مؤامرة صمت » ـ ذلك أن الذين آثروا الصمت تعلموا الدرس وفهموا أن الكلام ـ بغير أوامر ـ كثير المخاطر ، في حين أن الصمت ـ ولو بغير أوامر أيضا ـ قد يكون حصن أمان !

٣ ـ أنه يبدو الآن أن نتائج التحقيقات التي أجراها المدعي الاشتراكي معي ـ ومع غيري ـ سوف تجد طريقها الى مجلس الشعب وللعرض عليه ، أو هذا على الأقل ما أعلن وأذيع ، وذلك معناه أن المجلس سوف يقوم بدور أشبه بدور هيئة محلفين مما هو معروف في بلاد تأخذ بهذا النظام في قضائها مع اختلاف الظروف ، لأننا الآن أمام هيئة محلفين سياسية وليست قضائية !

على أن اختلاف الظروف لا يلغي كل أوجه الشبه ، وان مست يد التغيير بعض الجوانب :

فهيئة محلفين قضائية وهيئة محلفين سياسية ـ اذا جاز التعبير والتفكير ـ تظل في النهاية هيئة محلفين . وهيئة المحلفين في نظام قضائي يأخذ بها لا تنتظر من القاضي الذي ينطق بالحكم تقريرا بنتيجة ما توصل اليه ، وانما هي تجلس معه وتتابع تفاصيل كل ما يجري أمامه ، حتى لكأنها تشاركه في أعادة التحقيق .

ان تقريرا بالنتيجة يقدمه أحد القضاة ـ حتى على فرض تجرده الكامل ـ لا يصبح كافيا ، وانما لا بد لهيئة المحلفين أن تعيش الجو كله وأن ترى رأي العين أشخاصه وأن تسمع بنفسها وقائعه ، حتى تستطيع في النهاية أن تقول بضمير مستريح كلمتها النهائية : مذنب أو بريء . . ثم يكون على القاضي بعدها أن

يطبق مواد القانون التي يراها مناسبة .

ولو قبلنا الأمر ـ ! ـ وأخذناه على هذا النحو ، فلقد كان واجبا أن يكون مجلس الشعب ـ هيئة المحلفين في هذه الحالة ـ موجودا طول التحقيق أو ممثلا فيه ، واذا كان ذلك ـ لسبب أو آخر ـ لم يحدث فان الضرورات تقتضي ـ بل تفرض ـ أن تكون صورة ما جرى في التحقيق أمام هيئة المحلفين . مجلس الشعب في هذه الحالة ـ وذلك أضعف الايمان .

من هنا يصبح النشر واجبا .

•

ومن ناحية أخرى ـ وهذا هو جانب الموضوع الذي مسته يد التغيير ـ فنحن أمام هيئة محلفين سياسية . وأي عمل سياسي لا يمكن حصره في أطار محدود . فالعمل السياسي بأبسط تعريف هو عمل عام . والعمل العام وان اختصت بأدائه سلطة معينة فان ملكيته تظل للمجتمع كله . فالعمل العام ـ أي العمل السياسي ـ لا يمكن أن يتم في غيبة المجتمع ، ولا بمعزل عن رقابته .

وعندما تكون هيئة المحلفين قضائية فان عزلها عن المؤثرات العامة يمكن أن تكون له حكمة . ولكن هذه الحكمة تنتفي عندما تكون هيئة المحلفين سياسية . بل ان الظروف في مثل تلك الحالة لا تتطلب انعزالا ، وانما تتطلب اتصالا بالرأي العام ومكوناته من أفكار ومشاعر الى آخره .

هكذا فان أوجه الشبه في الظروف تجعل النشر واجبا .

وهكذا أيضا فأن أوجه الاختلاف فيها تجعل النشر أوجب !

■ ■ ■

أصل الآن ـ وثانيا ـ الى النوع الآخر من الأسباب ، وهو النوع الذي وصفته بأنه « نصف عام » ، ولقد اخترت له هذا الوصف لأن « الموضوع » فيه لم يكن مجردا ، وانما تداخل في بعض الأحيان وفي بعض المواقف وفي بعض المشاعر مع

« الذات » ـ وهذا هو النوع الصعب من الأسباب ، ومع ذلك أحاول بقدر ما أستطيع انسانيا أن أعرض قصته ، وهي في الحقيقة قصة تلك التجربة كلها بايجاز واختصار :

١ ـ لسنوات طويلة تعرضت في مصر لحملات عاصفة وهوجاء ، ولم تكن لديّ بالطبع فرصة للرد أطرح فيها وجهة نظري وأقول من خلالها كلمتي بما يمكن أن تساويه ، رغم أن ذلك واحد من أبسط حقوق الانسان .

ومع أني أوضحت بعض الأمور فيما نشرته خارج مصر ، الا أنني كنت حريصا طول الوقت على أن لا أنقل « خناقة » مصرية الى خارج مصر . وفي الحقيقة فانه لم تكن هناك « خناقة » ، لأن أي « خناقة » يلزمها طرفان ، وأنا لم أكن طرفا في « خناقة » ، ولعلي كنت معجبا بتعبير ذكي للدكتور محمود فوزي الدبلوماسي والسياسي المصري الأشهر ، وكان الدكتور فوزي يقول :

ـ على ماذا نتخانق ؟ خناقة على اللحاف ، كما يقول المثل المصري الشائع ؟ المشكلة أنه ليس هناك لحاف !

هكذا فان محاضر التحقيق الذي أجراه معي المدعي الاشتراكي كانت أول مناسبة تتيح لي أن أطرح وجهة نظري في مصر ، وأن أقول كلمتي بما يمكن أن تساويه في وثيقة رسمية .

٢ ـ طوال فترة التحقيق ـ وقد امتدت على مسافة ثلاثة شهور من يونيو الى اغسطس ١٩٧٨ ـ كان التحقيق معي خبرا في كل الصحف المصرية ، بنفس الصيغة في نفس المكان تقريبا ـ يقول كل يوم بأنني ذهبت الى جلسات التحقيق وعدت منها بأنني « كتبت خارج مصر ما أساء الى سمعتها » ، هكذا بغير تفصيل أو أيضاح .

وازاء هذا الغموض والابهام راجت داخل مصر وخارجها أقاويل وأحاديث عما يجري في التحقيق ، ووجد بعض ذلك طريقه الى النشر في صحف عربية وأجنبية ،

وكان فيه ما هو قريب من الحقيقة ، وكان فيه ما هو أبعد الأشياء عنها ، وفي الحالتين امتنعت عن التأكيد أو النفي حتى لا أدع مجالا لتأويل ـ واثقا في كل الأحوال أن لحظة ستجيء يمكن أن توضع فيها الحقيقة أمام الذين حاولوا متابعة القصة كلها رغم حواجز الغموض والابهام .

٣ ـ لقد كنت أحس بدين في عنقي لمشاعر صامتة أبداها كثيرون في مصر أصالة ونبلا ، كذلك كنت أحس بنفس الدين في عنقي لاهتمام عربي وعالمي آنستني أصداؤه في جو مرهق وموحش .

ولم تكن هناك في تصوري غير الحقيقة كاملة أداءالهذا الدين ووفاءا به .

ان الحقيقة كانت حقا لهؤلاء الذين أعطوا مشاعرهم أو اهتمامهم ، فضلا عن القيمة الذاتية للحقيقة .

٤ ـ أنني طوال فترة التحقيق ، وحتى بعد نهايته ، والى حين أبلغت رسميا بأن قيد السفر الذي كان مفروضا عليّ ـ وعلى غيري ممن تعرضوا لمثل ما تعرضت له ـ قد ارتفع ، امتنعت متطوعا عن الكتابة ، أو بمعنى أصح عن النشر ، وكان قصدي أن أقطع الطريق على أي حجة وأن استبعد أي مظنة أو لبس !

وهكذا نشأت فجوة زمان دامت ستة شهور في علاقتي بالقاريء العربي ، ولم أكن استطيع بعد هذه الفجوة أن أستأنف النشر وكأن شيئا لم يكن . كان لا بد من جسر على هذه الفجوة ، وكان الجسر الوحيد ـ فيا قدرت ـ هو « الحقيقة » فيا جرى من وقائع التحقيق معي بواسطة المدعي الاشتراكي في مصر ، فهذا الفصل من الحكاية هو نفسه الفصل الناقص . . . الفجوة الضائعة التي لا بد لها من جسر .

. . . .

. . . .

هذه مقدمة الصورة في هذا النوع الآخر من الأسباب التي جعلتني أرى أن

الوقت « ربما » كان مناسبا الآن لنشر وقائع التحقيق الذي جرى معي بواسطة المدعي الاشتراكي .

لكن الصورة ليست مقدمتها فقط ، وانما الصورة الكاملة مقدمة وخلفية . . . وأيضا اطار .

وهكذا أصل الى خلفية الصورة . . . وأيضا اطارها .

■

لقد كان واضحا منذ أكثر من سنة - وربما سنين - أنني معرض لمشاكل في القاهرة التي اخترت أن أبقى فيها لا أغادرها الا لرحلات عمل يتجه معظمها الى « لندن » بالذات حيث توجد مجموعة الناشرين التي تملك حق نشر كتبي في العالم .

كان خياري الذي اتخذته بكامل حريتي وارادتي : أن أظل في مصر مهما كانت المشاق ، وأن أبدي رأيي من داخلها مهما كانت المخاطر . ومع أن كثيرين حاولوا تبصيري بما يمكن أن ينتظرني في مصر وحاولوا اقناعي بالبقاء بعيدا عنها ولو لبعض الوقت ، ووصل بعضهم - ولهم الفضل - الى حد أنهم قدموا لي عروضا بمهام وأعمال تشغلني خارجها - إلا أنني شكرت ثم أعتذرت لأسباب بينها أنني لم أستطع أن أرتفع الى مستوى المفكرين الانسانيين العظام من أمثال « فولتير » صاحب القول المأثور بأن « كل كاتب يجب أن يكون حرا في اختيار وطنه . . . وطنه حيث توجد الحرية » .

وربما كنت حبيس نظرة قد تبدو ضيقة ، وهي أن وطني هو وطني هو وطني . ولست متعصبا فيما أتمنى ، ولكني أعتقد أن أحدا لا يستطيع أن يتوجه الى الأفق الانساني الأوسع الا من نقطة بداية محددة هي وطنه وما عليه من الناس والقضايا ، وهذا يحقق لقاءه بالعالم الأكبر .

كان ذلك اختياري صوابا أو خطأ ، ولا أحسبني كنت غافلا عن عواقبه ، فالذين لا يعطون اخلاصهم الدائم للرياح تسوقهم مع اتجاهاتها السائدة في الفصول

الأربعة معرضون لتغيراتها في كل فصل !

■

وأتذكر عشاء وداع أقيم لي في لندن عندما كنت فيها في أوائل شهر نوفمبر من العام الماضي ١٩٧٧ ، وكان الجمع صفوة من المشتغلين بالسياسة والدبلوماسية والصحافة . وسألني « جوردون بروك شبرد » مدير تحرير الـ « صنداي تلغراف » عما « اذا كنت مصمما على العودة غدا الى القاهرة ؟ » ـ وكان ردي بالايجاب « فقد غبت عن وطني أكثر من شهرين ، وهذا أقصى ما أطيقه في فراقه ! » .

وكان رأي « جوردون بروك شبرد » أنه « لا يجد ضرورة ملحة لذلك في الوقت الراهن على الأقل ، لأن كل المعلومات من القاهرة فيما يخصني تبعث على القلق ، فهناك ضيق بما أبديه من آراء ، وهناك تحريض عليّ وتربص بي » .

ثم سألني « جوردون بروك شبرد » وقد رأى تمسكي بما اعتزمت « اذا كنت أقبل الاحتكام الى تصويت يقوم به هذا الجمع من الاصدقاء هنا ، وكلهم يعرفني ويعرف الظروف » ـ وكان رأيي « انني مع كل العرفان لأصدقائي أمام قضية لا يمكن الاحتكام فيها الى غير مشاعري وضميري » .

وأتذكر أنني بعد ذلك سألت « جوردون بروك شبرد » :

ـ ما الذي يتبقى من شجرة تخلع من تربتها ؟ لوح خشب ! » .

ولم ييأس ذلك الصديق العزيز ، وانما وجدها فرصة للاقتراب من زاوية أخرى ، فقال :

ـ اذن لماذا لا تذهب الى بلد عربي آخر . . . ألست تعتبر نفسك قوميا عربيا ؟ وأليست أرض الأمة العربية كلها وطنك كما تقول ؟ ـ هناك في أي بلد عربي تتفق أفكاره مع أفكارك سوف تظل جذور الشجرة في تربتها دون أن تتحول الى لوح

خشب ! » .

وكان ردي « أن مشكلة عالمنا العربي أنه ما زال تحت تأثير المنطق القبلي . . ما زال محكوما بالولاءات لأفراد . ربما كانت تلك ظاهرة موجودة في العالم كله ، لكن هناك اختلافا دقيقا وحاسما . . » .

ثم قلت :

ـ « عندكم مثلا هنا في بريطانيا ، وفي مواجهة قضية السلام والحرب التي كانت مطروحة سنة ١٩٣٩ ، كان هناك فريق منكم مع « نيفيل تشمبرلين » في منطقه ـ السلام بأي ثمن ـ وكان منكم فريق آخر مع « ونستون تشرشل » في منطقه ـ الحرب من أجل السلام .

في العوالم السابقة الى التقدم فان الأفراد رموز لمواقف ، أي أن العنصر الذاتي في صميمه تعبير عن حالة موضوعية ، وذلك لم يرسخ بعد في عالمنا .

أنت مع هذا الفرد الحاكم أو أنت مع غيره .

وأنت مع هذا أو غيره في كل مواقفه حتى وان اصطدم بعضها مع ما تحمله من قناعات .

أي أن الولاء ليس فرديا فحسب ، ولكنه الى جانب ذلك مطلق . وهذا أكثر مما أطيق ، فأنا أريد أن أكون موضوعيا ضمن قناعاتي ، وذلك صعب أو شبه مستحيل في العالم العربي . واذا كان الأمر كذلك فان وطني المحدود يبقى مهما كانت الظروف أولى بالبقاء فيه . . . خصوصا اذا كان هذا الوطن هو مصر بكل دورها وتأثيرها في تاريخ ومصير الوطن العربي الأكبر .

ثم أنني لست متحمسا لدور اللاجيء السياسي . ولربما صلح هذا الدور لرجل يحترف السياسة ، فاختار اللجوء لبعض الوقت خارج وطنه معتمدا على تنظيم يستند اليه داخل هذا الوطن ، لكنني لست ذلك الرجل . ليس هذا الدور دوري ، ولا هو دور أريده ، وانما دوري الذي أريده هو دور صحافي لديه رؤية وله رأي وهذا هو

كل شيء . »

ولم يقتنع ذلك الصديق ولم يسكت ، بل سألني :

ـ وهل تستطيع أن تكتب ؟

وكان ردي :

ـ هناك حدود ، وفي هذه الحدود أحاول ، وأعرف أن ما أكتبه يحجب عن القارىء في مصر . ومع ذلك يبقى الكلام في مصر ومنها ضروريا :

يبقى الكلام في مصر ضروريا لأنه تمسك عملي بحق التعبير عن الرأي .

ويبقى الكلام من مصر ضروريا لأنه اشارة أو رمز الى أن أفكارا أؤمن بها ما زالت لها في مصر شعلة أو حتى شمعة ! » .

وسألني :

ـ والمخاطر ؟ »

وكان ردي :

ـ قائمة في كل وقت . . . وماثلة في كل مكان في العالم العربي . مع أن التقاليد الحضارية في مصر تستطيع في بعض الأحيان أن توفر قدرا من الأمان لرأي مخالف أو مختلف ، وهذا أصعب في أي مكان خارج مصر في العالم العربي . . . أقولها انصافا » .

ان الـ « صنداي تلغراف » أشارت الى هذا الحوار ضمن مقال كتبته في مناسبة التحقيق الذي جرى معي بواسطة المدعي الاشتراكي . وربما لهذا سمحت لنفسي أن أستشهد به .

■

ولم تكن أحالتي الى تحقيق يجريه معي المدعي الاشتراكي في أوائل شهر يونيو ١٩٧٨ أول مرة يحوم فيها حولي شبح مثل هذا الاجراء ، لقد حام الشبح مرات عدة قبل ذلك في سنة ١٩٧٦ وسنة ١٩٧٧ .

وأتذكر مرة من المرات بلغت فيها الحملة عليّ مداها مختلقة في ذلك أسبابا ما أنزل الله بها من سلطان كما يقولون . ونشرت احدى الصحف صباح احد الايام ما يكاد ان يكون عريضة اتهام ضدي ، بل ونشرت ما يكاد ان يكون حكما مسبقا . وكان هناك قول صريح باني محال لا شك في ذلك اليوم الى المدعي الاشتراكي . وكان مقررا ان يلقي الرئيس أنور السادات يومها خطابا في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي ، وكان التلميح أن الاحالة آتية ضمن ذلك الخطاب .

وجاء الخطاب المنتظر . . . وجاء خلوا مما جرى الوعيد به . وأتذكر أنني أمسكت قلمي بعد انتهاء الخطاب وكتبت للرئيس السادات خطابا من أربعة سطور وجهت له فيها الشكر على أنه لم يستجب لحملات تحريض ظالمة .

لكن الشبح ظل يحوم . . . يقترب أحيانا حتى تكاد أن تتلامس ظلالنا ، ويبتعد أحيانا ، وان بقي ظاهرا قرب حد الأفق .

ولم يكن الاقتراب أو الابتعاد عبث مصادفات ، وانما ظواهر موصولة بمواقفي : هل أكتب ؟ وأي الموضوعات أتناول ؟ وكيف ؟ والى أي مدى ؟

ولم تكن الاحالة على المدعي الاشتراكي هي الشبح الوحيد الذي يحوم ، وانما كانت هناك اشباح أخرى لا أريد أن أتعرض لذكرها ـ احتراما لقيم كثيرة في مصر من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأنها كانت مدعاة لأحزان وأشجان أرجو مخلصا أن أنساها .

■

حتى كانت مبادرة السفر الى اسرائيل في أواخر سنة ١٩٧٧ . وأبديت رأيي فيها

عارفا مقدماً أنه سير الحفاة على طريق الشوك . ومضت الأسابيع والشهور مشتعلة بالتوتر والقلق حتى انفجرت عاصفة الخماسين التي هبت على مصر في شهر مايو ١٩٧٨ ، وأطاحت بأوضاع المسرح السياسي المصري كما كان في ذلك الحين . . . وضاع اليمين في مصر ممثلا في حزب الوفد الجديد الذي لم يجد أمامه غير أن يحل نفسه . . . وحوصر اليسار في مصر ممثلا في حزب التجمع الوطني الديمقراطي . وكان الأغرب من ذلك كله ما حدث للوسط ـ كما كانوا يتصورونه ـ ممثلا في حزب مصر الذي كانت له الأغلبية الرسمية الحاكمة . ما حدث له عجب ، فان الأرض انشقت تحته فاختفى ، والأغلبية الرسمية الحاكمة التي كانت له تركت ساحته متوجهة الى ساحة أخرى جديدة ، وربما كانَ في ذلك نوع من الحكمة الالهية ، فان عناصر في رئاسة ذلك الحزب القديم كانت ـ كما يقول أقطاب الحزب الجديد ـ مسؤولة عن النظرة البوليسية الى العمل السياسي في المرحلة السابقة ، وكان تركيزها المبالغ فيه على دعاوي « الأمن » لا هدف له غير تعويض العجز عن الفكر والفعل السياسيين ـ تلك شهادة أقطاب الحزب الجديد !

وفي وسط هذه الضوضاء الشديدة والزحام جاءني القائلون يهمسون اليّ بأن دوري قد جاء ، وبأن بعض المواد التي طرحت في الاستفتاء العام الذي جرى وقتها موجهة اليّ ، بل ان بين صياغات هذه المواد عبارات فصلت تفصيلا لكي تلبسني . وكان ذلك صعبا على التصديق ، فقد بدا لي اهتماما لا أظنني أستحقه !

ثم أشيع أن هناك قوائم باحالات الى المدعي الاشتراكي وأن اسمي وارد بينها ، ولكنني عرفت بالخبر اليقين على طريقة « ويأتيك بالأخبار من لم تزود » ـ فقد اتصل بي ذات مساء « بوب جوبيتر » مراسل هيئة الاذاعة البريطانية بالقاهرة يسألني :

ـ ما هو تعليقك ؟

وقلت له :

ـ تعليقي على ماذا ؟

وقال لي :

ـ ألم يبلغك أحد ؟ لقد اذيع الآن قرار يمنعك من السفر انتظارا لتحقيق يجريه معك المدعي الاشتراكي ! »

وكان شعوري مزيجا من الدهشة والأسف . . .

ولم يكن الأمر فيما يتعلق بي يحتاج الى قرار يمنعني من السفر . . . يذاع وينشر في الدنيا كلها . لقد كان يكفي أن يتصل بي أحد أفراد سكرتارية أي مسؤ ول معني بالأمر ليقول لي أن وجودي في مصر مطلوب حتى اشعار آخر ، وكان مؤكدا أنني سأمتثل راضيا .

ان اختياري البقاء في مصر مع تمسكي بحقي في ابداء رأيي معناه يقينا أنني معرض في أي وقت لمثل ذلك ، وأنه نوع من المخاطر قبلته وكان أمامي منذ وقت طويل أن أقفل فمي وأسكت ، أو أحزم حقائبي وأذهب ، وذلك ما لم أفعله ولا أنوي فعله .

ولست واحدا من الذين يتسللون بالليل قبل أن يواجهوا باستدعاء أمام أي جهة مهما كان سلطانها ، فأنا أعرف نفسي وأعرف دوري في الخدمة العامة لوطني ولأمتي ، وأظن ـ وقد أكدت التجربة ـ أن هناك في مصر وفي العالم العربي وفي الدنيا الواسعة كلها من أظهروا بما لا يدع مجالا للشك أن الذاكرة الانسانية ليست مسطحا من الماء الآسن العكر !

واذن ما هو مبرر اجراء معي على هذا النحو ، وهو لا يسيء اليّ بقدر ما يسيء ـ وقد أساء فعلا ـ الى الصورة العامة لما يجري في مصر ؟!

ولم يتركني « بوب جوبيتر » لخواطري ، وانما سألني اذا كان يستطيع أن يجيء فورا الى مكتبي ليحصل على تعليق يذاع بصوتي من « لندن » .

وجاء ، وأبديت رأيي أمامه ، ثم أبديت رأيي أمام كثيرين غيره من حملة الأقلام

والميكروفونات والعدسات تنقله حرفا وصوتا وصورة الى أرجاء الأرض كلها .

وكنت في كل ما قلت حريصا على مصر ، فهي وحدها التي أهابها اجلالا - و « ملء عين حبيبها » كما يقول بيت الشعر المشهور .

هكذا فأنني اكتفيت بأن أبديت دهشتي من اجراء لا أجد له داعيا ، ولم يكلف أحد خاطره بابلاغي به أو بحيثياته ودواعيه قبل اذاعته على العالم ، ثم أنني لم أفعل شيئا سوى ابداء وجهات نظري في قضايا مصيرية بالنسبة لوطني وأمتي ، وهذا حق لا يستطيع أحد أن يعترض سبيلي اليه ، وقد مارسته في ظل القانون وفي وضح النهار . . . وهذا كل شيء !

■

وخرجت بعض الصحف بعناوين حمراء - أو لعلها صفراء - وبقوائم أسماء وضعتني في صحبة لم أتشرف من قبل بمعرفة معظم الذين تجمعوا فيها . . . كانوا قرابة أربعين . . .أكثر من ثلاثين منهم خارج مصر ، والباقون أكثر قليلا من خمسة كانوا في مصر ، وحتى هؤلاء كان بينهم من لم تقع عليه عيني حتى ذلك الوقت وحتى الآن .

ونسبت اليّ تهم - أعرف . ويعرف الذين وجهوها - أنني يقينا لم أقترفها . وألحقت بي مقاصد لم أسع لها ولم تدر قط في خواطري .

وكان ذلك مناخا غير مألوف في مصر على كثرة ما مرت بمصر العهود .

واقترح عليّ البعض - مخلصين - أن أرفض المثول أمام المدعي الاشتراكي في هذا الجو ، وكانت حجتهم :

اذا كنت بما تصرفت به قد أتيت ذنبا فقانون العقوبات موجود والنيابة العامة وحدها مسؤولة عنه - هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى فان المناخ كله مجاف لروح العدل ، اذا كان العدل هو هدف القانون .

وكان رأيي مختلفا بصرف النظر عن أية تحفظات كانت لي على الأمر كله : في الشكل وفي الموضوع ، وكان اقتناعي بعدها أنني لن أمتنع عن التحقيق ، بل على العكس سوف أتعجله . . وهكذا كان .

وتوجه الصديق الكريم المستشار ممتاز نصار الى مقابلة مع المدعي الاشتراكي الوزير أنور حبيب يقول له : « أنه حاضر معي في التحقيق بوصفه محاميّ . . ونحن نرجو تحديد أقرب موعد للمثول امامك » .

وتحدد بالفعل موعد الجلسة الأولى . الأربعاء ١٤ يونيو ١٩٧٨ ـ ولم أكن أعرف ما سوف أسأل فيه . ورحت أراجع ما كتبت وأستوثق من بعض الوقائع . . . أحاول أن أكون مستعدا لكل الاحتمالات !

■

كانت لديّ كما قلت تحفظات على الأمر كله : في الشكل وفي الموضوع !

ماذا فعلت ؟ ـ انني لم أفعل سوى ابداء رأيي في قضايا مصيرية بالنسبة لشعبي وأمتي ـ ولقد ابديت رأيي بالكتابة ، وهي مهنتي طول عمري كله . وصحيح انني نشرت آرائي خارج مصر لكنني فعلت ذلك حين امتنع عليّ النشر داخلها . ومع ذلك فأنا لم اخرج من مصر وانما آثرت ـ برغم كل شيء ـ أن أبقى فيها . ومعنى ذلك انني فضلا عن ولاء مطلق لها رضيت الخضوع لقوانينها .

ثم أن لي ـ شأن كثيرين في مصر ـ رأيا في مسألة المدعي الاشتراكي من اولها الى لآخرها بصرف النظر عن مزايا أي شخص يشغل هذا المنصب . ورأيي ان المسألة كلها اضافة على النظام القضائي في مصر لااعرف من أين جئنا بها . وكنت اتصور

حينما انشيء المنصب أن له اختصاصا في حماية المكتسبات الاشتراكية للعمال والفلاحين طلائع قوى الشعب العامل ، وذلك مايدل عليه وصف المنصب في حد ذاته ، ولكن الاختصاص الآن يتسع وينسحب الى قضايا الرأي . . . الى حرية الرأي التي يكفلها الدستور أبو القوانين .

ولست أعرف - ولا أظن غيري يعرف - شيئا اسمه « التحقيق السياسي » . وربما جاز أن يكون هناك « تحقيق سياسي » داخل تنظيم سياسي واحد ، بمعنى ان تنظيما سياسيا معينا يرى في تصرف احد اعضائه خروجا على مبادئه ، وهنا يكون التحقيق السياسي لبحث امر التزامه أو خروجه على مبادىء الحزب وتقرير بقائه فيه او فصله منه . وأنا أعرف انني لا أنتمي الى تنظيم سياسي . . . الى أي تنظيم سياسي ، واذن من أين يمكن ان تطولني مسألة التحقيق السياسي ؟

انني بالقطع خارج هذا النطاق ، ومعنى ذلك فيما يتعلق بي انه يستحيل ان يكون هناك تحقيق سياسي . . . فالخلط غير وارد وغير محتمل بين منطق التحقيق ومنطق السياسة .

اذا كان هناك تحقيق . . . اذن فليس هناك غير اطار قانون العقوبات ليست هناك اداة غير النيابة العامة .

واذا كانت هناك سياسة . . . اذن فليس هناك غير اطار الحوار . . . وفي اطار الحوار لايمكن أن تكون هناك اجراءات وعقوبات الى آخره .

وعلى فرض جواز ما لايجوز ، فأي قانون ينطبق على ما سوف يجري فيه التحقيق معي بواسطة المدعي الاشتراكي ؟

إن كل ما كتبته وما هو موضع التحقيق اغلب الظن - والجو كله كما نرى ظنون - سابق على الاستفتاء الذي استندت اليه كل هذه الاجراءات مع غيري ومعي - فهل يمكن ان يكون هناك قانون عقابي بأثر رجعي ؟

انني لم اتوقف كثيرا أمام هذه التحفظات ، ولقد كانت قيمتها بالنسبة لي أنها

أكدت للكل اننا لسنا أمام اجراءات قانون وانما نحن أمام اجراءات سياسية اتخذت من القانون برقعا ، وهذا شيء خطير خطير .

■

وأشهد أنني لم أشعر بقلق : صحيح أننا لسنا أمام «اجراءات قانون» وانما نحن أمام «اجراءات سياسية» . . . وصحيح أيضا أن الخلط بين الاثنين خطير خطير في أي مكان وفي أي زمان - لكن عصرنا الحديث له مزاياه كما أن له بالقطع مساوئه .

ومن مزايا العصر الحديث أن وسائله تملك قدرة على اكتشاف الحقيقة مهما بذلت الجهود لاخفائها .

من ناحية مادية فان الأقمار الصناعية الجوابة في الفضاء الخارجي لا تترك على وجه الأرض غطاءا ولا حجابا .

ومن ناحية معنوية فان الرأي العام اصبحت له قوة في الاستشعار عن بعد لا تقل عن حساسية الاجهزة الاليكترونية المحمولة على الاقمار الصناعية

ان « الرأي العام » لم يعد تعبيرا غبيا ، وانما اصبح قوة حقيقية لها القدرة على اجتياز كل الحدود والسدود والقيود خصوصا في هذه الحقبة التي تنبهت فيها كل الضمائر الى قضية الحقوق الانسانية .

ان الخلط بين « اجراءات القانون » و « اجراءات السياسة » - فيما كان يجري لغيري ولي - تم اكتشافه وظهرت الحقيقة كاملة . وكان ظهورها مؤكدة أمام الكل هو طارد أي شعور بالقلق يمكن أن يساورني أو يساور غيري ممن تعرضوا لمثل ما تعرضت له .

ولقد حاولت أن لاأخطىء في فهم ما حدث .

لقد كانت تلك قضية أكبر من أي شخص بالذات ، وهي في ناحية منها : قضية الخلط بين القانون والسياسة ، وذلك درس في اوضاع العالم الجديدة يستحق

منا أن نتأمله وندرسه :

عندما يحكم القانون كل التصرفات فانه يسبغ حمايته على كل فرد حتى وإن وقف أمامه في موقف الحساب . . .

وعندما تتحكم السياسة ـ حتى في القانون باتخاذه برقعا لاجراءاتها ـ فان المسألة تتحول الى قضية أهم وأكبر من أي فرد بالذات .

■

وجاء موعد الجلسة الأولى الأربعاء ١٤ يونيو الساعة العاشرة صباحا .

ووجدت جمعا من مراسلي الصحف ووكالات الانباء العالمية ينتظرونني خارج مكتب المدعي الاشتراكي ، في الدور السابع من مبنى جديد ضخم يطل على ميدان لاظوغلي ولا يبعد غير خطوات من مجلس الشعب ومقر رئاسة الوزراء .

وكان قولي لهم :

ـ ابتداءا من الآن لم يعد من حقي أن أقول شيئا ، فالمدعي الاشتراكي وحده يملك أن يقول ما يريد .

وأصروا على انتظاري حتى انتهاء الجلسة الأولى ، فربما كان هناك ما أستطيع قوله .

وتوجهت في صحبة المستشار ممتاز نصار الى القاعة التي تقرر أن يجري فيها التحقيق . . .

كان المدعي الاشتراكي بنفسه هو ألذي سيتولى التحقيق معي . وهكذا كانت قاعة الاجتماعات الكبيرة الملحقة بمكتبه هي المقر المختار لجلساته .

والقاعة صفان طويلان متوازيان من الموائد المتلاصقة يربطهما في الصدر مكتب نصف دائري جلس عليه المدعي الاشتراكي الوزير أنور حبيب ، والى يساره

المحامي العام المستشار عبد الرحيم نافع ، والى يمينه المحامي العام المستشار احمد سمير سامي

هذه هي هيئة التحقيق .

وفي مواجهتهم كانت هناك ثلاثة مقاعد ، أحدها لكاتب الجلسة ، وآخر بجانبه لي ، وورائنا نحن الاثنين المقعد الثالث للمستشار ممتاز نصار .

الى جوار المحامي العام المستشار أحمد سمير سامي كان هناك مقعد خصص للاستاذ حسن الشرقاوي سكرتيرنقابة الصحفيين الذي حضر لمتابعة الجلسات وفقا لقانون النقابة .

■

لاأعرف اذا كنت أتسبب ـ عن غير قصد ـ في مشكلة لأحد اذا قلت أن الجو كان وديا منذ أول لحظة في التحقيق الى آخر لحظة ؟

لا أعرف ؟ ولكن تلك كانت الحقيقة ! ـ وأنا لا اجد مناصا من تسجيلها للأمانة وللتاريخ .

كان واضحا لي منذ أللحظة الأولى أن هيئة التحقيق تريد أن تقوم بالمهمة الموكولة اليها في جو يسوده احترام متبادل ، وهذه شهادة حضارية لمصر ولتقاليد رسخت فيها بالتجربة وعلى مر السنين .

ومع فنجان قهوة افتتاحي اتفقنا على أسلوب التحقيق .

قال المدعي الاشتراكي أنه سوف يسألني في بعض ما كتبت ، وقد تمتدأسئلته إلى مواضيع أخرى لاتتصل بما كتبته .

وقال أنه هو بنفسه الذي يتولى التحقيق .

وقال أن لي مطلق الحرية في الاجابة كما أشاء على أي سؤ ال يوجهه اليَّ بل انه

يقترح ـ رغبة في مزيد من الدقة ـ أن أقوم باملاء ما أرى اثباته نصا من إجاباتي في سجلات التحقيق .

وقال أنه لايعرف متى نتتهي ، فهناك اسئلة كثيرة فيما كتبت ، وما كتبته ـ والحمد لله ـ كثير » .

وقلت :

ـ انني تحت تصرفه فيما يشاء معرفته ، سواء بشأن ما كتبته أو بشأن مواقفي غير المكتوبة ، وكل ما أطلبه هو أن لا يكون النقاش بيننا على جمل خارج سياقها أو على مقالات معزولة وحدها عن مجمل ما كتبت ، ذلك لأنني أعتقد أن لكل كاتب موقف كامل تجاه أي قضية من القضايا ، وهو لا يستطيع أن يصب كل ما عنده في جملة ولا يستطيع أن يعرض فكرته مستوفية في مقال واحد ، ولهذا فاني أتمنى أن يكون ألنقاش ـ كما قلت ـ على مواقف كاملة من قضايا محددة .

■

وهكذا بدأ التحقيق ، وهكذا تعاقبت جلساته واحدة بعد الاخرى . . . عشر جلسات كاملة . . أربع منها في شهر يونيو ،وخمس في شهر يوليو ، وجلسة ختامية في أليوم ألأول من شهر أغسطس .

وكان متوسط مدة الجلسة ثلاث ساعات . . . أي أننا جلسنا وجها لوجه ثلاثين ساعة كاملة ما بين سؤ ال وجواب .

كان هو السائل أساسا ، وكان المحامي العام المستشار عبد الرحيم نافع يتدخل أحيانا بأسئلة فرعية ، وكذلك يفعل في أحيان أخرى المحامي العام المستشار احمد سمير سامي .

وأشهد أن الفرصة اتيحت لي ـ في كل الاحوال ـ أن أقول ما أريد من إجابات في الرد على ما وجهوه من أسئلة .

وكانت هناك أسئلة تحفظت على صيغتها وسجلت تحفظي ، وكانت لي إجابات طويلة على بعض الاسئلة لم يحاول أحد إعتراضها ، وفي مرات كانت هناك مواقف طلبت فيها إيقاف التحقيق لكي أدلي بخلفيات مفصلة لبعض ما سئلت فيه من آرائي ومواقفي . . . خلفيات رأيتها ضرورية لعلم هيئة التحقيق ، وفي نفس الوقت لم أجد داعيا لاثباتها في نصوصه ، وكان حسن إصغاء وصبر في المتابعة .

وفي الجلسة الأخيرة بتاريخ أول أغسطس أخطرت منذ البداية بأنها الجلسة الأخيرة ، وكنت على وشك أن أسجل أن موسم صيف بأكمله ضاع عليَّ . ولم أفعل ، لأن مثل ذلك يصبح تزيدا لا مبرر له ما دمت أخطرت بأنها الجلسة الاخيرة .

وبعد ساعة ونصف الساعة وجَّه اليَّ السؤ ال الاخير وأجبت عليه ، وسألني المدعي الاشتراكي ذلك السؤ ال التقليدي الذي ينتهي به أي تحقيق :

ـ هل لديك أقوال أخرى ؟

وقلت :

ـ نعم .

ثم رحت أملي تعقيبا ختاميا على التحقيق دام لأكثر من ساعة كاملة حاولت فيه أن الخص رأيي في الموضوع كله بطريقة سريعة ومركزة .

وتبادلنا عبارات مجاملة وتحية ، ثم قلت للمدعي الاشتراكي أن لديَّ عنده طلبين أرجو أن أكون في طلبهما داخل الحدود التي تسمح بها القوانين :

● والطلب الأول أن أحصل على صورة كاملة من سجلات التحقيق .

وقال لي المدعي الاشتراكي أن هذا من حقي ، وأنه سوف يطلب من سكرتاريته تصوير كل صفحة من صفحات التحقيق لتسليمها لي ، وأنه يرجو أن يتم ذلك في ظرف أسبوع .

● والطلب الثاني أن يخطرني في أسرع وقت مناسب له بما يراه بالنسبة لأمكانية سفري إلى لندن لمدة اسبوعين في شهر نوفمبر .

قلت له أن لديَّ كتابا سوف يظهر للسوق العالمي في هذا الوقت في لندن ، وستبدأ جريدة الـ « صنداي تايمز » في نشر بعض حلقات مسلسلة منه في ذلك الوقت ، وهناك الحاح عليَّ من الناشرين أن أحضر معهم احتفالات ظهور هذا الكتاب .

وقلت أنني أتفهم الظروف ، ولذلك فاني لا أطلب منه تصريحا بالسفر ، وإنما اطلب منه مجرد أخطاري : هل أستطيع أو لا أستطيع السفر ؟ حتى أتمكن في موعد ملائم أن أخطر الذين ينتظرونني في لندن أنني ذاهب اليهم ، أو أخطرهم أن الظروف ما زالت تحول بيني وبين السفر .

وقلت أنني لا أريد احراجه ، فأنا أعرف أن المسألة في صميمها مسألة سياسية ، وكل ما أطلبه ـ كما قلت وشددت على القول ـ أن أعرف .

وقال لي المدعي الاشتراكي أنه سوف يخطرني بالقرار في مسألة السفر في بحر عدة أيام . . . أسبوع أو نحو ذلك .

■

وفوجئت في أليوم ألتالي ـ ٢ أغسطس ١٩٧٨ ـ بصحف الصباح في القاهرة تنشر أن التحقيق معي تأجل لأجل غير مسمى أو لموعد يتحدد فيا بعد ، وكان ذلك شيئا مختلفا كل الاختلاف عن الحقيقة .

وكتبت خطابا الى المدعي الاشتراكي رجوت محاميَّ أن يتفضل مشكورا فيحمله بنفسه الى مكتب المدعي الاشتراكي ويستوضح منه سبب التباين بين الحقيقة وبين الصورة التي أوردتها الصحف .

وكان نص الخطاب كما يلي :

« السيد الوزير انور حبيب

المدعي الاشتراكي

ربما تاذن لي ان اعبر عن دهشتي للطريقة التي نشرت بها صباح اليوم ما نشرته عن التحقيق معي انه تاجل الى « جلسة تحدد فيما بعد » طبقا لرواية صحفية أو الى « أجل غير مسمى » طبقا لرواية صحفية أخرى !

إن مبعث دهشتي أن هذا الذي نشر يختلف تماما عن الحقيقة . فالذي حدث أنكم تفضلتم بابلاغي في بداية جلسة الامس - أول أغسطس ١٩٧٨ - وفي ختامها أنها الجلسة الاخيرة وأن التحقيق بها : تم وانتهى ، وكان ذلك في حضور بقية أعضاء الهيئة الموقرة التي تشارك معكم في التحقيق : المحامي العام المستشار عبد الرحيم نافع ، والمحامي العام المستشار احمد سمير سامي ، كما كان ذلك في حضور سكرتير نقابة الصحفيين الاستاذ حسن الشرقاوي ، وحضور الاستاذ المستشار إبراهيم زكريا الذي ناب عن محاميَّ الاستاذ المستشار ممتاز نصار اثناء مرضه .

وفي الحقيقة فانني لا أعرف كيف أفسر هذا الاختلاف بين حقيقة ما وقع في جلسة الامس وبين ما نشر عنها في صحف هذا الصباح ، ولا أعرف ايضا اذا كان من حقي أن الجأ اليكم لتصحيح هذا الوضع باعتبار مسئوليتكم عن التحقيق وما يتصل به .

وفي انتظار أن أسمع رأيكم بأي وسيلة ترونها فان عبارتكم في أول جلسة من جلسات التحقيق ما زالت حين قلتم انكم تتولون هذا التحقيق « بتجرد القضاة » .

وتفضلوا بقبول موفور التحية والاحترام ،،، .

« محمد حسنين هيكل »

وعاد إليَّ محاميَّ يقول أنه قابل المدعي الاشتراكي بنفسه وسلمه الخطاب ، وأن الحقيقة هي ما نعرفه ، واما ما نشر عنها فقد تسبب فيه لبس غير مقصود .

ولم يكن هناك غير انتظار التطورات .

ومضت الايام والاسابيع والشهور .

■

ينبغي أن أحدد أنني لم أتسلم الصورة الرسمية المعتمدة للتحقيق ، وإن كنت كما ذكرت قد طلبت مثل هذه الصورة الرسمية المعتمدة .

ومن حسن الحظ أن الاستاذ المستشار ممتاز نصار كان في الجلسات الاربع التي حضرها معي يسجل كل ما يدور . وبعد أن حرمني مرض طارىء ألم به من حضوره معي فانه أناب عنه من مكتبه زميله وصديقه المستشار إبراهيم زكري الذي واصل بعده نفس الأسلوب في تسجيل وقائع الجلسات الستة التي سعدت فيها بحضوره معي حتى تمام التحقيق .
ومع أني كنت أعود الى مكتبي بعد كل جلسة فانقطع لاعادة بناء وتسجيل كل ما جرى فيها ضمن سياقه ـ فقد اعتمدت بالدرجة الاولى على أوراق الصديقين الكريمين المستشار ممتاز نصار بالنسبة للجلسات الاربع الاولى ـ والمستشار إبراهيم زكري بالنسبة للجلسات الست التي تلت ذلك من التحقيق .

ولقد اردت التزاما للدقة الكاملة أن أقوم بعملية مراجعة . . . وهكذا استأذنت الاستاذ حسن الشرقاوي سكرتير نقابة الصحفيين أن يسمح لي بالأطلاع على أوراقه إلتي كان يسجل فيها هو الاخر نصوص التحقيق .

■

ولربما تساءلت قرب نهاية هذه المقدمة التي امهد بها لنشر وقائع التحقيق .

ـ ماهي النتيجة ؟

عشر جلسات ، ثلاثون ساعة ، ثلاثة شهور استغرقت موسم صيف بأكمله . . . ما هي النتيجة ؟

وردي على هذا السؤ ال :

لاأعرف حتى الآن .

ما أعرفه فقط هو أن اي اساءة الى مصر لم تصدر عني !

وقائع تحقيق سياسى

الجلسة الأولى

الأربعاء ١٤ يونيو ١٩٧٨

مصر
والصراع العربي الاسرائيلي
موقف الاتحاد السوفياتي واميركا
وأيهما أقدر على
مساعدة العرب؟

سؤال : من المدعي الاشتراكي عن الاسم والسن والمهنة والعنوان .

وجواب : محمد حسنين هيكل ـ السن ٥٤ سنة ـ المهنة صحفي ـ العنوان ٩٢ طريق النيل بالجيزة ، القاهرة .

المدعي الاشتراكي : هل تعتنق عقائد سياسية معينة ؟

هيكل : أعتقد أن قناعاتي هي القناعات الأساسية للثورة المصرية . . . ثورة سنة ١٩٥٢ . . . وأظن أن الميثاق هو أكثر الوثائق التي تعكس هذه القناعات الأساسية للثورة المصرية .

المدعي الاشتراكي : ما هي وجهة نظرك في الصراع الدائر في الشرق الأوسط والعناصر المؤثرة فيه ؟

هيكل : وجهة نظري في الصراع القائم في الشرق الأوسط ، وكما شرحتها في كل ما كتبت ، أن هناك صراعا قائما بين الحركة القومية العربية ككل وبين قوى الاستعمار العالمي وأن اسرائيل تلعب دور الطليعة المتقدمة لهذه القوى ، كما أن مصر هي القوة الطليعية للعالم العربي ودورها في هذا دور أساسي لأنها القوة الوحيدة القادرة حاليا على ادارة الصراع على رأس الأمة العربية وبالتعاون مع كل شعوبها ـ فضلا عن اعتقادي الراسخ بأن مصر على وجه التحديد مستهدفة من الكيان الصهيوني ، واعتقادي أنها بذلك مستهدفة أكثر حتى من فلسطين ، أي أن مصر في الواقع وقبل أي طرف عربي آخر هي المستهدفة بقصد عزلها عن المشرق العربي .

ان كل القوى الراغبة في السيطرة على المنطقة ، وبالذات بعد انهيار الامبراطورية العثمانية ، كانت تضع أمامها دوما مطلب عزل مصر عن المشرق باعتباره مطلبا أساسيا يحقق لها حرية الحركة والعمل في المشرق العربي .

ان ذلك المطلب يؤمن السيطرة لمن يريدها من القوى اذا استطاع الوصول اليه .

فهو من ناحية يعزل الطليعة (مصر) عن كتلتها الطبيعية (وهي الأمة العربية) ، وذلك يؤدي بدوره الى امكانية تطويق الطليعة بعد عزلها ، ثم يؤدي بعد ذلك الى شل الكتلة العربية وتمزيق أوصالها ، وفي النهاية تتحقق السيطرة على أقدار ومصائر الأمة كلها .

وكان ذلك مطلب الاستعمار العالمي .

وهو لا يزال أيضا مطلبه ومطلب اسرائيل . . . مطلب اسرائيل لدورها في خدمته ولأهدافها التوسعية بتأثير العقيدة الصهيونية .

ان هناك من يتصورون أن فلسطين وحدها هي المستهدفة أصلا في العالم العربي .

وأنا أظن أن مصر أيضاً مستهدفة ، وربما الى درجة أكبر من فلسطين .

نستطيع تصوير خريطة الصراع في المنطقة كما يلي :

من ناحية هناك قوى الاستعمار العالمي الراغبة في السيطرة على المنطقة لدواعي معروفة (موقعها الاستراتيجي . . . ثرواتها خصوصا البترول ، الى آخره) .

مع هذه القوى هناك اسرائيل ، وهي موجودة بحكم صلتها الوثيقة بالقوى الاستعمارية ، لكنها أيضا موجودة لأهداف خاصة بها أبرزها الحلم الصهيوني .

ومن ناحية أخرى هناك الأمة العربية الراغبة في تحقيق استقلالها وحريتها وحقها في استغلال مواردها لتحقيق رفاهية شعوبها . ومصر بين شعوب هذه الأمة العربية هي الطليعة كما قلت بحكم الوزن الاستراتيجي والسكاني والحضاري . . . لكن مصر أيضا في الصراع لدواعي اضافية أبرزها أهمية ابقاء طريق المشرق مفتوحا في اتجاه آسيا العربية ، وهو طريق لا تستطيع مصر تحمل اغلاقه في وجهها بأي شكل من الأشكال أو بأي صورة من الصور ، بصرف النظر عن الانتماء العربي .

هكذا نجد :

ان اسرائيل موجودة في الصراع العربي الاسرائيلي بالوكالة عن الاستعمار العالمي وبالأصالة عن الحلم الصهيوني .

وفي نفس الوقت نجد أن مصر موجودة في الصراع العربي الاسرائيلي بالوكالة عن الأمة العربية وبالأصالة عن ضرورات استراتيجية مصرية تأكدت عبر الخمسة الآف سنة الأخيرة .

ان حركة الصراع العربي الاسرائيلي تركزت في فلسطين ، ولكن حدود هذا الصراع في الحقيقة أبعد من فلسطين بكثير .
ذلك أن فلسطين في هذا الصراع مسألتين :

المسألة الأولى أنها الوطن المطلوب اغتصابه للحلم الصهيوني .

والمسألة الثانية أنها البوابة التاريخية من مصر الى المشرق العربي .

هكذا فان السيطرة عليها تحقق هدفين في الوقت نفسه : اتاحة المجال للحلم الصهيوني .

ومن ناحية أخرى اغلاق بوابة مصر الى المشرق العربي بما يؤدي الى عزلة مصر الكاملة عنه .

انني شرحت تصوراتي تفصيلا بالنسبة لهذه القضايا كلها في مقال كتبته أخيرا لمجلة « الشؤون الخارجية » الأميركية التي سوف تنشره في عددها القادم ـ يوليو ١٩٧٨ ـ وسوف أتشرف بتقديم نسخة منه الى هذه الهيئة الموقرة فور صدوره .

واذا أذنت لي هذه الهيئة الموقرة فأني أستطيع تلخيص مجمل رأيي في هذه القضايا على النحو التالي :

في السياسة الخارجية لكل بلد نوعان من العناصر :

عناصر يمكن أن نسميها الثوابت

وعناصر يمكن أن نسميها المتغيرات .

والجغرافيا هي أهم الثوابت في تحديد السياسة الخارجية لأي بلد ، وأتذكر أن الجنرال « ديغول » قال لي مرة : « أن الجغرافيا هي العنصر الدائم في صنع التاريخ » ، وذلك صحيح الى أبعد حد فيما أظن .

واذا أخذت سياسة مصر الخارجية على ضوء ثوابت الجغرافيا فسوف نجد ظاهرتين بارزتين على طول التاريخ المصري .

الظاهرة الاولى هي أن مصر كانت لها دائما سياسة افريقية بحكم رغبتها في تأمين منابع النيل ضد أي خطر ، وبأعتبار أن النيل هو المصدر الأساسي ـ والوحيد في عصور طويلة ـ لكل حياة في مصر .

والظاهرة الثانية هي أن حركة الاندفاع المصري تاريخيا تتجه الى المشرق ، وهنا فان فلسطين ووراءها سوريا كانت دائما بوابة مصر الى الشرق الآسيوي .

هذه المنطقة : فلسطين وسوريا كانت دائما الجسر البري الذي يصل مصر بالمشرق . . . ان هذا الجسر هو الطريق الذي عبر منه الأشوريون والبابليون والفرس والمقدونيون والبيزنطيون والعرب والأتراك في اتجاه وادي النيل ، وفي نفس الوقت فان هذا الجسر هو الطريق الذي عبرت منه جيوش تحتمس الثالث والظاهر بيبرس ومحمد علي لكي تغزو أو لكي تدافع .

ان الأمر استقر الى الدرجة التي جعلت الجنرال « اللنبي » قائد الجيوش البريطانية في الحرب العالمية الأولى يقول أن خط الدفاع الأول عن مصر هو خط غزة ـ بير سبع في فلسطين ، بينما كان هناك خبراء عسكريون غير الجنرال « اللنبي » يعتقدون أن هذا الخط الأول في الدفاع عن مصر يقع شمال دمشق وربما شمال حلب

ولكن أهمية الجسر البري بين مصر والمشرق العربي لا تقتصر على ظروف

الحرب ، وانما أهميته في ظروف السلام أكبر ، فقد كان هذا الجسر معبر مصر الى طرق التجارة الدولية في كل العصور . وحينما أصبحت مصر جزءا من الامبراطورية الاسلامية العظمى فان أهمية هذا الجسر البري زادت ، فقد أصبح شريان الاتصال الأساسي بين أجزاء الامبراطورية في المشرق وأجزائها في المغرب . . . ثم أنه أصبح طريق الأماكن المقدسة في فلسطين أو في الحجاز . . . ثم أنه أصبح مسرح اللقاء بين الشرق والغرب والصدام بينهما أحيانا كما رأينا في الحروب الصليبية . . . وبعد قيام الامبراطورية العثمانية فان هذا الطريق أصبح هو الجسر الامبراطوري الى عاصمة الخلافة في استانبول ، ولقد تأكد بعد سقوط الامبراطورية العثمانية أن عوامل التراكم التاريخي والتفاعلات الانسانية والحضارية والاقتصادية قد أنشأت في المنطقة قوة جديدة هائلة هي قوة القومية العربية .

ان الصلات الوثيقة بين عرب آسيا وعرب افريقيا عبر عصور طويلة ـ الى جانب أسس سابقة كثيرة ومتعددة أكدتها وحدة اللغة ووحدة الدين ووحدة الثقافة ووحدة المصلحة ووحدة الأمن ـ قد عززت هذه القوة الجديدة التي ازدادت فيها أهمية الجسر البري بين آسيا وافريقيا .

ان الأمة العربية بعد انهيار الامبراطورية العثمانية حاولت أن تنشىء نظامها القومي المستقل والخاص في هذه المنطقة ، ولكن الاستعمار أسرع بعد الحرب العالمية الأولى الى تقسيم شعوبها تحقيقا لمطامع قديمة من ناحية ، وخشية من نشوء قوة جديدة مستقلة في هذه المنطقة الحاكمة من العالم .

وفوق ذلك فان الاستعمار في هذه الفترة استجاب الى الدعاوى الصهيونية ، فقطعت بريطانيا على نفسها وعد بلفور .

وظلت المنطقة بؤرة تفاعلات حتى الحرب العالمية الثانية ، وبعدها وجدنا الأمة العربية تحاول العودة الى حلم وحدتها في وجه معارضة استعمارية ضارية ، وفي هذه الفترة أيضا تحول وعد بلفور الى حقيقة واقعة .

وهنا برز دور اسرائيل كمركز استعماري متقدم ، الى جانب دعاوى الحلم

الصهيوني .

وهنا أيضا برز دور مصر كطليعة لحركة القومية العربية ، الى جانب الضرورات التاريخية للاستراتيجية المصرية .

وكان الصراع كله على الجسر البري بين آسيا وافريقيا ومن حوله ، أي في فلسطين وحولها .

هذه هي صورة الصراع كما أراها .

المدعي الاشتراكي : ما رأيك حاليا في موقف مصر الخارجي . . بالنسبة لاسرائيل أو الدول الغربية والشرقية ؟

هيكل : بالنسبة لاسرائيل فانني قد شرحت رأيي في الاجابة على سؤال سابق ـ أما بعد ذلك فسوف نجد ما يلي :

١ ـ الغرب : في اعتقادي أن هناك تناقضا في المصالح بين الغرب عموما وخصوصا الولايات المتحدة وبين مصر ، ولكن علينا أن نراعي المتغيرات . . . الدور الاستعماري . . امريكا أخذته بطريقة جديدة (الدولة الراغبة في السيطرة) ـ وكان رأيي أما وقد انتهت العلاقة الاستعمارية مع أوروبا الغربية فيجب أن نحاول ادارة التناقض بأسلوب جديد نستطيع معه تضييق منطقة الخلاف ، وتوسيع منطقة المصالح المشتركة قدر ما نستطيع .

أما الولايات المتحدة فقد تعاقبت المراحل في علاقاتنا معها من الصدام الى محاولة التعايش . . ولكن أي محاولة للتعايش لا تلغي التناقض ، ولكن نغير أساليب مواجهتنا له .

هناك مقالات لي ناديت فيها بضرورة تحييد امريكا ، وقد بدأت في العام ١٩٦٥ ، وعدت اليها قبل حرب ٦٧ ، ثم عدت اليها بعد النكسة ، وقد جر عليّ ذلك مشاكل مع الاتحاد الاشتراكي لا حدود لها وقتها لدرجة اتهامي بالعمالة لامريكا .

المدعي الاشتراكي : كيف بدأ الدور الأميركي في المنطقة ، وكيف تطور مع التطورات التي حصلت ؟

هيكل : الدور الامريكي بدأ بطريقة واضحة في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما راحت الامبراطوريات التقليدية القديمة تتداعى ، وخرجت امريكا كالقائد الذي لا ينازع في المعسكر الغربي . . ونلاحظ أنه في عام ١٩٤٥ ـ في أعقاب الحرب مباشرة ـ كانت الولايات المتحدة تسعى الى ثلاثة أهداف :

١ ـ ادراك أهمية الوسائل الحديثة في العالم (الحصول على حقوق وامتيازات طيران فوق الشرق الاوسط) . . فعلت ذلك من وراء ظهر بريطانيا وفرنسا ، وسبب ذلك لها مشاكل بين الحلفاء .

٢ ـ مع الثورة التكنولوجية والسباق على مصادر الطاقة بدأت الولايات المتحدة تسعى للحصول على كل ما يمكن من بترول المنطقة (١٩٥٠ ـ ١٩٦١) ، وكانت أزمة البترول الايراني والتأميم في عهد « مصدق » مظهر من مظاهر هذا السباق .

٣ ـ مع تفكك جبهة الحلفاء الذين واجهوا النازية في الحرب ، وظهور الصراع الغربي ـ السوفياتي ، وقيادة الولايات المتحدة للمعسكر الغربي ، وبداية الحرب الباردة ـ اخذت الولايات المتحدة تسعى الى احاطة الاتحاد السوفياتي بنطاق من الاحلاف العسكرية . . هذه الأهداف كلها انعكست على المنطقة فراحت امريكا تطلب تسهيلات وتطلب امتيازات بترول .

ان مجموعة الانقلابات السورية (١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ الخ . .) كانت في جزء منها صدى للصراع بين شركات البترول الاميركية والانكليزية . ومنذ العام ١٩٥٠ عرضت الولايات المتحدة اقامة حلف دفاع عن الشرق الأوسط بالمشاركة مع بريطانيا وفرنسا وتركيا ، وقدم أول مشروع لمصر في فترة مقاومتها للاستعمار البريطاني (١٩٥١) ، ورفضت حكومة الوفد ـ رفضت مصر . المشكلة باستمرار لمصر وللدول العربية ـ وهي لا تزال قائمة ـ أن القوى الوطنية العربية في رغبتها في الخلاص من النظام الاستعماري القديم تصورت أن الولايات المتحدة يمكن أن تلعب دورا في

مساعدتها بعد ما بدا من خلافاتها مع النظام الاستعماري القديم ، لذا نجد أن السياسة المصرية في سياستها الواعية احيانا واللاواعية احيانا اخرى تتصور الى حد ما أنها تستطيع بواسطة علاقات جديدة مع الولايات المتحدة أن تضغط على القوى الاستعمارية التقليدية . . لكن المسائل أخذت في التغير مع الحرب الباردة .

في تجربة ثورة ٢٣ يوليو مرت العلاقات المصرية الامريكية بعدة مراحل :

١ ـ مرحلة « الغواية » من أغسطس ١٩٥٢ الى آخر سنة ١٩٥٥ : وكان موضوع الحوار أو الضغط كما يلي : وجهة نظر امريكا محاولة اغراء مصر ، وأن تجعلها تجر الدول العربية وراءها في حلف عسكري لمواجهة السوفيات ، وثقتها أن ذلك ممكن بالاغراء وبالمساعدة الاقتصادية والعسكرية .

حاولت مصر أن تستعمل الولايات المتحدة في الضغط على بريطانيا ، وكانت حجتها أنها لا تستطيع أن تدخل في أحلاف جماعية الا بعد التحرر من الاحتلال ، لأن الارادة المستقلة هي شرط الاختيار . . وقد بدأت مصر تنادي بامكانية قيام نظام عربي مستقل لحماية الأمن العربي أيضا .

وكانت وجهة نظر مصر في ذلك الوقت أنها لم تكن تعتبر أن الاتحاد السوفياتي هو الخطر الأساسي عليها ، وان قبولها الدخول في أحلاف عسكرية يعرضها لضربات نووية ، فضلا عن أن مقاومة الشيوعية لا تكون بالدخول في أحلاف وانما بالتنمية الشاملة وعلى تمايز نظام عربي يحقق وحدة الأمن والمصلحة للعالم العربي .

٢ ـ مرحلة « احتواء » بعد سنة ١٩٥٥ ، وقد تمثلت في تشجيع قيام حلف بغداد بمناورات ضد مصر وسحب عرض السد العالي والحصار الاقتصادي والسياسي ، وهذه مرحلة بلغت ذروتها بمشروع « ايزنهاور »

سنة ١٩٥٧ .

أما فيما يتعلق بامريكا وحرب السويس فنرجع فيه تماما والى دوافعه لمجموعة وثائق الخارجية الاسرائيلية المنشورة سنة ١٩٦٨ ، ومقالاتي عن ٢٠ سنة بعد حرب السويس المنشورة سنة ١٩٧٦ .

ولا بد أن نسلم بلا تحفظ أننا استفدنا من امريكا في حرب السويس ، ودوافعها الى مساعدتنا في ذلك الوقت كانت محكومة بمجموعة عوامل دولية لا تتعلق بحرصها على النظام المصري ، وانما تتعلق بأن الغزو تم بدون التنسيق معها ، وبأن تأميم القناة أحدث فورانا في المنطقة العربية أعطى مصر قوة دفع هائلة . والحقيقة أن حلف بغداد سقط عمليا في السويس سنة ١٩٥٦ ، ودفن رسميا في بغداد سنة ١٩٥٨ .

ثم يجيء دور الانذار الامريكي الى جانب ضغط دول عدم الانحياز .

وقد نتذكر على أي حال أن الهدف المحدد لامريكا والواضح بعد السويس كان هو تحقيق أهداف العدوان بوسائل اخرى .

ثم تجيء المرحلة الثالثة مع امريكا، وخلالها فان الحركة القومية العربية ـ ومصر بالذات ـ حاولت أن تأخذ ظاهر الأمور وأن تشجع امريكا للقيام بدور ايجابي في المنطقة ، وقد بدا حتى نهاية حكم الرئيس « كنيدي » أنه يمكن الحفاظ على صيغة علاقة محتملة مع الولايات المتحدة ، وساعد على ذلك أن هذه الفترة شهدت خلافات بين الحركة القومية العربية وبين الاتحاد السوفيتي ، وكانت هذه هي الفترة التي عقدت فيها اتفاقية القمح الاميركي مع مصر ، ولكن عندما تغيرت الصورة السياسية في المنطقة وسقط حكم « عبد الكريم قاسم » في العراق ثم لحقه نظام الانفصال في دمشق وبدأت الحركة القومية في الفوران من

جديد ـ عادت أوضاع التناقض مع امريكا في عصر « جونسون » وتبدت في محاولاته للضغط على حرية الارادة المصرية فيما يتعلق بأنواع التسليح ، ومن ذلك مثلا طلبه لحق التفتيش الامريكي على مصانع الصواريخ المصرية ومصانع الطائرات .

ودخلنا مرة أخرى مرحلة عنف ظلت تتصاعد حتى نهاية سنة ١٩٦٦ عندما بدأ الحصار الاقتصادي بالغاء اتفاقيات القمح ، ثم بدأ التمهيد لمؤامرة سنة ١٩٦٧ .

بعد ذلك ، وفي مرحلة ما بعد العدوان ، كانت قد تأكدت في المجال الدولي ظاهرة « الوفاق » وما تستتبعه من ضرورة حسن ضبط وادارة العلاقات مع القوتين الأعظم . . ان هذه الظاهرة كانت أمامنا واضحة حتى من قبل العدوان ، ولكن التطورات بعد العدوان أصبحت تقتضي مزيدا من الحيطة والحذر . وقد بدأت من قبل العدوان ـ وواصلت بعده ـ الدعوة الى تحييد أمريكا .

وهنا يهمني اظهار الحقيقة . . فالمدعي الاشتراكي ومن معه في وضع قضاة ، ويهمني أن تظهر الحقيقة .

ان السياسة المصرية راحت بعد ذلك بكل الوسائل تحاول العثور على أرضية تستطيع عليها أن تقيم نوعا من الاتصال مع امريكا ، وهنا تجيء عدة جهود منها برقية الرئيس جمال عبد الناصر في تهنئة « نيكسون » بنجاحه ، وما أعقب ذلك من بعثة ممثله الخاصة « سكرانتون » الذي تحدث لأول مرة عن سياسة امريكية متوازنة ، ثم بعثة الدكتور « فوزي » لواشنطن ليعزي في جنازة « أيزنهاور » ويجري اتصالات ، ثم رسالة عبد الناصر المفتوحة الى « نيكسون » في أول مايو سنة ١٩٧٠ بان يضغط على اسرائيل للانسحاب أو يمتنع عن امدادها بالسلاح والا اعتبر شريكا لها في احتلال الأرض العربية ، ثم

مبادرة « روجرز » .

واستمرت المحاولات في عهد الرئيس السادات ، وأتذكر أنني - كما كنت في عهد عبد الناصر - قمت الى جانبه بدور لا بأس به فيما أظن . . وعلى سبيل المثال فان الرئيس السادات كلفني بأن أتحدث نيابة عنه الى مستر « اليوت ريتشاردسون » الوزير الامريكي الذي جاء ليعزي في وفاة عبد الناصر ، ثم كلفني بمقابلة « ويليام روجرز » ، وكانت هناك موضوعات مطروحة تمثلت في مبادرة « روجرز » ثم مبادرة الرئيس السادات في ٤ فبراير سنة ١٩٧١ .

فاذا انتقلت بعد ذلك الى الاتحاد السوفيتي ، فان الاتحاد السوفيتي - شأنه شأن أي قوة عالمية - له أهداف ، ونلخص أهدافه في المنطقة كما يلي :

١ - اهتمامه بألا تكون هناك قوى كبرى لها سيطرة على الشرق الأوسط ، باعتبار الجوار الجغرافي ، لأن الشرق الأوسط وراء ظهر الاتحاد السوفيتي مباشرة .

٢ - رغبة السوفيت التقليدية في الوصول للمياه الدافئة .

٣ - الرغبة في الحصول على مواقع ممتازة في المنطقة اذا استطاع (ثروات أو أهمية استراتيجية أو مواصلات) .

٤ - ثم يجيء عنصر العقيدة ، فالاتحاد السوفيتي بالطبع له عقائده التي يرغب في السعي الى نشرها .

وفي الحقيقة فان العلاقات العربية السوفيتية بدأت في الواقع منذ سنة ١٩٤٣ عندما طلب الانكليز من الملك اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي ، وأنشئت أول مفوضية ، وعين لها سوفياتي مستشرق هو « عبد الرحمن سلطانوف » قائما بالأعمال ، ومن وقتها بدأ تطور

العلاقات بحذر .

وبعد ثورة ١٩٥٢ اتخذ السوفيت من النظام الثوري المصري موقفا عدائيا يقوم على الرؤ ية الماركسية التقليدية لدور الجيوش في العالم ، وهي أنها أداة لحفظ الأمر الواقع وليس لتغييره ، أي أنها قوة من قوى الثورة المضادة ، وليست من قوى الثورة . وبدأ هجوم مركز ضد النظام المصري بتهمة الفاشية والعمالة للامريكيين قياسا على نمط الانقلابات المعروفة في أمريكا اللاتينية .

وفي سنة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ ، ومع اصرار مصر على عدم الدخول في أحلاف ، وتجربة « باندونج » غير الاتحاد السوفيتي نظرته ولكن بتحفظ . . وبدأت العلاقات بعد ذلك تنشط حيث عقدت اتفاقات تجارية وثقافية ، ورفعت درجة التمثيل الدبلوماسي الى مستوى السفارة ، حتى جاءت القفزة الكبرى في العلاقات والتي تمثلت في صفقة الاسلحة سنة ١٩٥٥ ، ثم تطورت العلاقات في فترة السويس ، ثم بدأت أول أزمة جدية في العلاقات العربية السوفيتية نتيجة لرغبة الاتحاد السوفيتي الطبيعية في أن يحصل على نتيجة عملية لصالح أهدافه ، نتيجة لما قدمه في السويس للحركة العربية التي لم تكن على استعداد لأن تعطي ما هو مطلوب منها ، وبالتالي نشأت مشاكل ، وحاول الحزب الشيوعي السوري أن يستغل هذا الموقف .

أزمة سوريا سنة ١٩٥٧ كانت أزمة مزدوجة (صراع على سوريا بين مصر والسوفيت من ناحية ، وصراع على سوريا ضد حلف بغداد من ناحية أخرى . . ثم نشطت الحركة القومية وقامت الوحدة ، ثم ثورة العراق في ١٤ يوليو ١٩٥٨ ، وحاول الحزبان الشيوعيان العراقي والسوري تحويل « بغداد عبد الكريم قاسم » الى مركز مناوىء . وضربت الحركة القومية بعد ثورة « الشواف » ، ثم استردت القوى القومية قواها بعد « عبد السلام عارف » ، وكان الاتحاد السوفيتي في

هذا الوقت يؤيد المحور الآخر المناوىء لمصر . وفي تلك الفترة جرى الصدام العلني بين عبد الناصر و « خروشوف » سنة ١٩٥٩ ، ثم بين السادات و « خروشوف » عندما زار الوفد البرلماني المصري موسكو سنة ١٩٦٠ .

كانت مصر تدرك طوال هذا الوقت أن هناك حدودا للصراع مع القوى العظمى ، ولأنها كانت في صدام مستحكم مع امريكا فان سياستها مع الاتحاد السوفيتي كانت الحرص على حسن العلاقات معه ، وذلك مطلب في حد ذاته . والى جانب ذلك فقد كان لا بد لمصر أن تثبت له أنها قادرة على التصدي له اذا اقتضت الأمور ، وفي نفس الوقت تحاول حصر الخلاف معه . وأمكن الوصول الى ذلك عندما التقى عبد الناصر مع « خروشوف » ، في دورة الجمعية العامة الخاصة التي عقدت سنة ١٩٦٠ ، ثم كان بعدها عقد اتفاقية تنفيذ المرحلة الثانية من السد العالي ، وظلت العلاقات تتحسن حتى كانت زيارة « خروشوف » لمصر في مايو ١٩٦٤ . ووقتها كان من حظي أنني رافقت « خروشوف » طوال هذه المرحلة ، فقد قابلته في موسكو ، وذهبت معه الى « يالتا » ، وظللت معه على الباخرة أربعة أيام حتى وصلنا الى الاسكندرية ، وذلك لكي أجيب على أي سؤال قد يخطر له عن مصر أو العالم العربي ، فقد كانت لديه أسئلة كثيرة يريد أن يطرحها بطريق غير رسمي . . وتمت الزيارة ، ونجحت نجاحا باهرا .

ودخلت العلاقات بعدها مرحلة مستقرة ، أو هكذا بدا ، فقد كانت لنا معه اتفاقيات تسليح واتفاقيات تصنيع متعددة واتفاق أول واتفاق ثان على المرحلة الأولى ثم الثانية من بناء السد العالي .

وفي أكتوبر ١٩٦٥ عزل « خروشوف » ، وبدأت محاولة اقامة جسور مع القيادة الجديدة ، وتوافق ذلك مع مرحلة العنف في العلاقات بين القاهرة وواشنطن ، وكانت الأمور قلقة حتى جاءت حرب ٦٧ التي

أحدثت مشاكل بين البلدين ، ومرت فيها العلاقات بفترات توتر ، ثم أمكن وضع العلاقات على أساس معقول ، وبدأت عملية اعادة بناء الجيش المصري بمساعدة السوفيت سنة ١٩٦٧ ، وكان جهدهم مرضيا من يوليو حتى نوفمبر ١٩٦٧ حين استكملت مصر قوتها الدفاعية . واستمر الاتحاد السوفيتي بعدها في المساعدة على تطوير القوة العسكرية المصرية ، وأدى ذلك الى تمكن مصر من خوض حرب الاستنزاف التي يعتبرها الخبراء العسكريون في العالم ـ وبينهم الاسرائيليون ـ حربا رابعة ، وأكتوبر هي الخامسة .

كانت استراتجية مصر العسكرية في ذلك الوقت ثلاثة مراحلة هي : الدفاع ثم الردع ثم التحرير . وقد كان التعاون في تلك الفترة معقولاً ، أقصد أنه كانت هناك مشاكل ولكن التقدم العام كان مستمرا حتى وصلت الأمور الى نقطة التحول الكبيرة في الزيارة السرية التي قام بها جمال عبد الناصر الى موسكو في يناير سنة ١٩٧٠ ، وانتقل الموقف كله نقلة استراتيجية ضخمة وهائلة لصالح المواجهة العربية الشاملة ضد العدوان . . . ولكن الأقدار تدخلت ، وكان رحيل جمال عبد الناصر .

ومع الحاح المعركة فقد قام الرئيس السادات بعدة زيارات للاتحاد السوفياتي جرت فيها مناقشات بالغة الصراحة وبالغة الحدة أحيانا ، ثم تطورت الأمور الى الحد الذي رأى فيه الرئيس السادات انهاء الوجود العسكري السوفيتي في مصر سنة ١٩٧٢ . ومع ذلك فرغبة الاتحاد السوفيتي في الحفاظ على مواقعه في الشرق واعتبارات مواجهته العالمية للولايات المتحدة من ناحية ، ومن ناحية اخرى من رغبة الرئيس السادات في استكمال استعداده للمعركة ـ فقد أمكن تطويق أزمة الخبرا السوفيت.

وقام المشير أحمد اسماعيل بزيارة الاتحاد السوفيتي في أواخر سنة ١٩٧٢ ، وبدأ بعدها التدفق الضخم من السلاح السوفيتي الى مصر ،

وكان ذلك بين الاسباب الكبيرة التي عاونت في الاعداد السليم لحرب أكتوبر ١٩٧٣ التي حققت فيها مصر نصرا استراتيجا هاما بارادتها وبأبنائها ، ولكن أيضا بسلاح سوفيتي لم يكن هناك غيره .

وبعد حرب أكتوبر ظهر نوع آخر من المشاكل لسوء الحظ ، وكان من أثره أن عاد التوتر في العلاقات . وهنا لا بد أن نلاحظ أن الاتحاد السوفيتي كانت بينه وبين الحركة القومية العربية منطقة لقاء ومنطقة خلاف . . . نحن الاثنان نرغب في الخلاص من الاستعمار ـ هذه منطقة اللقاء . . . ولكن الخلاف يبدأ بعد ذلك . . . نحن نريد استقلالنا الكامل ، والاتحاد السوفيتي يريدنا أقرب ما يمكن اليه . . . ان ذلك هو الأمر المنطقي في العلاقات بين الدول : مناطق لقاء ومناطق خلاف ، ومهمة السياسة أن تحاول توسيع مجالات اللقاء وأن تحاول تضييق مجالات الخلاف . . . والموضوع ليس موضوعا شخصيا وانما هو أكبر من ذلك ، وقد دافعت وما زلت أدافع عن دور طبيعي ومشروع للاتحاد السوفيتي في الشرق الاوسط ، ولم يؤثر فيّ أن « بادجورني » مثلا طلب الى الرئيس السادات ذات مرة اخراجي من « الاهرام » لأني أتعرض بالنقد للسياسة السوفيتية .

هذه هي الصورة في خطوطها العامة .

المدعي الاشتراكي : انتهت الجلسة

الجلسة التالية موعدها غدا الخميس ١٥ يونيو ١٩٧٨ .



وقائع تحقيق سياسى

الجلسة الثانية

الخميس ١٥ يونيو ١٩٧٨

« الجزء الأول »

الخلافات
بين الدول العربية
هل كان عبد الناصر على خطأ
أو كان على صواب
في سياساته ؟

المدعي الاشتراكي : ما هي وجهة نظركم بالنسبة للسياسة التي انتهجتها مصر مع الدول العربية في فترة مشاركتكم في العمل السياسي وحتى الآن ؟

هيكل : بالطبع وكما تشرفت وأوضحت أمامكم في الجلسة السابقة ، فان كل سياسة تستمد اتجاهاتها من مصدرين ، أولهما ما يمكن أن نسميه « الثوابت » ، والثاني ما يمكن أن نسميه « المتغيرات » ، وبصفة عامة فان « الثوابت » تعني في النهاية مجموعة الأهداف الاستراتيجية العليا للدولة ، وهي الأهداف التي تحددها الحقائق الطبيعية والتاريخية كالجغرافيا ، والانتماء القومي ، واطار المصلحة ، وحدود الأمن ، الى آخره . . هذه عوامل لا تتغير كل يوم ، ولا تتبدل مع الحكام والحكومات .

وبصفة عامة أيضا فان «المتغيرات» تعني في النهاية سياسات تحقيق هذه الأهداف في أجواء مختلفة وموازين متحركة وموارد يتفاوت حجمها ويتفاوت تأثيرها تبعا لطريقة ادارتها ، الى جانب تباين الرؤية ونوع ودرجة الالتزام لدى صانع أو صناع القرار السياسي .

أنني وضعت انتماء مصر القومي ـ أي العربي ـ بين « الثوابت » لأنه نتيجة جغرافيا وتاريخ وضرورات مصلحة وأمن ، أما الطريقة التي تمارس بها مصر انتماءها العربي فهي التي يمكن أن تخضع « للمتغيرات » ، وبالتأكيد فانها تخضع لها .

وبصفة عامة فاننا نستطيع أن نرى أكثر من نمط في الطريقة التي مارست مصر بها دورها العربي .

مثلا هناك النمط الذي مارست به مصر دورها العربي من أعقاب الحرب العالمية الثانية الى قيام الثورة المصرية ، وفي تلك الفترة كانت جامعة الدول العربية هي

الاطار الذي مارست فيه مصر دورها .

وهناك مثلا نمط ثان مارست به مصر دورها بعد الثورة ، وهو اسلوب قيادة تيار عربي غالب ، وكان ذلك في الأوقات التي حاولت فيها الأفكار الجديدة ، الثورية أن تؤكد نفسها في العالم العربي . . ومن ذلك على سبيل المثال المعركة ضد الأحلاف ـ حلف بغداد ـ وفترة الاندفاعات الوحدوية ـ قيام الجمهورية العربية المتحدة ـ وفترة بداية التحولات الاجتماعية والاتجاه نحو الحل الاشتراكي .

وهناك مثلا نمط ثالث مارست به مصر دورها بعد الثورة أيضا ، وهو نمط قيادة اجماع عربي شامل، وذلك يحدث عادة في أوقات الخطر الخارجي الداهم ، ويمكن أن نقول أن مؤتمرات القمة العربية تعبر تعبيرا واضحا عن النمط ، ومن ذلك مثلا مؤتمرات القمة العربية سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٦٥ وبعد حرب سنة ١٩٦٧ وبعد حرب سنة ١٩٧٣ وهكذا .

المدعي الاشتراكي : ما هي مواطن الصدام ، ومدى ما وصل اليه في هذه المرحلة وان ظلت العلاقات قائمة بين مصر والدول العربية دون خلافات أو صدامات ، وان كانت قد حدثت اصطدامات ، فما مرد ذلك في رأيك ؟

هيكل : لقد حدثت اصطدامات بالتأكيد ، ويمكن ردها بصفة عامة الى اربعة اسباب رئيسية :

١ ـ اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية .

٢ ـ اختلاف التصورات المطروحة لحل التناقض الرئيسي الذي يواجه الأمة العربية في هذه المرحلة ، وهو التناقض مع اسرائيل .

٣ ـ اختلاف الأوضاع الاقتصادية بين البلاد العربية .

٤ ـ ظروف وطبيعة الارتباط بين بعض الدول العربية وبعض القوى الخارجية .

واذا طبقنا ذلك عمليا لوجدنا على سبيل المثال ما يلي :

كانت هناك خلافات بين مصر والمملكة العربية السعودية بسبب التطبيق الاشتراكي في مصر ، لأن الاشتراكية بالنسبة للسعودية كانت شيئا مكروها .

وكانت هناك خلافات بين مصر وحزب البعث عموما بسبب اختلاف النظرات الى بعض قضايا العمل العربي .

وكانت هناك خلافات بين مصر وحزب البعث العراقي لأن النظام العراقي كان شديد الجموح أحيانا في نظرته الى استراتيجية مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي ، ربما بسبب بعد ذلك النظام عن المخاطر المباشرة لهذا الصراع .

وكانت هناك خلافات بين مصر والمغرب بسبب التزام مصر المبدئي في الدفاع عن الثورة الجزائرية .

وكانت هناك خلافات بين مصر وسوريا بعد الانفصال ، واستمرت هذه الخلافات بعد سقوط حكم الانفصال في دمشق والى ما قبل ظهور الرئيس حافظ الأسد بسبب الطبيعة المغامرة للنظام السوري في تلك الفترة .

وقام خلاف بين مصر والسودان بسبب منطقة « حلايب » على الحدود بينهما ، ولكن مصر سارعت الى تطويق هذا الخلاف لأنها لم تكن تريد دفع الأمور الى أزمة مع السودان مهما كانت الأسباب :

وهكذا وهكذا .

المدعي الاشتراكي : في رأيك هذه الخلافات التي ذكرتها . . . أيها ترى كان على حق ؟ مصر أو الدول العربية ؟

هيكل : شأن أي خلاف يقوم داخل نظام واحد لا يمكن انسانيا أن يكون لطرف واحد الحق في كل ما يقوله أو يفعله بينما يحتكر الخطأ طرف آخر .

وأنا أعتقد بصفة عامة أن الخط الاستراتيجي المصري في تلك الفترة كان خطا سليما ، فان مصر لم تخطىء بالنسبة « للثوابت » وربما حدثت أخطاء في مجال المتغيرات . وفي كل الأحوال فان هذه الخلافات لم تكن قصدا مقصودا أرادته مصر ، وانما حدث نتيجة تناقضات ومواريث اجتماعية وسياسية مختلفة ، وكذلك نتيجة ارتباطات دولية معينة ، واحيانا نتيجة حساسيات شخصية . وربما قيل أن مصر وقعت في خطأ المبالغة في هجماتها على مواقف آخرين في العالم العربي ، وهذا صحيح الى حد ما ، ولكن علينا أن نضع مثل ذلك في اطاره الصحيح . . . ان طبيعة العمل العربي داخل النظام العربي الواحد تفرض أوضاعا مؤداها أن أي حاكم ـ ملك أو رئيس ـ عربي يملك سلطة مطلقة داخل حدود اقليمه ، ولكنه خارج هذه الحدود لا يملك الا سلطة تعبئة أوسع الجماهير وحشدها لتأييد وجهة نظره ، وهذا يخلق ضغوطا يحس بها بعض الحكام وتسبب لهم حساسية شديدة من تصور أن مصر كانت تخاطب شعوبهم ، من فوق رؤوسهم ، وبالتالي تتدخل في شؤونهم الداخلية .

ان الحوار العربي أخذ ـ نتيجة لذلك ـ شكلا حادا وعنيفا ، ولكن الصراع كان على أشده من أجل الوصول الى اقناع أوسع الجماهير .

ويقال أحيانا أن تلك كانت محاولة فرض سياسة من جانب مصر ، وأعتقد أن ذلك لم يكن الحال تماما ، بل ربما وصلت الى القول أن مصر بصفة عامة لم تبدأ بخلاف مع أحد . أنها في بعض الظروف استقرت على خيارات سياسية أو اجتماعية جديدة راحت تدعو اليها ، ووجد الآخرون أن هذه الخيارات الجديدة ، تختلف مع تصوراتهم القديمة أو تتعارض مع أفكارهم ومصالحهم بالنسبة لما يجب أن يحدث ، وهكذا فقد كانوا هم البادئين بالخلاف .

ونأخذ ما جرى بالنسبة لحلف بغداد على سبيل المثال . فجأة قرر العراق أن يدخل في حلف عسكري أجنبي ، ولم يفعل ذلك وسكت ، وانما قرر حكامه توجيه الدعوة الى دول عربية اخرى لتنضم اليه ، وراحوا يمارسون ضغوطهم عليها . وفي نفس الوقت فان مصر لم ترفض دعوة هذا الحلف فقط وانما راحت تشرح وجهة

نظرها لغيرها وتقنعهم بأن المصلحة العربية لا تتحقق على هذا النحو ، وانما تتحقق على نحو آخر ، هو تدعيم وتقوية تيار الضمان الجماعي العربي لأن الخطر الرئيسي عليها في هذه المرحلة هو الخطر الاسرائيلي القابع في وسطها ، وليس أي خطر متوهم غيره يتربص بها من أقصى الشمال . . . من الاتحاد السوفيتي أو الشيوعية الدولية الى آخره .

ولم يكن الأمر مجرد صراع على فكرة ولكن اكثر من ذلك فان مصر كانت تعتقد أن انضمام الدول العربية في المشرق الى حلف بغداد كان معناه عزلها وتركها وحيدة أمام الخطر الاسرائيلي .

وهكذا احتدمت المعركة بسبب حلف بغداد . . . ولم تكن مصر البادئة ، ولكنها كانت في موقع الدفاع عن الأمن العربي العام وعن نفسها أيضا .

المدعي الاشتراكي : هل اتخذ الحوار بين الدول العربية شكل حوار سياسي ، أم اتخذ صورا وصلت أحيانا الى قرب الاشتباكات العسكرية ؟

هيكل : انني أتصور أن المقصود بذلك هو الخلاف بين مصر والمملكة العربية السعودية في اليمن . . واذا كان ذلك هو المقصود فلا بد أن نضعه في اطاره التاريخي .

ان العلاقات بين مصر وبين ما أصبح الآن المملكة العربية السعودية مسألة قديمة جدا . وفضلا عن تأثير الروابط الدينية واشعاعاتها والفتح العربي لمصر ونتائجه البعيدة . فان الحجاز كان من عهد الدولة الطولونية رسميا تحت الحكم المصري . واستمرت هذه العلاقة عبر القرون علاقة ود وصداقة تقليدية ، بل ان الحجاز كان يعتمد في حياته تقريبا على ما تقدمه مصر له بالتزامها السياسي والديني وبموقعها الجغرافي منه على الشاطىء الآخر من البحر الأحمر . ولم تشب هذا الوضع شوائب الا في الفترة التي شهدت حملة محمد علي ضد الحركة الوهابية بتكليف من الخليفة العثماني في استانبول . وفيما بعد نشأت حساسية بين الملك فؤاد وبين الملك عبد العزيز آل سعود بسبب تطلع كل منهما الى أحلام الخلافة بعد سقوط آخر الخلفاء

العثمانيين ، لكن هذا الخلاف زال بزوال دواعيه ، وعادت العلاقات الى طبيعتها ، بل زادت ودا في الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن بسبب المنافسة القبلية بين الأسرة المالكة السعودية والأسرة المالكة الهاشمية واعتبار الأسرة المالكة السعودية أن الأسرة المالكة المصرية حليف طبيعي لها ضد الهاشميين .

وكان الملك عبد العزيز آل سعود يكن تقديرا خاصا لمصر ويعرف لها دورها التاريخي في المنطقة ، وأتذكر أن الملك فيصل قال لي أن والده الملك عبد العزيز كان دائما يقول لكل أولاده « ان العرب يصحّوا بمصر ويمرضوا بمرضها . . . اذا صحّت مصر صحّوا واذا مرضت مصر مرضوا » . وبعد الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ زادت العلاقات بين القاهرة والرياض قوة بسبب الصراع على حلف بغداد ، فقد كانت القاهرة تعارضه ، وكذلك الرياض التي اعتبرته قوة مضافة الى أعدائها الهاشميين في بغداد .

لكن الخلاف بين البلدين ما لبث أن دب في ظروف أزمة السويس . فالملك سعود غضب لأن جمال عبد الناصر لم يستشره في تأميم قناة السويس رغم أن هذه القناة لها علاقة وثيقة كما قال وقتها بكل قضايا البترول . وكانت هناك محاولة لحصر هذا الخلاف في اجتماع الدمام سنة ١٩٥٦ ، ولكن المسائل تطورت عندما ذهب الملك سعود الى الولايات المتحدة الاميركية في بداية سنة ١٩٥٧ ، وعاد ليتعاون مع الولايات المتحدة في خطتها لعزل مصر في ذلك الوقت ، وهي الخطة التي جرى تنفيذها تحت اسم مشروع أيزنهاور لملء الفراغ في الشرق الأوسط .

ثم تفاقمت الأمور حين تحالف الملك سعود مع بغداد ضد مصر ، وبدأت عملية تدبير المؤامرات في سوريا ، وزادت هذه المؤامرات مع بروز الاتجاه الى الوحدة بين مصر وسوريا ، مما حدا بالملك سعود الى ان يحاول رشوة العقيد عبد الحميد السراج رئيس المكتب الثاني السوري ليقوم بانقلاب على الوحدة ونسف طائرة جمال عبد الناصر في دمشق . وبعد الوحدة نتذكر ان الملك سعود هو الذي دفع ـ باعترافه حين جاء بعد ذلك لاجئا الى القاهرة . مبلغ اثني عشر مليون جنيه لتمويل مؤامرة الانفصال بين مصر وسوريا . ثم كان الملك سعود بعد الانفصال هو

القوة المحركة وراء مؤتمر شتورة الذي اتخذ منبرا للتشهير بمصر .

في ذلك الوقت كان التحول الاشتراكي قد بدأ في مصر بقرارات يوليو الشهيرة سنة ١٩٦١ ، وكان ضيق الرياض شديدا من الفكر الاشتراكي . . ان مصر لم تدع السعودية الى تطبيق الاشتراكية عندها ، ولكن مصر هي التي طبقت الاشتراكية عندها . . ولكن الأفكار قابلة للانتشار والعدوى ، وهكذا فان مصر في نظر الملك سعود لم تكن خصما سياسيا فقط ، ولكنها أصبحت خصما اجتماعيا أيضا ، فضلا عن حساسية الملك لتعاظم شعبية جمال عبد الناصر بين الجماهير العربية . ثم وصلت الأمور الى درجة الانفجار عندما قامت ثورة اليمن سنة ١٩٦٢ . ومن المهم أن نلاحظ ان الثورة اليمنية بدأت دون تدخل مصري على الاطلاق ، ثم ووجهت هذه الثورة بغزو مسلح كانت قاعدته « نجران » في السعودية ، وكان الغزو تحت قيادة الأمير الحسن ـ عم البدر امام اليمن المخلوع ـ واستولت القوات الغازية على « صعدة » وانكشفت الأمور كلها حين توجه عدد من الطيارين السعوديين الأحرار بطائراتهم المحملة بالأسلحة الاميركية الى القاهرة بدل الاتجاه الى اليمن ، وكان هذا هو الجو الذي قررت فيه مصر أن تتدخل لمساعدة ثورة اليمن عسكريا .

ومن سوء الحظ أن مصالح عديدة تمكنت في ذلك الوقت من اقناع السعودية أن الوجود العسكري المصري في اليمن سوف يحمل الى شبه الجزيرة العربية أفكار الثورة المصرية ، وهكذا بدأ صراع طويل ومرير . . ومن المحزن أن المسائل تدهورت الى الحد الذي جرت فيه الاستعانة بجنود من المرتزقة الأجانب بلغ عددهم في بعض الاحيان ما بين اثني عشر وخمسة عشر ألفا من المرتزقة الأجانب . . . فرنسيين وبلجيك وألمان وانجليز . . . لقتال الجيش المصري في اليمن .

ان الرئيس أنور السادات يعرف تفاصيل ما حدث في اليمن كاملا ، فقد كان هو المسؤول السياسي عن توجيه الحرب ، في حين كان المشير عبد الحكيم عامر هو المسؤول العسكري عن ادارتها . . . وكانت مسؤولية الرئيس السادات في حرب اليمن جزءا من اختصاصه العام في مجلس الثورة المصري القديم ، فقد كان اختصاصه هو أمور شبه الجزيرة العربية كلها . انني لا أريد ان أدخل في تفاصيل

كثيرة عن خبايا حرب اليمن لأني لا أريد أن انكأ جراحا قديمة ، ولكن الوقائع تقول أمامنا أن مصر كانت في موقف دفاعي عن نفسها وعن فكرة الثورة العربية .

وربما أضفت ان التدخل المصري لنصرة الثورة اليمنية أدى الى آثار هائلة في شبه الجزيرة العربية . . . انه أدى مثلا الى استقلال الجنوب العربي ، والى تأكيد عروبة واستقلال الخليج العربي ، ثم أنه فرض عملية تحديث في السعودية لمواجهة الظروف المتغيرة ، وكانت هذه العملية هي التي أدت الى خلع الملك سعود وتولية الملك فيصل ، ثم أن التطور اخذ بعد ذلك مجراه بحيث.رأينا الشعار المصري بـ « سيطرة العرب على بترول العرب » يجد طريقه الى التحقيق ، بصرف النظر عن أية تحفظات .

ولقد جرت بعد عزل الملك سعود محاولات لتسوية الصراع في اليمن ، واجتمع عبد الناصر مع الملك فيصل في مؤتمر جدة سنة ١٩٦٥ ، واستمرت الاتصالات ـ بنجاح أحيانا وبغير نجاح في أحيان أخرى ـ حتى كان مؤتمر الخرطوم سنة ١٩٦٧ الذي أنهى الصراع المصري السعودي في اليمن .

انني أظن أن مصر كانت على حق استراتيجيا في اليمن ، رغم أنني أعترف أنني في البداية عارضت التدخل العسكري المصري في اليمن .

المدعي الاشتراكي : ما هي وجهة نظرك في المواجهة العربية الاسرائيلية حتى الان ؟

هيكل : أنا من الذين يعتقدون أن مصر مستهدفة بالدرجة الأولى وقبل فلسطين ، لأن مصر لا تستطيع ولا تملك التسليم بوجود حاجز بري يمنع اتصالها بالمشرق خصوصا ، وحتى لو كانت ضرورة ودواعي هذا الاتصال قائمة طول التاريخ فانه الآن أكثر حتمية لاعتبارين :

١ ـ وحدة النظام العربي .

٢ ـ ان الخليج بالذات أصبح الآن مركز الثقل في السياسة العالمية كلها باعتبار

منابع البترول وفوائض أمواله ، وهذه قضـايا لا بد ان تكون مصر موجـودة فيهـا بطريقة بارزة ومؤثرة ، واذا انعزلت عنها فهي تضعف نفسها كثيرا ، وبالتالي فأنا أعتقد ان اسرائيل قضية مصرية . . . قضية امن مصري . . . الى جانب كونها قضية فلسطينية وعربية . . واعتقادي انه لا يوجد حل قريب او ممكن لهذا الصراع الا اذا فتح طريق المشرق امام مصر بريا عبر سيناء والنقب ، مما يسهل عملية تفاعل النظام العربي كلـه ، وأتصـور أن هذا الموضـوع في منتهـى الحيوية نتيجـة للأوضـاع والفلسفات والآراء والعقائد الصهيونية ، وأتصور كما يتصور ـ مع الأسف ـ « بن غوريون » انه ليس هناك حل لان الصراع يجري في المنطقة على رقعة ارض واحدة بين طرفين ولا بد في النهاية ان تكون لأحـدهما ، وبمـا ان الدعـوة الاسرائيلية في فلسطين قائمة على فكرة اسطورية ، والحق العربي في فلسطين الى جانب ضرورات المصلحة والأمن يقوم على تاريخ ممتد وواقع حضاري وانساني ـ فان الحق العربي يبقى هو الجدير بالانتصار . . وبالطبع فأنا لا أتصور ، وبسبب الظروف العـالمية الراهنة وظروف القوة السائدة ، ان العرب يستطيعون تحقيق هدفهم دفعة واحدة . انني اتصور أنه أمر صراع طويل علينا قدر ما نستطيع ان نعبىء له وأن نمرحله ـ ان صح هذا التعبير ـ بما يتناسب مع طاقتنا والطاقات العربية مرحلة بعد مرحلة ، وان نجعل تكاليفه محتملة خصوصا بالنسبة لشعب مصر ، ولهذا فانني اعتبر أن عملنا في هذا السبيل هو مزيج من الحرب والسياسة ، او بمعنى اصـح هو سياسـة بالمعنـى الحديث ، اي سياسة تدخل القوة المسلحة كعنصر من عناصرها في بعض الأحيان لتعديل موازين القوى . . واذا جاز لي ان اتصور نموذجـا عمليا ، فان التـاريخ يعطينا نموذج الحرب الصليبية .

المدعي الاشتراكي : القوتين الأعظم في منازعتهما على الشرق الأوسط . . من الذي يحقق للعرب ولمصر مأربهم في هذه المشكلة خاصة وأنكم تقولون انه لا بد من مزيج من السياسة والقوة مرحليا لحل المشكلة الفلسطينية او الشرق الاوسط ، بما فيها الاحتلال في سيناء والجولان وفلسطين ؟

أي القوتين ـ وهما متنافستان ومتنازعتان ـ ترون أنها أجدر بمساعدة مصر والعرب

للوصول للحل المنشود ؟

هيكل : اعتقادي انه لا حل . . تاريخيا لا حل . . وحتى اذا نظرت للموضوع من وجهة نظر مصرية بحتة ، فان مصر لا يجب ان تقبل بغير فتح طريق المشرق . . . ولا بد ان تقوم على الجسر البري بين آسيا وافريقيا دولة عربية . . . دولة فلسطينية . ذلك حق ، ثم انه ضرورة .

ومن ناحية ادارة الصراع العربي الاسرائيلي ، فلا بد أن يكون في اعتبارنا ان هناك ارادة عربية مستقلة لها امكانياتها ومواردها القادرة على ان تعطيها حدا كبيرا لحرية الحركة والتصرف . . ومع تسليمي بالصراع بين القوتين الأعظم على الشرق الأوسط فان أهم الحقائق هو وجود طرفين محليين آخرين في هذا الصراع ، وهما :

١ . ارادة عربية لها امكانية استقلال .

٢ ـ ارادة اسرائيلية لها امكانية استقلال .

صحيح انني لا اعتقد انه يمكن فصل اي من القوتين الاعظم على التأثير على كل الصراعات في العالم ، وبالذات في الشرق الأوسط ، لاعتبارات مختلفة .

لكن الحل الأمثل يبقى في اعتقادي ماثلا في ان تتمكن مصر من تعبئة الارادة العربية والامكانيات العربية لكي تحصل من القوتين الأعظم على قصارى ما تستطيع كل منهما تقديمه لها ، ولقد مارست مصر هذه السياسة المتوازنة القائمة على الاستفادة من الصراع الدولي ، ومارستها بنجاح . . وفي كل صراع دولي يمكن أن يكون الاطراف المحليون ضحايا او مستفيدين ، وهذا يتوقف على حجم ارادتهم المستقلة وامكانياتهم .

وأنا أعتقد أن حرب أكتوبر كانت تطبيقا ناجحا لهذه السياسة ، وقد كانت معارك الحرب كلها بسلاح سوفيتي ، في الوقت الذي استطاعت فيه السياسة المصرية ان تشد الولايات المتحدة لدور ايجابي في سبيل الحصول على حلول ولو مؤقتة ، ولهذا فان علينا الاستمرار في الحصول من الطرفين الدوليين على اقصى

الممكن .

المدعي الاشتراكي : أشرتم الى حرب اكتوبر . . فهل هناك وجهات نظر معينة بالنسبة لفض الاشتباك الاول او الثاني ؟

هيكل : كان رأيي طول الوقت بعد ٦٧ انه ليس هناك سبيل أمامنا الا سبيل المعركة ، وقد أبديت رأيي في كل ما كتبت ، وتعرضت لمشاكل بسببه من بعض المسؤولين في الاتحاد الاشتراكي والصحف ، وكانوا عاجزين عن الفهم ، لذا ركزت على شرح نظرية الحرب المحدودة ـ أي استعمال القوة المسلحة في لحظة مناسبة في اطار عمل سياسي شامل يستهدف طول الوقت تغيير موازين القوة .

ومما يشرفني أنني كنت قريبا الى أبعد حد من الرئيس السادات في مراحل التحضير السياسي والعسكري لحرب أكتوبر . وأبرز ما أعتز به في تلك الفترة هو ان الرئيس السادات كلفني بكتابة توجيهه السياسي والاستراتيجي الى المشير « احمد اسماعيل على » في اكتوبر ١٩٧٣ بتحديد هدف الحرب ، وكان تاريخ هذا التوجيه هو الأول من اكتوبر ١٩٧٣ . . وهذا التوجيه الاستراتيجي منشور بنصه في مذكرات الرئيس السادات « البحث عن الذات . واذن كما قلت فان قناعاتي كاملة بما كتبت . . وكانت ثقة الرئيس السادات وهو قائد هذه المعركة واضحة في هذا التكليف ، الى جانب أنني كنت زائرا شبه مقيم في قصر الطاهرة مقر قيادته في ذلك الوقت ، ليس ذلك فقط بل ان الرئيس السادات كلفني ايضا بكتابة خطابه لمجلس الشعب في ١٦ اكتوبر والذي حوى شروطه من اجل وقف اطلاق النار ، واذن فسواء في قضية الحرب او جهود الحل كان موقفي في منتهى الوضوح ، وأعتقد انني بعد حرب اكتوبر وفي الاعداد لفك الاشتباك أبديت آراء واجتهادات كان هدفي من شأنها ـ كما افعل دائما ـ توسيع دائرة الخيارات المطروحة ، وأعتقد أنني لأسباب طويلة كانت لي آراء مختلفة في موضوع فك الارتباط الأول والثاني ، ولكني احب ان اوضح مسألة هامة تتعلق بدوري او دور اي صحافي وهي ان القرار له سلطة شرعية واحدة ، وان هدفنا جميعا لا يمكن ان يكون الا ادارة حوار يقصد منه توسيع دائرة الاختيار .

المدعي الاشتراكي : هل لم تكن معارضا لفض الاشتباك ؟

هيكل : نعم ، وقد ابديت آرائي في تلك الفترة في مجموعة مقالاتي التي نشرها « الاهرام » أيامها .

المدعي الاشتراكي : عند فك الاشتباك الثاني كنت قد تركت « الاهرام » ، فهل أبديت بعض الملاحظات او الأفكار في اي صحيفة او وسيلة اعلام ؟

هيكل : نعم .. وفي أي سؤال عما كتبت في هذا الموضوع وفي تلك الفترة ، فاني أرجو أن يكون المرجع هو نصوص ما كتبته .

وقائع تحقيق سياسي

الجلسة الثانية

الخميس ١٥ يونيو ١٩٧٨

« الجزء الثاني »

تهمة

« الانهزامية » !

محاولات البحث عن طريق

لاستعمال القوة المسلحة

في الأزمة

المدعي الاشتراكي : بالرغم مما أكدته من تشجيعك واقتناعك بالحرب المحلية فقد نشرتم مقالا بعنوان « تحية للرجال » في مارس ١٩٧١ أخشى أن يكون ما به تثبيط عزائم رجال القوات المسلحة ؟

هيكل : أنني أرجو أن يسمح لي بالاستفاضة في شرح هذا الموضوع لأنه موضوع بالغ الأهمية ، وكل ما أريده هو أن تتضح صورة الحقيقة . أنني تعرضت لحملات أظنها ظالمة راحت تدعي عليّ بما لم أقله وبما كان عكس كل ما كتبت على خط مستقيم . لقد قيل بأنني بالغت في قوة العدو وشككت في امكانية الحرب ، وأنني كنت انهزاميا ، وغير ذلك مما يقال . وأنا أرحب الآن بهذه الفرصة التي أرجو فيها أن أحدد موقفي واضحا أمامكم ولو لمجرد التسجيل لمستقبل الأيام .

ومن حسن الحظ أنني شأني شأن أي كاتب ينشر ما يكتبه في الصحف لا يستطيع أن يهرب من سجله ، لأن كل ما يقوله ويكتبه مسجل عليه . . . مطبوع ومنشور .

ويهمني بعد ذلك أن قول أن لكل كاتب موقف ازاء قضايا ، ولهذا فأنني أريد قبل أن أصل الى المقال الذي هو موضوع هذا السؤال ، وهو مقال « تحية للرجال » ، أن أبين موقفي من قضية الحرب كلها ، فهذا وحده هو الذي يضع هذا المقال وغيره في سياقه المنطقي وسط كل ما كتبت .

لعلي أزعم لنفسي أنني كنت أكثر الذين تعرضوا بالكتابة وضوحا وتحديدا في قضية الحرب ، ولقد نسب اليّ بعض الذين يتعرضون للكتابة الآن أنني الذي صككت شعار « ان ما أخذ بالقوة لا يسترد بغيرها » ، وهذا صحيح ، ولكنني لا أريد أن أبني موقفي أمامكم هنا على مجرد شعار ، ذلك أن لأي كاتب موقف من قضايا كما قلت ، وليس مجرد كلمة أو جملة .

لعلي أذكر بالظروف التي واجهتنا بعد معارك سنة ١٩٦٧ . ان الأمة العربية خرجت من هذه التجربة المرة ممزقة المشاعر مشتتة الأفكار ، لا تكاد تستوعب ما حدث ولا تكاد تجد لنفسها طريقا واضحا بعده .

كانت هناك نزعات يأس ، وكنت أبعد الناس عنها .

وكانت هناك اتجاهات مغامرة ، بعضها ينادي بحرب تحرير شاملة فورا ، وكان ذلك في رأيي فوق طاقتنا في ذلك الوقت ، وكان بعضها الآخر ينادي بحرب تحرير شعبية على طريقة فيتنام ، وكنت أرى أن ذلك النوع من الحرب لا يناسب ظروفنا . ومثل غيري كثيرين فأني حاولت في ذلك الوقت أن أشارك في عملية البحث عن طريق عقلاني وممكن يؤدي بنا الى تحقيق أهدافنا .

وهنا أستأذن في أن أستشهد ببعض ما كتبته في موضوع الحرب بيننا وبين اسرائيل .

أنني تعرضت لقضية الحرب في أكثر من ثلاثين مقالا ، وأعتقد أن ما فيها كاف لتوضيح موقفي .

أنني بدأت بتناول قضية الحرب بشكل مفصل ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، أي بعد أسابيع قليلة من انتهاء معارك يونيو . . . وأرجو أن يسمح لي بالقراءة من نصوص مقالاتي في تلك الأيام .

وأجد الآن أمامي ما يلي :

● ● ● أولا ـ مقال بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٦٧ ـ عنوانه « طريق القتال » قلت في فقرة منه بالحرف :

« . . . . . ان النكسة التي فرضت على النضال العربي تضعه امام مرحلتين لا يستطيع اختصارهما في مرحلة واحدة :

ـ مرحلة لازالة آثار العدوان الذي بدأ يوم ٥ يونيو .

ـ مرحلة بعدها لقضية النضال العربي الأولى وهي فلسطين .

ان النكسة تجعل المرحلة الأولى عاجلة لا تقبل الانتظار . ومعاودة العمل من أجل قضية فلسطين تتطلب اجتياز مرحلة ازالة آثار العدوان كحد أدنى لا بد من توفيره وضمانه » .

ثم قلت في فقرة أخرى منه :

« . . . . . ان الثورة الحقيقية ليست في ترديد الشعارات أو تسجيل المواقف ، وانما الثورة الحقيقية هي في تحريك كل الممكن من طاقات الأمة العربية وقواها وتوجيهها الى ساحة المعركة بطريقة واعية وايجابية » .

ثم استطردت في فقرة تالية بعد ذلك أقول :

« ولقد قلت ـ وما زلت أقول ـ أنه لا مفر من القتال ما لم تحدث معجزة تحول دونه وتجد للمشكلة حلا آخر غيره ، مع العلم بأننا لا نعيش الآن في زمان المعجزات .

ومهما قلنا فيما نستطيع أن نقوم به على المسرح الدولي الذي يوشك النشاط أن يدب عليه مع عودة الجمعية العامة للأمم المتحدة الى الانعقاد لانهاء دورتها غير العادية يوم ١٨ سبتمبر الحالي ، ثم لبدء دورتها العادية يوم ١٩ سبتمبر الحالي ، فليس هناك ـ فيما يبدو حتى الآن ـ أي دليل يشير الى احتمال احراز تقدم ملموس نحو حل عاجل للمشكلة .

ان القوة الدولية الوحيدة التي تستطيع أن تضغط على اسرائيل هي الولايات المتحدة الاميركية . . . وهي حتى الآن تشجع ولا تضغط .

بل ان الولايات المتحدة حتى لو أرادت أن تضغط فمن المشكوك فيه أنها في الظروف الحالية قادرة على توجيه ضغط مؤثر على أسرائيل ، وهناك أسباب مرئية أمامنا الآن لهذه القدرة المشكوك فيها .

ثم وصلت الى أن قلت :

« هذه العوامل الأربعة المتميزة تكاد أن تحدد للقتال العربي نموذجا ـ لا بديل له ـ وهو نموذج الحرب النظامية » .

حرب جيش في مواجهة جيش .

حرب طيران في مواجهة طيران .

حرب أسطول في مواجهة أسطول .

على أن تكون قوى الأمة العربية كلها وراء جيشها وطيرانها وأسطولها عملا وتفانيا .

بل أني لأكاد أقول أن العبء الأساسي سوف يكون على الطيران بالدرجة الأولى ، وليست هذه عبرة يوم ٥ يونيو وحده ، فان هذه الحقيقة كانت واضحة أمام كثيرين من قبل هذا اليوم بزمان طويل .

وأعتقد ـ بغير ادعاء ـ أنني كنت واحدا من هؤلاء .

ومع ترددي دائما في الاستشهاد بما سبق لي قوله ، فلا يسعني الآن ولو من باب الالحاح غير أن أفعل ذلك المكروه .

ـ في مقال بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٣ ، قلت بالحرف الواحد :

« ان خطة اسرائيل المحتملة هي أن يقوم كل سلاح الطيران الاسرائيلي مرة واحدة بغارة مفاجئة وشاملة على القواعد الجوية المصرية ، ولا يترك السماء فوق هذه القواعد الا وكل شيء على الأرض تحته قد استحال الى حطام ورماد » .

ـ وفي مقال بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، قلت بالحرف الواحد :

« وأنا لا أناقش هنا أسرارا حربية ، ولا أقترب من مناطق محظورة ، ومع ذلك

فانه يمكن من الآن القول بأن أسلحة الطيران والصواريخ سوف تلعب دورا حاسما في أية تطورات مفاجئة » .

ثم أضفت في نفس هذا المقال ، بالحرف الواحد أيضا :

« ان الظروف تتطلب منا الآن كفاءة مصرية الى آخر مدى في تلقي ضربة مفاجئة أو توجيه ضربة مفاجئة ، مع استعداد كامل لما يلي ذلك من تداعي الاحتمالات » .

ان الحقائق الاساسية في المواجهة العسكرية بيننا وبين العدو لم تتغير بعد ٥ يونيو عما كانت عليه قبل هذا اليوم الحزين .

وذلك أمر يعرفه العدو ـ ولا سر فيه بالنسبة له ـ ولا بد أن نعرفه نحن أيضا ونرتب أنفسنا عليه .

ذلك ضروري بينما المسالك تتفتح وتتحدد ، وترسم طريقا يزداد وضوحا مع كل يوم أمام النضال العربي . . . في عصر لم يعد فيه مجال لمعجزات السلام التي تجيء وحدها بغير بشائر .

● ● ● ثانيا ـ مقال بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٦٧ ـ عنوانه « الحل السياسي والحرب المسلحة » ـ قلت في فقرة منه بالحرف :

« قد يبدو غريبا أن يدور حديثي هذه المرة ـ وربما لمرات أخرى قادمة ـ حول الحرب واحتمالاتها ، في نفس الوقت الذي تدور فيه المحاولات في نيويورك ـ حيث تنعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والعشرين ـ حول الحل السياسي لأزمة الشرق الأوسط واحتمالاته !

ولئن بدا ذلك غريبا أمام النظرة الأولى ، فلقد يبدو مع النظرة الثانية أنه طبيعي ، أو بتعبير أدق أنه طبيعة الأمور .

ثم قلت في فقرة ثانية :

ويضاعف من خطورة الموقف اعتباران :

ـ الأعتبار الأول يتصل بالعدو وانتصاره : وقد كان انتصارا سريعا خاطفا أدار رأسه بالغرور والخيلاء وجعله في وضع لم يعد يسمح له برؤية الحقائق وحسن تقديرها ، خصوصا بالنسبة للمدى البعيد .

ـ والأعتبار الثاني يتصل بالأمة العربية والهزيمة التي واجهتها : وقد كانت هزيمة لا شك فيها ، لكنه يتعين علينا أن نفرق بين نوعين من الهزيمة :

● الهزيمة القاسية : وهذا ما واجهناه فعلا .

● والهزيمة الساحقة : وهذا ما لم نواجهه قطعا ، وليس في ذلك ـ عندما نقوله ـ أي أثر لخداع النفس أو التواري خلف الأوهام الزائفة .

وأمثلة الهزيمة الساحقة ـ التي لم نواجهها قطعا ـ قريبة منا في التاريخ الحديث :

فنحن مثلا لم نصل الى موقف بلجيكا أو هولندا أو النرويج ، وكلها اجتاحتها خلال ساعات محدودة جيوش ألمانيا النازية ، ولم يكن الخيار المطروح أمامها هو وقف اطلاق النار ولكن القاء السلاح تماما .

كذلك نحن لم نصل الى موقف ايطاليا او فرنسا او اليابان او المانيا ، وكلها لم تجد بديلا عن الاستسلام بغير قيد أو شرط . كل هذه الدول خلال الحرب العالمية الأخيرة ـ ووقائعها ما زالت قريبة منا في التاريخ الحديث ـ اضطرت بالهزيمة الساحقة الى القاء السلاح والى الاستسلام بغير قيد أو شرط .

كل هذه الدول خلال الحرب العالمية الاخيرة ـ ووقائعها ما زالت قريبة منا في التاريخ الحديث ـ اضطرت بالهزيمة الساحقة الى القاء السلاح والى الاستسلام بغير قيد او شرط .

وأما ما واجهناه نحن فقد كان الهزيمة القاسية ، ولقد قبلنا معها بوقف اطلاق النار ، ولكن ذلك شيء يختلف عن القاء السلاح وعن الاستسلام بغير قيد أو شرط .

يضاف الى ذلك مسألة خطيرة لا يمكن التقليل من آثارها المتفجرة ، وهي أنه كان من نتيجة الهزيمة القاسية التي واجهتها الأمة العربية أن أجزاء من أراضي ثلاث دول عربية تقع الآن تحت الاحتلال العسكري للعدو ، وهذا أمر لا يمكن قبوله أو الصبر عليه طويلا .

ولقد ترتب على ذلك أن الشرق الأوسط الذي كان ممتلئا - فعلا - بمشكلة واحدة ، أصبح الآن معبأ الى حد الانفجار بمشكلتين :

- مشكلة أصلية : هي مشكلة فلسطين التي حكمت أحداث الشرق الأوسط خلال العشرين سنة الأخيرة .

- ومشكلة طارئة : هي مشكلة احتلال أجزاء من أراضي ثلاث دول عربية نتيجة للهزيمة القاسية خلال ستة أيام سوداء من يونيو سنة ١٩٦٧ ، وذلك ما نسميه الآن بـ « أزمة الشرق الأوسط الراهنة » . والخطير أن اشتراطات الرئيس الأميركي « ليندون جونسون » وشروط العدو الاسرائيلي تهدف الى استعمال المشكلة الطارئة لحل المشكلة الأصلية - أي أنهم يريدون بيع الانسحاب من أراضي ثلاث دول عربية مقابل شراء اعتراف عربي كامل - أو تسليم عربي كامل - في فلسطين ، وهو تناقض منطقي فادح . ان المشكلة لا تحل بمشكلة أخرى ، واضافة مشكلتين لا يخفف من حدة أزمة ، وانما يصل بالأزمة الى مضاعفات مروعة .

ولقد أدت المشكلة الأصلية - وسوف تؤدي مهما كان - الى حرب أو حروب اقليمية .

والمضاعفات المروعة الطارئة عليها - من اضافة مشكلة أخرى اليها - قد تؤدي بالأزمة إلى ما هو أكبر وأخطر من الحرب أو الحروب الاقليمية .

●●● ثالثا ـ مقال بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٦٧ ـ عنوانه « وقفة بقرب الجانب العسكري من النكسة ـ عن العدو » ـ قلت في فقرة منه بالحرف : « لقد كنا أمام عدو متعلم وعصري » ، وهذه العبارة وحدها قد تغني عن كل تفصيل يجيء بعدها ، كما أنها تلخص بدقة كل عناصر التفوق التي أحرزها العدو .

أن خطة الهجوم الاسرائيلي وضعت كلها ونفذت وفق القواعد العلمية المقررة التي تدرس في جميع معاهد العلوم العسكرية .

ولم تكن هناك طوال الفترة التي استغرقتها العمليات أية محاولة « للاختراع » أو للخلط بين « العلم » وبين « شطارة اللعب بالبيضة والحجر » على حد التعبير المصري الدارج .

ومن الواضح الآن وقد تكشفت كل أسرار العمليات ـ أو معظمها ـ أن كل خطوة قام بها العدو وكانت هي الخطوة الطبيعية المتوقعة أو التي كان يجب أن تكون متوقعة .

وحتى بالنسبة لمفاجأة الطيران ، فان العدو لم يجيء من الغرب كما كان الظن قبلا ، ولكنه سلك طريق الاقتراب الطبيعي ، وهو الفجوة ما بين بورسعيد وبحيرة البرلس .

وقد لجأ الى الطيران المنخفض ـ على ارتفاع خمسين مترا في المتوسط ـ ليأمن امساك شبكات الرادار له ، وليتفادى في نفس الوقت الارتفاع الضروري لمدى بطاريات الصواريخ »

ثم قلت :

« كان « كتاب الحرب » هو القانون الوحيد المطروح للتطبيق بغير تجاوز أو شطط . . . أي أن العدو كان واعيا لحقيقة أن العلم ـ وليس أية ادعاءات أخرى غيره ـ هو السبيل المأمون للوصول والتحقيق » .

ثم قلت :

« الى جانب ادراك العدو لحقائق وضعه الاستراتيجي فانـه استطـاع في نفس الوقت ادراك الحقيقة الا ستراتيجية الكبرى في التوازن العالمي القائم الآن ، وهـي انه :

« ليس في مقدور أحد أن يحقق أهدافا غير محدودة حتى بالقـوة العسـكرية ، وقصارى ما يستطيع أي طرف أن يحققه هو بلوغ هدف محدود .

أي أن النصر لأي طرف لا يقاس بالمدى الذي يستطيع الاندفاع اليه حتى وان كان قادرا . . .

وانما يقاس بالحد الذي يرضى بالتوقف عنده برغم أنه قادر . و « في حين كان الهدف العربي غير محدود ـ وفي الحقيقة انه كان غير محدد ـ فان الهدف الاسرائيلي كان محدودا ، وهو تدمير أكبر قدر ممكن من القوة العسكرية العربية ، ثم التوقف بعد ذلك عند موقع معين لا يلمس التوازن الاستراتيجي العالمي القائم » .

ثم قلت :

لكن هناك عقبتين أمام عناصر القيادة العربية الصالحة :

ـ العقبة الأولى : أن السياسة العربية في كثير من الأحيان تظلم قوادها بعـدم الوضوح الاستراتيجي .

ـ والعقبة الثانية : أن نظم الأمن داخل بعض الجيوش العربية لا تعطي للقائد الصالح جو الأمان الذي يستطيع فيه ممارسة دوره .

ولقد قلت ما قلت بأمانة . . . ولكن الأمانة تقتضيني أن أضيف : أن العدو الاسرائيلي ، بكل ما له من البراعة في استعمال امكانياته ، ليس عدوا رهيبا . . . ولا هو خارق للعادة في قدراته . ان هزيمته الكاملة ممكنة . . . وأكاد أقول أنها سهلة .

بل وأقول أن العدو خلال العمليات ارتكب اخطاء كان يمكن لبعضها أن يكون قاتلا لو كان هناك على الناحية العربية تنبه يقظ ومقدرة خلاقة على استغلال الظروف المتحركة واستلام زمام المبادأة من قلب تطوراتها ، والقبول بمخاطر ذكية وشجاعة في نفس الوقت .

ولقد كانت هناك مواقف رائعة لوحدات وقيادات عربية تصرفت تحت نيران المعارك ووسط ضرامها كأحسن ما تكون الجندية وبروح فداء منقطعة النظير ، لكنه من سوء الحظ أن جو النكسة العام ليس أنسب الأوقات لرواية ملاحم البطولة وترديد أغانيها .

ثم أعود فأقول أن الهزيمة الكاملة للعدو ممكنة . . .

● ● ● رابعا ـ مقال بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٦٧ ـ عنوانه « أعمدة الحقيقة السبعة » ـ قلت في فقرة منه بالحرف :

هناك مسألة قد لا تكون أهم من غيرها ـ مما يبرر البدء بها ـ ومع ذلك فان وضعها على الفور ضروري للتمهيد ، وهي نقطة خاصة بمعنى النصر الاسرائيلي ومعنى الهزيمة العربية .

ولقد قال الجنرال موشي دايان وزير الدفاع الاسرائيلي مرة في أعقاب معارك الأيام الستة من يونيو ، وأظن أن كلامه جاء في معرض أمر يومي الى الجيش الاسرائيلي بعد انتهاء العمليات بقرار وقف اطلاق النار :

ـ ان عظمة النصر الاسرائيلي سوف تدرس في كل معاهد الحرب في العالم ، وعلى كل مستويات التعليم العسكري » .

ولديّ نقطة خلاف ـ ليست الوحيدة ! ـ مع الجنرال دايان ، وهي أن الأولى بالدرس ليس « عظمة النصر الأسرائيلي » وانما « سخافة الهزيمة العربية » .

ان النصر الاسرائيلي المعزز بقوى الاستعمار لم يكن فيه شيء غير عادي ، ولكن الهزيمة العربية كانت شيئا غير عادي بأي ميزان ! أي أن اسرائيل حققت نصرا أكبر

من قدرتها حتى مع استعمال الحد الأقصى من طاقتها ، بينما لقي العرب هزيمة أقل من قدرتهم حتى مع استعمال الحد الأدنى من طاقاتهم !! » .

●●● خامسا ـ مقال بتاريخ ٧ مارس ١٩٦٩ ـ عنوانه « شكل المعركة القادمة وما يجري الآن في سوريا » ـ ويلاحظ أنني بدأت في هذا المقال أدعو الى قيام جبهة شرقية ، وأتصور شكل المعركة القادمة ـ وقد بدأت هذا المقال ، واستطردت فيه على النحو التالي :

« لا أعرف على وجه اليقين حقيقة ما يجري الآن في سوريا ، وان كان المؤكد أن شيئا ما يجري الآن هناك .

وما من شك أن أي شيء يجري في سوريا الآن ، وقبل الآن أو بعده ـ هو بالدرجة الأولى من حقوق واختصاصات الشعب السوري والقوى الحاكمة أو القادرة على الحكم فيه ، لكن هناك لهذه الحقوق والاختصاصات بقية تتعلق بالأمة العربية كلها وبنضالها ومصيرها . .

ولقد كان لسوريا باستمرار وضع خاص في قلب الأمة العربية ، ثم جاءت ظروف المعركة المحتدمة التي تخوضها الأمة العربية الآن وجعلت وضع سوريا أشد خصوصية مما كان في أي وقت من قبل ، وذلك لأن سوريا دعامة رئيسية من دعامات ما يسمى بـ « الجبهة الشرقية » .

واستراتيجية المواجهة العسكرية مع العدو الاسرائيلي الآن تقوم على وجود جبهتين :

ـ الجبهة الغربية : وتقف عليها القوات المسلحة المصرية ، ومعها أية قوات تستطيع الدول العربية الأفريقية ان تضعها في خط القتال .

ـ والجبهة الشرقية : وتقف عليها الموات المسلحة لسوريا والأردن والعراق ، ومعها أية قوات تستطيع الدول العربية الآسيوية ان تضعها في خط القتال .

وبين كل دول الجبهة الشرقية ، فان الجيش السوري يعمل تحت ظروف لا

تتوافر كلها ـ بالكامل ـ لغيره من جيوش هذه الجبهة فهو قريب من ميدان المعركة ، وهو قوي بعدده وسلاحه ، وهو متفرغ للمعركة لا تبعثر جهوده ـ ولا ينبغي أن تبعثر جهوده ـ شواغل غيرها ، ثم أن جزءا من التراب الوطني لسوريا واقع تحت احتلال العدو ، وذلك يعطي للجيش السوري أعمق حوافز القتال ودوافعه .

ومن هنا ، فأنني أقول بعد هذه المقدمة :

ـ ليكن في سوريا ما يكون ، ذلك حق وأختصاص شعبه وقوى الحكم فيه ، وانما المهم ـ وهذا حق الأمة العربية واختصاصها ـ أن يكون ما يكون في سوريا مؤديا ، في حركته وهدفه ، الى تقوية ودعم امكانيات الجبهة الشرقية ، وتأكيد دورها ، وزيادة تأثيرها وفعلها .

ان قيام جبهة شرقية لها دورها الأكيد ، ولها تأثيرها وفعلها المحقق ، هو ضمانة حيوية لا تستطيع بدونها معركة المواجهة المقبلة مع العدو أن تحقق كل ما يتعين عليها أن تحققه ، وذلك لأننا في المعركة المقبلة ـ حين يجيء وقتها في تقدير الذين يتحملون المسؤولية العظمى ـ سوف نواجه ظروفا مختلفة كل الاختلاف عن ظروف معركة المواجهة السابقة في يونيو سنة ١٩٦٧ . ولو جاز لي أن أقترب من بعض هذه الظروف المختلفة كل الاختلاف ، بعيدا عما يمكن أن يعتبر من محظورات الأسرار العسكرية ، لعددت الأسباب التالية :

أولا ـ لقد كان منطقيا في معركة يونيو سنة ١٩٦٧ أن لا تقوم الجيوش العربية بتوجيه الضربة الأولى للعدو ، لأنه لم يكن في تخطيط هذه الجيوش في ذلك الوقت أن تهاجم . كان موقفها ـ خصوصا موقف الجيش المصري ـ أنه سيدخل المعركة اذا تعرضت سوريا للعدوان الذي كانت مهددة به .

وكان معنى ذلك أن الخطوة الأولى ستكون في يد الجيش الاسرائيلي ، وقد كان .

وفي هذه المرة يختلف الأمر ، او يجب أن يختلف .

ان الخطوة الأولى يجب أن تكون في يد الجيوش العربية هذه المرة ، لاعتبارات

عدة :

١ ـ ان اسرائيل ليست في حاجة الى أن تهاجم من جديد ، لأنها هاجمت فعلا وحققت لنفسها خطوطا هي في الحقيقة أنسب الخطوط للوقوف ، ولا يضيرها أن تقف فيها بضع سنوات أخرى ، وان كان يضير الجيوش العربية أن تطلع شمس أي صباح والجيش الاسرائيلي واقف في الخطوط التي يحتلها الآن . واذا قيل بأن تكاليف الاحتفاظ بهذه الخطوط غالية بالنسبة لاسرائيل ، فلنذكر أن مشكلة « الثمن » ليست بالمشكلة الصعبة لدى عدونا ، لأنه يجد دائما من يستطيع أن يدفع لحسابه عند الاقتضاء .

٢ ـ ان اسرائيل سوف تفكر مرتين قبل أن تهاجم من جديد لتتقدم من جديد ، لأن أي تقدم بعد ما وصلت اليه سوف ينزلق بقواتها المتقدمة الى بحار الكثافة السكانية العربية ، سواء في مصر أو في سوريا أو في الأردن ، هذا فضلا عن أن الجبهات العربية ، وبالذات الجبهة المصرية التي تقتصر عليهما معرفتي المباشرة الآن ، لم تعد سهلة الاختراق ، بل أكاد أقول مستحيلة الأختراق .

٣ ـ ان الجيوش العربية هي التي تحتاج الى أن تهاجم لكي « تخلع » الجيش الاسرائيلي من المواقع التي يستحكم فيها الآن داخل أراضي دول عربية ، والا فان خطوط وقف اطلاق النار الحالية سوف « تتجمد » كما يقولون ، فاذا هي في يوم من الأيام أمر واقع يكتسب صفة شبه شرعية دوليا من استمرار وضع اليد .

واذا اتفقنا على أنه لا بديل أمام الجيوش العربية في المعركة القادمة من أن تقوم هي بالهجوم ـ وهذا حقها المشروع دفاعا عن التراب الوطني ـ اذن فان ذلك سوف يطرح أمامنا حسابات الهجوم ، وهي مختلفة عن حسابات الدفاع .

ويقول الخبراء العسكريون ـ وبينهم ثقاة عالميون في الموضوع ـ أن الطرف الذي يهاجم في أي حرب يتعين عليه أن يكون لديه تفوق مؤكد يتراوح ما بين ٢ الى ١ أو ٣ الى ١ ، ذلك أن الذي يهاجم سوف يكون عليه أن يقتحم استحكامات عدوه ، طبيعية كانت أو صناعية ، كما أنه سيفعل ذلك تحت نيران كثيفة من المدافعين في مواقعهم المغطاة ، فضلا عن ضرورة الاحتفاظ بمقدرة الاندفاع

والانتشار بعد نجاح هجوم الاقتحام الأول .

وإذن فان أول ما يحقق التفوق العربي اللازم للهجوم ، أن تتعدد جبهاته بما يرغم العدو على تقسيم قواته والتخفيف من تركيزها على جبهة واحدة .

ثانيا - ان العدو في المعركة الماضية في يونيو سنة ١٩٦٧ ، لم يتوقف قبل أن يصل على كل الجبهات العربية الى مواقع طبيعية تمكنه من موقف الدفاع ، وتجعل موقف الهجوم الحتمي من الطرف العربي اذا رفض الاستسلام عبئا باهظ التكاليف .

على الجبهة المصرية : لم يتوقف العدو قبل أن يصل الى قناة السويس ، وهي مانع طبيعي مزعج .

وعلى الجبهة الأردنية : لم يتوقف العدو قبل أن يصل الى نهر الأردن ، وهو مانع طبيعي آخر .

وعلى الجبهة السورية : لم يتوقف العدو قبل أن يتمكن من احتلال مرتفعات هضبة الجولان ، وهي مانع طبيعي ثالث .

ومعنى ذلك :

أن الجيش المصري عليه ، عندما يقرر البدء بالهجوم ، أن يعبر قناة السويس ، والعبور من أشق العمليات العسكرية في كل الحروب . ثم عليه بعد العبور أن يندفع مسافات طويلة في الصحاري المكشوفة .

كما أن الجيش الأردني عليه ، عندما يقرر البدء بالهجوم ، أن يعبر نهر الأردن .

ثم أن الجيش السوري عليه ، عندما يقرر البدء بالهجوم ، أن يصعد هضبة الجولان ، ضد عدو يتحكم في المرتفعات العالية .

وإذن فالهجوم العربي عندما يحين وقته لن يكون مجرد اختراق لخطوط عدو مستحكم ، وانما سوف يكون أيضا عملية اقتحام لموانع طبيعية صعبة .

ومن هنا ، فان نسبة التفوق العربي يجب أن تزيد عن المعدل التقليدي .

وذلك يدعو الى تعزيز قوة كل جبهة عربية ، الى جانب ضرورة تعدد هذه الجبهات والتنسيق الدقيق المحكم بينها .

ثالثا ـ أننا ـ فيما أتصور ـ لا نستطيع أن نبدأ معركتنا مع العدو بهجوم جوي على مطاراته يزيح من المعركة منذ ساعاتها الأولى أخطر أسلحته ، وأخطر الأسلحة عموما في جو السماوات في الشرق الأوسط ـ هو الطيران ـ كما فعل العدو نفسه معنا سنة ١٩٦٧ ، وذلك لأسباب عدة :

١ ـ أن العدو متعلم فوق أنه متنبه ، وهو لا يترك أسلحة قوته كما فعل البعض منا في وقت من الأوقات لظلامات الجهل أو ادعاءات الغرور .

٢ ـ أن العدو يحتل مساحات من الأرض أوسع بكثير وبكثير جدا من مساحات الأرض التي كان يحتلها سنة ١٩٦٧ ، قبل المعركة المشؤومة في يونيو ، وقد وجد على هذه الأرض عديدا من المطارات الى جانب ما اقامه عليها من المطارات الجديدة ، ومعنى ذلك أنه يستطيع أن يحسن توزيع قواته الجوية على أكبر عدد من القواعد ، فلا يجدها المهاجم مكدسة على الأرض تحته صفوفا صفوفا يحصد منها ما يشاء .

٣ ـ ان قواعد العدو التي يحتفظ فيها بقوته الاستراتيجية الجوية أصبحت أبعد منالا بالنسبة لنا مما كانت ، وذلك بسبب مساحات الأرض التي تقدم اليها العدو نتيجة لمعارك يونيو ١٩٦٧ . وعلى سبيل المثال ، وبالنسبة للجبهة المصرية ، فان العدو يحتفظ بقوته الجوية التكتيكية في مطارات سيناء ، التي كانت قواتنا تعمل منها قبل يونيو سنة ١٩٦٧ ، ومعنى ذلك أن الميزة التي كانت لنا بالقرب من قلبه الاستراتيجي قد انعكست ، فاصبحت ميزة له ، اي انه هو اقترب ونحن ابتعدنا .

٤ ـ أن مستوى كفاءة القوات الجوية للعدو هو مستوى لا بد أن نعترف له في غير مبالغة توهمنا أننا لا نستطيع الوصول اليه ، بل وتجاوزه بالتدريب المنظم .

لكننا في نفس الوقت لا نملك ـ ولا ينبغي ـ أن نغفل من حساباتنا أن العدو

تصور دور القوات الجوية منذ سنة ١٩٥٧ تصـورا سليما في أي معـركة تجـري في السماوات الصافية للشرق الأوسط ، وأنه منذ ذلك الوقـت ركز تركيزا محكما على أعداد قواته الجوية لاحتمالات المعركة ، وامتد تركيزه على اعداد طيار الدرجة الأولى وطائرة الدرجة الأولى بالنسبة لظروفه وأهدافه .

وبالنسبة للطيار ، كانت لديه الفرصة للتدريب في كل مكان وبكل الوسائل ، بل سعى حتى حصل على طائـرة من طراز « ميغ ـ ٢١ » وهـي أفضـل الطائـرات الموجودة لدى العرب ، وذلك بواسطة عراقي خان وطنه وأمته ، ثم اتخذ العدو من هذه الطائرة أداة لتـدريب طياره الاسرائيلي عليهـا حتـى لا تواجهـه مفاجـأة عنـد استخدامها ضده عند نشوب القتال .

وبالنسبة للطائرة ، فان العدو اختار ، وكانت لديه الفرصة لكي يختار ، طائرة الطيران المنخفض ، الذي يتجنب الرادار والصواريخ المضادة للطائرات معا ، كما أنه اختار طائرة المدى الطويل التي يستطيع أن يقطع المسافات الطويلة من قواعده الى قواعدنا بواسطتها ، واستقر اختياره على الطائرات الفرنسية ، وهي طائرات دولـة تطمح أن تكون دولة نووية ، لكنها لا تملك الأسلحة العابرة للقارات التي تحمل أسلحتها النووية الى أهدافها البعيدة . ومن هنا كان تركيز فرنسـا على الطائـرات البعيدة المدى ، وهكذا أيضا كان أختيار اسرائيل لهذه الطائـرات ، وان اختلفـت أهدافها الاستراتيجية عن أهداف فرنسا .

ومن هذا كله فأننا لا نستطيع ـ فيما أتصور ـ أن نلحق بأسرائيل في ضربة واحدة وخلال ساعات نفس ما ألحقته بنا في ضربة واحدة وخلال ساعات ـ سنة ١٩٦٧ .

بل أكاد أقول أن نموذج ما حدث صباح ٥ يونيو سنـة ١٩٦٧ لم يعـد جائـز الحدوث لا بالنسبة للعدو ولا بالنسبة لنا ، لأن ما نجح مرة لا يتكرر نجاحه ـ في الغالب ـ مرة أخرى !

ويترتب على ذلك أننا اذا أردنا احداث تأثير محقـق من الجـو بالنسبـة للعـدو الاسرائيلي ـ ومن الضروري أن نفعل ذلك ، بل أنه من المحتـم أن نفعله ـ فان

مجهودنا الجوي يجب أن ينطلق من أكثر من جبهة ، وأن ينفذ اليه من أكثر من اتجاه .

رابعا ـ وأكثر من ذلك ، وليس هذا سرا لأن العدو يعرفه ، كما أن هيئات الدراسات الاستراتيجية في العالم تناقشه صراحة وعلنا ، فان أنواع الطائرات التي نملكها ـ وهي من أقوى الطائرات في العالم ـ لا يملك بعضها المدى الذي يمكنها من الانطلاق من قواعدها في مصر مثلا لكي تضرب داخل اسرائيل ثم تعود بأمان مطلق ، وذلك بسبب بعد المسافة بعد احتلال سيناء .

وليس يجدي مثلا أن يقتصر ضرب الجزء الأكبر من طائراتنا للعدو على المدى القريب منا ، وانما لا بد أن يصل ضربنا الى مكان قوته الاستراتيجية في الأرض المحتلة قبل سنة ١٩٦٧ .

ان الطائرات المصرية مثلا تستطيع أن تنفذ الى داخل اسرائيل وتضرب ، ولكن رحلتها في العودة الى القواعد المصرية لا تكون مكفولة الأمان تماما بسبب بعد المسافة .

واذن فانه من الضروري أن تكون هناك ترتيبات بين الجبهة الشرقية والجبهة الغربية ، توفر للقوات الجوية العربية الضاربة مطارات تستطيع أن تهبط اليها في أي مكان ، وأن تجد الحماية حيث تهبط ، ولا يكفل ذلك غير أن تكون العمليات على الجبهة الشرقية وعلى الجبهة الغربية مربوطة بوحدة في القيادة ربطا يستطيع أن يصمد في ظروف المعركة .

خامسا ـ وهذه نقطة تستحق منا الافاضة في الحديث ـ فان أسلوب الحرب الخاطفة ليس أنسب الأساليب في معركتنا القادمة مع العدو عندما يحين وقتها ، وذلك لأسباب عدة منها :

١ ـ أن أسلوب الحرب الخاطفة يلائم العدو بسبب طبيعة أرضه ، وبسبب عدد سكانه المحدود ، وبسبب استعداده وتدريبه الكثيف ، وبسبب اقتصاده المحدود الموارد . . . ومعنى ذلك منطقيا أن هذا الأسلوب لا يلائمنا نحن من قاعدة أن ما

يحقق ميزة لطرف من الأطراف في معركة لا يمكن أن يعتبر ميزة للطرف الآخر .

بل أن أول قواعد الاستراتيجية الحربية هي أن يتمكن أي طرف من أطراف أي قتال أن يحرم عدوه من الميزة التي يعتقد هذا العدو أن فرصته الحقيقية معلقة بها .

٢ ـ وبنفس المقدار والنسبة فان أسلوب الحرب الطويلة يلائمنا بسبب عمق الأرض لدينا ، وعدد السكان غير المحدود ، وبسبب نقص الاستعداد التكنولوجي اللازم للتدريب الكثيف ، وبسبب الاقتصاد غير المحدود .

٣ ـ ان الحرب الخاطفة ، وهذا تأكيد اضافي على معنى ورد عابرا في السببين السابقين ، تحتاج الى احكام في التخطيط والتنفيذ ، والى درجة غير عادية خصوصا في حالة الهجوم ، وأمام مواقع طبيعية ، وأمام استحالة توجيه ضربة قاضية بالطيران في الساعات الأولى للمعركة .

ولقد أثبتت ظروف معارك يونيو سنة ١٩٦٧ أن العدو يملك نوعا من التفوق التكنولوجي مكنه من احكام التخطيط والتنفيذ في عمليته الخاطفة في ذلك الوقت .

وميزان التفوق التكنولوجي ليس عاملا يمكن التغلب عليه وتعويضه في سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات ، وانما هو مشكلة حضارية تحتاج الى فسحة أكبر من السنين للتغلب عليها وايجاد حل لها ، وهي فسحة لا يمكن انتظارها طالما كان احتلال الأرض العربية قائما ، وانتهاك الكرامة العربية متجددا مع مطلع كل شمس جديدة .

واذن فلا بد أن نقاتل معركة قادمة في ظل التفوق التكنولوجي للعدو ، على أن نحرمه من مزايا هذا التفوق بكل الوسائل ، وأهم هذه الوسائل هي الحيلولة دونه ودون أسلوب الحرب الخاطفة التي يتجلى فيها أثر هذا التفوق سريعا ومؤثرا .

٤ ـ أن ظروف العدو البشرية ، على الحرب الطويلة ، تعطي للجانب العربي فرصة للانتصار بأسلوب آخر ، ليس هو أسلوب الضربة القاضية ، وانما أسلوب يحقق نفس آثار الضربة القاضية ، وان خلا من التأثير الدرامي العنيف والمجلجل .

أعني بذلك ما يلي :

ان هناك فارقا بسبب الظروف البشرية بيننا وبين العدو ، ومن هذا الفارق فان العدو يحتاج الى أن يهزمنا في ميدان القتال هزيمة واضحة لكي يقول أنه انتصر في المعركة .

وأما نحن ، فأنه يكفينا ان نرفع نسبة خسائر العدو الى أكثر من القدر الـذي يستطيع احتماله لكي نقول أننا انتصرنا .

وتطبيق ذلك عمليا كما يلي :

● اذا استطاع العدو ان يقتل منا خمسين ألفا في المعـركة ، فاننـا برغـم هذه الخسارة نستطيع الاستمرار في القتال لأننا نقدر على التعويض البشري .

● واذا استطعنا نحن أن نقتل للعدو عشرة آلاف في المعركة ، فانه سوف يجد نفسه ـ بغير جدال ـ مضطرا الى طلب وقف القتال ، لأنه لا يقدر على التعـويض البشري .

وأكرر ما قلت مرة ثانية للتلخيص والتأكيد :
يستطيع العدو أن يعتبر نفسه منتصرا في حالة واحدة ، وهي أن يتمكن من هزيمتنا هزيمة محققة .

بينما نستطيع نحن أن نعتبر أنفسنا منتصرين بمجرد أن نرفع نسبة خسائره البشرية فوق الحد الذي لا يستطيع تعويضه .

٥ ـ ان العدو لا يستطيع ـ بسبب كل ظروفه ـ أن يتحمل حالة التعبئة العامة التي تفرضها الحرب الشاملة لأكثر من أسبوعين أو ثلاثة أسابيع ، وذلك ما أظهرته بوضوح معارك يونيو سنة ١٩٦٧ .

في تلك الحرب أتمت اسرائيل التعبئة العامة في أسبوع (أي في الفترة ما بين ٢٥ مايو ١٩٦٧ حتى ٢ يونيو ١٩٦٧ ، وكان لا بد أن تحارب بأسرع ما يمكن وأن تفرغ

من القتال في بحر أسبوع ثان ، وكان تقدير كل الخبراء ـ بمن فيهم الخبراء الاسرائيليون أنفسهم ـ أن اسرائيل تستطيع تحمل أعباء التعبئة العامة لمدة أسبوع ثالث ، فاذا زاد العبء عن ذلك تعرضت اسرائيل لانفجار من الداخل ، ذلك أن قرابة الثلاثمائة ألف جندي الذين تضعهم اسرائيل تحت السلاح في حالة التعبئة العامة للحرب الشاملة هم الجزء الأكبر من القوة العاملة في المصانع والمزارع والخدمات . ويقول كل الخبراء ـ وقولهم صحيح تسنده الأرقام الفعلية للقوى العاملة والمحاربة في اسرائيل ـ أنه اذا استطاع العرب أن يجعلوا حربهم مع اسرائيل تطول ما بين ستة أسابيع الى ثمانية أسابيع فان اسرائيل تخسر الحرب مهما كانت رقعة الأراضي التي تحتلها في ميدان القتال .

٦ ـ أن أسلوب الحرب الطويلة هو الاسلوب الذي يمكن قوة من أبرز القوى العربية التي أخرجها التحدي الاسرائيلي من أداء دورها ، وأقصد بها قوة المقاومة الفلسطينية .

اذا كانت الحرب خاطفة ، أو اذا تركنا العدو يفرضها علينا حربا خاطفة ، فان قوى المقاومة لن تستطيع أن تؤثر فيها كثيرا .

واذا امتدت الحرب فاننا سنعطي قوات المقاومة الفلسطينية فرصة متاحة لأداء دور تستطيع أن تؤديه باقتدار .

تستطيع أن تشل خطوط مواصلات العدو في اللحظات الحرجة ، وتستطيع أن تربك قيادته ، وتستطيع أن تحدث تأثيرا بالغا في الروح المعنوية لسكانه وراء خطوط القتال ، بما يفرض عليه ضغطا لا يقدر أن يغالبه .

وأسلوب الحرب الطويلة بعد ذلك أكثر ما يستدعي تعدد الجبهات ضد العدو ، لأنه يحرمه من ميزة التركيز على جبهة واحدة ، وهو أهم متطلبات الحرب الخاطفة الملائمة له .

كما أن أسلوب الحرب الطويلة اخيرا هو أكثر ما يستدعي التنسيق بين الجبهات

المتعددة والملائمة بين التحركات المختلفة على خطوط هذه الجبهات المتعددة .

من هنا اهتمامي بما يجري في سوريا ، أو بالأحرى اهتمامي بنتيجته ، وأن يكون من هذه النتيجة ما يؤدي ، يقينا ، في حركته وهدفه ، الى تقوية ودعم امكانيات الجبهة الشرقية ، وتأكيد دورها ، وزيادة تأثيرها وفعلها .

ولقد تكلمت عن الضرورات العملية وحدها في وقت من أحرج أوقات الامة العربية وأشدها خطرا وأكثرها حسما .

لم أتحدث عن وحدة التاريخ ، أو وحدة النضال ، أو وحدة المصير .

تحدثت فقط عن حق الحياة ، وعن امكانية الحياة ، أمام مواجهة مع العدو ، لا مفر منها ولا مهرب ، ولا سبيل الى تجنبها حفظا للحياة نفسها ، فضلا عن كرامة الحياة .

ولعلي لا أكون دون قصد قد أسأت الى أحد ، فأطراف ما يجري الآن في سوريا هم كلهم اخوة لنا ، وتستطيع الأمة العربية ـ مهما كانت معاناتها ومخاوفها مما يجري ـ أن تشير اليهم جميعا قائلة : « كلهم أبنائي » .

●●● سادسا ـ مقال بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٦٩ ـ عنوانه « نظرة على خط وقف اطلاق النار » ـ وكان هذا المقال قبل حرب الاستنزاف دعوة الى ابقاء خطوط وقف اطلاق النار مع العدو ساخنة باستمرار ، وفي بداية هذا المقال قلت :

« سوف تكون الفترة القادمة حافلة بتضحيات كبيرة وكثيرة ، عزيزة وغالية » .

ومهما كان ذلك مدعاة لآلام وأحزان عميقة ، فانه الآن قدر مكتوب لا يمكن تجنبه ، وذلك على ضوء عديد من الاعتبارات الماثلة الآن على خطوط المواجهة في الصراع العربي الاسرائيلي .

● وبين هذه الاعتبارات ـ أولا ـ أن هناك خلافا لا سبيل الى تجاوزه بين نظرتين

متباعدتين في شأن خطوط وقف اطلاق النار الحالية ، ومدى تأثيرها على فرص حل الأزمة المستعصية والمزمنة في الشرق الأوسط ، وهي أزمة لم تكن معارك يونيو سنة ١٩٦٧ ، الا فصلا من فصولها ، لأنها قائمة منذ سنة ١٩٤٨ ، بل انها في الحقيقة بدأت قبل ذلك بكثير . . . ربما مع وعد بلفور سنة ١٩١٧ .

وهناك في هذا الشأن وجهة نظر اسرائيلية تساندها حتى الآن سياسة كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، وهي ترى أن خطوط وقف اطلاق النار الحالية هي ـ أخيرا ـ الفرصة السانحة لأرغام الأمة العربية على الخضوع المطلق لمخطط السيطرة الذي تمثل اسرائيل رأس الحربة فيه ، وذلك من تصور أن الامة العربية ـ على خطوط وقف اطلاق النار الحالية ـ ليست في موقف تستطيع منه أن ترفض أي شيء .

وهناك في هذا الشأن أيضا وجهة نظر عربية ، يساندها الاتحاد السوفيتي وتتفهمها السياسة الفرنسية ، وهي ترى أن خطوط وقف اطلاق النار الحالية عبء جديد على أزمة قديمة ، أي أنها مضاعفة أخطر على موقف كان خطيرا بالفعل ، وبالتالي فان هذا التعقيد المركب هو آخر أساس يمكن أن يقوم عليه حل يكتب له البقاء طويلا أو قصيرا .

● وبين هذه الاعتبارات ـ ثانيا ـ أن اسرائيل تتصور أنها بواسطة خطوط وقف اطلاق النار الحالية تستطيع أن تقوم بضغط مزدوج في هدفه على ثلاث من الدول العربية هي : مصر وسوريا والأردن .

وهدف هذا الضغط المزدوج :

١ ـ أن تحصل اسرائيل بواسطة خطوط وقف اطلاق النار سنة ١٩٦٧ على اعتراف بخطوط هدنة سنة ١٩٤٨ ، باعتبارها حدودا دولية لاسرائيل ـ كخطوة أولى .

٢ ـ وفوق ذلك تساوم اسرائيل بواسطة خطوط وقف اطلاق النار الحالية لكي

تحصل ـ كخطوة ثانية ـ على مساحات من الأرض الجديدة تضمها اليها ، سواء في الضفة الغربية للاردن ، أو في مرتفعات جولان سوريا ، ومن يدري فربما كانت هناك مطالب لم تظهر بعد في صحراء سيناء المصرية .

وفي مواجهة هذا الضغط المزدوج في هدفه ، فان الدول العربية الثلاث المعنية بالأمر مباشرة لا تملك ولا تستطيع :

١ ـ لا تملك أي دولة عربية تحت أي ضغط أن تساوم على ترابها الوطني ، فان أول مبرر لقيام أي دولة ـ عربية أو غير عربية في أي مكان في الدنيا ، وفي أي وقت في التاريخ ـ هو الحفاظ على التراب الوطني ، واذا تنازلت الدولة عن شيء منه سقطت وفقدت مبرر وجودها .

٢ ـ لا تستطيع أي دولة عربية أن تقرر شيئا داخل الأرض الفلسطينية لأن الشعب الفلسطيني الآن حاضر يتكلم عن نفسه ، ولا يحق أن يتكلم عنه أحد ، خصوصا فيما يتعلق بأرضه ، وكان حضور الشعب الفلسطيني بعد سنة **١٩٦٧** قد تمثل في ثورته التي عبرت عنها منظمات المقاومة ، ثم تأكد حضوره بعد أن أستولت قوى الثورة الفلسطينية على ما يمكن أن نسميه سلطة الدولة الفلسطينية ، ممثلة في منظمة التحرير ، التي يعترف بها الكل تقريبا ، تمثيلا شرعيا ورسميا للكيان الفلسطيني .

● وبين هذه الاعتبارات ـ ثالثا ـ أن خطوط وقف اطلاق النار الحالية هي لغم موقوت بزمن معين ، وكان النفوذ الاميركي العالمي الموالي لاسرائيل هو المسؤول أكثر من غيره عن هذا الوضع الخطير ، حين بذل كل ما لديه لكي يجعل قرار مجلس الأمن بوقف اطلاق النار في يونيو سنة **١٩٦٧** قرارا معلقا في الهواء بسلك مكهرب قريب من كل براميل البارود ، وذلك حين صدر هذا القرار بغير نص ـ لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة ـ يطالب ـ الى جانب وقف اطلاق النار ـ بعودة القوات المتحاربة الى المواقع التي كانت فيها قبل نشوب القتال .

في هذه الظروف كان محتما أن يصبح خط وقف اطلاق النار لغما موقوتا بزمن

معين ، قابل للانفجار في أي لحظة لأن الدول العربية التي قبلت به ، فعلت ذلك اضطرارا ، وفعلته ـ من ناحية أخرى ـ انتظارا لجهود يمكن أن تقوم بها القوى المهتمة بمستقبل السلام في المنطقة وفي العالم .

والاضطرار ليس حقيقة ثابتة غير قابلة للتغيير .

كذلك فليس هناك انتظار يدوم الى الأبد .

أي أن هناك حدا ، وهناك حسابا ، في الاضطرار وفي الانتظار » .

ثم وصلت الى نهاية هذا المقال مؤكدا :

« معنى ذلك باختصار ، فيما يتعلق بهذه المرحلة الجديدة على خطوط المواجهة » :

● من ناحيتنا : نحن نخسر أبطالا ، وتتعرض لدينا للخطر منشآت ، لكن خط وقف اطلاق النار يثبت أمام العالم مع كل يوم أنه مجرد لغم موقوت ، كما أن جماهيرنا تجدد ايمانها بحقها في الدفاع عن النفس وقدرتها عليه برغم قيود الاضطرار والانتظار ، ثم أن مقاتلينا يجري تطعيمهم للمعركة بالدم وبالنار بحيث لا ينقض كل شيء عليهم بغتة كما حدث في يونيو سنة ١٩٦٧ .

● ومن ناحية العدو : فان تكاليف الاحتلال عليه تزيد ، ونزيف الدم لديه يزيد ، واستهلاك المعدات لديه يزيد ، والأعباء الاقتصادية التي يتحملها بسبب المواجهة تزيد .

والفارق بين العدو وبيننا هو أن أية خسارة قد تلحق بنا لن تكون كبيرة اذا ما قورنت بما خسرناه فعلا في يونيو سنة ١٩٦٧ . . . وكان غاليا .

وأما أي شيء يخسره العدو ، فسوف يكون كبيرا بعد كل ما استطاع تحقيقه في انتصار سنة ١٩٦٧ . . . وكان رخيصا .

المدعي الاشتراكي : هذا يكفي لجلسة اليوم . . . وأقترح تأجيل الجلسة الى يوم الاربعاء ٢١ يونيو ١٩٧٨ .



وقائع تحقيق سياسى

الجلسة الثالثة

الأربعاء ٢١ يونيو ١٩٧٨

« الجزء الأول »

بقية لتهمة «الانهزاميّة»!

موقف واضح في «قضيّة الحَرب»

والشواهد الناطقة



المدعي الاشتراكي : في جلسة التحقيق السابقة كنت تتحدث عن مقال مارس ١٩٧١ في الاهرام « تحية للرجال » . . فهل لديك ما تريد اضافته ؟

هيكل : كان حديثي في الواقع عن موقفي من « قضية الحرب » عموما ، فهذا هو الموضوع الذي أعتبره أساسيا ، وفي سياقه فان الدور سيأتي على المقال موضوع السؤال وهو « تحية الرجال » ، ولقد قلت لحضراتكم أنني سعيد بهذه الفرصة التي تتيح لي أن أعيد التذكير بحقيقة مواقفي بعد حملات غريبة لا أعرف لها سببا ، ولا أعرف لها سندا راحت تنسب اليّ ادعاءات الانهزامية واليأس والتهويل في قوة العدو . والغريب أن تلك كلها دعاوى كانت أبعد ما تكون عن موقفي المكتوب والمنشور . ولا أعرف لماذا يدعى على رجل بعكس كل ما قاله وأعلنه . أنني آسف أن أضطر الى القول بأنني راض كل الرضاء عن اسهامي في مناقشة « قضية الحرب » . آسف أن أقول أن اسهامي في مناقشتها كان اسهاما بناءا وعلميا ، ومبعث أسفي أن مثل هذا القول يحمل شبهة التفاخر والتباهي ، وهو ما لا أريده .

أعود الى الموضوع . . .

في الجلسة الماضية استعرضت أمامكم نماذج مما كتبت في « قضية الحرب » ، ومن تلك النماذج ـ ولكي يكون سياق الكلام متصلا ـ فانني أثبت من خلال الاستشهاد بما كتبت أنني كنت أدور وألح من حول النقط التالية :

● لقد كنت دائما أقول وأكرر أنه لا مفر من الحرب .

● ولقد أوضحت بالتحليل ـ كما رأيتم ـ أن حربنا لا بد أن تكون حربا هجومية نقوم نحن بشنها .

● ثم شرحت أنها لا بد من أن تكون حربا طويلة لتلافي أثر التفوق العسكري

الاسرائيلي الذي يعتمد على الحرب الخاطفة .

● ثم ركزت عل الاسباب التي تحتم أن تكون حربنا على جبهتين بما يعنيه ذلك من ضرورة اقامة جبهة شرقية مع سوريا على الأقل .

● ثم وصلت الى النقطة الساخنة في الاستراتيجية العربية وهي أن أول أهداف الحرب لا بد أن يكون تكبيد العدو أكبر قدر من الخسائر البشرية وفي المعدات ، لأن ذلك هو الطريق المباشر لكسر نظرية الأمن الاسرائيلية ، كما يكفل تغيير موازين القوة في المنطقة .

ذلك كله قدمت لكم شواهده من خلال ما كتبت فيما استعرضته من مقالاتي بعد الحرب سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٦٨ .

والآن أنتقل أمام حضراتكم الى استعراض بعض ما كتبته حول « قضية الحرب » في سنة ١٩٦٩ .

أمامي الآن مقال أستاذنكم في التوقف أمامه واستعادة مقاطع كبيرة منه . ان هذا المقال حوى تصورا كاملا لمعركتنا الممكنة مع اسرائيل . . . ان التصورات التي جاءت فيه وصلت الى درجة أدعي معها ـ والمقال شاهد ـ أن ما حدث بعد ذلك في أكتوبر ١٩٧٣ لا يخرج كثيرا عما جاء فيه .

تاريخ هذا المقال هو ١١ أبريل ١٩٦٩ .

عنوان المقال « الجيش الاسرائيلي والدواعي الملحة لهزيمته في معركة » .

« يتحتم على أمتنا العربية ـ فيما أظن ـ أن تبذل قصارى ما تستطيع لكي تجعل « ميزان الخوف والطمأنينة » يميل الى ناحيتها في صراع المصير الدائر الآن على أرض الشرق الأوسط » .

وكان « ميزان الخوف والطمأنينة » ، موضوع حديثنا في الأسبوع الماضي ، وكان اتفاقنا أنه أهم الموازين في الصراع العربي/ الاسرائيلي ، بعد ميزان السلاح

مباشرة .

ولمجرد التذكرة ، فلقد كنا نقول أن « ميزان الخوف والطمأنينة » يجب أن يكون منطقيا وطبيعيا ، لصالح العرب وضد اسرائيل ، التي هي جزيرة يعيش فيها مليونان من الاسرائيليين تحت حصار بحر عربي يعيش فيه ما بين ثمانين الى مائة مليون من العرب .

لكن اسرائيل بوسائل صناعية - تحدثنا فيها تفصيلا - حاولت قلب الميزان ، ونجحت في هذه المحاولة الى حد ما ، وأخذت لنفسها الطمأنينة ، وتركت الخوف للعرب بعكس كل قوانين المنطق والطبيعة .

ومع أن هناك حركة ، أو بمعنى أدق بداية تغيير في « ميزان الخوف والطمأنينة » في الصراع العربي - الاسرائيلي ، وذلك عن الوضع الذي مال اليه الميزان في أعقاب معارك يونيو سنة ١٩٦٧ ، الا ان الدواعي والضرورات تفرض - كما كنت أقول الآن - بذل قصارى ما تستطيعه الأمة العربية من جهد لكي يميل الميزان الى ناحيتها ، ولكي تكون « الطمأنينة » الى جانبها ، و« الخوف » الى جانب اسرائيل .

تلك مسألة حيوية حتى وان طال الصراع بعدها عشرات السنين . ذلك أن الحالة النفسية لأطراف أي صراع هي نصف طريقهم الى نتيجة هذا الصراع ، سواء بالنصر أو بالهزيمة .

ولعل أكبر عامل يساعد الجهد العربي الذي يمكن بذله في هذا السبيل هو أن ما يريدونه ليس مجافيا لقوانين المنطق والطبيعة ، بل هو - بالقدرة عليه - تعبير دقيق عن هذه القوانين .

وهناك ، في تقديري ، طريق رئيسي لا يمكن تجنبه أو تجاهله ، لدفع « ميزان الخوف والطمأنينة » في الصراع العربي - الاسرائيلي الى ناحية العرب ، استجابة لكل الدواعي والضرورات ، واتساقا مع قوانين المنطق والطبيعة . . .

هذا الطريق الرئيسي لتحريك الميزان الى ناحيتنا ، أو لتصحيح وضعه بمعنى

أدق هو :

« إنزال هزيمة لا شك فيها بالجيش الاسرائيلي في معركة عسكرية . . . معركة عسكرية واحدة » .

وأريد أن أكون واضحا فيا أقول ، لأن الظروف لا تحتمل الكلام المرسل والملقى على عواهنه بغير حساب للمسؤولية ، ولذلك فانني أستدرك بما يلي :

١ ـ لست أتحدث عن هزيمة العدو في الحرب ، وانما أتحدث عن هزيمة العدو في معركة ، فهزيمة العدو في الحرب ما زال أمامها طريق طويل لا تظهر أمامنا احتمالاته الآن ، ولكن هزيمة العدو في معركة ، تدخل في نطاق القدرة التي يمكن أن تكون متاحة قبل الطريق الطويل لنهاية الحرب .

٢ ـ أنني ـ حتى ـ لا أتحدث عن معركة في حجم ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ، أي ٥ يونيو معكوسة ، بمعنى أن تكون مبادأة العرب ومفاجأة لاسرائيل ، ذلك أن ٥ يونيو ـ في أغلب الظن ـ لن يتكرر بشكله أو بفعله .

ان أحدا في المعركة القادمة لن يؤخذ مفاجأة ، لا نحن ولا العدو . ولقد كان أسوأ ما حفلت به معركة ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ـ وما أكثر ما حفلت به من السوء ـ هو أن الجيوش العربية لم تقاتل ، وعدونا لن يسمح لنفسه بمثل ذلك مهما كانت أسبابه .

اذن فان المعركة التي أتحدث عنها ، والتي أجد أن الدواعي والضرورات تفرضها لتصحيح « ميزان الخوف والطمأنينة » ، في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، أقل طموحا وأكثر تواضعا من معركة ٥ يونيو . وانما أتحدث عن معركة قد تكون محدودة ، ولكن يتحتم أن يكون النصر العربي بعدها لا شك فيه ، والهزيمة الاسرائيلية بعدها لا شك فيها ، في أطار هذه المعركة بالطبع .

٣ ـ أنه ليس بين الدواعي والضرورات التي أتحدث عنها ، والتي تفرض المعركة العسكرية ، أي أعتبار كبير لما يمكن أن يسمى بالانتقام للكرامة العربية

المجروحة .

أن أعتبار الانتقام لا ينبغي له أن يكون محرك الأمم العظيمة في صراعاتها المصيرية ، ذلك أن الامم العظيمة تعيش بمبادئها ولمصالحها ، ولا تعيش على الغرائز ونزعاتها الجامحة .

ولقد استدركت بثلاثة تحفظات بالنسبة للمعركة التي أراها ضرورية وحيوية ، وأريد أن أستطرد بعد ذلك الى اضافات لعلها تنجح أكثر في تقريب صورة أوضح لما أتحدث عنه :.

١ ـ ان اشتباكات المدافع التي تجري الآن على الجبهة المصرية ليست هي المعركة التي أتصورها وأحس أن الدواعي والضرورات تفرضها ، وانما ما أتصوره أكبر من ذلك وأوسع نطاقا بكثير .

ان اشتباكات المدافع مهمة ، بل وبالغة الأهمية ، لكنها ليست المعركة التي يمكن أن يتحقق بها هدف انزال هزيمة عسكرية لا شك فيها بالجيش الاسرائيلي .

٢ ـ أن نشاط منظمات المقاومة ، في نطاقه ومداه الحالي ، ليس هو أيضا المعركة التي أتصورها وأحس أن الدواعي والضرورات تفرضها .

إن منظمات المقاومة الفلسطينية والمصرية تقوم بعمليات رائعة في ظروف مروعة ، لكن ما تستطيع القيام به في النطاق الحالي ومداه لا يصل الى انزال هزيمة عسكرية لا شك فيها بالجيش الاسرائيلي . ومهما يكن ، فان اشتباكات المدافع على الجبهة المصرية ، وعمليات منظمات المقاومة الفلسطينية والمصرية ، كلها بدايات ما زالت تتحسس الطريق الى معركة .

٣ ـ بصفة عامة ، ومبسطة ، فان المعركة التي أتحدث عنها وأتصورها بالدواعي والضرورات ، وأطلبها هزيمة عسكرية لا شك فيها تنزل بالجيش الاسرائيلي ، هي معركة يمكن للقوات العربية فيها ـ مثلا ـ أن تحطم للجيش الاسرائيلي فرقتين أو ثلاثا من فرقه ، وتبيد له ما بين عشرة آلاف الى عشرين ألفا من جنوده ، وترغمه على

التقهقر من مواقع يحتلها مرتدا الى مواقع أخرى خلفها ولو بكيلومترات قليلة .

أتحدث أذن عن معركة ، ولا أتحدث عن الحرب كلها .

وأتحدث عن معركة محدودة ـ والمعركة بطبيعتها محدودة ـ لكني أتحدث عن معركة حقيقية تنزل بها هزيمة لا شك فيها بالجيش الاسرائيلي .

ولو وقعت مثل هذه المعركة المحدودة لكان تأثيرها على الحرب كلها غير محدود .

كذلك فانه لو وقعت مثل هذه المعركة الحقيقية ، لاستطاع أثرها النفسي ـ الى جانب أية نتائج مادية ـ تصحيح « ميزان الخوف والطمأنينة » في الصراع العربي الاسرائيلي لصالح العرب وضد اسرائيل بطريقة مؤكدة ، وربما حاسمة .

واذا انتقلنا الى الآثار التي يمكن أن تترتب على مثل هذه المعركة اذا وقعت محدودة وانما حقيقته، فاننا نستطيع ان نجد مجموعة من هذه الآثار ، هي نفسها الدواعي والضرورات التي تفرض هذه المعركة من أجل تصحيح « ميزان الخوف والطمأنينة » في الصراع العربي الاسرائيلي .

وهذه المجموعة من الآثار هي كما يلي :

١ ـ ان مثل هذه المعركة سوف تكسر أسطورة تحاول اسرائيل ترسيخها في الأذهان ، وهي أسطورة مؤداها ان الجيش الاسرائيلي لا يقهر . والأسطورة قوة خطيرة في التأثير النفسي ، وبرغم أنها قد لا تكون موجودة في الواقع ، فان أثر وجودها يحدث فعلا واقعا لا يمكن انكاره .

وأذكر مرة أنني سألت الماريشال « مونتغمري » ، أشهر قادة الحرب العالمية الثانية ، عن أصعب تجاربه في هذه الحرب ، وكان قوله :

ـ لقد كان أصعب ما واجهني حين توليت قيادة الجيش الثامن قبل معركة العلمين ، هو أن أكسر الأسطورة .

ان الجيش الثامن كان أقوى عددا وعدة من فيلق الصحراء الألماني الذي كان يقوده روميل، لكن الدعايات الألمانية من ناحية ، وسوء تصرفاتنا نحن من ناحية أخرى ، خلقت من فيلق الصحراء الألماني ومن قائده «روميل» أسطورة ذائعة .

ولقد اعتبرت بعد دراسة للموقف أن أول معركة لا بد لي أن أخوضها هي المعركة ضد الأسطورة ، واذا استطعت أن أكسر الأسطورة وأبطل مفعولها ، فقد كسبت المعركة ، وكسب المعارك هو طريق كسب الحرب » .

٢ ـ ان الجيش الاسرائيلي هو العمود الفقري للمجتمع الاسرائيلي . ويمكن أن نقول أن أعظم ما حققته المقاومة العربية ضد الصهيونية ـ ولو حتى بمجرد الرفض ـ هو أن الأحلام الكبرى للحركة الصهيونية قد تبددت ، وأستحالت الدولة الاسرائيلية ، أمام الرفض العربي ، الى حامية عسكرية ، وبالتالي أصبح المجتمع الاسرائيلي أشبه ما يكون بمجتمع القلعة المحاصر ، أي مجتمع الحامية العسكرية .

وفي هذا المجتمع ، فان القوة المسلحة هي العمود الفقري .

وحتى اذا لم يكن من شأن المعركة ، كما أتصورها ، كسر العمود الفقري للمجتمع الاسرائيلي ، فان مثل هذه المعركة سوف تؤدي على الأقل الى شرخ في العمود الفقري للمجتمع الاسرائيلي .

٣ ـ أن مثل هذه المعركة سوف تضع أمام سكان اسرائيل حقيقة تبدد كل الأثر الذي تركته معارك يونيو سنة ١٩٦٧ ، وهو الأثر الذي يمكن تلخيصه في أن المجتمع الاسرائيلي بعد هذه المعارك أصبح يعتقد بقدرة الجيش الاسرائيلي على حمايته .

واذا تبدد هذا الاعتقاد ، أو أهتز ، أي اذا بدأ المجتمع الاسرائيلي يشك في قدرة جيشه على حمايته ، فان سلسلة من ردود الفعل سوف تتداعى الى حيث لا يستطيع أحد أن يقدر الآن أو يحسب .

٤ ـ يضاف الى ذلك أن مثل هذه المعركة سوف تؤدي الى زعزعة نفوذ المؤسسة العسكرية الحاكمة ، وهي المؤسسة العسكرية التي أصبحت لها اليد الطولى في

توجيه وتنفيذ السياسة الاسرائيلية تحت دعوى أنها وحدها حامية الدولة الاسرائيلية وحارسة المخطط الصهيوني .

٥ ـ أن مثل هذه المعركة سوف تؤدي الى سقوط فلسفة الاستراتيجية الاسرائيلية ، وهي الاستراتيجية التي تنادي بامكانية « فرض السلام » على العرب ، و « فرض السلام » هو في الحقيقة تعبير مزيف ، يعني في الصميم « شن الحرب » .

٦ ـ ان مثل هذه المعركة وما يترتب عليها ، سوف يمد يد التغيير الى سياسة الولايات المتحدة الامريكية أزاء أزمة الشرق الأوسط بشكل خاص ، والشرق الأوسط نفسه بعد أزمته الحالية بشكل عام . وهناك ظاهرتان واضحتان الآن في السياسة الامريكية.

ـ ظاهرة تتعلق بأزمة الشرق الأوسط : ومضمونها أن الولايات المتحدة ليست في عجلة من أمرها للاسهام في ايجاد حل لهذه الأزمة ، ومهما قيل في المخاطر والمضاعفات ، فان الولايات المتحدة الامريكية سوف تظل على مهلها ما دامت اسرائيل تقف في المركز الأقوى عسكريا ، وذلك وضع سوف يتغير حتما اذا ما اهتز الوقوف الاسرائيلي في المركز الأقوى .

ـ ثم ظاهرة تتعلق بالشرق الأوسط نفسه بعد أزمته الحالية : ومضمونها أن الولايات المتحدة ترى في اسرائيل أداة تحقيق كاف لأهدافها في المنطقة .

ومهما كان من تمرد العرب على النفوذ الامريكي ومهما كان من تحديهم له ، فان الأهداف الامريكية مضمونة ، ما دامت اسرائيل قادرة على ارهابهم . . . فاذا بدا أن القدرة على الارهاب غير مؤكدة ، اذن فان السياسة الامريكية تصبح مضطرة للبحث في اتجاه آخر .

ان اسرائيل ، مع ضآلتها ، أثبتت للسياسة الامريكية أنها أهم بالنسبة لها من العرب على ضخامتهم ـ بالنسبة للمدى القصير على الأقل .

ومع أن المصالح الامريكية في الشرق الأوسط كلها على الجانب العربي من

الصراع الكبير الدائر فيه ، فان الولايات المتحدة تعطي تأييدها كله للجانب الآخر ، وهو الجانب الاسرائيلي .

ومن المتناقضات الغريبة القائمة الآن في الشرق الأوسط أن الولايات المتحدة الامريكية تحمي مصالحها لدى العرب بالدعم الذي تعطيه لاسرائيل .

أي أن اسرائيل في الواقع هي المسدس الموجه الى الأمة العربية والذي تستطيع الولايات المتحدة الامريكية وراء ارهابه أن تواصل تحقيق مصالحها في المنطقة .

. . . .

. . . .

هذه بعض الآثار التي يمكن أن تترتب على المعركة ، معركة واحدة تنزل فيها بالجيش الاسرائيلي هزيمة محققة ، لا شك فيها ولا شبهة .

يجيء بعد ذلك سؤال :

ـ هل مثل هذه المعركة ممكنة ؟

والرد :

ـ لست أدعي لنفسي خبرة عسكرية ، ومع ذلك فأني أقول بامكانية حدوث مثل هذه المعركة التي يمكن أن تنزل فيها بالجيش الاسرائيلي هزيمة لا شك فيها ولا شبهة حولها .

وتصوري في ذلك يقوم على الاعتبارات التالية :

١ ـ ان النظام الاسرائيلي كله ليست فيه أساطير من أي نوع غير ما تصنعه الدعايات الجريئة ، أو المجترئة ، ثم ما تصنعه تهاويل الوهم ، أو الأيهام .

وليس المجتمع الاسرائيلي قشا كما يظنه بعضنا ، لكنه ليس صخرا كما يظن البعض الآخر .

وحتى سنة ١٩٤٦ ، فلقد كنت كثير التجوال في الأرض التي جرى احتلالها بعد ذلك سنة ١٩٤٨ ، وسميت اسرائيل .

ولقد أتيح لي أن أعرف شوارع القدس الجديدة وتل أبيب وحيفا ، وأن أعرف طريقي وسطها بغير عناء .

وزرت عديدا من المستعمرات وقتها ، ورأيت فيها وسمعت ما كنت أبحث عنه .

ومع أن الصورة تبدلت بغير جدال خلال ثلاث وعشرين سنة مضت منذ ذلك الوقت ، الا أن الأساس كان هناك .

والأساس أن المجتمع الاسرائيلي لا يستطيع ، ولن يستطيع ، أن يعيش مستقلا مهما فعل ، وبالتالي فهو مجتمع لا يمكنه أن ينتج قوة اقتصادية أو سياسية أصيلة ، والقوة الأصيلة هي قوة المصدر وليست قوة المظهر ، لأن قوة المظهر قد تكون خداعة في معظم الحالات ، أو مرحلية في أحسن الظروف .

والأساطير التي لا تقوم على قوة المصدر لا تزيد عن أن تكون خرافة تبددها التجارب ، خصوصا اذا وجدت من يتحداها بالمقدرة .

٢ ـ ان فرصة العمر ضاعت من اسرائيل ، فلقد كانت للخرافة كل مستلزمات التأثير الفعال بعد ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ، وفي ذلك الوقت ـ وقد وصلت الى قمة ما كان يمكن أن تبلغه ، بل وتجاوزته ـ فانها لم تستطع الوصول الى النتيجة التي تريدها ، وهي أن تحول نتيجة قتال سنة ١٩٦٧ من نهاية معركة الى نهاية حرب ، بل وحرب تنتهي بها كل الحروب .

مجرد الصمود العربي وقتها ، حتى مع وقف القتال ، أكد أن معركة قد انتهت ، لكن حربا ما زالت مستمرة ، وبالتالي ضاعت القمة الأسرائيلية دون أن تحسم شيئا .

٣ ـ أن الجيش الأسرائيلي في أي معركة مقبلة سوف يحارب في ظروف تختلف عن مألوف الظروف التي حارب فيها من قبل معاركه السابقة :

ـ لا يستطيع بسهولة أن يتقدم من مواقعه الحالية على نهر الأردن وقناة السويس ومرتفعات الجولان ، والا وجد نفسه يخوض مناطق الكثافة السكانية العربية ، وهي كثافة تهدده بامتصاص قواه الضاربة ، فضلا عن انهاكها وسهولة الانقضاض على أشلائها المبعثرة واحدة بعد الأخرى .

ـ واذن فهو ـ فيما عدا جهد الطيران ـ سوف يحارب معركة ثابتة ، أو معركة دفاعية ، بينما هو تعود على الحرب الهجومية وما تتميز به من تكتيك الاقتراب غير المباشر ، وحركات الالتفاف والتطويق السريع .

ـ ان خطوط مواصلاته طالت ما بين القواعد والجبهات الى حد شديد الارهاق له ، خصوصا في ظروف نشوب العمليات .

ـ ان سهولة الحركة على الجبهات العربية المختلفة نتيجة لطول خطوط المواصلات لم تعد ميسورة لديه كما كانت في الماضي ، حين كان بمقدوره أن يضرب بسرعة في جبهة ليفرغ منها ، ثم ينقل قواته أسرع على خطوط مواصلاتها القصيرة المحكمة الى جبهة عربية أخرى يضرب فيها بسرعة أيضا .

ـ نتيجة لذلك أيضا لم يعد في مقدور هذا الجيش أن يركز كل قواه على جبهة واحدة بضربة خاطفة مركزة تحطم أية مقاومة أمامه ، مطمئنا الى أنه قادر وبسرعة على الالتفاف الى جبهة أخرى غيرها ، أي أن هذا الجيش أصبح مضطرا ـ لأول مرة ـ الى الاحتفاظ بقوات كافية على كل جبهة عربية ، ومعنى ذلك أنه لم يعد يملك التركيز الذي طالما استغله في الماضي وأحسن استغلاله .

ـ وأخيرا فان الأرض التي يمكن أن يتحرك منها العدو وعليها قاصدا أهدافه لم تعد أرضا مأمونة بسبب نشاط المقاومة الفلسطينية ، وتزايد هذا النشاط ، وما يمكن ان يتصاعد اليه جهد مكثف منه في حالة نشوب القتال على نطاق واسع ، هذا الى

جانب حركة الجماهير العربية في الأراضي المحتلة .

٤ ـ ان الجيش الاسرائيلي في معركة مقبلة سوف يواجه جيوشا عربية اختلفت أوضاعها ، سواء بالنسبة لقوة النيران واستعمالها ، أو نوعية القيادة التي استفادت من التجربة الماضية ، أو الروح المعنوية للقوات العربية التي تعرف الآن انها تحارب عن قلب أوطانها ، وليس عن مجرد حدودها .

ولقد قلت في بداية هذا الحديث أن معركة ، معركة واحدة ، تنزل فيها هزيمة لا شك فيها بالجيش الاسرائيلي ، هي الطريق الرئيسي لتحريك « ميزان الخوف والطمأنينة » في الصراع العربي الاسرائيلي لصالحنا وضد اسرائيل .

وقلت الطريق الرئيسي ، ولم أقل الطريق الوحيد ، لأن هناك مسالك فرعية يمكن أن تساعد على اجتيازه بأوفر قدر من الكفاءة والأمان .

والعمل السياسي بمجالاته المختلفة يمهد لهذه المسالك الفرعية ويفتح أمامها الى بعيد ، مما يؤثر حتما على « ميزان الخوف والطمأنينة » في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وعلى سبيل المثال في ذلك ما يلي :

١ ـ ان قبولنا قرار مجلس الأمن لحل أزمة الشرق الأوسط ، وهو القرار الذي التزم به مجتمع الدول كله ، كان خطوة لها قيمتها ، خصوصا مع رفض اسرائيل لهذا القرار تحديا لمجتمع الدول كله . وبصرف النظر عن استهانة اسرائيل التي تعلنها كل يوم بمجتمع الدول كله فليس الأمر في النهاية بهذه البساطة ؛ أعني أن احساس سكان اسرائيل بوقوفهم على خلاف موقف مجتمع الدول كله هو عامل يؤثر بغير جدال على احساسهم بـ « ميزان الخوف والطمأنينة » في الصراع العربي الاسرائيلي .

٢ ـ ان تأييد الاتحاد السوفيتي للعرب ، واستمراره في مساعدتهم على دعم قوتهم العسكرية ، بعد مأساة هذه القوة في يونيو سنة ١٩٦٧ ، يؤثر أيضا بغير جدال على أحساس سكان اسرائيل بـ « ميزان الخوف والطمأنينة » .

٣ ـ ان موقف فرنسا لا يمكن أن يمضي بغير تأثير على « ميزان الخوف والطمأنينة »

بالنسبة لسكان اسرائيل ، الذين يعرفون أن الجزء الأكبر من قوتهم العسكرية سنة ١٩٦٧ كان مصدره فرنسا ، وان فرنسا كانت حليفا لأسرائيل تربطه بها علاقة خاصة منذ سنة ١٩٥٤ الى سنة ١٩٦٤ على الأقل .

٤ ـ ان محادثات الدول الأربع الكبرى ، التي تجري الآن في نيويورك ، تثير شكوكا ـ في القليل ـ لدى اسرائيل ، لأنها اشارة واضحة الى أن أزمة الشرق الأوسط ، لا يمكن أن تظل الى زمن طويل محصورة في نطاق الشرق الأوسط ، وأنها قد تؤدي الى مواجهة نووية بين القوى الكبرى ، مما قد يترتب عليه حلا للمشكلة لا يعطي لاسرائيل على الأقل كل ما تريد وكل ما تصورته في متناول يدها ، وهذه المحادثات ـ بصرف النظر عن نتائجها ، وبصرف النظر عما يراه العرب في هذه النتائج ـ تلعب دورا في التأثير على « ميزان الخوف والطمأنينة » في احساس سكان اسرائيل .

وأتوقع مقدما أن تمسك اسرائيل بهذا المقال ، تقدم نسخة منه الى مجلس الأمن ، كما فعلت بمقالات سابقة ، وتقول :

« انظروا ، ها هم يعترفون أن المعركة هي الطريق الرئيسي لما يريدون ، وأما كل المحاولات السياسية فهي في رأيهم مسالك فرعية تساعد الطريق الرئيسي وتمهد له . . » .

وأقول تحسبا لكل المحاولات الاسرائيلية ، ولا بد أن نعترف لها بنشاط لا تغمض له عين :

ـ ان هدفنا هو إزالة العدوان ، وليت كل المسالك الفرعية تنجح في تحقيق ذلك الهدف .

لكن الوقائع وشواهد الأمور كلها تطرق أسماعنا جميعا في كل لحظة بذلك القول المأثور :

لا بد مما ليس منه بد »

أستعرض الآن مقالات أخرى مما كتبت في تلك الفترة لكي أصل بسرعة الى المقال موضوع السؤال .

أمامي مقال بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٦٩ ، عنوانه « ارادة الصراع وصراع الارادة » ، في فقرة منه قلت بالنص :

« والى جانب ذلك فان هذه العمليات كلها ، عمليات المدافع وعمليات العبور وعمليات الطيران تحقق لنفسها فيما تقوم به مطلبا ضروريا في الانتقال من منطقة « ارادة الصراع » الى منطقة « صراع الارادة » .

وذلك المطلب هو كسر خرافة التفوق الاسرائيلي الكاسح .

ان كسر هذه الخرافة مطلب لا بد أن يتحقق في المسافة ما بين « ارادة الصراع » و « صراع الارادة » ، ذلك لأن المعركة الشاملة لا يمكن أن تبدأ في ظل الجو النفسي الذي خلقته هذه الخرافة .

ان المعركة الشاملة يجب أن تبدأ في جو الحقيقة وليس في جو الخرافة .

والحقيقة تقول أن الجيش الاسرائيلي قوي .

ولكن القول بان هذا الجيش لا يقهر خرافة صاغتها اوهامنا في هزيمة الحقناها بانفسنا بأكثر مما الحقها بنا الجيش الاسرائيلي . وحينما تضرب مدافعنا مواقع للعدو وتزيحها بما فيها ومن فيها أمام عيون جنودنا ـ فان ذلك له أثره المعنوي بجانب أثره المادي . وحينما تشتبك طائراتنا مع طائرات العدو وتسقط « الميراج » مشتعلة بالنار في البحر . . . او حين تنقض طائراتنا على خطوط العدو الخلفية ومنشآته وتتركها مغطاة باللهب والدخان ـ فان ذلك له اثره المعنوي بجانب اثره المادي .

وحينما يعبر جنودنا ويفاجئون جنود العدو في خنادقه ، ويرونهم أمامهم يصرخون ويجرون ، ويسقطون ويموتون ـ فان ذلك له أثره المعنوي بجانب أثره المادي .

والآثار المعنوية لذلك كله تفوق في تقديري كل ما ينجم عنه من آثار مادية يصاب بها العدو .

أن ضرب هيبة العدو ، وكسر خرافة تفوقه الساحق ، مطلب ضروري قبل الانتقال الى منطقة « صراع الارادة » حين توضع كل القوى والطاقات للمواجهة الشاملة ، وحين يبدأ الضغط بالقوة ، وحين يتصاعد الضغط بالقوة حتى يبلغ أقصى ذروة . . . وتصمد ارادة وتتكسر أمامها ارادة أخرى ، ويصبح النصر من حق الطرف الذي صمدت ارادته ، وتلحق الهزيمة بالطرف الذي انكسرت ارادته » .

مقال ثان بتاريخ ٣ اكتوبر ١٩٦٩ ، عنوانه « الحرب القادمة » ، وفيه رحت مرة أخرى أحوم حول الشكل الضروري للحرب القادمة .

في فقرة من هذا المقال قلت بالنص :

« ان الجيش الاسرائيلي لم يعد يملك فرصة المبادأة بالهجوم ، واستعمال أسلوب الحرب الخاطفة القائم على المفاجأة والتركيز وسرعة الحركة وتمزيق القوات التي تواجهه وشل مواصلاتها وارباك قياداتها .

والاعتبارات العملية التي تدعو الى القول بذلك كما يلي :

ـ المواقع الطبيعية ـ خصوصا على الجبهة المصرية ، وهي قناة السويس وخليج السويس ـ تواجه العدو ، في محاولة عبورها ، بتكاليف باهظة في الأرواح لا يقدر بالتأكيد على تحملها .

ـ طول خطوط مواصلات العدو من قواعده في اسرائيل الى جبهته أمام القوات المصرية يحرمه من ميزة المفاجأة ، لأن حشوده يمكن كشفها وضرب تجمعاتها .

ـ طول هذه الخطوط نفسه يجعل تركيز العدو على الجبهة المصرية مثلا مخاطرة مرعبة لأن قواته لا تستطيع ـ كما فعلت سنة ١٩٦٧ ـ أن تنتهي بسرعة من التركيز على أحدى الجبهات وتصفيتها ثم الفراغ منها بسرعة والعودة الى التركيز على جبهة أخرى .

ـ على فرض المستحيل ، وتصور أن العدو نجح في اختراق الجبهة المصرية ـ وأكرر أن ذلك الآن مستحيل ـ فان تقدمه غربي قناة السويس سوف يكون عملية انتحار لا شك فيها لأنه سوف يواجه بحر الكثافة السكانية المصري ، كما أن مدرعاته سوف تكون مكشوفة في الصحراء ، أو تبتلعها وحول الدلتا ونظام الري المتشابك فيها ، أو تذوب تماما في عملية تأمين القرى والمدن المصرية .

اذن فان الجيش الاسرائيلي سوف يكون في الحرب القادمة على الدفاع ، وهذا نوع من الحروب لم يؤهل هذا الجيش له ، ولا يمكن تأهيله له لأنه يتعارض مع خواصه الارهابية ، وحتى اذا جرى تأهيله لهذا النوع من الحروب فان الجيش الاسرائيلي بذلك يفقد أهم ميزاته . ان معنى ما سبق أن الحرب القادمة سوف تكون حربا طويلة ، وهذا يتعارض مع التركيب الاسرائيلي نفسه الذي لا يستطيع قبول حالة التعبئة العامة لأكثر من شهر ، كما أنه لا يستطيع تحمل النزيف البشري لحرب طويلة لأن موارده في البشر محدودة ومحسوبة » .

عدت مرة أخرى الى موضوع الحرب في مقال بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٩ ، عنوانه « باب الحرب » ، وكان ضمن سلسلة عن استكشاف آفاق السبعينات . وفي فقرة من هذا المقال قلت بالنص :

« هكذا ، وعلى اختلاف في كل شيء ، فان الأمة العربية واسرائيل تدخلان الى حقبة السبعينات من باب واحد : باب الحرب . الحرب هي التحدي الذي يفرض نفسه عليهما في السبعينات ، بل وفي البداية منها . وعلى نتيجة هذه الحرب فان السبعينات بالنسبة لهما معا ، الامة العربية واسرائيل ، سوف تتقرر في كل شيء .

امكانية البقاء ، وامكانية التقدم . . .

كل شيء من المزاج النفسي الى الازدهار الثقافي ، الى الانطلاق العلمي ، الى البناء الاقتصادي ، الى الحرية السياسية .

كل شيء سوف يتقرر في الحرب وبالحرب، ما دام ذلك هو الخيار الوحيد الذي

لم يبق غيره في أزمة الشرق الأوسط .

وما زلت أذكر كلمة للفريق « عبد المنعم رياض » في آخر لقاء بيننا قبل أن يستشهد في ميدان القتال بأيام قليلة . . . قال :

ـ هل تتصور ما سوف يحدث لهذا الوطن لو خسرنا الحرب القادمة . . . لو استسلمنا أمام العدو ؟

ان ذلك لن يكون سقوطا بالنسبة لنا كوطن فقط ـ ولكنه سوف يكون سقوطا لكل فرد فيه . . . لكل رجل ولكل امرأة .

سوف تعز الكرامة على أي رجل ، وسوف يعز الشرف على أي أمرأة .

وأنا اعني حرفيا ما أقول .

واستطرد عبد المنعم رياض يومها يقول :

ـ في المعركة القادمة لن تكون حربنا ضد اسرائيل فقط ، وانما حربنا بالدرجة الأولى سوف تكون من أجل وجودنا ذاته . . . وجودنا بكرامة وبشرف » .

وذلك فيما أظن تصوير بسيط وصحيح لأول وأكبر التحديات التي تنتظرنا في السبعينات .

ثم قلت :

ان الكلام الكثير عن الحرب ، وأقصد حقائق الحرب وعوامل الحرب ومشاكل الحرب ، سوف يعطينا من العلم والطمأنينة ما نستطيع به أن نجيب على السؤال الأخطر الذي يواجه أقدارنا قبل أيام من بدء السبعينات ، وهو :

ـ هل نستطيع أن ننتصر في الحرب ؟

هذا السؤال لا نستطيع أن نجيب عليه بالحماسة الشعرية ، ولا بالتجلي

الصوفي ، وانما نستطيع الاجابة عليه بأسلوب واحد هو أن ندرس وأن نبحث وأن نناقش كل ما يتصل بالحرب .

ولا ينبغي أن تقعدنا أو تصدنا خرافة السرية ، فالحقائق الكبرى عن الحرب ، أقصد الحقائق الاستراتيجية ، ليس فيها سر ، وانما السر الوحيد يكون في حجم القوات المعدة للعنف عند حده الأقصى وفي تسليحها وفي خطة استعمالها في الميدان ، وهذه مرحلة واحدة في الحرب ، ولكنها ليست حكاية الحرب كلها .

واذا درسنا وبحثنا وناقشنا حقائق وعوامل ومشاكل الحرب ، فاننا ـ والثقة في ذلك ثقة مطلقة ـ سوف نخرج باجابة على السؤال الأخطر نقول :

ـ نعم نحن نستطيع أن ننتصر في الحرب ،

ذلك في مقدورنا ، وبقواعد الحساب وحدها بغير حماسة انشائية وبغير التجلي الصوفي » .

ثم قلت :

« ان قواعد الحساب لموازين القوى الاستراتيجية بيننا وبين العدو تبين أمامنا مجموعة من الحقائق الثابتة :

أولا : اننا نملك القوى اللازمة لتحقيق السلام العربي في المنطقة ، أي السلام الذي يحقق المصلحة العربية والأمن العربي .

نملك القوة البشرية ، ونملك القوة المادية ، ونملك القوة السياسية ، ونملك القوة المعنوية .

نحن مائة مليون عربي ، وهم ثلاثة ملايين اسرائيلي .

ولكي يكون الحساب دقيقا فان المائة مليون عربي ليسوا كلهم في الميدان أو وراءه .

كما أن الثلاثة ملايين اسرائيلي ليسوا وحدهم في الميدان أو وراءه .

جزء كبير من حشدنا بعيد عن المعركة ، ووراءهم هم حشد من حركة الصهيونية العالمية ، كما أن وراءهم تأييدا من قوة الاستعمار العالمي .

لكن العرب أيضا لا يقفون وحدهم .

وبأي مقياس فان حشدنا نحن أكبر .

ونفس الشيء ينطبق على المقارنة في القوة المادية وفي القوة السياسية وفي القوة المعنوية من حيث وجودها ، بصرف النظر عن كفاءة استعمالها أو عدم أستعمالها أصلا في بعض الأحيان ، لكن الحاح المعركة وضغوطها تهز كل يوم وتوقظ وتحرك أكثر نحو الاتجاه الصحيح .

ثانيا ـ ان اسرائيل نتيجة لذلك لا تملك القوى اللازمة لتحقيق السلام الاسرائيلي في المنطقة ، أي السلام الذي يحقق المصلحة الاسرائيلية والأمن الاسرائيلي .

ومع انتصارها عدة مرات في مواجهات عسكرية بيننا وبينها فان أقصى ما استطاعت الوصول اليه لم يكن سلاما ، وانما كان هدنة .

ولا تستطيع طاقات اسرائيل ، مهما فعلت ومهما حققت في ميدان القتال ، أن تفرض سلاما . . . وانما في كل مرة لم ينته الصدام العسكري الا الى هدنة مسلحة تعبر عن تفوقها المؤقت في استعمال أدوات العنف ، ولكنها تعبر في نفس الوقت عن قصورها في تحقيق الهدف الكلي للحرب بمعناها الواسع ، وهو جعل عدوها العربي يخضع لارادتها المطلقة .

معارك سنة ١٩٤٨ انتهت بهدنة .

ومعارك سنة ١٩٥٦ ـ برغم تواطؤ بريطانيا وفرنسا في ذلك الوقت مع اسرائيل ـ لم تنته هي الأخرى الا بنفس أوضاع الهدنة السابقة . ومعارك سنة ١٩٦٧ ـ مع كل

حجم الهزيمة العربية ـ لم تصل الى غير خط لوقف اطلاق النار لم تتوقف تفجيرات النار عليه في يوم من الأيام .

ثالثا : ان التفوق التكنولوجي الاسرائيلي على العرب حتى الآن أمر واقع لا يصح ولا يجدي انكاره ، لكن التفوق التكنولوجي مسألة دخلت عليها منذ ٥ يونيو تهاويل غريبة بعيدة عن حقيقتها .

ان التفوق التكنولوجي لأي طرف له أثر ، ولكن هناك نطاقا لهذا الأثر لا يتعداه ، وذلك حين يستطيع الطرف الآخر أن يجد الوسائل التي يجاري بها أو يتلاشى بها أثر هذا التفوق التكنولوجي . أي أنه في مواجهة أي تفوق لعدونا يكون أمامنا سبيلان :

- أن نجاري تفوقه .
- أو أن نتلاشى أثر هذا التفوق .

والفارق التكنولوجي بيننا وبين اسرائيل لا يمكن مقارنته بالفارق التكنولوجي بين فيتنام وبين الولايات المتحدة الأميركية .

وفي فيتنام لم تستطع الولايات المتحدة أن تحقق نصرا ، أي أنها خسرت الحرب ، لأن القدرة الفيتنامية استطعات بالتفكير العلمي أن تجد الوسائل والأساليب التي يتلاشى أثر التفوق التكنولوجي الامريكي .

لم يكن في طاقتها أن تجاريه . . . لكن كان في طاقتها أن تتلاشاه ، وهذا ما فعلته .

أكاد أقول في النهاية أن هذه النقطة الأخيرة سوف تكون أهم اختبار لنا في بداية السبعينات .

كيف يمكن أن نتوصل بالتفكير العلمي الى وسائل وأساليب جديدة في استعمال العنف عند حده الأقصى ـ ضد العدو ؟

اننا في حاجة الى قتال من نوع جديد نركز به نقط تفوقنا ، ونبعثر به نقط تفوق العدو .

ولست أقصد بذلك أن نخترع مبادىء جديدة للحرب ، وانما أعني أن نتوصل الى طرق جديدة في تحريك هذه المبادىء .

مبادىء الحرب لم تتغير . . . لأنها قوانين ثابتة .

ولكن تحريك هذه المبادىء مفتوح للابداع والتجويد .

وكل قصة في الأدب العالمي مثلا ، ومنذ آدم وحواء ، أبطالها رجل وامرأة ، ولكن الجديد في كل قصة هو الجو الذي يتحرك فيه الأبطال ، وهو تصوير العلاقات المتغيرة بينهم .

ونفس الشيء يصدق على مبادىء الحرب .

والتحدي الذي يطرح نفسه في بداية السبعينات - بينما « الحرب » كما اتفقنا سوف تكون بابنا الوحيد الى هذه الحقبة الحاسمة ، وباب عدونا أيضا - هو السؤال الذي يقول :

- هل نستطيع أن نجد مدرسة جديدة في الحرب تلائم ظروفنا كلها ، وتجعل مقدرتنا - بالنصر - على صنع السلام الذي يلائم مصالحنا وأمننا - تحقق نفسها بقصارى ما لديها من الطاقات . . . وهو بقواعد الحساب يفوق ما لدى العدو ؟

هذا هو السؤال . . . »

أجد بعد ذلك في موضوع الحرب مقالين عن الحرب ، أولهما يحاول أن يستكشف نوع العمليات الاسرائيلية ضدنا ، وكان عنوانه « حتى لا نقع في كمين . . . نوع العمليات الاسرائيلية المقبلة ضدنا » ، وكان تاريخه هو ٣٠ يناير ١٩٧٠ .

والثاني ، وتاريخه ١٧ يوليو ١٩٧٠ ، تحت عنوان « عن الدفاع والهجوم » ، يتعرض لمشكلة هامة أثيرت في ذلك الوقت عما اذا كنا نملك أسلحة هجومية ، أو أن كل ما لدينا دفاعي ؟ ولقد شرحت وجهة نظري كاملة بما مؤداه أنه اذا كان هدف الحرب هو تدمير القوات المسلحة للعدو ، فان الاسلحة الحديثة ـ حتى ما يبدو دفاعيا بحتا بينها ـ يقوم في الحقيقة بعمل هجومي . . فالصاروخ المضاد للطائرات والصاروخ المضاد للدبابات لهما قوة هجومية .

أنني لا أريد أن أظل في استشهادات طويلة أكثر مما فعلت لأني أريد الآن بسرعة أن أصل الى المقال الذي هو موضوع هذا السؤال « تحية للرجال » ، وأسأل هل في استطاعتي بدل أن أقرأ أمامكم نصوص ما أستشهد به من مقالات أن أقدمها لكم كاملة في ملف يلحق بالتحقيق ؟

وقائع تحقيق سياسى

الجلسة الثالثة

الاربعاء ٢١ يونيو ١٩٧٨

" الجزء الثاني "

أخيراً المقال الذي أصبحَ "قميص عثمان" !

ماذا قلتُ في "تحيَّة الرجال"

وماهي ملابسات كتابة ونشر هذا المقال



المدعي الاشتراكي : الحقيقة أنني كنت أريد أن أقترح عليك وضع ما تريد الاستشهاد به مما كتبت في حافظة مستندات مرفقة بالتحقيق .

هيكل : كان يمكن أن نفعل ذلك منذ البداية ، ولكنني أعترف أنه بالنسبة لقضية الحرب بالذات ، ولكثرة ما أثير حولها فيما وجه اليّ من ادعاءات ، وجدت من الضروري أن أستشهد بما قلت في سياق التحقيق لكي تكون وجهة نظري واضحة في صلبه ، وليست مجرد ملحقات أو مرفقات . والآن وقد وضحت الحقيقة فاني ـ وفيما يتعلق بالباقي من تفاصيل موقفي في قضية الحرب ـ أعد بأن أضعه كله في حافظة واحدة أقدمها في بداية الجلسة القادمة من التحقيق . والآن ـ اذا سمحتم لي ـ فاني سوف أركز على المقال موضوع السؤال : وهو المقال المنشور بتاريخ ١٢ مارس ١٩٧١ ، بعنوان « تحية للرجال » .

أنني أستأذن في أن أقرأ المقال أمامكم كاملا ، فهذا المقال تركزت عليه ومن وحوله حملة كبيرة ، وبالتأكيد فان كثيرين ممن شاركوا فيها استغلوا عنصر الزمن ومضي سنوات على النشر تضمن لهم قدرا من النسيان بحيث يكون في استطاعتهم أن ينسبوا لغيرهم أي شيء يريدونه وهم في اطمئنان من أن أحدا لا يتذكر ما قيل قبل سنوات ، ثم أن من يعنيه الأمر لا يستطيع أن يرد .

كان نص مقال « تحية للرجال » المنشور بتاريخ ١٢ مارس ١٩٧١ ، كما يلي :

« لقد كان لا بد اليوم من وقفة بالتحية أمام الرجال الذين قد يضع التاريخ في أيديهم ومع أي لحظة ، مسؤولية وواجب القتال من أجل التحرير » .

وبعد هذه الوقفة ، نعود في الاسبوع القادم ـ باذن الله ـ الى بقية حديث متصل عن « تأملات حول الصراع الكبير » .

لا بد لي اليوم من وقفة بالتحية أمام هؤلاء الذين يحملون الآن أغلى أمانـة في تاريخ مصر .

هؤلاء الذين صدرت اليهم الأوامر ليكونوا على استعداد دائم ، يصـل الليل بالنهار والنهار بالليل تحسبا للحظة قد تجيء في أي وقت .

هؤلاء الذين سوف ينطلقون مع عواصف النار والدخان والرعود الـداوية ، والبراكين الهادرة على الأرض ، والصواعق الطائرة في السماء .

هؤلاء العاملون في صمت ، المقتحمون في جسـارة ، المضحـون في جلال ، الزاحفون ـ برغم كل شيء ـ الى هدف يتحتم بلوغه ، لأن أمن مصر وقـدر مصر ومستقبل مصر معلقة به .

وأمن مصر وقدرها ومستقبلها هو نفسه أمن وقدر ومستقبل أمة بأسرهـا تعيش نقطة فاصلة في تاريخها .

هؤلاء الرجال على جبهة القتال المصرية لا تكفي لتحيتهم اليوم عيون القصائد من دواوين الحماسة ، ولا تنصفهم منابـر الخطابـة مهما اهتـزت وارتجـت عاطفـة وانفعالا .

شيء واحد قد يكفي في ظني وقد يفي ، وهو أن يكون شعبهم وأن تكون أمتهم على علم وبينة بالصورة العامة التي سوف يمارسون فيها دورهـم الوطني والقومي ، ذلك أنه بالقياس الى حجم المهمة وظروفها ، تبدو قيمة الجهد وتكاليفه .

وهذا ما أحاوله في هذا الحديث ، وبالقدر الذي تسمح به متطلبات الأمان ، وهذه لها أولوية لا يسبقها اعتبار آخر .

ان القوات المسلحة المصرية تواجه معركة من أصعب معارك التاريخ ، وليست هذه صيغة مبالغة ، وانما هي وصف حقيقة .

وعلينا أن نتمثل أمامنا طبيعة الأرض التي قد يجد الجيش المصري نفسه أمامها ،

ثم ما أقامه العدو من مواقع على هذه الأرض استغلالا لطبيعتها .

اذا فعلنا ذلك ، فسوف نجد معالم الصورة تطالعنا على النحو التالي :

١ ـ مانع مائي خطير هو قناة السويس .

٢ ـ كثبان رملية على شاطئها الشرقي مباشرة ، تجمعت وتراكمت بالظروف الطبيعية ، ثم أضافت اليها عمليات التطهير المستمرة في قناة السويس ، وكانت دائما تلقى بقاياها فوق الناحية الأخرى ، وعلى هذه الكثبان أقام العدو خطه الدفاعي الأمامي على حافة الماء مباشرة .

٣ ـ منطقة رمال مفتوحة بعد ذلك ، ولكنها محاصرة بين شاطىء القناة وبين بداية المرتفعات نحو منطقة المضايق الحاكمة في سيناء ، والتي لا تبعد عن القناة نفسها أكثر من ثلاثين كيلومترا .

٤ ـ منطقة المضايق نفسها ، وهي طبيعة صخرية شديدة الوعورة ، وعليها أقام العدو خط دفاعه الثاني .

٥ ـ الصحراء المكشوفة حول منطقة المضايق وما وراءها ، بما تقدمه من فرص لعدو يعتمد كثيرا على الطيران .

هذه هي طبيعة الصورة التي يجب أن نتمثلها تماما ونتفهم تفاصيلها ، لأن ذلك سوف يتحدث عن الجهد البطولي لرجالنا بأكثر مما تتحدث عنه الكلمات ، حتى اذا كنا ننحت هذه الكلمات من صميم القلوب . تبقى الطبيعة أبلغ دائما من كل الأوصاف .

نلقي نظرات أكثر تأنيا على أهم هذه المعالم التي صنعتها الطبيعة أو أقامها العدو استغلالا لهذه الطبيعة . . . وبالذات قناة السويس والشاطىء الآخر ـ

(١) قناة السويس :

مجرى مائي بعرض مائتي متر وبعمق أحد عشر مترا يمتد على خط مستقيم بين بحر وبحر .

لا يتعرج مجراه ولا يدور ، لا يرتفع منسوب الماء في مكان منه أو ينخفض في مكان آخر ، وانما مستوى واحد على طول الخط الذي رسم وشق وسط الصحراء ، وليس هناك فوق هذا المجرى جسر او معبر واحد .

ومن هنا فان ثقاة العسكريين في الغرب وفي الشرق يعتبرون مجرى قناة السويس واحدا من أهم الخطوط الدفاعية الطبيعية في العالم من خيث كونه مانعا ضخما أمام المدافع ، عائقا ضخما بنفس المقدار أمام المهاجم .

(٢) الشاطىء الآخر :

على حافة الماء مباشرة ، وعلى الكثبان الرملية أو تحتها بمعنى أصح ، أقام العدو خط دفاعه الأول تعزيزا لدور المانع الطبيعي الأول وهو قناة السويس .

وكان العدو قد بنى على هذا الشاطىء ما عرف في مرحلة سابقة باسم خط بارليف ، وشلت المدفعية المصرية هذا الخط وفكت تماسكه ، ولكن العدو أعاد بناء هذا الخط في الشهور الأخيرة وعلى صورة مغايرة تماما للخط القديم .

وتقول تقديرات مراكز الدراسات العسكرية في عواصم الغرب أن اسرائيل صرفت على أعادة بناء هذا الخط خلال الشهور الستة الماضية مبلغا يزيد على مائتي مليون جنيه اسرائيلي (أي ثلاثين مليون جنيه أسترليني) ، وكان السبب فيما يقدر خبراء هذه المراكز هو أن أسرائيل بعد اتمام بناء شبكة الصواريخ المصرية غيرت تخطيطها للمعركة القادمة .

ـ قبل عدة شهور كان تخطيطها أن تحارب معركتها ضد أي عملية عبور مصرية في منطقة الرمال المحصورة بين كثبان شاطىء القناة الشرقي وبين صخور الممرات .

كانت مهمة خط بارليف في تلك المرحلة هي تعويق أي عبور مصري .

أما الطيران الاسرائيلي ، فكانت عليه مهمة التصدي لقوات العبور المصرية أثناء تقدمها بعد ذلك لمحاولة ضربها .

ـ وبعد اتمام بناء شبكة الصواريخ المصرية ، غيرت اسرائيل تخطيطها ، وأصبح قرارها ـ فيما يقدر خبراء المراكز العسكرية في الغرب ـ أن تكون المعركة الكبرى ضد قوات العبور المصرية على حافة الماء مباشرة بواسطة التحصينات وبواسطة المدرعات وراء هذه التحصينات .

ومن هنا أعيد بناء خط بارليف وفق التصور الجديد للمعركة .

معنى ذلك أن الجيش المصري في تقدمه سوف يواجه ما لم يواجهه جيش من قبل . وأظنها سوف تكون ـ فيما أذكر ـ أول مرة في تاريخ الحروب يواجه أي جيش أمامه :

ـ مانعا أو عائقا طبيعيا صعبا (قناة السويس) .

ـ ثم خطا دفاعيا أقيم على حافتها مباشرة (خط بارليف في وضعه الجديد) .

من قبل واجهت الجيوش المتحاربة في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية عوائق مائية ، نهر « الفولغا » في الشرق أو « الراين » في الغرب مثلا ـ ولكن هذه الأنهار الطبيعية لا تشبه ولا تقارب قناة السويس عمقا أو عرضا أو مجرى .

ومن قبل واجهت نفس الجيوش المتحاربة في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية خطوطا دفاعية حصينة ، خط « ماجينو » الذي أقامته فرنسا أو خط « سيغفريد » الذي أقامته المانيا مثلا ، ولكن هذه الخطوط الحصينة لم تكن قابعة على حافة مانع مائي ، خصوصا اذا كان هذا المانع هو قناة السويس .

٣ ـ اذا ألقينا بعد ذلك نظرة على منطقة الرمال المفتوحة فيما يلي الكثبان الرملية المطلة على حافة قناة السويس ، فان هذه الأرض ـ المحصورة بين كثبان الرمال وبين مرتفعات منطقة المضايق ـ هي الأرض التي كان العدو في مرحلة سابقة من تخطيطه يريدها مسرحا أساسيا لعربدة طيرانه ضد قوات أي عبور مصري .

وبعد أتمام تركيب شبكة الصواريخ المصرية ، غير العدو تخطيطه لأن مدى هذه الصواريخ يمكن أن يغطي هذه المنطقة ويجعل عمل الطيران فوقها محفوفا بالمخاطر .

وهكذا في التخطيط الجديد . فيما تقول مراكز الأبحاث في الغرب ـ نقل العدو مسؤولية العمل في هذه المنطقة من الطيران الى المدرعات .

أصبح قراره أن يواجه الصدمة الأولى ضد قوات العبور المصرية من خط التحصينات على حافة القناة . . . لكي تكون هذه التحصينات طبقا للتصور الاسرائيلي بمثابة مصفاة .

وما ينفذ من المصفاة تتلقاه قوات المدرعات في المنطقة المفتوحة المحصورة بين كثبان الرمال وبين بداية المرتفعات نحو المضايق .

٤ ـ والمضايق بعد ذلك هي خط الدفاع الثاني بعد الخط الأول المرتكز على حافة القناة .

ومنطقة المضايق سلاسل جبال تتشابك وتدور حول بعضها ، وهي في تقدير كل المهتمين بدراسة سيناء ـ المفتاح الرئيسي للسيطرة على هذه الصحراء المقدسة .

وكانت منطقة المضايق هي هدف عملية الانزال المشهورة في مصر ميتلا سنة ١٩٥٦ ، وكان الانزال فيها ثنائي الهدف :

● احتلالها ومنع الكتائب المصرية القليلة في سيناء وقتئذ من التمركز فيها لوقفة دفاعية تصد الجيش الاسرائيلي عن الوصول الى قناة السويس .

● ثم أن أحتلالها اذا تم بعملية انزال سريعة يعطي الاسرائيليين فرصة ليعلنوا أن قواتهم وصلت الى بعد خمسة وثلاثين كيلومترا من قناة السويس ، وكانت هذه هي الاشارة المتفق عليها لتتم المؤامرة الثلاثية ، ويعلن « ايدن » ـ رئيس وزراء بريطانيا ـ و « موليه » ـ رئيس وزراء فرنسا ـ أن بلادهما سوف تضطر الى التدخل لفصل المتحاربين حول القناة ، ولحماية هذا الممر الهام للملاحة العالمية .

٥ ـ وأما الصحراء المكشوفة من حول منطقة المضايق وما وراءها ، فليست عليها موانع طبيعية حتى بلوغها خط الحدود المصرية الدولي تقريبا . وفي هذا الاتساع الصحراوي الشاسع والمفتوح فان اسرائيل تعتمد على المناورة بالمدرعات وعلى تركيز الطيران .

هكذا فان خطة الدفاع الاسرائيلي أصبحت تعتمد على خطين ثابتين :

الأول : القناة وخط بارليف . .

والآخر : جبال المضايق .

كذلك فانها تعتمد على منطقتين مكشوفتين لعمل المدرعات والطيران :

أولاهما : المنطقة المحصورة ما بين كثبان الشاطئ الشرقي الى المضايق . . .

والأخرى : الصحراء المفتوحة من حول المضايق وما يليها .

هذه لمحات سريعة كأنها جوانب مشهد يلتقطه البصر في طرفة عين ويمضي بعده بسرعة الى بقية مشاهد الصورة العامة التي سوف يمارس فيها الجيش المصري دوره الوطني والقومي .

ثانيا :

ان الجيش المصري سوف يواجه المعركة وحده .

سوف تصدر بيانات تعلن عن رفع درجة الاستعداد في جيوش عربية أخرى .

وسوف تنطلق اعلانات تذيع أن قوات هذا البلد أو ذاك على أستعداد للتوجه الى ميدان القتال .

ولكن من سوء الحظ أن المعارك لا تخاض بالبيانات والاعلانات . ومن سوء الحظ أكثر أن هذه البيانات والاعلانات لا تساعد الجيش المصري بقدر ما تساعد عدوه .

وللعقيد معمر القذافي في هذا التقليد العربي رأي نافذ ، ولعله رأي جارح يقول فيه :

ـ لماذا ندعي بعكس الحقيقة . . لماذا لا نقول برجولة أن الجيش المصري وحده في الميدان ؟

المشكلة أننا حين نغالط وندعي بوجود غيره ، فان كل ما نفعله هو أننا نوحي للعالم أن اسرائيل محاصرة بعدة جيوش وأن دولا عديدة تكالبت عليها ، وبالتالي فاننا نفتح لها الباب لكي تشد غيرها معها في المعركة .

يبقى الجيش المصري أمامها وحده ، وتستغل هي الأوهام التي نطلقها نحن ، فتجيء بغيرها يساعدونها بالطريق المباشر أو غير المباشر على أساس خرافة أن الأعداء

أطبقوا عليها من كل جانب .
لماذا لا نقول الحقيقة ولو مرة واحدة .
ونقولها ولو حتى بالسكوت ، ما دمنا لا نملك غيره ؟ »
ثالثا :
ان الجيش المصري سوف يواجه الجيش الاسرائيلي بأكمله ، وكل المعلومات ـ مرة أخرى لدى مراكز الدراسات العسكرية في الغرب ، وفيها الثقاة والخبراء ـ تشير الى أن ذلك هو المعنى الذي يمكن استخلاصه من توزيع القوات الاسرائيلية على الجبهات العربية .
الجبهة الاردنية ليس عليها غير قوات الأمن الداخلي في اسرائيل .
الجبهة السورية ليس عليها حتى هذه اللحظات غير لواء واحد .
والجبهة المصرية أمامها الآن في سيناء ـ غير ما يمكن دفعه بسرعة فائقة من القوات الاحتياطية ـ ما يلي :
● فرقتان من المشاة الميكانيكية (٣٥ ألف جندي)
● فرقة مدرعة (أربعمائة دبابة بأطقمها) .
● لواء قوات كوماندوس محمول جوا بالهليكوبتر (٧٠ طائرة هليكوبتر وثلاثة آلاف من قوات المظليين) .
● مائة قاذفة ومقاتلة في مطارات سيناء القريبة .
● ما بين ثمانمائة الى ألف مدفع ثقيل .
هذا غير قوات خط التحصينات القابع على حافة الماء مباشرة ، وحقول ألغامه ، ونطاقات أسلاكه الشائكة ، وأسلحته ، وما زود هذا الخط نفسه به من المخترعات وحيل الخداع والتمويه . وهذا أيضا غير ما تستطيع اسرائيل دفعه بسرعة الى مسرح العمليات المصري في حالة اتساع مدى القتال واضطرارها الى التعبئة الجزئية أو العامة .
وفي هذه الحالة فان الجبهة المصرية سوف يكون عليها أن تتحمل طاقة ثلاث فرق مدرعة (١٣٠٠ دبابة) وخمس فرق من المشاة الميكانيكية ، وقوة السلاح الجوي الأسرائيلي كلها (أي حوالي ٦٠٠ طائرة بينها الفانتوم وسكاي هوك والميراج وغيرها) .

رابعا :

ان الجيش المصري سوف يقوم بما يتحتم عليه أن يقوم به ، ويواجه ما يتحتم عليه أن يواجهه ، بعد قرابة أربع سنوات حافلة .

١ ـ كان عليه في بدايتها أن يتحمل خطايا هزيمة لم يكن الذنب فيها على المقاتلين (وتلك مسألة سوف يدور فيها بعد المعركة بحث طويل يضع الحق في مكانه ويكتب التاريخ كما ينبغي أن يكتب التاريخ انصافا وانتصافا) .

٢ ـ كان عليه أن يتحمل بعد ذلك استفزازات لا قبل لمقاتل شريف بتحملها ، ولكنه تقبلها بمنطق الكاظمين الغيظ انتظارا للحظة يستطيع فيها أن يرد على النار بالنار ، ولكي يصحح تصورا شاع ، جعل عدوه أسطورة وجعل منه هو عبرة ، والتصور بشقيه على غير أساس ، فلا عدوه يستحق أن يكون أسطورة ، ولا هو يستحق أن يكون عبرة .

٣ ـ وكان عليه فيما تلا ذلك أن ينصرف لعملية اعادة بناء نفسه واستيعاب سلاحه واستعادة الثقة في المثل الأعلى .

وكانت عملية اعادة البناء واستيعاب السلاح واستعادة الثقة ، في أصعب الظروف الطبيعية والانسانية ـ من تحمل قسوة الصحراء الى تحمل سيطرة العدو الجوية على السماء .

٤ ـ وفي هذه الفترة واجه تجربة بالغة القسوة نفسيا عليه ، تلك هي أن العدو راح يتجنبه وينفذ من فجوات بعيدة الى عمق مصر ، يحاول منها أن يطول المرافق الحيوية أو يتجاوز ذلك الى الاغارة على أهداف مدنية يقتل فيها الرجال والنساء والأطفال في المصانع وفي المزارع وفي المدارس .

٥ ـ وتوقفت قسوة التجربة النفسية ، تفسح الطريق لتجربة أخرى . تحول العدو من غارات العمق وراء الجبهة وصب جنونه كله على شريط رفيع من الأرض بمحاذاة الشاطىء الغربي لقناة السويس ، وبعرض ثلاثين كيلومترا بعد ذلك عمقا .

على هذا الشريط المحدد ، وهو ركيزة الخط الأمامي من الجبهة المصرية ، كان متوسط غارات العدو اليومية ١٥٠ غارة ، وكان معدل القصف متوسطه ١٢٠٠ طن

متفجرات كل يوم ، ولأكثر من مائة يوم متواصلة .

وكانت طاقة التحمل المصري مجيدة حتى استطاعت طلائع شبكة الصواريخ أن تأتي بأسبوع « تساقط الطائرات » المشهور ، وهو الأسبوع الأول من يوليو (تموز) ١٩٧٠ .

٦ - ثم وجد نفسه مدعوا بالتطورات أن ينتقل من عصر الى عصر في الحروب . . . من عصر الحروب التقليدية الى عصر الحرب بالالكترونات . . . ومن عصر الرؤية النهارية بالنظارات المكبرة الى عصر الرؤية الليلية بالأشعة تحت الحمراء .

٧ - وفجأة - والدنيا هائجة مائجة - رحل قائده الأعلى .

ان الدنيا اهتزت كلها لرحيل جمال عبد الناصر ، ولكن ما من مكان كان وقع الصدمة فيه مروعا كما كان في الجبهة .

كانت الصلة بين عبد الناصر والمقاتلين صلة من نوع خاص .

كان المقاتلون يعرفون أن الرجل الذي يمسك في يده بزمام المعركة قادر على تحريك عوالم بأكملها ، وذلك عن طريق مكانته وشخصيته التاريخية التي تملأ منطقة الشرق الأوسط بأسرها ، وتؤثر منها على العالم .

كانت هناك هالة ثقة - صنعتها التجارب - تحيط به في كل وقت . كان بشكل ما رجل الأوقات العصيبة ، وكان رجل المعجزة في زمان بعد عهده بالمعجزات . . .

لكن فترة الانتقال - من المعركة بوجود عبد الناصر ، الى المعركة على طريق عبد الناصر - مرت بأمان .

٨ - وكان مطالبا في النهاية بأن ينتظر السياسة .

تحل الأزمة - بالسلم - اذا لاح للسلم طريق .

أو تصدر اليه الأمر بالقتال ، اذا استحال طريق السلم ، وتكون على الأقل مهدت له الأجواء كي يؤدي مسؤوليته في أكثر الظروف السياسية ملاءمة لأنجاح مهمته . ومع المراعاة الكاملة لأطار التوازن الدولي الراهن ، وهو اطار لا يستطيع أحد أن يتجاوزه بسهولة أو بيسر .

خامساً :

وطوال الطريق ، ومنذ البداية والى النهـاية ، فان الجيش المصري كان يراوده أحساس أصيل بالانتماء الى شعبه .

وكان شعوره عميقا بمدى التضحيات التي قدمها هذا الشعب حتى من قوت يومه ، لكي يوفر للجيش كل ما هو ضروري .

وكانت القوات تتشوق مرات كثيرة الى خوض المعركة ، ولو قبل تمام الاستعداد لها ، لكي تختصر بعض العبء على الشعب ، وكانت في ذلك على استعـداد لأن تدفع الفارق من تضحياتها بالدم اذا دعا الأمر .

وذلك شعور لا يستطيع أن يحس به غير الذين يستطيعون أحيانا أن يلمسـوا نبض المقاتلين ، ويتسمعوا بشفافية العاطفة على دقاته وخفقاته .

وتلك ميزة من ميزات جيش الشعب يختلف بها عن غيره ، فهـو ليس جيش حزب ، ولا حزب جيش ، كما أنـه ليس أداة قمـع لسلطـان ، أو طبقـة فوق الطبقات .

وخلال الأيام الاخيرة ، ومنذ أعلن أنور السادات في خطابه الى الأمة يوم الأحد ٧ مارس « أنه قد جاءت اللحظة التي يتحتم فيها على كل مصري أن يقف ليؤدي واجبه » ـ فان أمة بأسرها كانت تحاول من بعيد أن تصغي لأحاديث الجنود .

وكانت الأصداء من هناك حماسة صافية ، حماسة الشجاعة المبرأة من كل أثـر للمزايدة التي شوهت مع الأسف وجه النضال العربي المعاصر .

هناك لم تكن حماستهم مزايدة .

انهم هناك على خط النار لا يزايدون . . . لانهم هناك على خط النار . . .

بعد أن فرغت الآن من قراءة نص هذا المقال أمامكم ، فلا بد أن أعبـر عن دهشتي للطريقة التي يستغل بها ، وللتفسيرات الغريبة التي الحقـت به . ان هذا المقال تسبب في اثارة حملة واسعة عليّ في فترة نشره ، وكانت هذه الحملة موجهة كلها من مجموعة السلطة التي اشتهرت بوصف « مراكز القوة » . وفي يوم من الأيام ظهرت جريدة « الجمهورية » ، وكانت في ذلك الوقـت تعبـر عن هذه المجموعـة ، وكل صفحاتها تقريبا مخصصة لهذا الهجوم عليّ بسبب هذا المقال ، لدرجة أن عددا من

الأعداد في تلك الفترة صدر وفيه اربع مقالات بملء اربع صفحات كتبها أعضاء في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي واللجنة المركزية ، وعلى أي حال فان ذلك في تلك الأيام كانت له أسبابه ، وسوف أشرحها فيما بعد في سياقها من اجابتي على هذا السؤال . ولكن الذي أعجب منه قطعا هو أن تستخدم نفس الحجج التي استخدمتها مراكز القوة ضدي من جانب هؤلاء الذين يقولون انهم يعبرون عما بعد ١٥ مايو .

اذا رجعت الى التركيز على هذا المقال نفسه ، فماذا نجد فيه :

أولا ـ سوف نجد فيه تحية للمقاتلين، وهذا حتى هو عنوان المقال ، ومناسبة التحية ـ وهذا واضح في صلب المقال وفي مقدمته ـ أن هناك أمرا أنذاريا صدر في ذلك الوقت بوضع القوات المسلحة تحت الانذار استعدادا لعمليات عسكرية .

ثانيا ـ سوف نجد أن هذا المقال هو في الواقع تصور مبكر لخطة اسرائيل العسكرية في مواجهة أي عملية عبور لقناة السويس نقوم بها . ويلاحظ من تاريخ نشر هذا المقال أنني في الفترة السابقة على كتابته كنت في رحلة صحفية الى أوروبا ، وخلال هذه الرحلة اشتركت في ندوات تبحث موضوعات سياسية وعسكرية ، وتابعت دراسات معمقة من مختلف جوانب ازمة الشرق الأوسط ، واستمعت الى كثيرين من الخبراء ، وناقشتهم . . وكان مما أتيح لي نتيجة لهذا كله أن توفر لي ـ وهذا صميم عملي كصحفي ـ تصور واضح لاحتمالات رد الفعل الأسرائيلي اذا نحن أخذنا زمام المبادأة وقمنا بعملية عبور . وقد وجدت ـ وهذا أيضا صحيح على الصحفي ـ أن أنشر على الناس ما تجمع لي من معلومات ، وكنت أتصور أنه من المفيد جدا أن تعرف الجماهير أكبر قدر ممكن من الحقيقة ، لأن ذلك حقها ، وهو أيضا مفيد لها . وكان رأيي أن خير تكريم للمقاتلين هو أن يكون الشعب كله عالما وعارفا بطبيعة المهام الموكولة لهم . . . وفضلا عن ذلك فان الشعب سوف تكون له ـ من علمه ومعرفته ـ فرصة أفضل لمتابعة التطورات .

ان الظروف أثبتت فيما بعد ، وخلال حرب أكتوبر ، ان ما نشرته في هذا المقال كان هو بالضبط تقريبا ما فعله الاسرائيليون في مواجهة الهجوم المصري .

وهكذا فأنني أعتقد أنه كان يجب أن أكافأ على هذا المقال بكلمة شكر ، ولا

أحاسب عليه أو أهاجم بسببه .

ويقال أن نشر مثل هذه المعلومات الواردة في المقال لا لزوم له بالنسبة للقارىء العادي . . . ولست أعرف من له حق الوصاية على ما يحق للقارىء العادي أن يقرأه أو لا يقرأه .

ويقال أن النشر يؤثر على معنويات الرجال الذين سيقومون بالعمليات ، ولست أتصور أنهم لم يكونوا على علم بما سوف يجدونه أمامهم عندما يبدأون عملياتهم .

ويقال لماذا لم تقدم هذه المعلومات ـ خصوصا وهي من مصادر موثوقة ـ الى المسئولين لكي يقدروها كما يرون ، ثم يتصرفوا بمقتضى مسؤ ولياتهم ؟ وهذا يجرنا الى قضية كبرى ، وهي قضية مسئولية الصحافي ، وأمام من هي ؟

هناك من يعتبرون أن مسئولية الصحافي أمام المسؤ لين ، وهناك من يعتبرون أن مسئولية الصحافي أمام قرائه ، بل أن أي علاقة له بالمسئولين لا قيمة لها اذا لم تكن في النهاية لفائدة قرائه ، وانا انتمي لهذا الرأي الاخير . . وهكذا فانني كصحفي عربي يستشعر دوره المهني والوطني ، وضعت ما لديّ أمام الجميع ـ الرأي العام والقيادة أيضا .

وليس من شك أنه كان بين أهدافي للنشر في ذلك التوقيت أن أقوم بعملية تنبيه . قلت لحضراتكم ـ وهذا ظاهر في مقدمة المقال وسياقه ـ أن امرا انذاريا كان قد صدر في تلك الأيام لوضع القوات المسلحة المصرية في موضوع الاستعداد لبدء عمليات ، ومن سوء الحظ أن ذلك جرى ضمن صراع على السلطة في الداخل ، ولم يتورع أصحاب هذا الصراع عن ادخال قضية الحرب واستعمالها فيه . وأستشهد في هذا الصدد بما جاء في كتاب الرئيس السادات الذي كتب فيه قصة حياته تحت عنوان « البحث عن الذات » وأريد أن أستشهد بما جاء في الصفحة ٢٩٩ ، وأمتد منها الى الصفحة ٣٠٠ ، وهي فقرة يقول فيها الرئيس السادات بالحرف ما يلي

« في يناير سنة ١٩٧١ ، كان عليّ أن أتخذ قرارا بالنسبة لمبادرة روجرز ، فدعوت الى اجتماع اللجنة المركزية العليا ووزير الحربية ووزير الخارجية ، وكان واضحا من المناقشة أن الرأي الغالب ، وهو رأي مراكز القوة ، وهم الأغلبية في القيادة السياسية

التي تركها لي عبد الناصر ، بأن نستأنف حرب الاستنزاف مع اسرائيل في الوقت الذي كان فيه نصف الوطن ، وهو الصعيد ، معرضا لاغارات اسرائيل كما حدث خلال عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ، ورغم أن الاتحاد السوفياتي كان يماطل في ارسال الصواريخ لمواجهة هذه الاغارات وحماية منشآتنا في الصعيد (برغم أننا وقعنا معه اتفاق ارسالها) ، وكان يسوف في ارسالها بمختلف الحجج .

وكان واضحا أيضا من مناقشاتهم أنها مناورة لاحراجي واحراج البلد ، فأنتهيت من الاجتماع بأن قلت لهم أنني لن أدخل حرب استنزاف أخرى حتى تصلني بطاريات الصواريخ ؛ واؤمن المنشآت في الصعيد ، نصف مصر ، كما أني سأجدد مبادرة روجرز بشهر واحد فقط ينتهي في ٧ مارس (آذار) ١٩٧١ ، حتى أعطي آخر فرصة للعالم ولأمريكا ولاسرائيل ليتحملوا مسؤ وليتهم » .

هذا هو نص ما كتبه الرئيس السادات في مذكراته ، ويلاحظ أن تاريخ نشر مقالي « تحية للرجال » يتوافق مع هذا التوقيت .

وقائع تحقيق سياسى

الجلسة الثالثة

الأربعاء ٢١ يونيو ١٩٧٨

"الجزء الثالث"

أسرار المناقشات
غداة رحيل عبد الناصر
حوار بين الفريق فوزي وبيني
حول استمرار
وقف اطلاق النار أو كسره

هيكل : (مواصلا اجابته عن سؤال المدعي الاشتراكي حول مقال « تحية للرجال ») .

٢ هيكل : لكي تكون الصورة واضحة أمام هذه الهيئة الموقرة في هذه النقطة بالذات ، فأني أستأذن في تقديم صورة اجمالية للموقف العام في تلك الظروف . أننا جميعا نتذكر الصورة السياسية والعسكرية يوم ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ ، يوم رحيل الرئيس جمال عبد الناصر . وفي الحقيقة فانه كانت لدى خلفه - الرئيس السادات - مهمة أساسية واحدة وهي استكمال الاعداد والتخطيط لأزالة آثار العدوان ، وهو الهدف الاستراتيجي المعلن للسياسة المصرية في ذلك الوقت .

في ذلك الوقت أيضا كان هناك قرار ساري المفعول بوقف اطلاق النار طبقا لمبادرة روجرز ، وكان وقف اطلاق النار - لثلاثة شهور - بمقتضى هذه المبادرة ينتهي يوم ٤ نوفمبر ١٩٧٠ .

وفي يوم ٣٠ سبتمبر ، بعد وفاة جمال عبد الناصر بيومين وقبل تشييع جنازته بيوم واحد ، طلب اليّ الرئيس السادات - وكان يقوم بأعمال منصب رئيس الجمهورية حتى تقرر المؤسسات السياسية والدستورية في البلاد ما سوف يكون عليه الأمر نهائيا بعد ذلك - أن أشترك في اجتماع لمجلس الأمن القومي المصري ، وكنت عضوا فيه بوصفي وزيرا للارشاد القومي أيامها . وكان رأي الرئيس السادات - وهو على حق فيه - ان هناك وفودا كثيرة قادمة للعزاء في وفاة جمال عبد الناصر ، ولكن هؤلاء القادمين للعزاء سوف ينتهزون الفرصة لكي يتكلموا معنا في الأوضاع ، خصوصا بالنسبة لنوايانا في موضوع وقف اطلاق النار . . . كان هناك وفد سوفيتي قادم للعزاء برئاسة أليكسي كوسيغين رئيس الوزراء ، وكان هناك وفد أمريكي برئاسة أليوت ريتشاردسون وزير الخدمات الأجتماعية ، وهو وقتها من أقرب المقربين الى الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون ، وكان هناك وفد بريطاني برئاسة السير أليك دوغلاس هيوم وزير الخارجية البريطاني ، وكان هناك السكرتير العام للامم

المتحدة ، وكان هناك كثيرون غير هؤلاء من ساسة العالم .

هكذا فان الرئيس السادات دعا أعضاء مجلس الأمن القومي الى اجتماع لمناقشة موقفنا المبدئي تجاه هذه النقطة بالذات : هل نجدد وقف اطلاق النار ، أو هل نرفض التجديد » .

ولم يحضر الرئيس السادات اجتماعنا لأنه كان مشغولا بترتيبات الجنازة في اليوم التالي ، أول أكتوبر ، وهكذا اجتمعنا في مكتب وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي وقتها لمناقشة الموضوع ، وكان عددنا فيما أذكر قرابة عشرة اشخاص ، بينهم وزير الحربية بالطبع ووزير الخارجية محمود رياض ، ومدير المخابرات العامة حافظ اسماعيل ، ووزير الداخلية شعراوي جمعة ، ووزير الدولة امين هويدي ، ووزير شؤون رئاسة الجمهورية سامي شرف ، ورئيس أركان الحرب الفريق محمد صادق ، ومدير المخابرات العسكرية . . . كان علينا جميعا أن نضع تقدير موقف يكون تحت تصرف الرئيس السادات في محادثاته مع رؤساء الوفود الزائرة .

أعترف أنني ذهبت وفي تقديري أنه من المستحسن بالنسبة لنا أن نمد وقف اطلاق النار لفترة ثلاثة شهور أخرى ، وكان تقديري مبنيا على عدة أسباب :

أولا : أنني كنت أشعر أن الجماهير المصرية والعربية كلها ليست ـ وسط كل ما تشعر به من أحزان ـ على استعداد لمواجهة مخاطر أعدت لها واستعدت لها قيادة لم تعد موجودة .

وثانيا : أنني كنت أشعر أن القيادة الجديدة تحتاج الى وقت لتلم فيه بأطراف الموقف كله قبل أن تتحمل مسؤوليات الحرب أو الحل .

وثالثا : أنني كنت أتوقع ـ وهذا منطقي ـ أن الأوضاع الداخلية بعد جمال عبد الناصر سوف تواجه ـ بمنطق الأشياء ـ حالة قلق قبل أن تستقر الأمور على نحو أو آخر .

ورابعا : أنني كنت أعلم أن جمال عبد الناصر كان ينوي تجديد مدة وقف اطلاق النار لفترة ثلاثة شهور أخرى ، وأن تقديره كان أن فترة الربيع ـ مارس وابريل ـ سوف تكون أنسب الأوقات لبدء العمليات العسكرية التي كان يجري التخطيط لها .

وكان جمال عبد الناصر يقدر أن الموقف السياسي الدولي قد يقتضي هذا التأجيل

لأثبات حسن نية مصر ، ثم أنه كان يعطي هذه المدة أيضا كأحتياطي وقت تصل فيه معدات مطلوبة من الاتحاد السوفياتي . واستمعت في بداية الجلسة الى قسم من المناقشات لم أتدخل فيه ، وأحسست أن الحديث فيه يصدر عن عواطف وانفعالات غير واضحة ، ومن ذلك مثلا قول البعض أننا لا نستطيع تأجيل المعركة تكريما لجمال عبد الناصر ، والا فان الناس سوف يتهمون خلفاءه القصور أو الجبن . . . وكان رأيي أن تكريم جمال عبد الناصر يكون بمعركة توفرت لها أسباب وأجواء النجاح ، ثم أن معايير القصور أو الجبن أو الكفاءة أو الشجاعة لا تقاس على هذا النحو .

وانتهزت فرصة في المناقشة وجهت فيها سؤالا للفريق فوزي قائلا :

ـ أننا قبل أن نتوه في مناقشات سياسية طويلة لا بد لنا أن نتأكد أن الفريق فوزي جاهز لفتح النار ، اذا ما قررنا أن استمرار وقف اطلاق النار لا يفيد موقفنا . . . وهكذا فأننا قبل أن تتشعب بنا المناقشات ، علينا أن نسمع رأي الفريق فوزي . . . هل هو جاهز للعمل يوم ٤ نوفمبر ؟ أو ما هو موقفه بالضبط ؟ » .

وقلت : أننا على أساس ما سوف نسمعه من وزير الحربية ، وبمقتضى مسؤ وليته عما يقوله لنا ، سوف نكون في وضع أحسن لابداء الرأي . »

ورد الفريق فوزي قائلا : « انه رجل عسكري منضبط ، وهو يخضع لتوجيهات القيادة السياسية . فاذا طلب اليه من القيادة السياسية أن يكسر وقف اطلاق النار ، فعل . واذا طلب إليه أن يستمر في التزامه بوقف اطلاق النار ، فسوف يفعل . لكن القيادة السياسية في الحالتين يجب أن تتحمل هي مسؤ ولية أصدار الأمر » .

وقلت للفريق فوزي : « أنني أدرك أن مسؤ ولية أي قرار هي في البداية والنهاية مسؤ ولية سياسية . . . ولكننا هنا نناقش احتمالات ، وفي مرحلة المناقشة فلا بد أن نسمع كل الآراء وكل الحقائق » .

ورد الفريق فوزي بأن المسألة من اختصاص القيادة السياسية ، ولكنه يريد أن يلفت نظرنا الى مسألة هامة ، وهي أنه يريد أمرا مكتوبا بالطريقة التي يتصرف بها ، وأنه بمقتضى ما لديه من أوامر فانه عندما يجيء منتصف ليلة ٤ نوفمبر ـ تاريخ انتهاء موعد وقف اطلاق النار ـ فسوف لا يستطيع أن يتحمل مسؤ ولية حجب أمر كسر

وقف اطلاق النار عن قواته ، ولهذا فهو في الحالتين ـ حالة الاستمرار في وقف اطلاق النار ، أو حالة كسر وقف اطلاق النار ـ يريد أمرا مكتوبا يتصرف وفقا له » .

وقلت للفريق فوزي : وقد تحولت المناقشة لأكثر من ربع ساعة الى حوار مباشر بيني وبينه : « اننا في ظروف دقيقة ، والمسألة ليست مسألة حدود اختصاصات ، ولكن المسؤولية قومية ، وأنا أسأله ليس كقائد عام مصري فقط ، ولكن كوطني مصري أيضا : هل يناسبه ويناسب قواته ، ويناسب هذه القوات وأهدافها أن يمتد وقف اطلاق النار لفترة محددة أخرى يوم ٤ نوفمبر ، أو أن تأهب هذه القوات كامل وكافة مطالبها متوفرة بحيث يكون من الخطأ أن لا نكسر وقف اطلاق النار » .

ورد الفريق فوزي بسرعة قائلا : « أنه يريد أن يلفت نظرنا الى أن بطاريات الصواريخ المطلوبة لتغطية مرافق الصعيد لم تصلنا بعد » .

وقلت له : « أذن فان استمرار وقف اطلاق النار لفترة محددة أخرى يناسبك أكثر في هذه الظروف ؟ » .

ورد الفريق فوزي قائلا : « أننا لو أعطيناه شهرا واحدا حتى تصل بطاريات الصواريخ المطلوبة للصعيد فان الموقف سيكون أفضل » .

وأضاف : « أنه في كل الاحوال رجل عسكري منضبط ، وسيقبل ما يصدر اليه من أوامر القيادة السياسية » .

وركزت وجهة نظري قائلا : « من الواضح أمامي أن وزير الحربية المسؤول عن مخاطر المعركة يفضل أن يحصل على مهلة اضافية لاستكمال استعداده . . ومع أنه يريد شهرا واحدا فقط ، فان المطروح علينا من العالم كله هو تجديد فترة سريان وقف اطلاق النار بثلاثة شهور . وأنا اعتقد لأكثر من سبب سياسي ـ بينها أحزان الناس العميقة ، ومسؤوليات القيادة الجديدة ـ أن فترة الثلاثة شهور يمكن أن تكون مقبولة من جانبنا . بالطبع هناك مطالب القائد العام ، وهو لا يطلب أكثر من شهر ، ولكن واجبنا أن نعطيه فترة احتياط تحسبا لأية احتمالات تأخير . العالم لن يأخذ مد وقف اطلاق النار كدليل على ضعف خلفاء عبد الناصر ، ولكنه سوف يدرك من وراء القرار أن هؤلاء الخلفاء لا يتصرفون بعصبية ، وأنهم يعطون أنفسهم الفرصة للأمساك بكل خيوط الموقف ، وبأنهم قادرون على قيادة الجماهير دون انسياق لا

مبرر له في هذه الظروف وراء احتمالات مجهولة وغير محسوبة ».

وأحسست أن البغض من الحاضرين لم يعجبهم المنطق الذي أدرت به المناقشة مع الفريق فوزي ، وأننا يجب أن نقدر الموضوع سياسيا ، ثم بعد ذلك نناقشه عسكريا . وكان ردي أننا لا نستطيع أن نناقش سياسيا الا على أساس استعداد الوضع العسكري للاستجابة لأي قرار سياسي .

وتدخل الفريق فوزي ، وقد خشي أن توضع مسؤولية مد العمل بوقف اطلاق النار كلها عليه قائلا : « أنه مستعد لكل الاحتمالات ، ولكنه فقط يريد أمرا مكتوبا من القيادة السياسية المسؤولة » .

وقلت له : « أنك كنت تقول أن بطاريات الصعيد لم تصلك بعد ، وكنت تتحدث عن أفضلية المد لشهر واحد » .

وقال : « حتى برغم ان بطاريات الصعيد لم تصل ، فأننا سوف نكون على استعداد للتضحية » .

وقلت له : « أليس أن موقفك سوف يكون أفضل اذا كان الصعيد تحت غطاء كاف من الحماية ؟ » وقال بسرعة : « نعم ، بلا شك » .

وقلت : « اذن فلماذا لا تدخل المعركة تحت افضل الظروف ملاءمة لك . . . انني أعرف أنك على استعداد للتضحية ، والبلد كلها على استعداد للتضحية ، ولكن لماذا لا نستكمل استعدادنا للتضحية باستكمال استعدادنا العسكري ؟ » وسكت الفريق فوزي الا من اصراره الذي كرره بعد ذلك عدة مرات ، وهو أنه مهما كان قرارنا فانه يريد أمرا مكتوبا يحدد له ما يتعين عليه أن يفعله في منتصف ليلة ٤ نوفمبر .

وأبديت بعد ذلك في المناقشة آراء متعددة . فقد قال قائل : « ان المعركة سوف تؤدي الى احراج الرجعية العربية » . وقلت : أن مصير مصر والأمة العربية سوف يتقرر في المعركة ، وهذا هدف أكبر من هدف أحراج الرجعية العربية . . . وأن الذي سيحرج القوى الرجعية في المنطقة هو أن تقدر القوى التقدمية على تحقيق نصر في المعركة ، وليس الدخول الى معركة والسلام » - وقال قائل استطرادا مع هذا المنطق : « ان كسر وقف اطلاق النار وجو المعركة سوف يفرض على اليمين داخل

البلد أن ينكمش ، والا سحقه التيار الجارف » . وقلت : « ان المعركة أخطر في ظني من قضايا اليمين واليسار في البلد » ولقد تشعبت المناقشة بنا بعد ذلك لأكثر من ساعتين ، ولم نصل الى قرار ، ولكن وجهات نظرنا جميعا نقلت الى الرئيس السادات .

لكي تكون صورة تلك الفترة كلها كاملة وواضحة فان التطورات بعد ذلك أكدت بالنسبة لي أكثر وأكثر .

كان رئيس الوزراء أليكسي كوسيغين الذي جاء الى مصر على رأس وفد العزاء الرسمي السوفيتي قد طلب من الرئيس السادات أن يجمعه بالقيادة السياسية العليا في البلاد . ودعا الرئيس مجموعة محدودة من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي ، ومجموعة محدودة من الوزراء ، وكان من حظي أن اختارني الرئيس السادات لكي احضر مع هؤلاء ، وكنت ما زلت بعد أتولى منصب وزير الارشاد ، وان كنت في واقع الأمر قد قدمت استقالتي من هذا المنصب للرئيس السادات صباح يوم ٣ أكتوبر ، ولكنه بعد مناقشات ممتدة معي استمرت ست ساعات طلب اليّ - ما دمت مصرا على الاستقالة - أن أبقى معه حتى يتم الاستفتاء على رئاسته ، وبقيت . وهكذا حضرت الاجتماع مع كوسيغين بوصفي عضوا في مجلس الوزراء ، وعضوا في مجلس الأمن القومي المصري في ذلك الوقت .

أن رئيس الوزراء السوفيتي أليكسي كوسيغين حرص في هذا الاجتماع - كصديق على حد تعبيره - أن يؤكد لنا صداقة الاتحاد السوفيتي ودعمه للنضال المصري ، ولكنه في نفس الوقت - كصديق أيضا راح أمامنا يحذر من خطرين بعد جمال عبد الناصر :

الخطر الأول ، هو احتمال انشقاق في القيادة السياسية الجديدة .

والخطر الثاني هو أن تندفع القيادة السياسية الجديدة تحت ضغوط رغبتها في اثبات نفسها الى مغامرات غير محسوبة .

وكما أثبتت التطورات فيما بعد ، فانه بالنسبة للخطر الأول لم يكن في استطاعة السوفيت أن يفعلوا شيئا . . . ولكنهم بالنسبة للخطر الثاني - مخاوف المغامرات غير المحسوبة - قرروا الابطاء في ارسال بعض المعدات الى مصر - وبالذات بطاريات

الصواريخ للصعيد ، وبعض جسور العبور ـ حتى لا يكون تمام الاستعداد حافزا الى المغامرة كما كانوا يرون . وسواء كان لهم حق في ذلك أو لم يكن ، وسواء اتفقنا معهم أو اختلفنا ، فقد كان هذا هو منطقهم ، وكان محتما أن نأخذ موقفهم ـ بل وأسلوب تفكيرهم ـ في حسابنا .

وهكذا فأنني رحبت بقرار الرئيس السادات بمد العمل بوقف اطلاق النار ثلاثة شهور أخرى . . . ولكن المشكلة الحقيقية أن قضية الحرب والحل دخلت بعد ذلك في الصراع الداخلي ، حتى جاء يوم في شهر مارس سنة ١٩٧١ تقرر فيه فعلا موعد لكسر وقف اطلاق النار ، ولبدء عمليات عسكرية ، ووضع القوات فعلا في حالة تأهب .

في ذلك الوقت كتبت المقال موضوع السؤال بعنوان « تحية للرجال » كان المقال عرضا لخطة اسرائيل في حالة قيامنا بعبور قناة السويس .

وكان المقال تحية للرجال الذين صدر اليهم القرار بالاستعداد للقتال .

وكان المقال أشراكا للرأي العام المصري في كل تصورات المعركة واحتمالاتها .

واذا كان في المقال ـ الى جانب ذلك كله ـ شيء من التنبيه الى حجم المخاطرة ، فأنني كنت على استعداد لأن أتحمل مسؤولية ما أكتب ، وما أبدي من آراء .

ان مراكز القوة شنت عليّ أعنف الهجمات بسبب ما كتبت ، ولكن ما قاله الرئيس السادات في كتابه عن محاولة « توريطه وتوريط البلد » في معركة ، يؤيد نقطة التنبيه بين كل النقط التي أثرتها في مقالي . أن الدليل النهائي على صحة هذه النقطة ، مع انها لم تكن الدافع الوحيد لي حتى أكتب ما كتبت ، هو أن الرئيس السادات كان قد اعلن ان سنة ١٩٧١ سوف تكون سنة الحسم ، ومع ذلك فان المعركة لم تجيء الا بعد قرابة اكثر من سنتين ونصف السنة على تاريخ كتابة هذا المقال . . . المقال كان في مارس ١٩٧١ ، والمعركة جاءت في اكتوبر ١٩٧٣ .

وعندما جاءت المعركة فقد كانت التصورات التي كتبتها في المقال مطابقة تقريبا لما حدث على ارض ميدان القتال بعد اكثر من عامين ونصف العام من كتابة مقال « تحية للرجال » . ان المقال بنصه امامنا ، وخطة العدو التي اتبعها ازاء عبور القوات

المصرية في ذاكرة كل واحد منا ، والتطابق - وليس مجرد التشابه - بينهما كامل .

لقد تصورت انني اعالج قضية الحرب معالجة علمية وموضوعية ، وما كان اسهل بالنسبة لي ان الجأ الى اسلوب الحماسة الانشائية والعبارات المرصوصة الفخمة ، ليس وراءها فكرة ولا تصور . كان اعتقادي ان قضية الحرب اخطر من ان نعالجها بقصائد الشعر ليست هناك قضية تحتاج الى احكام العقل وموازينه مثل قضية الحرب . ولقد كان اهتمامي بقضية الحرب من خبرة طويلة كصحفي غطى حروبا كثيرة في البلقان وفي كوريا وفي الهند الصينية وفي فلسطين . استراتيجيات الحرب كانت دائما موضوعا جادا بالنسبة لي ، وقد عالجته باستمرار بطريقة أعتقد أنها متحضرة ، وما كان أسهل العلاج بالطريقة القبلية .

أنني بعد هذا المقال « تحية للرجال » أجدني أواصل الكتابة في موضوع الحرب . وعلى سبيل المثال ، فأمامي مقال بتاريخ ٧ يناير ١٩٧٢ عنوانه « التصدي للشبح » عدت فيه مرة اخرى الى موضوع الحرب المحتملة في صراعنا مع اسرائيل تفصيلا .

أجد أمامي أيضا في ٣١ مارس ١٩٧٢ مقالا بعنوان « الحرب في زماننا » تكلمت فيه عن ضرورة « كسر حاجز الوهم » كان ذلك قبل المعركة بسنة ونصف سنة . وهذه كلها تعبيرات شاعت بعد المعركة ، وادعي أنها كانت بين ما ناديت به ودعوت اليه قبلها . أين أذن دعوى الانهزامية ؟ وأين بث اليأس ؟ وأين التهويل في أسطورة الجيش الاسرائيلي الذي لا يقهر ؟ . كل تلك الدعاوي أبعد ما تكون عن موقفي بل هي عكس موقفي .

أن دوري في حرب أكتوبر ، في الناحية السياسية والاعلامية من الاعداد للحرب ، وهو دور لم أعطه لنفسي وانما أعطاه لي الرئيس السادات يشهد لي قطعا - فضلا عن نصوص ما كتبت ، وهو مسجل - وشهادته فاصلة .

أنني شرحت هذا الدور تفصيلا في كتابي « الطريق الى رمضان » الذي نشر في لندن بالانكليزية ، وترجم عنها الى أكثر من عشرين لغة في العالم ، وأستأذن في تقديم نسخة منه الى هذه الهيئة الموقرة . أنني شرحت في هذا الكتاب أن الرئيس السادات دعاني الى مقابلته في استراحة برج العرب في الأسبوع الأول من شهر

سبتمبر ١٩٧٣ ، وعندما وصلت الى هنـاك في الساعـة العـاشرة والنصف صباحـا وجدت الرئيس في انتظاري على باب الاستراحة ، وكانت هناك سيارة « مرسيدس » بنية اللون واقفة في الانتظار . وبعد أن صافحت الرئيس . طلب مني أن أركب معه ، وجلس بنفسه على عجلة القيادة بينما جلست على المقعد المجاور له ، وحين أراد بعض ضباط الحرس أن يركبوا وراءنا في مقعد السيارة الخلفي ، طلب اليهم الرئيس أن يلحقونا في سيارات اخرى . وانطلق بالسيارة ، ووجدتـه يقودهـا على طريق صحراوي خلفي ، وفهمت منه أننا لن نذهـب الى كابـين الاستراحـة على شاطىء البحر في برج العـرب ، ولكننـا سنذهـب الى استراحـة أخـرى في كنـج مريوط . واستغرق الطريق من برج العرب الى كنج مريوط أكثر من نصف ساعة ، وخلالها فان الرئيس أخطرني بالموعد التقريبي للمعركة ، وأخطرني بأنـه يريدنـي للمشاركة في بعض نواحيها السياسية والاعلامية ، وأنه يفـكر في أن اتفرغ لهـذا العمل بجانبه في رئاسة الجمهورية وأترك عملي الصحفي في « الاهرام » . وقلـت للرئيس أنني أستطيع أن أؤدي ما يطلبـه منـي ، وفي نفس الوقـت أواصـل عملي الصحفي . وحين وصلت بنا السيارة التـي كان يقودهـا الـرئيس بنفسـه الى كنـج مريوط ، كنا قد دخلنا في تفاصيل الاعداد للعملية السياسية والاعلامية التي تمهد وتصاحب بدء العمليات العسكرية على جبهة القتال ، وأتذكر أننا طرحنا للمناقشة يومها عدة مسائل :

● التهيئة الدولية للبدء في العمليات دون أن نذيع سرها الكبير .
● الطريقة التي نخطر بها الدول الصديقة مع بدء العمليات .
● الموقف حيال القوتين الأعظم ، وكيف نتصرف حيالهما قبل وبعد المعركة ؟
● الأسلوب الذي نتحدث فيه في الامم المتحدة ، توقعا لأثارة موضـوع بدء العمليات فيها ؟
● السياسة التي نتبعها في الاعلام عن الحرب ؟
● كيف يمكن أن نجد الذريعة الأعلامية المقبولة لبدء العمليات ؟
● ما هي الأدوار التي يمكن أن يعهد بها الى كبار معاوني الرئيس في فترة التمهيد للعمليات ، وفي فترة استمرارها ؟

وغير ذلك . . . كنا وحدنا على شرفة استراحة كنج مريوط ، واستمر حديثنا من الساعة الحادية عشرة صباحا حتى الساعة الرابعة بعد الظهر.

أنني أعتقد أنني كنت أقرب الناس الى الرئيس السادات في هذه الظروف الحاسمة من تاريخ مصر والامة العربية ، وكنت سعيدا بهذه الثقة ، ولقد ضاعف من سعادتي أن الرئيس كلفني يوم ٢٧ سبتمبر بأن اكتب توجيهه الاستراتيجي الى القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول ـ وقتها ـ احمد اسماعيل علي بتحديد الأهداف الاستراتيجية للحرب ، وسلمته للرئيس بخط يدي . وبلغ من حرص الرئيس عليه أنه دعا أحد موظفي سكرتاريته لكتابته على الآلة الكاتبة ، ثم أمره بعد ذلك أن يبقى في غرفة مقفلة داخل بيته في الجيزة حتى تبدأ العمليات ، ولكي لا تكون هناك ثغرة يتسرب منها السر ، ثم منحه بعد ذلك علاوة .

هل يمكن أن يكون موضع هذه الثقة في هذا الأمر الخطير شخصا انهزاميا أو داعية يأس ؟ . . . لا أعتقد .

أن الوقائع تشهد بعد ذلك ، ويشهد كل الناس ، أنني كنت ضيفا شبه مقيم في « قصر الطاهرة » الذي اتخذه الرئيس مقرا لقيادته في أيام الحرب . . . كنت هناك ليلا ونهارا في كل ما يطلبه الرئيس مني في تلك الظروف ، وأتذكر أن الرئيس تفضل وأهداني بقية علم اسرائيلي ممزق كان مرفوعا على مقر القيادة الاسرائيلية لخط بارليف الى جانب لفائف مخطوطة من التوراة من سفر الخروج كانت موجودة في هذه القيادة . . . كانت بقايا العلم ولفائف التوراة قد قدمت هدية الى الرئيس وسط المعركة . . . وتفضل الرئيس بدوره فاهداها اليّ كرما منه وحسن ظن ، وقال ضاحكا أنه يعرف غرامي بجمع مثل هذه الشظايا التاريخية .

ان مقالاتي في وقت الحرب شاهد أيضا على أفكاري وقناعاتي وعلى أي حال فانني في الجلسة القادمة بأذن الله سوف أقدم ملفا كاملا بمجموعة من المقالات التي كتبتها في موضوع الحرب ، لأنني اريدها كاملة جزءا من هذا التحقيق يشهد بأن موقفي على العكس تماما مما تدعي به الحملات الموجهة اليّ . . . أنني آسف أنني اطلت في هذا السؤال ، واشكر لكم رحابة صدركم .

المدعي الاشتراكي : كتبت وتحدثت عن المبادرة الاخيرة (مبادرة زيارة

القدس) فما مضمون الأفكار التي تناولتها في هذه المقالات والأحاديث ؟

هيكل : أنني لا أستطيع أن أعزل رأيي في المبادرة عن تصوري الشامل للاستراتيجية المصرية ، وأنا أعتقد بوجود صلة عضوية بين مصر وبين أمتها العربية ، وكذلك أعتقد ان الأمن المصري والمصلحة المصرية هما جزء لا يتجزأ من الأمن العربي والمصلحة العربية .

في هذا الأطار وحده يمكن فهم موقفي من المبادرة ، وعلى أي حال فقد لخصت موقفي من المبادرة كله في محاضرة القيتها في أبو ظبي في شهر يناير الماضي في افتتاح الندوة السياسية السنوية التي تقيمها وزارة الخارجية في دولة الامارات . . . ان ما في هذه المحاضرة يمثل مجمل آرائي في المبادرة ، وأنا أتشرف بأن أقدم نسخة منها لتكون من وثائق التحقيق .

انني كتبت بعد ذلك مقالات ، ولكن ما كتبته يظل في حدود ما قلته في هذه المحاضرة .

وأريد أن أقول ملاحظة عامة على الأسلوب الذي أكتب به مقالاتي . . . ان المنهج الذي التزمه في كتاباتي هو أن أضع أمام القارىء أكبر مجموعة ممكنة من الحقائق والتصورات والأفكار ولا أفرض عليه نتيجة حتمية لها ، وأنما أشركه في نوع من الحوار معي ليصل بنفسه الى ما يريد استخلاصه من النتائج . ومن هذا الاسلوب فان مقالاتي تختلف عن مقالات غيري . . . غيري كتب مقالاته بداية ونهاية ، وأما أسلوبي فأنني أحاول فيه أن أترك القارىء مع المشكلة يفكر فيها بعد أن يفرغ من قراءة المقال . . . أنني لا أريد بما أكتب أن أقدم للقارىء « لفة جاهزة » وانما أريد أن أقدم له مادة للتفكير . . . وهكذا فان مشكلة مقالاتي مع قرائها تبدأ في الحقيقة بعد أن يفرغوا من قراءتها ، لأنها تشدهم أو تحاول شدهم الى حوار حول الموضوع الذي يتناوله ما أكتب . أنني أرى أمام حضراتكم نصوص بعض ما كتبت من المقالات حول المبادرة وهذا هو نص محاضرتي في أبو ظبي ، وفيها جميعا صورة موقفي من المبادرة .

المدعي الاشتراكي : كتبت مقالات وقلت أحاديث عن الخط الاشتراكي الديمقراطي الذي تنتهجه الحكومة المصرية . ما هو مضمون هذه الأفكار في هذا

الموضوع .

هيكل : لكي أجيب على هذا السؤال فلا بد من تحديد المنطق الذي ألزمت به نفسي عندما قررت الكتابة خارج مصر بعد أن استحالت عليّ الكتابة فيها . أنني ألزمت نفسي بمجموعة من القواعد طبقتها تطبيقا صارما على نفسي وهي :

أولا : أنني سوف أكتب لنفس مجموعة الصحف التي كانت تنشر مقالاتي في نفس الوقت مع « الاهرام » عندما كنت رئيسا لتحريرها ، وهذه الصحف هي « الأنوار » و « الوطن » والصحف الأخرى التي تحصل منهما على حقوق نشر مقالاتي .

ثانيا : أنني لا أتناول فيما أنشره خارج مصر أية موضوعات تتصل بمشاكل وقضايا العمل الداخلي في مصر ، أي أنني أقصر كتاباتي خارج مصر على القضايا العربية العامة وحدها ، ولا أقترب على الاطلاق من أوضاع مصر الداخلية ، ولقد حدث استثناء واحد ووحيد في هذه القاعدة في مجموعة من المقالات نشرت تحت عنوان « لمصر لا لعبد الناصر » وقد اضطررت اليها بعد أن تجاوزت الحملة ضد عبد الناصر في مصر كل حد معقول .

ثالثا : أن لا تنشر مقالاتي طبقا لأية اتفاقات أو ترتيبات في بلاد عربية تكون حكوماتها في خلاف مع السياسة المصرية ، ولذلك لم أقبل ـ رغم كل الالحاح ـ أن تكون هناك اتفاقات أو ترتيبات لنشر مقالاتي في ليبيا أو العراق أو سوريا ، ومع أني ـ كقومي عربي ـ أؤمن بوطن عربي واحد ، الا أنني ـ دفعا لأية حساسيات ـ وضعت قاعدة ضيقة والزمت نفسي بها .

رابعا : أن لا أقوم بزيارة لأي بلد عربي تدخل حكومته في خلاف سياسي مع الحكومة المصرية ، ثم أنني لا أقوم بأية اتصالات ـ رغم طبيعة العمل الصحافي ـ مع مسؤولين في هذه البلاد . وهكذا كانت آخر مرة زرت فيها ليبيا سنة ١٩٧٠ ، وآخر مرة زرت فيها دمشق وبغداد سنة ١٩٧٥ . . وعلى سبيل المثال كانت اخر مرة رأيت فيها الرئيس القذافي في مصر سنة ١٩٧٣ ، وكانت اخر مرة قابلت فيها الرئيس حافظ الاسد ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي صدام حسين سنة ١٩٧٥ .

أنني أخجل من ذكر هذه الحقيقة ، فأنا أعتبر أرض الأمة العربية كلها وطني ،

وقضاياها قضاياي ، ولكني أيضا دفعا للحساسية ألزمت نفسي بقاعدة ضيقة .

من هذا كله يتضح أنني لم أكتب خارج مصر عن الخط الاشتراكي الديمقراطي الذي تنتهجه الحكومة في مصر . وربما أكون تعرضت لبعض هذه القضايا في بعض الأحاديث الصحفية التي أدلي بها بين حين وآخر للصحافة العالمية ، ولكني أرجو أن تكون المناقشة على أساس مجمل المواقف .

وهناك نقطة دقيقة فيما يتعلق بالاحاديث ، وهي أن أي شخص لا يستطيع أن يسيطر تماما على ما ينسب اليه ، فأنت تدلي في الحديث بما تشاء من آراء ، ولكن غيرك هو الذي يتولى الصياغة والعرض والترتيب والابراز والحذف ، الى آخره .

ومع ذلك فان ما كتبته بقلمي كثير وفيه مجمل مواقفي ، وهو يغني عن العودة الى أحاديث صحفية قد تتفاوت درجة الدقة فيها فيما تنقله عني أو عن غيري .

المدعي الاشتراكي : انتهت الجلسة . . .

الجلسة القادمة موعدها يوم الأحد ٢٥ يونيو ١٩٧٨ .

وقائع تحقيق سياسى

الجلسة الرابعة

الأحد ٢٥ يونيو ١٩٧٨

"الجزء الأول"

هل قال الكومبيوتر "ان العبور مستحيل"



في بداية هذه الجلسة ، ووفقا لما تم الاتفاق عليه في الجلسة السابقة ، قدم محمد حسنين هيكل حافظة تضم النصوص الكاملة لواحد وعشرين مقالا خصصها جميعا لقضية الحرب ، وقد امتد نشرها على الفترة ما بين سبتمبر ١٩٦٧ الى أكتوبر ١٩٧٣ .

وأرفق هيكل بهذه الحافظة خطابان موجهان الى المدعي الاشتراكي ، أولهما يذكر بالخطوط الرئيسية لموقفه من قضية الحرب ، والثاني يؤكد وجهات النظر التي أبداها في مقال « تحية للرجال » الذي هو موضوع السؤال الأصلي .

وقد وقع المدعي الاشتراكي على الحافظة ، كما وقع على الخطابين الموجهين اليه بعد قراءتهما والاشارة بضمهما الى سجلات التحقيق .

وكان نص الخطاب الأول المرفق بالحافظة ، والخاص بقضية الحرب عموما ، على النحو التالي :

« السيد الوزير أنور حبيب

المدعي الاشتراكي

أتشرف بأن أرفق مع هذا الخطاب ملفا يحوي نسخا للمقالات التي توضح رأيي في « موضوع الحرب المسلحة » الذي تناوله التحقيق السياسي الذي تقومون به معي . وتذكرون انني اوضحت في محضر التحقيق الرسمي اعتقادي بانني أسهمت بشكل ايجابي في الحوار الذي دار عن « الحرب » في مصر وفي العالم العربي ، وأن ما كتبته ساهم الى حد أعتز به في توضيح الرؤية العربية لهذه القضية الهامة في عالم حافل بالمتغيرات ، خصوصا في موضوع استخدام القوة المسلحة محليا في ظل

استحالة الحرب الشاملة عالميا .

وخلال ما حاولت شرحه في محضر التحقيق الرسمي ـ وعلى أساس استعراض ما كتبته في مقالاتي في الفترة ما بين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٣ ـ فقد ظهرت النقط التالية :

١ ـ ان حربنا مع العدو الاسرائيلي لا بديل لها لتحرير أراضينا ، وأنه ليست هناك وسيلة غيرها لتغيير الأوضاع التي نشأت بعد يونيو سنة ١٩٦٧ .

٢ ـ ان هذه الحرب ليست ضرورية فقط ولكنها ممكنة ، كما أننا نملك الوسائل لتحقيق النصر في ظل الأوضاع الأقليمية والعالمية السائدة ، اذا استطعنا أن نتوصل الى استراتيجية ملائمة لادارتها .

٣ ـ انني ظللت أتناول هذا الموضوع ، وأحاول بكل جهد أن القي أضواءا على زواياه وان أستكشف أبعاده . وكان من ذلك أنني توصلت الى مواصفات ضرورية لشكل وملامح المعركة المنتصرة التي نستطيع شنها ، وكانت أبرز هذه الملامح :

أ ـ أن حربنا يجب أن تكون هجومية لخلع العدو من مواقعه .

ب ـ أن هدف الحرب يجب أن يكون كسر نظرية الأمن الاسرائيلي .

جـ ـ أن هذه الحرب يجب ان تدور على جبهتين بما يعنيه ذلك من ضرورة اقامة جبهة شرقية .

د ـ ان هذه الحرب يجب أن تكون طويلة لحرمان العدو من ميزة الحرب الخاطفة ولالحاق أكبر قدر من الخسائر البشرية بقواته بما يرغمه على أن يدفع بالدم ثمنا فادحا لاستمراره في احتلال اراضينا .

هـ ـ أن نتيجة هذه الحرب يجب أن تصل بنا الى تعديل أساسي في موازين القوة العسكرية والسياسية والنفسية بكسر حاجز الوهم وحاجز اليأس بكل ما يترتب على ذلك من نتائج بعيدة المدى بالنسبة للعقائد الاسرائيلية .

٤ ـ ولقد بدا من هذه الخطوط العريضة، كما يبدو من نصوص المقالات التي استشهدت بها والتي أقدمها لكم الآن ، أن ما كتبته لم يكن بعيدا عن التصورات التي تحرك في اطارها التخطيط الاستراتيجي لحرب أكتوبر .

وتتضمن القائمة التي أقدمها لكم الآن نصوص المقالات التالي بيانها :

١ ـ مقال بعنوان « طريق القتال ـ نقطة أخيرة . . . ولمسات ضوء عليها » بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٦٧ .

٢ ـ مقال بعنوان : « وقفة بقرب الجانب العسكري من النكسة ـ عن العدو » بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٦٧ .

٣ ـ مقال بعنوان « الحل السياسي . . . والحرب المسلحة » بتاريخ ٢٧ اكتوبر ١٩٦٧ .

٤ ـ مقال بعنوان « أعمدة الحقيقة السبعة » بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٦٧ .

٥ ـ مقال بعنوان « شكل المعركة القادمة وما يجري الآن في سوريا » بتاريخ ٧ مارس ١٩٦٩ .

٦ ـ مقال بعنوان « نظرة على خط وقف اطلاق النار » بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٦٩ .

٧ ـ مقال بعنوان « الجيش الاسرائيلي والدواعي الملحة لهزيمته في معركة » بتاريخ ١١ أبريل ١٩٦٩ .

٨ ـ مقال بعنوان « ارادة الصراع وصراع الارادة » بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٦٩ .

٩ ـ مقال بعنوان « الحرب القادمة » بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٦٩ .

١٠ ـ مقال بعنوان « باب الحرب » بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٩ .

١١ ـ مقال بعنوان « حتى لا نقع في كمين ـ نوع العمليات الاسرائيلية المقبلة

ضدنا » . بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٧٠ .

١٢ ـ مقال بعنوان « . . . عن الدفاع والهجوم » بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٧٠ .

١٣ ـ مقال بعنوان « تحية للرجال . . . » بتاريخ ١٢ مارس ١٩٧١ .

١٤ ـ مقال بعنوان « التصدي للشبح » بتاريخ ٧ يناير ١٩٧٢ .

١٥ ـ مقال بعنوان « نوع الحرب الممكنة . . والضرورية » بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٧٢ .

١٦ ـ مقال بعنوان « الحرب في زماننا . . » بتاريخ ٣١ مارس ١٩٧٢ .

١٧ ـ مقال بعنوان « موضوع الحرب . . . » بتاريخ ٧ ابريل ١٩٧٢ .

١٨ ـ مقال بعنوان « القرار والرجال » بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٧٣

١٩ ـ مقال بعنوان « نظرية الامن الاسرائيلي ـ النقطة الساخنة في الصراع الدائر الآن » بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٧٣ .

٢٠ ـ مقال بعنوان سؤ ال ثان ـ قصة التسلل . . الثغرة » بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ .

٢١ ـ مقال بعنوان : « أحاديث السلاح ـ مقابلة مع أحمد اسماعيل » . بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ .

واذ أتمنى أن يكون من ذلك كله ما يضع كل أمر في نصابه ، وأن يظهر وجه الحقيقة ـ فأني أرجو أن تتفضلوا بقبول موفور التحية وصادق الاحترام ،،، .

« محمد حسنين هيكل »

وكان نص الخطاب الثاني الذي يركز على مقال « تحية للرجال » بالذات على النحو التالي :

« السيد الوزير أنور حبيب

المدعي الاشتراكي

أتشرف بتأكيد الملاحظات التالية حول مقال « تحية للرجال » الذي كان موضع سؤ الكم في التحقيق السياسي الذي تجرونه معي :

١ ـ أنني كتبت هذا المقال في أعقاب رحلة الى أوروبا تكشفت لي خلالها معلومات وثيقة عن خطة العدو الاسرائيلي في مقابلة أي هجوم نقوم به نحن ، وكانت هذه الخطة هي موضوع المقال في الواقع .

٢ ـ لقد اعتقدت ـ وما زلت اعتقد ـ أن نشر هذا المقال كان خدمة وطنية ، فأي شيء أنفع لجيش وشعب يقفان على أبواب معركة من أن تكون امامهما صورة واضحة لاوضاع الطرف الآخر في مواجهة السلاح .

٣ ـ ان الادعاء بأن ما جاء في المقال مثبط للروح المعنوية لا يمكن أن يكون صحيحا لأن الشعوب المناضلة تحتاج الى الحقيقة أكثر مما تحتاج الى شيء آخر لأن معرفتها بالحقيقة هي التي تمكنها من حشد الطاقات اللازمة لمواجهتها .

٤ ـ اذا كان هذا المقال في ناحية منه بمثابة لفت نظر الى المخاطر ، فان هذه نقطة لصالح نشره في وقت راحت فيه المناورات والضغوط تحاول استخدام قضية الحرب في صراعات على السلطة كما يتضح من مذكرات الرئيس أنور السادات وعلى النحو الذي أشرت اليه اثناء التحقيق .

٥ ـ ومما يلفت النظر ـ وكما هو ظاهر في مقدمة المقال ـ أن هذه المناورات والضغوط كانت قد وصلت الى حد ان أمرا انذاريا صدر الى القوات المسلحة بالاستعداد لمعركة في وقت لم تكن فيه معدات العبور وأهمها الجسور قد وصلت ، كما ان الصعيد كان مكشوفا بالنسبة للدفاع الجوي على النحو الذي ذكره الرئيس أنور السادات في مذكراته . ومع أن الرئيس السادات كان قد أعلن أن عام ١٩٧١ سوف يكون « عام الحسم » فأنه ازاء هذه العوامل وغيرها وجد أن مصلحة الوطن العليا

تقتضي التأجيل حتى تمام الاستعداد ، وهكذا فان المعركة لم تجر الا بعد أكثر من سنتين ونصف على نشر هذا المقال .

٦ ـ ان هذا المقال لم يقل ـ كما لم يقل أي مقال كتبته ـ باستحالة حربنا مع العدو ، بل على العكس فان المقال ـ وغيره من المقالات ـ يؤكد على امكانية وضرورة الحرب والنصر ، وهو لا يقف عند مجرد التأكيد الانشائي ، وانما يعتمد أسلوبا يحاول قدر ما يستطيع أن يخاطب وعي القارىء وعقله متحملا بالطبع مسؤ ولية الصواب والخطأ .

٧ ـ مما يؤكد أن المقال كان خدمة وطنية ـ أو هكذا أتصور ـ أن خطة العدو التي اتبعها في مواجهة عبورنا في أكتوبر ١٩٧٣ لم تخرج عن نطاق ما نشرته في مارس ١٩٧١ ـ وأعتقد أن معرفتنا بخطط العدو وفرت علينا من التكاليف ما كان يمكن أن يكون فادحا .

ولقد رأيت أن أحدد هذه النقط زيادة في التأكيد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . .

« محمد حسنين هيكل »

بعد اثبات ضم الحافظة والخطابين الملحقين بها في سجلات التحقيق أستأنف المدعي الاشتراكي وقائع الجلسة بتوجيه الأسئلة على النحو التالي :

المدعي الاشتراكي : بوصفك المسؤ ول عن جريدة الاهرام التي تضم مركزا للدراسات الاستراتيجية ، هل عهد اليك أحد من المسؤ ولين باجراء دراسة للوضع العسكري المصري الاسرائيلي قبل حرب العبور ؟

هيكل : لم يعهد اليّ أحد من المسؤ ولين باجراء أية دراسات عن الوضع العسكري المصري الاسرائيلي قبل حرب أكتوبر . وليس ذلك في اختصاصات هذا المركز الذي تشرفت بانشائه ووضع نظامه الأساسي وأسلوب عمله . لقد كان الهدف

من ذلك المركز اثراء الحوار في قضايا الاستراتيجية العامة دون ان نتعرض لأية أسرار ، ولقد كنت حريصا على استقلال المركز عن كل الاجهزة الرسمية للدولة ، ولم نكن في حاجة الى شيء من هذه الاجهزة ، ولا حتى في مجال المعلومات . فقد كان المركز يتبادل الدراسات مع غيره من مراكز الدراسات الاستراتيجية في العالم ، ويقصر اجتهاداته على ما هو متاح من المصادر العلنية المنشورة للمعلومات ، وهو فيض لا ينقطع ، وأعتقد أن ما كان لدينا من المعلومات أكثر بكثير مما لدى أجهزة الدولة ، وذلك بالطبع في المجالات التي نهتم بها . كانت مهمة المركز أن يشترك في الحوار العالمي الدائر حول القضايا الاستراتيجية ، ولم يكن في مهمتنا كما تصورتها أن نجيب على أسئلة توجه الينا من مسؤ ولين . وهكذا فأننا لم نناقش موضوع العبور بناء على تكليف من أحد ، بل ولم نناقشه على الاطلاق .

المدعي الاشتراكي : هل ما ذكر عن الخطة الحربية للحرب المقبلة مع اسرائيل ، والتي فخرت أنك وضعتها أمام المصريين ، هل هي مجرد استنتاجات بناء على دراسات قمتم بها فقط ؟

هيكل : ان ما ذكرته من خطة اسرائيل في مواجهة أي هجوم مصري في مقال « تحية للرجال » لا يستند على دراسة قام بها مركز الدراسات الاستراتيجية في الاهرام ، وانما بنيت مقالي على خلاصة ندوات حضرتها ومناقشاتها دارت أمامي في عدد من مراكز الدراسات الاستراتيجية في أوروبا . وقد ذكرت من قبل أنني كتبت هذا المقال بعد عودتي من رحلة قمت فيها بزيارة لندن وباريس ، وفي هذه الرحلات عادة أقضي معظم أيامي في مراكز الدراسات وفي دور الصحف التي تربطني بمحرريها صداقات قديمة ، كما أني أحرص على مقابلة المتخصصين والخبراء في كل مجال أهتم به . وكانت قضية الحرب وما يتصل باستراتيجيتها دائما ولا تزال من أكثر شواغلي بحكم الفترة التي قضيتها مراسلا صحفيا في عدد من ميادين القتال في العالم ، من الشرق الأقصى الى أوروبا . وعندما أعود من هذه الرحلات دائما فأني أكتب عادة حصيلة ما رأيت وما سمعت . وحينما كنت في أوروبا في تلك الفترة فقد كان موضوع الشرق الاوسط واحتمالات انتهاء وقف اطلاق النار على الخطوط فيه

موضوعا مطروحا ، وكانت تدور من حوله مناقشات واسعة أتيح لي أن أتابع الكثير منها ، وبهذه الطريقة فلقد تجمعت أمامي صورة عن الخيارات المفتوحة أمام اسرائيل لمواجهة هجوم مصري .

المدعي الاشتراكي : هل ما كتبت عن الحاجز المائي والحاجز الترابي وعدد القوات الاسرائيلية الى آخره . . . من أين حصلت على هذا ؟

هيكل : ليس في ذلك كله سر أو أسرار . . . تلك كلها معلومات عن طبيعة الأرض وعن مسرح العمليات يعرفها كل الخبراء ويناقشون تأثيرها على العمليات . . .وعندما كنت في لندن في تلك الفترة ، فقد كان هناك عدد من المتخصصين يعكفون على دراسة مناورات الشتاء السابق التي اجرتها اسرائيل في صحراء سيناء ، وكانت هناك معلومات كثيرة عن هذه المناورات ، وكانت دراسة تفاصيلها كافية لتوضح أمام كل من يهمه الأمر الصورة التي يمكن أن تتصرف بها اسرائيل أزاء هجوم مصري . . . اننا نعيش في عالم بلا أسرار . . . وسرعة الحصول على المعلومات وتبادلها تتيح أمام من يريد فرصا لا حدود لها لمعرفة ما يريده . . . أنني أتذكر ان أندريه غروميكو وزير الخارجية السوفيتي قال للسيد محمود رياض وزير الخارجية المصري السابق أن الأقمار الصناعية بلغت بها الدقة الى حد أنها تستطيع تصوير كل ثعبان على رمال الصحراء .

المدعي الاشتراكي : ما قلته عن كيفية الخطوة القادمة لأسرائيل من أنها ستدخل بكذا وتدفع بقوة كذا . . . هل ذلك كله كان معروفا ؟

هيكل : ذلك كله كان يناقش في المراكز المتخصصة في العالم كله ، وكانت المناقشة موجودة لمن يريد أن يطلع ويسمع .

على سبيل المثال : لم تكن هناك أية اسرار حول طبيعة مسرح العمليات : مانع مائي هو قناة السويس ، ثم صحراء مكشوفة بعده الى المضايق ، ثم صحراء مكشوفة ممتدة بعد ذلك الى قرب خط الحدود .

أيضا لم تكن هناك أية أسرار بالنسبة للتجهيزات التي أضافها العدو على مسرح العمليات ، أبرزها الحاجز الترابي الذي أقامته على حافة خط مياه القناة ، ثم خط النقط الحصينة ـ المعروف بخط بارليف وراء الحاجز الترابي مباشرة .

ان مسرح العمليات الطبيعي والتجهيزات التي أضافها العدو عليه كانت توضح بكل جلاء اتجاه خطة العدو .

خط المياه حاجز ، وخط التحصينات فوقه مانع اضافي لعرقلة أي عبور ، والصحراء المكشوفة بعد الخطين لا بد أن تكون مجال عمل للمدرعات لملاقاة القوات في حالة تمكنها أو تمكن بعضها من عبور خط المياه واقتحام خط التحصينات .

بالنسبة لحجم القوات الاسرائيلية الموجودة في اسرائيل لم يكن هناك سر ، ولم يكن هناك سر بالنسبة لحجم الاحتياطي الذي يمكن حشده في اليوم الأول وفي اليوم الثاني وفي اليوم الثالث ، وهكذا . . .

هذه كلها أشياء ليس فيها أسرار . . الأسرار تكون في المفاجأة وفي درجة استعداد وتدريب المقاتلين ، وفي أنواع السلاح الجديدة أو في طريقة استخدام أسلحة معروفة ، وفي أساليب الحركة ، وفي سرعة الاستجابة لتطورات المعركة ، الى آخره .

اذا اردت أن أقدم تشبيها لهذا الوضع ، فأني أقول أننا نستطيع أن نعرف مقدما أن أي قصة أو فيلم سينمائي يدور حول رجل وامرأة ، ذلك ليس فيه سر ، ولكن سر أي كاتب أو مخرج بعد ذلك هو الطريقة التي تتفاعل بها علاقات البطلين . . . من عهد آدم وحواء كل قصة هي رجل وامرأة ، والى نهاية العالم سوف تظل كل قصة هي رجل وامرأة .

أعترف أنني كنت أشعر ان القارىء المصري يحتاج الى أن يعرف الكثير عن الحرب . . . بل أني كنت أعتقد ان عددا من الاجهزة الرسمية يحتاج الى أن يعرف أكثر عن قضايا الحرب ، ولقد حاولت قدر ما أستطيع وفي حدود اختصاصي

كصحفي أن أضيف الى التعريف بقضايا الحرب . . . أنني أتذكر أنني كنت في رحلة الى آسيا في مطلع سنة ١٩٧٣ ، وقد أهتممت أثناء زيارتي للهند بأن أقابل الجنرال « مانيكشو » قائد الجيش الهندي ، والجنرال « تيكا خان » قائد الجيش الباكستاني في الحرب الهندية الباكستانية التي جرت في بنغلاديش سنة ١٩٧١ ، كان رأيي أن هذه الحرب مهمة لنا لأنها تقدم لنا نموذجا في الحرب المحدودة لا بد أن ندرسه . . . ان الحرب المحدودة كانت في رأيي تجربة جديدة . . . فلقد عرف العالم من قبل الحرب الشاملة ، وعرف الحرب النووية ، ولكن العالم لم يعرف الحرب المحدودة في ظل التوازن النووي . . . كانت حرب الهند والباكستان أول تجربة ، وكانت دراستها شيئا مهما في رأيي .

لذلك عندما كنت في دلهي رجوت السيدة « انديرا غاندي » رئيسة وزراء الهند وقتها أن تسمح لي بمناقشة مفتوحة مع الماريشال الذي انتصر في هذه الحرب ، وهو الماريشال « مانيكشو » ، وبعدها رجوت السيد ذو الفقار علي بوتو رئيس وزراء الباكستان وقتها أن يسمح لي بمناقشة مفتوحة مع الجنرال الذي أنهزم في هذه الحرب ، وهو الجنرال « تيكا خان » .

وقد نشرت المناقشات مع هذين القائدين فيما نشرت مقالات عن تلك الرحلة في آسيا ، وهي مقالات ضمها بعد ذلك كتاب بعنوان « أحاديث آسيا » ، أتشرف الآن بأن أقدم نسخة منه الى هذه الهيئة الموقرة . وسوف تلاحظون أنني عدت ـ حتى وانا في آسيا ـ الى أحاديث الحرب المحدودة في الشرق الأوسط ، وقلت صراحة بأنني أريد أن أضع تجربة الشرق البعيد أمام أنظار من يعنيهم الأمر في الشرق الأوسط ، لأن الدرس أمامنا متاح ومعرفته مفيدة لنا . لقد كانت الحرب المحدودة في الظروف المتغيرة في العالم تشغلني كما تشغل غيري ، وقد حاولت بكل وسيلة أن أثير اهتماماً عاماً في مصر وفي العالم العربي .

المدعي الأشتراكي : ألم تكن هناك دراسة بالكمبيوتر عن امكانية نجاح حرب العبور ؟

هيكل : لقد قيل كلام كثير عن أن دراسة من هذا النوع قام بها مركز الدراسات الاستراتيجية في الأهرام أيام كنت مسؤولا عنه ، وأنا أقطع أمام حضراتكم بأن هذا الكلام كله لا سند له من الحقيقة ، ولست أعرف من المسؤول عن اشاعة مثل هذا الكلام .

لقد أجرى مركز الدراسات الاستراتيجية في الأهرام ، في طول تاريخه كله منذ انشائه وحتى هذه اللحظة ، دراسة واحدة استعمل فيها الكمبيوتر ، وكنت بنفسي الذي اقترحت موضوعها ، لأننا أجريناها بمساعدة أستاذ عالمي زائر . وكان موضوع هذه الدراسة هو « حالة اللاسلم واللاحرب ، ومن المستفيد بها في صراع الشرق الأوسط » ، وقد استفدت من نتائج هذه الدراسة في سلسلة من المقالات نشرتها في الاهرام ابتداء من ١٦ يونيو سنة ١٩٧٢ وحتى ٢١ يوليو من نفس السنة .

وكانت نتيجة هذه الدراسة أن أستمرار حالة اللاسلم واللاحرب يفيد كل الأطراف في أزمة الشرق الأوسط باستثناء مصر ، وكانت النتيجة ـ وهي موجودة في مقال من هذه السلسلة التي نشرتها تحت عنوان « حالة اللاسلم واللاحرب » ، وكان هذا المقال الذي حوى نتيجة دراسة الكمبيوتر هو المقال الذي ظهر بتاريخ ٧ يوليو ١٩٧٢ ـ كانت النتيجة كما يلي :

- اسرائيل : لها ٥٨٤ نقطة في الاستفادة من حالة اللاسلم واللاحرب .

- الولايات المتحدة : لها ٢٥٠ نقطة في الاستفادة من حالة اللاسلم واللاحرب .

- الاتحاد السوفياتي : له ١٦٥ نقطة في الاستفادة من حالة اللاسلم واللاحرب .

وأما مصر فقد أظهرت النتيجة أن عليها ١١١ نقطة بالناقص ـ أي تحت الصفر ـ من استمرار حالة اللاسلم واللاحرب .

واذا استعرضت أمام حضراتكم هذه المقالات ، وعددها ستة ، عن حالة

اللاسلم واللاحرب ، لوجدت أنني في المقال الأول منها حاولت أن أشرح « حالة اللاسلم واللاحرب » كحالة خطيرة في الصراعات الدولية كما أنها حالة شاذة أيضا ، ثم قلت في فقرة من مقدمة هذا المقال . ما يلي :

« وكان أساتذة العلوم السياسية ، وحتى الان ، لا يجدون غير ستة مخارج بالعدد ، من أي « بؤرة أزمة » - يوصونها على النحو التالي :

١ - التجنب الاختياري للمواجهة (كما فعلت الصين حين آثرت ان تنحي جانبا فكرة تحرير فورموزا وهي جزء من التراب الصيني)

٢ - الغزو بالقوة (كما فعلت اسرائيل سنة ١٩٦٧)

٣ - الخضوع للقوة (كما فعلت دول المحور الثلاث أيطاليا وألمانيا واليابان ، واستسلمت بلا قيد أو شرط لارادة الحلفاء في الحرب العالمية الثانية) .

٤ - المساومة على حل وسط (كما حدث في أزمة برلين ، وكانت نقطة الاحتكاك في أزمة الأمن الأوروبي) .

٥ - اللجوء الى طرف ثالث (كما حدث في استقلال البحرين بعد تقرير من بعثة خاصة أوفدها السكرتير العام للأمم المتحدة) .

٦ - التسوية السلبية ، أو القبول مؤقتا بالأمر الواقع (كما فعل ذو الفقار علي بوتو مع الهند بعد استقلال بنغلاديش) .

غير هذه المخارج الستة - حتى الآن - لم يعثر أساتذة العلوم السياسية الحديثة على مخرج سابع من بؤرة أي ازمة .

ولكن المخارج الستة لم تعد تنطبق على أزمة الشرق الأوسط ، ولعل بعضها جرت محاولته فيها ، ولم ينجح ، كما أن بعضها الآخر مستحيل بحكم الظروف .

● التجنب الاختياري للمواجهة مستحيل لأن المواجهة قائمة فعلا .

● الغزو بالقوة مستحيل بسبب الموازين المحلية والدولية ، وقد جربته اسرائيل سنة ١٩٦٧ ولم يحقق لها النتيجة السياسية المطلوبة .

● الخضوع للقوة مستحيل لأن الأمة العربية تملك الكثير من مقومات الاستمرار في الصراع .

● المساومة على حل وسط لم تنجح ، وكان قرار مجلس الأمن في حقيقته شيئا من ذلك .

● اللجوء الى طرف ثالث لم ينجح ، وقد جربته الدول الكبرى ، كما أن الدولتين الأعظم ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ـ جربتاه فيما بينهما .

● التسوية السلبية أو القبول مؤقتا بالامر الواقع غير مطروح اطلاقا لأن الأوضاع في الشرق الأوسط تختلف عنها في شبه القارة الهندية .

اذن نجد أمامنا على مسرح الشرق الأوسط شيئا غريبا . حالة من اللاسلم واللاحرب تمسك بخناق أزمة بالتحديد وتلصق نفسها بها .

كأن الزمان تجمد عند لحظة معينة ، أو كأن التأريخ توقف عند يوم بذاته .

وهذه ليست حالة غريبة فحسب ، ولكنها جريمة تاريخية اذا سمحنا باستمرارها .

ذلك لأن استمرارها عبء على ارادتنا وعلى مواردنا وعلى أعصابنا لا يمكن احتماله الى ما لا نهاية .

واستمرارها معناه :

أننا رفضنا السقوط بالصدمة يومي ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧ ، ولكننا نستدرج الى السقوط بالتآكل في يوم من الأيام .

ومع أنني لا أريد أن أستبق فأنني أقول على الفور ودفعا لأي لبس أو تأويل :

ـ أنه يتعين على مصر بقوة السياسة وبقوة السلاح أن تكسر وبأسرع ما يمكن حالة اللاسلم واللاحرب التي تمسك الآن بخناق أزمة الشرق الأوسط وتلصق نفسها بها » .

أقول ذلك وأتذكر رسالة من شارل ديغول الى جمال عبد الناصر في ذروة الشعور بالمحنة سنة ١٩٦٧ ، وفي تلك الرسالة قال ديغول بقدرته الفذة على الرؤية التاريخية :

ـ ليس في وسعي أن أقول لك ما يجب أن تفعله أو لا تفعله .

ولكن لديّ نصيحة صديق أضعها أمامك .

لا تدع الأزمة مهما كان الثمن تصل الى المنطقة المائعة بين اللاسلم واللاحرب .

لا بد أن تكون أزمتكم بكل الوسائل ساخنة باستمرار ، ولا بد أن تكون موجودة طول الوقت امام العالم مصدر قلق لا يهدأ . كأنها قنبلة موقوتة فوق مائدة يجلس من حولها الآخرون » .

ثم قلت في فقرة بعد ذلك ما نصه :

« ثالثا : مجموعة أسباب تتعلق بمصر بالذات ، مع العلم بأن مصر هي العدو الأساسي الذي تتوجه اليه اسرائيل بمخططاتها باعتبارها مركز الثقل في العالم العربي .

ونلاحظ هنا أن استمرار بقاء اسرائيل على الخطوط الحالية ، مع استمرار وقف اطلاق النار ـ وهذا هو ما يعبر عنه بحالة اللاسلم واللاحرب ـ يمكن أن يؤدي الى الآثار التالية :

١ ـ يؤدي الى خلخلة النظام المصري الذي تعتبره اسرائيل ركيزة المقاومة في المنطقة ضدها .

ان هذا النظام سوف يستنزف نفسه استعدادا ، لكنه مع بقاء حالة اللاسلم واللاحرب سوف يقف دون الانجاز .

وفضلا عن الاستنزاف ، فلسوف تنشأ فجوة ـ كما يقول آرثر كوستلر ـ بين الوعد والتحقيق .

ان النظام لا يستطيع مع استمرار احتلال الأرض الا ان يعد بالتحرير . واذا ما استمر الوضع الراهن فسوف يبدو قصوره عن تحقيق ما وعد به .

وهنا تنشأ فجوات تصديق لا حدود لآثارها .

فجوة تصديق بين القيادة والقاعدة ـ فجوة تصديق بين الجيش والشعب ـ فجوة تصديق بين الشباب والشيوخ ـ فجوة تصديق بين الاعلام والرأي العام .

وهذه الفجوات كلها سوف تكون المهاوي التي يقع فيها النظام المصري كله .

٢ ـ يؤدي الى خلخلة الرابطة بين مصر وبقية الأمة العربية ، لأن مصر اذا عجزت عن دورها باعتبارها الطليعة والقلعة ، فان ما سوف يتبقى منها لن يكون الا حشدا سكانيا هائلا يشكل عبئا على بقية الأمة العربية ، ولا يعطيها ميزة تتحصن بها .

وكان هذا هدفا استعماريا ثابتا ، واسرائيل الآن تواصل تنفيذه .

٣ ـ يؤدي الى فك الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتي لأن هذه الصداقة سوف تطغى عليها أمواج الشك سواء في أصالتها أو في جدواها لأن السلاح السوفيتي سوف يبدو بين أحد احتمالين : أما أنه غير نافع ، وأما أنه غير كاف . ولقد رأت اسرائيل ان الصداقة العربية السوفيتية بدأت سنة ١٩٥٥ عن طريق الحصول على السلاح ، وتتمنى اسرائيل أن ترى نهاية لهذه الصداقة العربية السوفيتية عن طريق عدم الحصول على السلاح النافع والكافي .

وفي كل الأحوال فان اسرائيل تريد بفك الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتي أن تباعد بين مصر وبين أهم أصدقائها القادرين على مساعدتها سواء في شن الحرب للتحرير أو في بناء السلام للحرية » .

ثم استطردت بعد ذلك بالنص أقول :

« رابعا ـ مجموعة أسباب تتعلق بالعالم العربي ، واذا ما تخلخلت علاقاته بمصر مع استمرار حالة اللاسلم واللاحرب فسوف تحدث الآثار التالية :

١ ـ ان الدول العربية المحيطة باسرائيل سوف تتحول الى شظايا يسهل ابتلاعها أواجزاءمنها ـ جنوب لبنان مثلا ـ في الوقت المناسب .

ونتيجة لذلك فان مجتمعات هذه الدول العربية سوف تشهد زوابع يسببها العجز والعزلة ، وسوف تغرق هذه المجتمعات في دوامات داخلية تمتص قدرتها على المقاومة الى زمان طويل .

٢ ـ ان العالم العربي في هذا الوضع سوف يكون مهيأ لقبول دور اسرائيل باعتبارها الدولة المسيطرة في المنطقة ، وحتى بغير معاهدات مكتوبة فان السيطرة الاسرائيلية سوف تكون ارادة قاهرة وغلابة لا يمكن الوقوف أمامها .

٣ ـ ان مرور السنين ـ مع حالة اللاسلم واللاحرب ـ سوف يكسر ما بقي من حوافز المقاومة لدى المواطنين العرب في الأرض المحتلة وسوف يواجههم مع صباح كل يوم بضرورة الخضوع لسيادة الدولة الاسرائيلية . » .

ثم وصلت الى فقرة ختامية في المقال جاء فيها بالنص :

« ونخلص من هذا الى أن أسرائيل أول مستفيد من « حالة اللاسلم واللاحرب » ، ثم نستخلص من ذلك مباشرة :

ان كسر حالة اللاسلم واللاحرب ، وبكل الوسائل ، ضرورة حيوية قصوى اذا كانت ارادتنا تتعارض مع ما تريده اسرائيل .

أن حالة اللاسلم واللاحرب جريمة تريد لها الاستمرار .

وإذن فان كسرها بكل الوسائل ـ وبالحساب من فضلكم ـ هو وحده العقاب . » .

أنني سوف أقدم الآن حافظة تضم هذه المقالات الستة عن حالة « اللاسلم واللاحرب » لكي تطلع الهيئة الموقرة عليها كاملا . ولكن يهمني أن أشير في المقال السادس منها بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٧٢ ، جاء فيها بالنص :

« أن رأيي لم يتغير في حل ازمة الشرق الأوسط منذ أول يوم . . . وحتى الآن. . .

كان رأيي ـ وقد كررته كل يوم كأنه دعوات صلاة :

ـ أننا لن نصل الى حل لأزمة الشرق الأوسط ـ حتى على أساس قرار مجلس الأمن ـ الا اذا خلعنا اسرائيل وبالقوة من المواقع التي تحتلها على أراضينا منذ سنة ١٩٦٧ ، وبالتالي نكون قد غيرنا الأمر الواقع الذي فرضته اسرائيل علينا نتيجة لمعارك الأيام الستة ، وفرضنا بدلا منه وضعا آخر اكثر ملاءمة لحقوقنا » .

وكنت أعتقد أن هذا الخلع بالقوة ـ أي عن طريق العمل المسلح ـ لا يمكن أن يتم الا من خلال تصور سياسي عام تستخدم فيه الأمة العربية مصادرها ومواردها المتاحة » .

أنني أظن ان الصورة الآن واضحة حول كل ما قيل ويقال عن دراسة بالكمبيوتر قمنا بها في مركز الدراسات الاستراتيجية ، وأثبتت ـ كما يقال ـ ان العبور مستحيل .

ذلك لم يحدث بالقطع ، وعلى العكس منه تماما كان موقفي ، كما يتضح لكم من كل ما كتبت عن قضية الحرب ، وآخره هذه المقالات عن حالة « اللاسلم واللاحرب » ، وهو تعبير شاع بعد ذلك وجرى استعماله على كل الالسنة والاقلام.

تسلم المدعي الاشتراكي حافظة تضم المقالات الستة عن حالة اللاسلم واللاحرب ، ووقع على الحافظة وأشار بضمها الى ملف التحقيق ، ثم أستأنف توجيه أسئلته .

وقائع تحقيق سياسى

الجلسة الرابعة

الأحد ٢٥ يونيو ١٩٧٨

"الجزء الثاني"

من أسرار حرب سنة ١٩٦٧ قضية الضربة الأولى والضربة الثانية



المدعي الاشتراكي : بالنسبة الى ما وصلت اليه من معلومات ، في الواقع هي معلومات دقيقة عن وضع الجيش الاسرائيلي وما يحتمل ان يلاقيه الجيش المصري عند العبور . . . لماذا لم تفض بهذه المعلومات الى المسؤولين دون النشر ، وأنت كنت في مكان يهيىء لك الفرصة لابلاغ هذه المعلومات الى المسؤولين ؟

هيكل : نحن نتعرض هنا لقضية في منتهى الخطورة وهي : لم يكتب الصحفي ؟ وأمام من مسؤوليته ؟ وما هي علاقته بالسلطة وحدود هذه العلاقة ؟ . . . أنني أشرت الى هذه القضية من قبل بسرعة .

أنني اعتقد أن مسؤولية الصحفي أمام قارئه أولا وأخيرا ، على شرط أن يلتزم فيما يكتب بالقانون العام ، وبأخلاقيات النشر ، وبفهمه هو للمصلحة العامة وحدود السلامة الوطنية .

ولقد وجدت من هذا كله أن واجبي كصحفي يحتم عليّ أن يكون القارىء على علم بكل التصورات المطروحة حول الصراع الذي هو طرف رئيسي فيه ، خصوصا اذا كانت هذه التصورات تدرس وتناقش في كل مكان في العالم المتحضر .

هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى ، فأنا أرجو أن ألفت النظر الى الظروف السياسية التي كانت قائمة في الوقت الذي نشر فيه مقال « تحية للرجال » .

كان هناك انقسام في القيادة السياسية ، وكان في حقيقة أمره صراع سلطة ، وأقحمت عليه قضية الحرب ، واستخدمت أداة من أدوات الصراع . وكان هذا خطيرا جدا في تقديري .

تذكرون حضراتكم أن موضوع الحرب كان يناقش في القيادة العليا في البلد في ذلك الوقت ، وكانت القيادة منقسمة الى تيارين :

- تيار يمثله الرئيس السادات .
- وتيار تمثله مجموعة مراكز القوة .

وأستشهد بمذكرات الرئيس السادات نفسه ، التي استشهدت بها هنا من قبل ، وقال فيها أنهم ـ يقصد مراكز القوة ـ كانوا يريدون توريطه في معركة لم تكن البلد مهيأة بكل الظروف لها في ذلك الوقت .

ازاء هذا الخلاف في موضوع حيوي يمس قضيةالحرب ويدفع بها الى مجال الصراع على السلطة ، فقد وجدت أن واجبي يحتم عليّ أن أشرك الرأي العام في كل التصورات المطروحة ، وأن أضع الحقائق تحت تصرفه حتى يستعد لمواجهتها ، خصوصا اذا تذكرنا ـ وهذا واضح في مقدمة مقال « تحية للرجال » ـ أن أمرا أنذاريا كان قد صدر في ذلك الوقت للقوات المسلحة يضعها في حالة التأهب القصوى استعدادا لبدء عمليات .

المدعي الاشتراكي : ان رفع الروح المعنوية للجيش والشعب هو الهدف الأول لكل قائد مقدم على معركة . ألا ترى أن كل ما نشر في مقالك المؤرخ ١٩ يونيو ١٩٧٠ لا يتسق مع هذا المبدأ الإساسي.؟ (ما قلته عن قوة اسرائيل وعددها ، والأسطول الأميركي ، والولايات المتحدة) .

هيكل : هل أستطيع أن أطلع على نص هذا المقال . . . أنه ليس بين المقالات التي تصورت أنها ستكون موضع مساءلة ، ولهذا فانه ليس معي ، وأذا أذنت لي الهيئة الموقرة فاني أريد أن أطلع عليه .

(بعد الاطلاع على المقال واصل هيكل اجابته على السؤال)

هيكل : ان المقال موضوع السؤال كما أرى بعنوان « هذه هي الأزمة الحقيقية » . ان هذا المقال يتعرض لمشكلة اعادة ترتيب الجبهة العربية ، ويحاول أن

يجيب على أسئلة وردت بنصها في فقرة منه قلت فيها :

« ● ما هو المنطق الاستراتيجي الذي تجري على أساسه المواجهة مع العدو ؟

● كيف نرتب أوضاع قوانا ؟

● كيف يمكن لجبهاتنا المتعددة أن توزع القوات عليها ؟

● كيف يمكن أن لا نجعل بيننا ثغرات يمكن للعدو اختراقها ، وتطويقنا بعد الاختراق ؟

● كيف يمكن أن تكون المواصلات مفتوحة بين قوانا في المعركة ؟

● كيف يمكن أن يكون لنا العمق الاستراتيجي الذي يكفل حرية الحركة ؟

● كيف يمكن لقوانا أن تعتمد كل منها على حماية الأخرى لها ؟

● كيف يمكن أن نحقق لأنفسنا أقصى قدر من الفاعلية ، بما هو متاح لنا فعلا وواقعا من عناصر القوة ؟ » .

ثم تحدثت بعد ذلك عن الطريقة التي رتب بها العدو جبهته ، وشرحت ذلك في المقال في فقرة منه قلت فيها :

« أن أوضاع القوة لدى العدو مرتبة بعناية ، وبقدر كبير من العلم والفهم :

● الجيش الاسرائيلي أكثر سلاحا من أي جيش عربي على حدة .

● الطيران الاسرائيلي هو العنصر الضارب السريع ، القادر على العمل فوق جميع الجبهات العربية .

● الأسطول الأميركي السادس في البحر الأبيض ، احتياطي استراتيجي عسكري لأسرائيل اذا تأزمت الأمور .

● الحركة الصهيونية قوة دعم مباشر .

● الحركة اليهودية العالمية مجال للحركة الاستراتيجية الواسعة .

● قوة الولايات المتحدة الامريكية ضمان مفتوح ومستعد .

● الاستعمار العالمي بصفة عامة سند تتكىء عليه اسرائيل كلما اشتدت حاجتها الى لحظة لاسترداد الأنفاس التي يجهدها التحرك المتواصل .

ذلك ترتيب أوضاع القوى على ناحية العدو » .

ثم وصلت الى أوضاع الجبهة العربية عارضا احوالها الراهنة ، وداعيا الى ضرورة اعادة ترتيبها في فقرة طويلة قلت فيها :

« على ناحيتنا نحن ، وما زال الحوار دائرا ، والأسئلة مطروحة ، والبحث يجري بلهفة ـ وعصبية أحيانا ـ عن صيغة ملائمة لترتيب أوضاع القوى ، تأهبا لمواجهة تطورات الصراع .

وصحيح أن لنا قوى مساندة لنا رتبت أوضاع قوتها لمساعدتنا ، ولكن الأصل والأساس هو قوانا نحن وترتيب أوضاعها .

صحيح لن الاتحاد السوفيتي يؤيد ويدعم .

وصحيح أن الدول الأشتراكية كلها تتفهم وتؤيد .

وصحيح كذلك ان الدول غير المنحازة والدول الآسيوية والافريقية عموما تتعاطف وتقدر . . .

وصحيح أخيرا أن هناك تحولات لها قيمتها في الرأي العام العالمي . لكن ذلك كله ، على صحته ، لا يمكن أن يكون بديلا يغني عن العملية الضرورية لترتيب أوضاع قوانا في الصراع . . . لأن ترتيب أوضاع قوانا ـ نحن ـ هو الأصل والأساس ، الذي بغيره يفقد كل شيء آخر وجوده ، مهما حسنت نواياه تجاهنا .

وحاولت الأمة العربية ، وحاولت أن تعثر على صيغة ملائمة لترتيب أوضاع قواها :

● حاولت في مؤتمر الخرطوم على مستوى القمة (ونجح ذلك المؤتمر في جزء من مهمته ، لكن الظروف التي سادت وقت انعقاده لم تكن تساعد على الرؤية البعيدة) .

● وحاولت في مؤتمرات دول المواجهة (وحققت هذه المؤتمرات شيئا ، ولكنها قصرت في أشياء) .

● وحاولت عن طريق التنسيق الثنائي (كما حدث بين مصر وسوريا ، لكن المعركة ليست ثنائية) .

● وحاولت في مؤتمر القمة بالرباط ، (لكن المؤتمر تعثر) .

● وحاولت في بيان طرابلس الذي ضم جهود مصر وليبيا والسودان (لكن ذلك ما زال في بدايته ، والشوط أمامه طويل ، ثم أنه مقصور على الجبهة الغربية) .

هذه المحاولات كلها جرت ومضت بغير العثور على الصيغة الملائمة لترتيب أوضاع القوى العربية في الصراع الدائر فعلا . . . والذي تتصاعد حدته مع كل يوم .

ونتيجة ذلك ، ما نراه أمامنا الآن ، ومؤداه أنه ليست هناك صيغة ملائمة لترتيب أوضاع القوى العربية في مواجهة صراع الأقدار الذي نخوض ظلامه .

● التنسيق على المستوى العربي الشامل مفقود (كان يمكن تحقيقه بالجامعة العربية لكن الجامعة العربية اسيرة ظروف العمل العربى العام ،وهي في احسن احوالها مجرد تعبير عنه وليست مركزا من مراكز توجيهه

● التنسيق بين الدول ذات الاتجاه السياسي والاجتماعي المتقارب ضعيف (بل

ان العلاقات بين دولتين من هذه الدول تنتميان رسميا الى فكر حزبي واحد ، هو البعث ، تكاد تكون متوقفة بسبب أزمة ثقة بين عناصر الحزب في سوريا وعناصر الحزب في العراق ، مع العلم بأنني هنا لا أحاول توزيع المسؤولية على طرف من الطرفين) .

● التنسيق بين الجبهة الشرقية والجبهة الغربية فاتر (والأسباب لذلك عديدة ، والوقائع كثيرة ، لكن الخوض في تفاصيلها لا ينفع ، مع العلم مرة أخرى بأنني هنا لا أحاول توزيع المسؤولية على ناحية دون أخرى) .

● التنسيق بين الدول التي تعمل منها منظمات المقاومة العربية ، وهذه الدول نفسها ، متوتر (والشواهد موجودة في ليالي عمان الحزينة في الأسبوع الماضي ، وفيما حدث ، وما يمكن ان يحدث في لبنان) .

● التنسيق بين منظمات المقاومة نفسها ، وبعضها معبأ بالالغام المدفونة والموقوتة (والذين يتابعون عن قرب حركة الساحة الفلسطينية يعرفون كم تبذل منظمة « فتح » من جهود لتفادي الانفجار) .

ماذا اذن ؟

تترتب على هذا كله نتائج خطيرة :

ـ النتيجة الأولى : أن أي علاقات تنسيق تقوم في عملية ترتيب القوى العربية هي في الواقع ـ وفي اطار الظروف السائدة ـ « علاقات طوارىء » .

يتأزم موقف من المواقف ، فاذا الكل يهرعون بسرعة ، كما تهرع عربات المطافىء لأخماد حريق ، فاذا ما هدأت ألسنة النار ، عاد كل الى مكانه .

(رأينا ذلك عمليا في أزمة الأردن الاخيرة) .

ـ النتيجة الثانية : أن « علاقات الطوارىء » بطبيعتها ، وفي غيبة صيغة علاقات واضحة لها شروطها ولها التزاماتها ، تجعل حركة البعض منا تبدو ـ وقد

يكون ذلك تجنيا ـ خدمة للنفس ، أكثر مما هي خدمة لقضية .

ويثور هنا سؤال يجرح هو :

ـ هل نخدم قضيتنا بأنفسنا ، أو أننا نخدم أنفسنا بقضيتنا ؟ »

وهذا السؤال ، مهما بدا جارحا ، يلقي ظلاله الداكنة على كثير من التصرفات .

(وذلك أيضا بدا منه شيء في أزمة الأردن الأخيرة) .

ـ النتيجة الثالثة : ان الأمة العربية ، وهي تقف صامدة بعد النكسة ، وفي نفس الوقت لا تضيف جديدا الى قوتها السياسية الشاملة ، من وجهة نظر ايجاد صيغة ملائمة لترتيب قواها في الصراع ، وانما هي في الواقع تصرف من أرصدة احتياطياتها المدخرة .

● تصرف من ايمان جماهير شعوبها .

● وتصرف من طاقة مصر ، التي ترفض وقف اطلاق النار على جبهتها .

● وتصرف من قيادة جمال عبد الناصر ، ووزنها العربي والدولي .

● وتصرف من وقفة الاستماتة التي فجرت ثورة الشعب الفلسطيني كرد فعل لأحتلال كل الأرض الفلسطينية .

لكن الأمم لا يمكن أن تخوض صراعات المصير بالصرف من أرصدتها الاحتياطية ، وانما هي أمام ضرورة زيادة مخزونها الاحتياطي سياسيا بالدرجة الأولى .

ان الحوار ما زال دائرا حول السؤال الأكبر في هذا الموضوع كله وهو :

ـ ما هو الوضع الأمثل الذي يمكن أن يتم عليه ترتيب قوى الأمة العربية لمواجهة

تطورات الصراع بينها وبين العدو الأسرائيلي ؟

ولقد كان العقيد معمر القذافي ، قائد الثورة الليبية ، هو آخر من حمل هذا السؤال ودار به على العواصم العربية ، محاولا العثور على اجابة له .

اجابة لم يكن ممكنا ان تتأخر او تتعثر أكثر مما تأخرت وتعثرت لأسباب عديدة :

(١) ـ لأننا ندرك الآن جميعا أنه ليس هناك حل سهل لصراعنا الذي اشتهر عالميا باسم أزمة الشرق الأوسط .

(٢) ـ لأننا نرى الآن جميعا أنه ليس هناك بديل عن القتال . . . كما أن هذا القتال سوف يكون معارك طويلة . . . طويلة وعنيفة . . . عنيفة ، أحتدمت الآن فعلا على الجبهة المصرية .

(٣) ـ لأن الأوضاع الدولية جاءت بظروف أكثر تجاوبا مع المطلب العربي المشروع ، ذلك ان الولايات المتحدة الأميركية أغرقت نفسها ـ بغزو كمبوديا ـ في المستنقعات الموحشة لجنوب شرق آسيا ، كما أن أوروبا الغربية بدأت تهتم بما يجري على الشاطىء الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط .

(٤) ـ لأن القلق بدأ يحدث آثاره في قلعة العدو ، القلعة التي ظنت في وقت من الأوقات سنة ١٩٦٧ أنها فرضت سيطرتها كاملة على السهول المحيطة بها ، فاذا هي تكتشف بعد ثلاث سنوات أن انتصار معارك الأيام الستة كان خداع سراب من الصحراء ، واذا القلعة المنتصرة ، قلعة تحت الحصار ، وكل من فيها يسأل نفسه ، كما يروي مراسل جريدة « لوموند » الفرنسية ، سؤالا واحدا ، هو :

ـ كيف سينتهي هذا كله ؟

وكان هذا بالذات هو عنوان تحقيقه الصحافي الذي يكشف كثيرا مما يجري داخل اسرائيل .

(٥) ـ ان أصدقاءنا قدموا لنا كثيرا ، وليس هناك من هو على استعداد لأن

يقدم الى الأبد ، واذا كنا لا نبادر الى عملية ترتيب أوضاع قوانا ، لكي تكون أكثر ملاءمة لتطورات الصراع ، فان من حق الأصدقاء أن يسائلوا أنفسهم : « الى متى نقدم ما لدينا ، اذا كانوا هم ـ أصحاب القضية ـ لا يقدمون لها كل ما لديهم ؟ » .

ثم ماذا أقول بعد ذلك ؟

ان الحوار الدائر على الأرض العربية منذ يونيو سنة ١٩٦٧ ، يدخل الآن مرحلة نشاط مكثف في أعقاب رحلة القذافي ، حاملا السؤال الكبير ، الذي ظل ثلاث سنوات بغير جواب ، أو بغير جواب معقول :

ـ ما هو الوضع الأمثل الذي يمكن أن يتم عليه ترتيب قوى الامة العربية لمواجهة تطورات الصراع بينها وبين العدو الاسرائيلي ؟

ولقد آن أن يجد هذا السؤال رده الضروري والحيوي :

● يجب ان تكون لنا سياسة أو سياسات يتم بمقتضاها ترتيب قوى الامة العربية لمواجهة تطورات الصراع مع العدو الاسرائيلي .

سياسات سياسة بمعنى :

وليس مناورات سياسية بمعنى :

● ثم أنه لا يمكن أن تكون لنا سياسة أو سياسات بغير مؤسسة أو مؤسسات تخدمها وتباشر تنفيذ خططها .

ثم تظل عندي ثلاث ملاحظات تكاد تكون شخصية :

١ ـ لقد قلت ما أريد قوله بأمانة ، لأن المرحلة تقتضي ذلك وتفرضه ، ولم أدخل في تفاصيل الظروف أو دقائق الوقائع ، لأن ذلك أمر تفصيلي .

٢ ـ ليس فيما قلته شيء يخدم العدو ، لأن العدو وأصدقاء العدو يرون ويعرفون ، ولست ارى فائدة من تقليد النعامة الشهيرة التي دفنت رأسها في الرمال

على تصور انها اذا لم تكن ترى الصياد فان الصياد لا يراها .

٣ ـ لقد تكلمت تعبيرا عن نفسي ، ومن التزام صحافي لا يتجاوز حدود الصحف ولا يتعداها .

ولعلي لا أكون قد تورطت بأكثر مما هو لازم لأمانة المرحلة .

ولو جاز لي أن أضيف الى كل ما قلت عبارة واحدة ختامية ، لكانت تلك العبارة :

ـ هذه هي الأزمة الحقيقية .

. . . غياب صيغة واضحة تتولى ترتيب القوى العربية في مواجهة الصراع مع العدو الاسرائيلي .

. . . حتى نستطيع أن نخوض حربنا الضرورية والممكنة على أساس منطق استراتيجي واضح نرتب عليه أوضاع قوانا .

حتى لا تكون قوانا جزرا معزولة . . . حتى لا تكون بينها ثغرات مفتوحة . . . حتى لا يكون اتصالها ببعضها مقطوعا . . . حتى لا تكون خطوطها بغير عمق . . . حتى لا يتمكن العدو من الاختراق والتطويق والتصفية ، ويفرغ من جبهة وينتقل الى جبهة أخرى » .

هذا هو المقال : في نصفه الأول شرح للطريقة التي رتب بها العدو أوضاع جبهته في المواجهة ، وفي النصف الثاني منه شرح لأوضاع الجبهة العربية ، ودعوة الى ضرورة اعادة ترتيبها .

والغريب أنني أجبت في فقرة من هذا المقال على السؤال الذي يوجه اليّ الآن . . . قلت ان العدو يعرف حقائق أوضاعنا ، بل ان العالم كله يعرفها ، ومن الخطر أن نظل وحدنا الذين لا نعرف ونخدع انفسنا ولا نخدع الآخرين .

المدعي الاشتراكي : ما قولك في أن خبراء الامن القومي رأوا في هذا المقال بالذات أن هذا المقال يهدف الى خفض الروح المعنوية لدى جماهير الشعب الذي يأمل في وجود حل يخرجه من نكسته ، وذلك بابراز أن جميع التحركات العربية لم تأت بفائدة مرجوة ، مع ابراز قوة اسرائيل ؟

هيكل : هناك مسألة شكلية في هذا الموضوع . . . لقد لاحظت أن تاريخ هذا المقال هو ١٩ يونيو سنة ١٩٧٠ . . . وهذه هي الفترة التي كنت فيها وزيرا للارشاد القومي في مصر وعضوا في مجلس الأمن القومي المصري بوصفي وزيرا للارشاد . ولست أعرف من هم خبراء الأمن القومي الذين رأوا هذا الرأي في هذا المقال ، ولكني أعرف أنني وقتها كنت المسؤول الأول عن الأمن الاعلامي في البلد على أساس المنصب الرسمي الذي كلفت به علاوة على عملي الصحفي . ان ما كتبته هو الحقيقة ، ولا يمكن للحقيقة أن تؤدي الى خفض الروح المعنوية ، ولكن تجاهل الحقيقة هو الذي يؤدي الى كوارث لا يقتصر ضررها على الروح المعنوية .

ولست أعرف أي ضرر يصيب الروح المعنوية في نقد الأوضاع العربية العامة ، والمطالبة باعادة ترتيبها واعادة حشدها وراء قيادة مصر لمهام المعركة . . . بأي معيار يمكن أن يكون ذلك ضارا بالروح المعنوية .

ثم أنني أسأل من هم خبراء الامن القومي الذين يرون أن المقال ضار على الروح المعنوية ؟ . . . هل هم خبراء الامن القومي وقت كتابة المقال ؟ . . . أو هم خبراء الأمن القومي الآن ؟

ان كان ذلك الرأي موصولا بحين كتابة هذا المقال ، فأنا أستأذن في القول بأنني - بحكم منصبي الرسمي - كنت المسؤول عن الأمن الاعلامي القومي ، ولم أسمع من رئيس الدولة وصلتي به ما يعرف الناس وقتها ، كما لم أسمع من أي مسؤول غيره ما يشير الى هذا المعنى . . . بل لعلي أدعي أن الدعوة الى اعادة ترتيب الجبهة العربية وحشد قواها وراء مصر كان مطلبا أساسيا للسياسة المصرية . . . على المستوى التنفيذي وعلى المستوى الاعلامي . أما اذا كان هذا الرأي موصولا بتقدير

حالي ، فانه يكون غريبا أن يصدر تقرير عن المقال بأثر رجعي مضت عليه ثمان سنوات .

المدعي الأشتراكي : ان التقرير من خبراء الأمن وقتها . . . من المخابرات وقتها .

هيكل : اذا كان ذلك ، فأظن أن أمر هذا التقرير لا يخرج عن دائرة الصراعات التي دارت وتدور في أجهزة الدولة ، ولا أظن الموضوع يحتاج الى مناقشة .

المدعي الأشتراكي : يرى المحللون أيضا في ذات الجهاز . . . جهاز المخابرات في ذلك الوقت . . . عن مقال « تحية للرجال » أنه قد أورد تفصيلات عن مسرح العمليات المنتظر بصورة خيالية ومبالغ فيها ، ولأناس لا يعنيهم أن يلموا بصورة المعركة على وجهها الكامل ، وهذا فيه خفض لمعنويات جنود القوات المسلحة وضباطها الأصاغر الذين يكلفون أثناء القتال بمهام محددة عندما تتجمع تعطي نتائج المعركة النهائية ، وأن هذا المقال بث الرعب في قلوب عائلات جنود وضباط القوات المسلحة ، مما يؤثر فيهم وفي كفاءتهم القتالية ؟

هيكل : لقد شرحت وجهة نظري في مقال « تحية للرجال » تفصيلا في صلب التحقيق ، وأيضا في الخطاب الذي وجهته للسيد المدعي الاشتراكي مرفقا بنص المقال . وباختصار فأنا لا أعتقد أنني رسمت صورة خيالية لمسرح القتال ، وشاهدي في ذلك ما حدث في حرب أكتوبر . ثم أن الرأي العام من حقه أن يعرف كل التصورات التي تناقش في العالم كله وتخفى عليه وحده . ثم أن غياب الحقيقة هو الذي يضعف الروح المعنوية وليس الحقيقة ذاتها . ان الشعب من حقه ومن واجبه أن يعرف حجم المطالب التي يوجهها الى قواته المسلحة ، وأرجو الرجوع الى نص خطابي .

أضيف ان هذا التقرير ـ لو صحت نسبته الى جهاز المخابرات القديم ـ فانه يكون في الواقع جزءا من حملة توريط البلد في معركة في وقت قال فيه الرئيس

السادات انها لم تكن مستعدة لها . ثم أن هذا التقرير يرتبط في ظروفه بالحملة المستمرة التي شنتها عليّ مراكز القوة السابقة ، ومرجعها ـ فيما أظن ـ الى موقفي المؤيد للرئيس السادات في خلافه معها . وفي كل الأحوال فلا بد لي أن أبدي تحفظي الشديد لأن يكون تقرير كتبه جهاز المخابرات في عصر مراكز القوة موضوعا لتحقيق معي بعد ثمان سنوات من كتابته .

المدعي الأشتراكي : أليس في الأفصاح علانية عن تصور قد يتوافق مع تصور العدو لأدارة معركة ما يحدو به الى اعادة النظر فيما نشر ؟ أي يغير خططه ؟

هيكل : ان ما تعرضت له في مقال « تحية للرجال » ينحصر في المسائل التي لا يمكن أن تكون موضع خلاف في أي استراتيجية ، لأنها تتصل بالعوامل الطبيعية والثابتة التي تحكم مسرح العمليات .

أنني تعرضت في هذا المقال للشكل المحتمل الذي يمكن أن يتصرف به العدو على أساس ثوابت المعركة ، وعلى أساس تقديرات الخبراء العالميين ، وليس فيها اي سر لأن السر الحقيقي في أي حرب لا يكمن في أي من هذه المعالم الثابتة كطبيعة الأرض ونوع العمليات التي تسمح بها .

وعلى سبيل المثال فليس هناك سر في أن يتصور أي محلل أن مصر أذا ارادت أن تدخل في معركة مع اسرائيل ، فان أول خطوة لها يجب أن تكون عبور حاجز مائي ؛ والخطوة الثانية اقتحام حاجز ترابي ، والخطوة الثالثة السيطرة على خط بارليف ، والخطوة الرابعة التمسك بمساحة من الأرض وراء هذا كله .

اي سر في ذلك كله ؟

هذه حقائق يفرضها مسرح العمليات والتجهيزات المرئية أمامنا التي أضافها العدو على المسرح .

واذا قيل بأن العدو ـ بعد نشر خطته ـ كان يمكن أن يغيرها ، ففي هذه الحالة كان واجبا علينا جميعا أن نلاحق أفكاره الجديدة ، ونتابع تصوراته الطارئة ،

خصوصا ونحن في عالم لم تعد فيه الأسرار أسرارا لمدى طويل بسبب الأقمار الصناعية التي دخلنا بها عصر الفضاء .

المدعي الأشتراكي : أليس في تجربة حرب ١٩٦٧ من افصاحك في كتاباتك قبل ٥ يونيو أن الضربة الأولى للعدو والثانية لنا ، ما يحمل العدو أن يكثف ضربته الأولى لكي لا يمكننا من الثانية ؟

هيكل : أنني أرحب بهذا السؤال ، فقد أثير موضوعه كثيرا في الحملات التي وجهت اليّ . وتوجيهه لي الآن يعطيني الفرصة لأول مرة لكي أقول وجهة نظري .

أولا : لم يكن فيما قلته عن الضربة الأولى والضربة الثانية أي سر ، بل ان من الحقائق العلمية في أي صراع في هذا العصر أن أي طرف في صراع محلي بالذات لا يستطيع أن يوجه ضربتين متتاليتين والا عرض نفسه ازاء العالم كله لمواقف لا يستطيع تحمل تبعاتها .

ان الصراعات الدولية حوار بالتصرفات ، وحتى بالنار .

وفي سنة ١٩٦٧ فان مصر وجهت الضربة الأولى بحشد قواتها في سيناء وباغلاق مضيق العقبة ، ولم يكن متصورا في هذا الصراع وحواره أن تلحق مصر ضربتها الأولى بضربة ثانية ، وهذا من البديهيات السياسية التي لا يمكن أن يختلف عليها أحد ، والا كان معنَى ذلك أنها تعرض نفسها لاحتمال تدخل عسكري مباشر ضدها من الولايات المتحدة الأميركية .

وهكذا فان شرح هذا الوضع ، وتنبيه الرأي العام المصري بكل قواه الى هذه الحقيقة من حقائق الصراعات الحديثة ، يصبح أمرا بالغ الحيوية .

يضاف الى هذا أن اعلان فهمنا لهذه الحقيقة كان مطلوبا كرد على كل الجهود الدولية التي راحت تحاول حصر نطاق الأزمة .

ونتذكر أن الرئيس جونسون بعث الى مصر يطلب منها أن لا تبدأ بعمليات عسكرية .

ونفس الشيء فعله القادة السوفيات .

ونفس الشيء أيضا كان موقف الجنرال ديغول .

ونتذكر أن السكرتير العام للأمم المتحدة « يوثانت » طار الى مصر بعد قرار اغلاق خليج العقبة ، في محاولة لأحتواء الأزمة ، وكان هدف مسعاه أن يجمد تداعي التطورات لفترة من الزمن حتى يمكن احتواء الأزمة وافراغها من شحناتها المتفجرة .

ان « يوثانت » بعد مقابلته للرئيس جمال عبد الناصر ، وبعد عودته الى نيويورك ، وبعد مشاوراته مع الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن ، بعث الى جمال عبد الناصر برسالة لها أهمية حيوية اذا اردنا أن نعرف مسار أزمة الشرق الأوسط على وجهها الصحيح في ذلك الوقت ، كما أن لها أهمية بالنسبة لمقال الضربة الأولى والضربة الثانية موضوع هذا السؤال .

ان « يوثانت » غادر مصر بعد مقابلته لجمال عبد الناصر يوم ٢٤ مايو .

وفي يوم ٣٠ مايو بعث لجمال عبد الناصر برسالة عاجلة كان نصها ـ وانا أريد أثباته في هذا التحقيق ـ على النحو التالي :

سيادة الرئيس

أنني اعرف من محادثاتي الأخيرة معكم ومع وزير الخارجية محمود رياض ، أنكم تدركون تماما الدوافع التي تدعوني الى توجيه هذا النداء الشخصي والعاجل اليكم .

انكم سوف تلاحظون أن ما اطلبه منكم ينبع فقط من رغبتي ومن مسؤوليتي العميقة التي تدعوني الى عمل كل شيء في استطاعتي من أجل تفادي كارثة نشوب حرب جديدة في الشرق الأوسط .

وخلال زيارتي للقاهرة ، فان موقفكم وسياستكم في مسألة خليج العقبة ، قد جرى ايضاحها لي ، وأريد أن أركز على الأهمية الكبرى التي أعلقها على رد فعل ايجابي من جانبي لمناشدتي هذه لكم ، بدون تأثير ضار على موقفكم أو سياستكم .

أنني أطلب وقتا ، ولو فسحة محدودة من الوقت ، لكي أستطيع أن اعطي فرصة للمشاورات وللجهود الدولية التي تحاول أن تبحث عن مخرج من الموقف الحرج الراهن .

وأريد أن الفت انتباهكم بصفة خاصة الى ما قلته في تقريري الى مجلس الأمن بتاريخ ١٦ مايو . انني أرى أن ايجاد مخرج سلمي من هذه الأزمة يتوقف على فسحة من الوقت يمكن فيها تخفيف حدة التوتر من مستواه المتفجر الحالي .

وبناء على ذلك فانني هنا أدعو جميع الأطراف المعنية الى ممارسة ضبط النفس ، والى تجنب أي اعمال عدائية يكون من شأنها زيادة التوتر ، وهدفي من ذلك أن اعطي مجلس الأمن فرصة لعلاج المشاكل التي تنطوي عليها الأزمة ، والبحث عن حلول لها .

واني الآن اناشدك يا سيادة الرئيس ، كما اناشد رئيس الوزراء أشكول وكل الاطراف المعنية الى ممارسة الحذر عند هذا المنعطف الخطير .

وبالذات ،وبدون طلب أي تعهدات منكم ، أو حتى رد ، فأني أريد أن أعرب عن الأمل في أن تمتنعوا خلال مدة اسبوعين من لحظة استلامكم لهذه الرسالة عن أي تدخل في الملاحة غير الأسرائيلية عبر مضايق تيران .

وفي هذا الخصوص فهل لي أن أخطركم ، وفي كل الأحوال ، أن لديّ من الأسباب ما يجعلني أفهم أنه في الظروف العادية فانه ليس متوقعا أن تحاول أي باخرة اسرائيلية عبور مضايق تيران خلال مدة الاسبوعين المحددين ، بل أني أستطيع أن أؤكد لكم ، حسب أدق المعلومات لديّ ، بأنه خلال السنتين والنصف الأخيرتين لم تقم أي باخرة ترفع العلم الأسرائيلي بالمرور في مضايق تيران .

وأستطيع أن أكرر لكم ، يا سيادة الرئيس ، أنني بصفة خاصة ، وكذلك المجتمع الدولي كله بصفة عامة ، سوف نقدر تقديرا كبيرا هذه المبادرة من جانبكم .

وأرجوكم أن تقبلوا يا سيادة الرئيس أصدق أماني وأحترامي الشخصي .

يوثانت

واذن سياسيا لم نكن نستطيع أن نوجه لأسرائيل ضربة أولى . . . أننا وجهنا ضربتنا فعلا باغلاق خليج العقبة ، وضربة عسكرية ثانية بعدها معناها أننا نعرض أنفسنا لما لا طاقة لنا به .

وكذلك عمليا فأننا لم نكن نستطيع بناء على التحركات الدائـرة على المسرح الدولي .

ولم أكن وحدي الذي قلت أننا لن نكون البادئين بتوجيه ضربة الى اسرائيل . ان الرئيس جمال عبد الناصر بنفسه أعلن هذا الموقف في مؤتمره الصحافي العالمي يوم ٢٥ مايو ، وقال صراحة أننا لن نكون البادئين بالهجوم ، وهذا المعنـى واضـح في حقيقة أننا سوف ننتظر هجوما من اسرائيل اذا قامت به لكي نرد عليه .

وأن أقوم بدوري كصحفي وأكتب ما كتبت شارحا الحقيقة ومشتركا في الحوار الدولي الدائر حول الأزمة ، ومحاولا تنبيه الشعب الى الاحتمالات المقبلة مع ضرورة الاستعداد لاستيعاب ضربة أولى ، والاستعداد بعدها لتوجيه ضربة ثانية للعدو ، فان هذه كلها أمور ضرورية .

فضلا عن ذلك فان موضوع الضربة الأولى والضربة الثانية ليس حاسما على هذا النحو في الحرب التقليدية ، ولا حتى في الحرب غير التقليدية . وربما نتذكر أن العدو الاسرائيلي نفسه قبل سنة ١٩٧٣ وفي حرب أكتوبر أن يتحمل مسؤولية ضربة أولى توجهها مصر .

انهم عرفوا بنية الهجوم لدينا قبل الهجوم فعلا باربع وعشرين ساعة . . . وناقشوا خيار توجيه الضربة الأولى أو انتظارها ثم توجيه الضربة الثانية . . . وقد اختاروا هذا الوضع الأخير . . . كانوا يدركون أن استمرار احتلالهم لأراضينا هو ضربتهم الأولى ، فاذا قاموا بتوجيه ضربة ثانية ، ولو حتى بدعوى اجهاض هجـوم منتظـر عليهم فسوف يكونون في وضع دولي لا يستطيعون احتمال نتائجه ، وهكذا قرروا الانتظار وتلقوا الضربة الأولى .

ان المناقشات حول هذا الموضوع مستفيضة . . . وقائعها بالتفصيل في مذكرات « غولدا مائير » وفي مذكرات « دايان » وفي مذكرات « آبا ايبان » وفي تقرير لجنـة

« اغرانات » .

هذه هي اجابتي المحددة على السؤال .

وأسمح لنفسي أن أقول بعدها أنني كنت دائما أحاول وصل التفكير المصري بمنابع التفكير الاستراتيجي في العالم . . . علاوة على انشاء أول مركز للدراسات الاستراتيجية في العالم العربي ، فأنني كنت حريصا على دعوة كثيرين من الخبراء الى مصر لنسمعهم ويسمعونا ولكي نتيح الفرصة لبعض الخبراء المصريين أن يحتكوا بهم .

أتذكر أنني دعوت عددا من أساتذة التفكير الاستراتيجي لزيارة مصر .

وأتذكر أنني مثلا شاركت في ترتيب زيارة للماريشال البريطاني « مونتغمري » وهو من أكبر الخبراء في حرب الصحراء - الى مصر . وأتذكر أنني دعوت الجنرال « بوفر » وهو من أكبر المفكرين بين قادة فرنسا العسكريين ، وكنت أدعوه في الواقع كل سنة وأرتب ندوات يحضرها عدد من خبرائنا الى جانب بعض العسكريين . وأتذكر أنني في هذه الندوات كلها كنت أقول للمشتركين فيها من العسكريين : لا تتكلموا أنتم ، وأكتفوا بأن تسمعوا . . . وربما اذا تكلمتم لأستطاع من يسمعكم أن يستنتج شيئا من الشواغل التي تلح عليكم ، ولذلك لا تسألوا ، وانما تابعو المناقشة .

ولقد اخذت الجنرال « بوفر » للقاء الرئيس السادات قبل حرب أكتوبر وبعدها .

وكان الشيء المهم بالنسبة لي أن يكون تفكيرنا موصولا بتفكير العالم ، لأن الصراعات اصبحت قضية علم ، ولم تعد قضايا حماسة او خطابة . لقد اختلفت المسائل كثيرا .

من قبل كنا عندما ندرس العلاقات الدولية نقصر دراساتنا على القانون الدولي ، والمنظمات الدولية ، وبعض التاريخ . والآن اختلفت الصورة . عندما تدرس العلاقات الدولية في جامعات العالم المتقدمة فانها تدرس باعتبارها علم

الصراع . . . بل ان علم الصراع نفسه انقسم الى فروع رئيسية ازدحمت فيها الاجتهادات . . . أصبح هناك الآن علم مستقل لادارة الصراعات ، وعلم مستقل لحل الصراعات ، وعلم مستقل للمفاوضات ، بل وظهر أخيرا علم مستقل « للعنف في الصراعات » .

المدعي الأشتراكي : بالنسبة الى طرد الخبراء الروس ، ما هو انطباعك بعد علمك بقرار سحب الخبراء االسوفيت في يوليو ١٩٧٢ ؟

هيكل : في هذا التحقيق السياسي ـ أو المناقشة السياسية ـ فأنني بالطبع لا أستطيع أن أتحدث عن انطباعات ، ولكني أستطيع أن اتحدث عما كتبته فعلا وقتها . . . ان ما كتبته وقتها كان مدفوعا باعتبارين .

الأعتبار الأول : تأييد صانع القرار المصري ، الذي هو صاحب السلطة الشرعية والدستورية المسؤول عن اتخاذه مهما اختلفت آراء واجتهادات الذين تتيح لهم الظروف ان يعرضوا آراءهم واجتهاداتهم عليه . . . هو وحده يظل المسؤول الشرعي والدستوري . واذا جاز أن تتعدد الآراء والاجتهادات فلا يجوز أن تتعدد مصادر القرار .

والاعتبار الثاني : ما كان يدفع ما أكتب في ذلك الوقت هو الحرص بكل الوسائل على تطويق الأزمة ـ الناشئة عن اخراج الخبراء السوفيت ـ مع الاتحاد السوفيتي . وكانت تلك هي سياسة الدولة الرسمية ، بل كانت هذه هي السياسة الضرورية بعد القرار وفي الظروف التي كنا فيها .

المدعي الأشتراكي : يبدو من ثنايا المقال « على هامش التطورات » في ٢٨ /٧ /١٩٧٢ أنك أشرت الى أن قرار طرد الخبراء الروس جاء مبتسرا ، أو ان صح التعبير جاء فرديا انفعاليا . (مبتسرا أي قبل أوانه) .

هيكل : هذا هو نص المقال أمامنا ، وليس فيه كلمة تحمل معنى أنه مبتسر أو أنه فردي انفعالي . . . لم أقل بهذا على الاطلاق ولم أكتبه لأن ذلك ليس أسلوبي في الكتابة . . . انني أريد أن أرى أو يريني أحد في صلب المقال كلمة مثل مبتسر أو فردي أو انفعالي أو ما يحمل معاني هذه الكلمات . . . انني لا أملك كصحفي مثل

هذا الحكم على الموضوع ، وانما يملكه صانع القرار الذي أشرت في المقال الى مسؤوليته وحجمها . انني قلت أنني فوجئت بالقرار عندما عرفت به لأول مرة من الرئيس السادات نفسه قبل موعد اعلانه على الناس بوقت طويل ، ولكني أوضحت في نفس الوقت قبولي للقرار باعتبار أن مصدره هو الرجل الذي يملك المسؤولية التاريخية والشرعية في صنع القرار ، وكان هدفي بعد ذلك مما كتبت هو محاولة تطويق الأزمة مع الاتحاد السوفيتي . ان هذا الهدف ظاهر في صلب المقال الذي طالبت في نهايته بما طلبه الرئيس السادات نفسه ، وهو ضرورة اجراء مشاورات عميقة مع الاتحاد السوفيتي . . . مشاورات أعمق من كل ما دار في علاقاتنا من قبل . وأتذكر أنني عندما قابلت الرئيس السادات مساء يوم ١١ يوليو ١٩٧٢ في استراحة القناطر ، فان الجو كان وديا ، وكنت أستمع باهتمام عميق الى شرح الرئيس السادات في أسباب قراره ، وقد نقلت عنه في مقالي دواعي اتخاذه لهذا القرار ، وكانت هذه أول مرة تروى فيها القصة كاملة في نفس هذا المقال .

المدعي الأشتراكي : يبين من خلال المقال أيضا أنك تحبذ استمرار العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ، وترى أننا سنخسر في قطع هذه العلاقات أو التوتر ، وأن هناك أرضية ، ولا ارضية بيننا وبين القوى الأخرى . . . ألا ترى أن ذلك لون من ألوان التأثير على القرار ؟

هيكل : ان القرار كان قد اتخذ وأبلغ به الطرف الآخر المعنى به ، وهو الاتحاد السوفيتي ، وكان ذلك كله قبل أن أعلم به ، وبالتالي فلم تكن مسألة التأثير على القرار واردة .

ومع ذلك فان رأيي كان وما يزال يركز على أهمية الاحتفاظ بعلاقات ودية مع الاتحاد السوفيتي ، على أن تكون هذه العلاقات متوازنة .

وقد كانت هناك أرضية مشتركة بين مصر والاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت ، ولم تكن هناك أرضية مشتركة بين مصر والولايات المتحدة ، وكان ذلك هو رأي الرئيس السادات أيضا في تلك الفترة بحكم دواعي الأمن القومي . ان الاتحاد السوفيتي كان مصدر السلاح الوحيد لنا أمام مسؤولية تحرير الأرض . وقد كانت السياسة المصرية التي وضعها الرئيس السادات في ذلك الموقف هي تطويق الازمة .

ولقد قال انه أرادها وقفة مع الصديق وليست قطيعة معه ، والدليل على ذلك انه قبل اعلان القرار رسميا بعث برئيس وزرائه الدكتور عزيز صدقي ووزير خارجيته الدكتور مراد غالب الى موسكو لاجراء مشاورات في الموقف مع القيادة السوفيتية . ثم أن الرئيس السادات في هذه الفترة ، وفي أعقابها مباشرة تبادل مع القادة السوفيت مجموعة من الرسائل الصريحة ، وقد انتهت هذه المشاروات المباشرة وبالرسائل الى بعثة عسكرية مصرية للاتحاد السوفيتي رأسها المشير احمد اسماعيل علي ، وكان من نتائج هذه الرحلة أن مصر تلقت ـ حتى بعد قرار طرد الخبراء ـ كميات هائلة من الأسلحة المتطورة ، خصوصا في مجال الصواريخ ، مكنتها بعد ذلك سنة ١٩٧٣ من خوض المعركة . وأعتقد أنه كان من الصعب تماما خوض هذه المعركة بدون الامدادات التي تلقيناها في ذلك الوقت من السوفيت ، خصوصا في مجال الصواريخ المضادة للطائرات والدبابات ، وكباري العبور .

ولو عدت قليلا الى الجزء الآخر من السؤال ، وهو الجزء الخاص بعدم وجود أرضية للقاء مشترك مع الولايات المتحدة في ذلك الوقت ، فقد نتذكر أن الرئيس السادات بعث بمستشاره للأمن القومي السيد « حافظ اسماعيل » الى لقاء علني مع الرئيس الامريكي « ريتشارد نيكسون » ، أعقبته لقاءات سرية متعددة مع الدكتور هنري كيسنجر مستشار الرئيس الامريكي لشؤون الأمن القومي وقتها ، ولم تسفر هذه المحادثات عن أي نتيجة .

أنني آسف أن أقول أن ذلك ما كنت أتوقعه . لقد كان مقترحا أن أذهب أنا أولا الى هذه المهمة للقاء نيكسون وكيسنجر ، وكلفني الرئيس السادات بذلك فعلا بعد رسائل من كيسنجر نقلت الى سفيرنا في واشنطن وسفيرنا في الأمم المتحدة ، ولقد شرحت قصة ذلك كله بالتفصيل في مقال بعنوان « كيسنجر وأنا ومجموعة أوراق » . ـ ولقد أعتذرت عن هذه المهمة لاعتقادي وقتها أن الظروف العربية والدولية لم تخلق بعد أساسا مشتركا لحوار أساسي مع الولايات المتحدة .

المدعي الأشتراكي : في المقال المنشور في ٢٨/ ٧/ ١٩٧٢ ورد فيه الآتي ، (على هامش التطورات الاخيرة) : « ان المشورات مع الاتحاد السوفيتي يجب أن تكون عميقة . وان تبدأ بالقضية الاجتماعية ، وأن تقف أمام الأوضاع الدولية

بموازينها المتحركة والمتغيرة ، وبعد ذلك وليس قبله يمكن أن يتجه الحديث الى أنواع الصواريخ والطائرات » . فماذا كنت تقصد بهذه العبارة .

هيكل : ما قصدت بهذه العبارة واضح تماما . لقد أردت أن أقول أنه قبل الدخول في أية تفاصيل فان علينا أن نحدد مواقع الاختلاف ومواقع الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي . لقد أحدثت الظروف خلطا كثيرا ، ولا بد لهم ان يعرفوا مواقفنا الاجتماعية والقومية والدولية ، والقواعد التي تقوم عليها حركتنا في هذه المجالات كلها . لقد كنت اعتقد وما زلت أن هناك أزمة اتصال بيننا وبين الاتحاد السوفيتي سببها اختلاف الرؤى السياسية والاجتماعية ، واختلاف المواريث الحضارية والثقافية ، ثم أنه كان هناك أيضا حاجز اللغة ، وقد كنا نغطي هذه الفجوات في علاقاتنا دائما بترديد شعارات جوفاء عن الصداقة والتعاون والود الى آخره . وكان كل واحد منا يفهم هذه الشعارات على هواه . كنت أعتقد ولا زال أن أي حوار بيننا وبين الاتحاد السوفيتي لا يمكن أن يكون مثمرا الا اذا جرى بطريقة لا لبس فيها ولا ابهام . حوار تتحدد فيه مواضع الاختلاف والاتفاق . هذا ما قصدته . وهذا ما قلته بنص سياق المقال .

المدعي الأشتراكي : انتهت الجلسة . . .

الجلسة القادمة موعدها يوم الأثنين ٣ يوليو ١٩٧٨ .

وقائع تحقيق سياسى

الجلسة الخامسة

الأثنين ٣ يوليو ١٩٧٨

قصص
عن رحلة الى
الولايات المتحدة
الموقف من اتفاقية
فك الاشتباك الثانى



المدعي الاشتراكي : عملت في المجال الصحفي فترة طويلة ، وشغلت منصب وزير الاعلام ، فما هي في نظرك الضوابط والحدود التي تفرق بين النقد والتهجم ؟

هيكل : فيما أتصور ، فان الحدود واضحة بين النقد والتهجم ، وبصفة عامة فان النقد هو أن يكون الكاتب موضوعيا ، وأما التهجم فانه المحظور الذي يقع فيه الكاتب حين تكون كتابته ذاتية أو شخصية. وفيما يتعلق بالمنهج الذي التزمت به فيما أكتب فهو أن أعرض على القارىء في مقالاتي أكبر قدر ممكن من الحقائق والأخبار والآراء والبدائل ، لكي يتمكن القارئ من المشاركة في عملية الحوار الدائر من حوله في قضايا العالم . وكنت أتصور ـ ولا أزال ـ أن دور الصحافة في ممارسة العمل الديمقراطي في بلاد لها مثل ظروفنا هو أن تحقق مشاركة أوسع الجماهير في القضايا العامة . وقد التزمت هذا المنهج التزاما دقيقا ، وهو منهج بطبيعته بعيد عن التهجم ، ملتزم بآداب الحوار ، ولا أذكر أنني فيما كتبت ـ على كثرة ما كتبته ـ تعرضت لأشخاص ، أو وضعت على الورق لفظا يتجاوز حد آداب الحوار . ثم أنني كنت أعرف أن الحوار له حدوده ، وأن صنع القرار له دائرته ، والقرار دائما له مصدر واحد مسؤول عنه شرعيا ودستوريا وسياسيا ، وأما الحوار الذي يمكن أن يدور من حول القرار ، فهذا هو المجال الذي يستطيع أن يشارك فيه .

ان الظروف وضعتني لفترات طويلة بالقرب من صانع القرار المصري . وكانت هناك صداقة ربطتني بالرئيس جمال عبد الناصر وبالرئيس أنور السادات بعده ، وكنت ألخص مهمتي كصديق بالقرب من صناع القرار في عنصرين اثنين لا ثالث لهما ، وأعتقد أنهما العنصرين اللازمين لكل من تضعه الظروف التاريخية بقرب صانع القرار في أي بلد من البلدان .

العنصر الأول : أن لا يفاجأ صانع القرار بأي تطور أو بأي تيار فكري .

العنصر الثاني : أنه عندما يقع أي تطور أو يبرز أي تيار ، فانه لا بد أن تكون هناك بدائل متعددة للحركة ، بحيث لا يجد صانع القرار أنه أمام خيار واحد لا مناص له من قبوله . وبقدر ما استطعت فانني حاولت أن أفي بمسئولية الظروف التي وضعتني بالقرب من صناع القرار .

جميعا بقربه يجب أن نتأكد أنه لن يفاجأ بشيء لم يكن يتوقعه .

وجميعا بقربه يجب أن نضع تحت تصرفه من البدائل - بالطبع الى جانب ما لديه هو - لكي يختار دون أن يشعر في أي لحظة أنه أمام طريق شبه مسدود ليس له غير مخرج واحد .

المدعي الأشتراكي : قررت عند سؤالك في التحقيق فيما كتبته بخصوص فض الاشتباك أنه يقصد توسيع الخيارات (مقالة فض الاشتباك الثاني - اكتوبر ١٩٧٥ - جريدة الرأي) فهل كانت مقالاتك الأربع في أكتوبر ١٩٧٥ سابقة أم لاحقة على فض الاشتباك الثاني ؟

هيكل : أظنني كتبتها لمجموعة الصحف العربية التي تنشر مقالاتي في الوقت الذي كانت المفاوضات فيه جارية لفض الاشتباك الثاني . انني أتذكر أنني كتبت هذه المقالات قبل أن اسافر في رحلة الى أوروبا وأميركا . أتذكر أنني غادرت القاهرة يوم ١٣ سبتمبر ١٩٧٥ ، وأتذكر أن الاتفاق وقع في أول سبتمبر . ومع ذلك فاني لم أناقش تفاصيل الاتفاق ، وانما ناقشت الفلسفة العامة وراءه .

المدعي الأشتراكي : ذكرت في هذه المقالات أن الاتفاقية في حد ذاتها تعبير عن قناعات . فهل يمكن ذكر قناعات من تعني ؟

هيكل : ليس بالضرورة أن تكون أية قناعات سائدة في وقت معين هي قناعات انسان معين دائما ، هذه القناعات يمكن أن تكون قناعات مما تفرضه التطورات حول موقف بالذات أو في مناخ سياسي بعينه .

المدعي الأشتراكي : يبين من المقالات أنها احتوت مقدمات أسميتها

قناعات ورتبت عليها نتائج ، رغم أن تلك المقدمات كانت وليدة ظنون أوحيت بها للقارئ على أنها الحقيقة ، رغم انها ليست كذلك ؟

هيكل : أستأذن في أن أختلف مع صيغة هذا السؤال ، فأنا لم أوح للقارئ بأي شيء ، وانما وضعت أمامه قناعات كانت مطروحة في الساحة على كل المستويات ، ورحت ـ بعد أن حددت هذه القناعات ـ أناقشها واحدة واحدة مشركا القارئ في عملية المناقشة . انني أستأذن في العودة الى هذه القناعات التي ذكرتها في هذا المقال ، والتي أوجدت المناخ السائد من حول اتفاق فك الاشتباك في ذلك الوقت .

أنني عددت هذه القناعات على النحو التالي :

١ ـ قناعة : بأن مصر ضحت من أجل غيرها بما فيه الكفاية ، وآن أن تلتفت لنفسها فقط .

٢ ـ قناعة : بأن الحل كله او معظمه في يد الولايات المتحدة الأميركية .

٣ ـ قناعة : بأن خيار الحرب لم يعد مطروحا في المستقبل القريب .

٤ ـ قناعة : بأن التنمية الأشتراكية مزعجة ، ولم تفعل شيئا غير توزيع الفقر ، وقد آن اوان توزيع الغنى .

هل ينكر أحد أن هذه القناعات سادت في فترات كثيرة ، ولا زالت آثارها وذيولها معنا حتى هذه اللحظات .

ان هذه القناعات لا يمكن نسبتها الى مصدر واحد ، ولكنها تصورات شاعت وامتلأت الأجواء بها ، وكان هذا ما دعاني الى مناقشتها قبل أي نصوص في اتفاق فض الاشتباك . وبعد ذلك فان اية محاولة لتفسيرها الآن لا بد أن تأخذ في اعتبارها سياق المقال كله ، وسياق المقال كله يركز بالدرجة الأولى على دور مصر العربي وأهميته ، وعلى المصالح الأستراتيجية لمصر ، والأمن الاستراتيجي لمصر .

المدعي الأشتراكي : هل هناك قناعة معينة أثرت على الاتفاق ؟

هيكل : أن أي اتفاق لا يمكن أن يحدث بعيدا عن الجو العام الذي يتم فيه . وبالتأكيد فان هذه القناعات كانت شائعة في الجو العام الذي جرى فيه اتفاق فك الاشتباك . وبعض هذه القناعات قد يكون ثابتا ودائما ، وبعضها الآخر قد يكون من المتغيرات كالمناخ العام الذي يحدث فيه تصرف معين على نحو معين .

المدعي الأشتراكي : يتبين مما ذكرت في مقالاتك أن اسرائيل وكيسنجر خرجا من فض الأشتباك الثاني بمكاسب . . فهل خرجت مصر بأي شيء ؟

هيكل : بالتأكيد خرجت بمكاسب يمكن تلخيصها في استعادة بعض حقول البترول في أبو رديس وبلاعيم .

المدعي الأشتراكي : لماذا لم تذكر مكاسب مصر ؟ أو ليس في اغفال ما حصلت عليه مصر ما يعطي الانطباع الى رمي السياسة المصرية بالتخاذل ؟

هيكل : انني رفضت في كل مناسبة ، كتابة وشفاهة ، اي محاولة لرمي مصر بالتخاذل أو الخيانة ، وقد تصديت لمثل هذه الادعاءات بكل الوسائل فيما كتبت ، وكنت أفرق بين هذا وبين اختلاف وجهات النظر ، وهو مضمون أي حوار ، ثم أن الذي كان يعنيني قبل أي شيء آخر هو دور مصر ومصالحها الاستراتيجية وأمنها الاستراتيجي على المدى البعيد .

المدعي الأشتراكي : هل أجريت حديثا مع جريدة « هيرالد تريبيون » في ٢٦ أكتوبر ١٩٧٥ ؟

هيكل : أنني أجريت الحديث مع جريدة « نيويورك تايمز » وقد نقلته جريدة « هيرالد تريبيون » عنها ، وقد حدث تحريف في بعض عبارات هذا الحديث ، وقمت بتصحيح هذا التحريف في نفس يوم النشر ، ونشرت « نيويورك تايمز » تصحيحي في اليوم التالي ، ونقلته عنها « الهيرالد تريبيون » أيضا .

المدعي الأشتراكي : ورد في هذا الحديث أن مقالك عن اتفاقية سيناء ،

وهي اتفـاقية فض الأشتبـاك الثانـي ، وورد فيه ما يلي : قـال هيكل : « انهـا لا شيء . . . اسوأ من لا شيء ، وأنها تفرق العالم العربي ، وهو أمر فظيع ، وجعلت الاتحاد السوفيتي أكثر ايذاء ـ فهل هذه التعبيرات صدرت في مقالك ؟

هيكل : انه لم يكن مقالا ، وانما كان حديثا ، والقاعدة تجري على أنـه لا يكون هناك حساب على حديث صحافي باللفظ ، ولكن الحساب والنقاش ممكن على مجمله ، لأن الحديث عادة لا ينقل نصا عن المنقول عنه وانما يجمل ويعطي انطباعات وتأثيرات ، ولهذا أرجو أن يكون أمامنا نص الحديث ، ونص خطابي لرئيس تحرير الـ « نيويورك تايمز » الذي نشر على صفحاتها في اليوم التالي . وأرجو أن يكون أمامنا الأصل لأن هذه الترجمة غير دقيقة .

اننـي انتهـز فرصـة هذا السـؤال الآن لأتحـدث عن زيارتـي تلك للـولايات المتحدة ، وهي الزيارة التي أدليت خلالها بهذا الحديث لـ « نيويورك تايمز » وغيرها من الصحف ومحطات الاذاعة ، الى جانب محاضرات في بعض الجامعات .

لقد نشرت أشياء كثيرة عن هذه الزيارة في مصر ، وما نشر في مصر أوحى الى البعض بأنني ذهبت الى الولايات المتحدة في ذلك الوقت الذي يتوافق مع وقت زيارة الرئيس السادات لها بقصد التأثير على رحلته الى الولايات المتحدة . انني كنت هناك قبل الرئيس بأكثر من ثلاثة اسابيع ، ولم تكن لرحلتي أية علاقة برحلتـه . أننـي ذهبت في أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ الى امريكا بدعوة من اتحاد الخريجين العـرب من الجامعات الامـريكية لكي أكون ضيف الشرف في مؤتمرهـم السنوي الذي عقدوه في تلك السنة في شيكاغو . وهذه الدعوة وجهت اليّ بالطبع قبل موعدهـا بشهـور ، وأتذكر أنني قبلت الدعوة بعد أن أستأذنت الرئيس السادات فيها . ولـم يكن يخطر ببالي وقتها أنه سيكون في الولايات المتحدة قرب ذلك الموعد . وعندما وصلت الى الولايات المتحدة ـ وقبلها كنت في باريس ولنـدن لمدة شهـر ـ عرفـت أن الـرئيس السادات قادم الى الولايات المتحدة . وبالطبع فان موضوع زيارته كان محل نقاش عام . وأتذكر أنني في أول يوم لوجودي في نيويورك كنت على موعـد مع الدكتـور كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة ، وجلست في مكتبـه لمدة ساعتـين

كاملتين نناقش تطورات الشرق الأوسط الأخيرة ، وبينها بالطبع اتفاقية فك الأشتباك الثانية التي وقعتها مصر . ومع الدكتور فالدهايم فانني ركزت على أهمية انجاح هذا الاتفاق ، وكان انجاحه في رأيي لا يتحقق الا بالعمل من أجل اتفاقية ثانية لفض الأشتباك مع سوريا .

وكان موعد انتهاء فترة تواجد مراقبين من الأمم المتحدة على الخطوط بين سوريا واسرائيل على وشك أن ينتهي ، وسألني الدكتور فالدهايم عما اذا كانت سوريا ستقبل مد فترة وجودهم ، وقلت له رأيي ، وتناقشنا في شكل التطورات الجارية واحتمالاتها ، وبالطبع فانني - شأني شأن أي مصري في الخارج - كنت في هذا اللقاء مواطنا مصريا وعربيا من حيث هو مصري .

وأتذكر أن هيئة تحرير « نيويورك تايمز » وهيئة تحرير « واشنطن بوست » اقامتا حفلات لتكريمي كزميل صحفي تربطه صداقات طويلة بالكثيرين منهم ، وقد تحدثت في هذه الحفلات في السياسة بالطبع ، ووجهوا اليّ اسئلة أجبت عليها ، وكان بين ما أجبت عليه أسئلة تتعلق بزيارة الرئيس السادات المقبلة لواشنطن ، وقد ركزت فيما تحدثت فيه على نقطتين :

أهمية انجاح اتفاق فك الاشتباك في سيناء ، وذلك يتم باتفاق مماثل على الجبهة السورية ، وبخطوة في اتجاه الفلسطينيين الذين تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية .

ثم أهمية انجاح زيارة الرئيس السادات الى واشنطن .

لقد حضر معي بعض أفراد بعثاتنا الدبلوماسية في واشنطن هذه اللقاءات كلها ، فقد كان طبيعيا أن يدعوا اليها معي ، وكان الكلام أمامهم . أنني بعد ذلك أجريت لقاءات مع عدد من الشخصيات الامريكية البارزة ، فقد دعاني « دافيد روكفلر » رئيس مجلس ادارة « تشيز مانهاتن بنك » الى غداء امتد اكثر من ثلاث ساعات . ثم التقيت مع « وليم سيمون » وزير المالية الامريكي على العشاء . والتقيت على العشاء أيضا مع « روبرت ماكنمارا » رئيس مجلس ادارة البنك الدولي . والتقيت على العشاء أيضا مع عدد من اعضاء مجلس الشيوخ البارزين وبينهم

السناتور « بيرسي » غير هؤلاء بالطبع قابلت كثيرين ، واستمعت وتكلمت .

ان روح ما كنت اتحدث فيه مع كل هؤلاء جميعا مسجلة في مقابلة على شاشات التلفزيون الامريكي في البرنامج السياسي المشهور الذي يقدمه « أجرونسكي » ، وقد دعا الى مناقشتي معه الصحافي الأمريكي المشهور « جوزيف كرافت » .

ان معي الان نصا كاملا لحديثي على شاشة التلفزيون بالاشتراك مع « أجرونسكي » نفسه و « جوزيف كرافت » . وقد استخرجت هذا النص في حينه بواسطة المكتب الصحافي للسفارة المصرية في واشنطن ، وكما هو ظاهر من النص فقد ركزت على النقط التالية :

١ ـ ان زيارة الرئيس السادات الى واشنطن حدث بالغ الأهمية ، ويجب أن تنجح .

٢ ـ ان العالم العربي كله سوف ينتظر النتائج التي تسفر عنها هذه الزيارة لكي يحكم على نتائجها العملية ، وهذا الحكم سوف يكون حكما على اتجاه سياسي بكامله .

٣ ـ ان الرئيس السادات اخذ على نفسه مخاطرة كبيرة بهذه الزيارة ، ونجاح هذه الزيارة هو الذي سيعطي تأثيره في الحكم على الاتجاه الذي اخذه الرئيس السادات .

٤ ـ أنه أمر في منتهى الأهمية أن يوجه الكونغرس الامريكي دعوة الى الرئيس المصري لكي يتحدث أمامه ، فذلك شيء سوف يثير اهتمام الرأي العام الامريكي ، ولكن الأهم من ذلك كله هو النتائج .

٥ ـ فيما يتعلق باتفاقية فك الاشتباك الثاني في سيناء ، فانه من المهم دعمها وتثبيتها باتفاقية مماثلة على الجبهة السورية .

أنني أقدم هذا النص الكامل لهيئتكم الموقرة ، وتاريخ هذا الحديث كما ترون هو ٢٣ اكتوبر ١٩٧٥ الساعة السابعة والنصف مساء

أنني أريد أن أضيف الى هذه الوثيقة أنني قدمتها بنصوصها لكي توضح الروح والمعاني التي كنت أتحدث بها في الولايات المتحدة في جميع مقابلاتي . أما عن حديث « النيويورك تايمز » فانا أرجو أن يكون أمامنا النص الأصلي والتصحيح الذي ألحقته به ، هذا مع تحفظي دائما بالنسبة للأحاديث الصحافية ، ذلك لأن ما ينشر منها يخضع لاعتبارات متعددة ، منها أن الحديث الصحافي لا يخرج في النهاية معبرا عن آراء قائله فقط ، وانما تضاف اليها انطباعات وأسلوب ناقله . بالطبع مع صحيفة محترمة كالـ « نيويورك تايمز » فان الاتجاهات العامة لصاحب الحديث تكون واضحة ، ولكن ذلك لا يمنع من أن هناك مؤثرات أخرى تتعلق بناقل الحديث .

المدعي الأشتراكي : الم تتحدث الى صحيفة « نيويورك تايمز » سنة ١٩٧٥ وقلت أنك تشعر بالقلق نحو العالم العربي ، وأنك تتوقع حدوث اضطرابات خطيرة تكون مماثلة لما يجري في لبنان ، وذكرت في الحديث أن الرئيس السادات يأتي الى الولايات المتحدة ليطلب امداده بكميات كبيرة من الأسلحة وأنك تعتقد أن واشنطن لن تلبي طلبات الرئيس المصري ؟

هيكل : بالطبع ان ما سوف أجيب به الآن هو اجابة عامة ، لأن النص الكامل للحديث ليس أمامي .

أما أنني قلت أنني أشعر بالقلق نحو العالم العربي فأظن أنني قلت هذا لأن ذلك هو رأيي . فأنا أرى أن العالم العربي من المناطق المفتوحة للصراعات والتفاعلات ، والاسباب عديدة اقتصادية واجتماعية ودولية الى آخره . يكفي أن نستعرض بعض ما حدث في العالم العربي منذ ذلك الوقت حتى الآن لنرى الشواهد الحية عليه .

تصاعد الحرب الاهلية في لبنان .

النزاع شبه المسلح بين الجزائر والمغرب .

الخلافات المروعة في داخل العالم العربي .

الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان .

ثم أخيرا ما حدث في اليمن شماله وجنوبه .

وغير ذلك وغيره . . .

وأما أنني قلت أن الرئيس السادات سوف يطلب من واشنطن كميات كبيرة من السلاح ، فأظنني قلته وأضفت اليه أنني لا أتصور أن الرئيس السادات سوف يحصل على ما سوف يطلبه . وذلك رأيي وما زلت مقتنعا به ، لأن الولايات المتحدة لا نستطيع أن تكون مورد السلاح الرئيسي لكل من مصر واسرائيل في نفس الوقت . ومع ذلك فأنني أضفت ـ وهذا واضح في نص الحديث التلفزيوني مع « أجرونسكي » و « جوزيف كرافت » ـ أنني أضفت بعد ذلك بالحرف قولي « انني أتمنى لو أن ذلك كان ممكنا » .

وأما بالنسبة لاتفاقية سيناء وما نسب اليّ في الحديث من أنني وصفتها بانها كانت « غلطة » فأنا لا أذكر أنني استعملت هذه الكلمة ، ولكني أذكر أنني لم أكن شديد الحماسة لاتفاقية سيناء الأولى أو الثانية . أما أية عبارات أخرى محددة ، فأنا أرجو العودة للنص الأصلي وتصحيحي الذي ألحق به . . ويبقى موقفي في موضوع الأحاديث الصحافية برمته كما سبق لي أن شرحت .

المدعي الأشتراكي : هذا سؤال لا يتعلق بما كتبته ، ولكن بواقعة أخرى محددة . هل تذكر أنك كنت في واشنطن في ندوة حضرها السفير أشرف غربال ومجموعة من الصحفيين المصريين والأمريكيين وتتحدث عن الاتفاقية ، وكان حديثك قاسيا مريرا ، ونشرت الصحف في اليوم التالي ما دار في الندوة ، واستاء السفير ، وطلب منك تكذيب ما جاء في الصحف ، ولكنك وعدت ولم تفعل الا بعد سفرك للندن ؟

هيكل : يؤسفني أن أقول أن هذه الواقعة كلها لا أساس لها ، بل أعتقد أن الحقائق عكس ذلك تماما .

فأنا لم أحضر ندوة مع صحفيين مصريين وامريكيين .

وأنا لم أحضر ندوة حضرها السفير اشرف غربال .

وليست هناك صحف نشرت أي شيء عن مثل هذه الندوة .

وأنا أتساءل : هل يعقل ان أفعل مثل ذلك ـ على فرض أنني أرضاه لنفسي ـ في ندوة يحضرها السفير المصري .

هل يمكن ان يفعل مثل ذلك رجل في مثل ظروفي . . . ان يجلس في ندوة وينتقد بلده بمرارة . . . وهل يعقل ان يفعله ـ على فرض انه يجيز مثله لنفسه ـ امام سفير بلاده ؟

ان السفير المصري في واشنطن حضر معي حوارا واحدا ، وكان هذا الحوار في بيته ، في بيت السمير المصري ، أثناء حفل عشاء أقامه تكريما لي .

ولقد اتفقنا معا ـ السفير وأنا ـ قبل أن يبدأ العشاء ، ولأن المدعوين كانوا صفوة من أعضاء الكونغرس الامريكي كبار الصحفيين الامريكيين ـ أن نركز حديثنا بما فيه خطابات الترحيب التقليدية في حفلات التكريم على زيارة الرئيس السادات المقبلة لواشنطن . وأتذكر أن السفير المصري قال لي في ذلك الوقت قبل العشاء ما يكاد أن يكون نصه تقريبا « أنه مع أن العادة جرت على أن يركز المضيف حديثه في حفلات التكريم على الترحيب بضيفه ، فانه لن يفعل ذلك بالنسبة لي ، وأنما سوف يركز هذه المرة أمام هذه الصفوة الممتازة من الشيوخ والنواب والصحفيين على زيارة الرئيس ، لأنه من المهم أن يسمع هؤلاء جميعا منا نحن الاثنين نغمة واحدة ، وأن هذا سوف يكون مفيدا خصوصا بالنسبة لما هو معروف عن اختلاف آرائي عن الخط الرسمي .
« ان السفير بالطبع كان يبذل قصارى جهده لأنجاح هذه الرحلة ، وقد وجد أن ما يمكن أن أقوله في تأييدها يمكن أن يكون مفيدا . وبالفعل فان السفير أشرف غربال وقف بعد العشاء ورحب بي ترحيبا عابرا ، ثم توجه بكل حديثه الى الزيارة القادمة ، ووقفت بعده أرد عليه ، فشكرت له حفاوته بي ثم انتقلت الى موضوع الزيارة ، وقلت للحاضرين أنهم يعرفون ابتعادي عن أية مسئولية عامة في مصر ،

ولهذا فأنني أتكلم مجردا من أية مصالح أو أية ارتباطات ، وبهذا الوصف فانه يمكنني أن أقول أن الرئيس السادات يجيء الى واشنطن ممثلا للعالم العربي كله ، ومعبرا عن اختيار معين يعطي للولايات المتحدة فرصة غير مسبوقة ، ثم أفضت في الحديث . وأتذكر أن السفير أشرف غربال جاءني بعد العشاء مهنئا لأنني فيما عبرت به تجاوزت كل ما كان ينتظره .

ولقد كان الوضع مخالفا لكل قواعد البروتوكول الى درجة أن صديقا قديما لي كان يحضر العشاء معنا بدعوة من السفير ، وهو السناتور جورج ماكجفرن ، « المرشح السابق عن الحزب الديمقراطي لرئاسة الولايات المتحدة ، دق على كوب أمامه اشارة الى انه يريد أن يتكلم ، ثم وقف ليقول أنه يعيب علينا ـ أشرف غربال وأنا ـ لأننا خالفنا القواعد ، فالمضيف لم يتحدث عن ضيفه بالقدر الكافي ، ولهذا فانه قرر أن يقوم بالواجب نيابة عن السفير . ومضى « ماكجفرن » في حديث عني بالغ الرقة والكرم ، ثم أضاف في النهاية أنه يدرك أن قواعد البروتوكول قد خولفت بسبب واضح هو رغبتنا نحن الاثنين ـ السفير وأنا ـ في انجاح زيارة الرئيس السادات لواشنطن .

ان ذلك كله دار في بيت السفير المصري ، وأمام قرابة خمسين من أقوى اعضاء الكونغرس الامريكي وأبرز الصحفيين الامريكيين .فكيف يمكن أن تنقلب الحقائق الى هذا الحد ؟

أستأذن هنا في أن أضيف شيئا آخر . . . واقعة أخرى لها شهودها . انني ـ كما قلت لحضراتكم ـ كنت في الولايات المتحدة لأتحدث في المؤتمر السنوي للخريجين العرب من الجامعات الامريكية ، وقد شاؤوا أن أكون ضيف الشرف وأن القي الخطاب الرئيسي في المؤتمر . وكان موضوع محاضرتي عن « الحقائق الجديدة في الشرق الأوسط » وأتشرف بأن أقدم لكم نسخة منها .

لا بد أن أعترف أن اتجاه المؤتمر كان حادا ضد اتفاقية فصل القوات ، ومع ذلك فلم أشر اليها بكلمة في محاضرتي .

أكثر من ذلك ـ وهناك شهود ـ فقد علمت أثناء وجودي في المؤتمر الذي عقد في فندق شيراتون بشيكاغو أن هناك اجتماعا في قاعة فرعية يحضره بعض الشباب المتحمسين من الدارسين والمبعوثين العرب، وعلمت انهم يفكرون في تنظيم مظاهرة عدائية تقابل الرئيس السادات عند وصوله الى واشنطن .

لقد توجهت الى هذه القاعدة بدون دعوة وبغير أن يطلب مني أحد ، وطلبت الكلمة ، وقلت للحاضرين ما ملخصه : « أنهم يعرفون أنني لست واحدا من المتحمسين لأتفاقية سيناء الثانية ، ولكني أريد أن اتحدث اليهم كمواطن مصري » . ثم قلت « ان رئيس الدولة المصري حين يكون خارج مصر فانه يصبح رمزا لها . . . واخشى انكم اذا قمتم بمظاهرات ضد الرئيس السادات عند وصوله ، فان هذه المظاهرات ستبدو وكأنها موجهة للشعب المصري ، وأنا لا أتصور أنكم تريدون ذلك » .

وحدث أن بعضهم انفعل أثناء المناقشة الى الحد الذي دعا ضابط أمن امريكي كان يقف قريبا من باب القاعة أن يجيء ليرجوني في الخروج لأنه يشعر « بقلق من الوجوه التي يراها » ـ على حد تعبيره ـ ورجوته أن يتركني ويبتعد ، وواصلت المناقشة حتى هدأ الجو ، وأعتقد أن ما قلته كان له بعض التأثير .

الغريب ان مراسل « الاهرام » في نيويورك « ليفون كيشيشيان » حضر معي هذه المقابلة ، وعلمت فيما بعد أنه روى تفاصيلها لعدد من الذين جاؤوا الى واشنطن ضمن البعثة الرسمية . . . ومع ذلك فقد فوجئت بحملة ضارية عليّ وصلت الى حد الادعاء بأنني ذهبت الى الولايات المتحدة اصلا لكي أعمل ضد رحلة السادات ، ولست أعرف كيف كان في استطاعتي أن افعل ذلك ؟ . . ثم لماذا أفعله ؟

بقيت نقطة صغيرة في السؤال عن الواقعة المختلقة أصلا عن ندوة حضرتها مع السفير المصري وصحفيين مصريين لا أعرف من هم ، وانتقدت فيها مصر بمرارة ، وحين طلب مني السفير أن أكذب ما نشر ، فأنني تلكأت ولم أفعل حتى وصلت الى لندن .

ان الواقعة كلها كما شرحت مختلقة وهي عكس الحقيقة .

يضاف الى ذلك أنني كنت في لندن قبل زيارتي للولايات المتحدة وليس بعدها . . . لقد غادرت واشنطن في ذلك الوقت قاصداً روما - وليس لندن - لثلاثة أيام عدت بعدها الى مصر .

ان ذلك كله بالطبع لا يتعارض مع شعوري وقناعتي طول الوقت بأنني لم أكن شديد الحماسة لأتفاقية سيناء الثانية .

المدعي الأشتراكي : انتهت الجلسة . . .

الجلسة التالية موعدها غدا الثلاثاء ٤ يوليو ١٩٧٨ .



وقائع تحقيق سياسى

الجلسة السادسة

الثلاثاء ٤ يوليو ١٩٧٨

مبادرة روجرز
ومبادرة السادات
بقيَّة
من قصص رحلة الى
الولايات المتحدة

المدعـي الاشتـراكي : يتضـح ممـا نشرتـه في صحيفـة « الوطـن » الـكويتية و « الرأي » الاردنية أنك تعمدت ابراز مغانم العدو ، ولم تشر من قريب أو من بعيد الى ما حصلت عليه مصر من كسب لموارد النفط وزيادة دخل قناة السويس واسترداد بقعة من ترابها . . وفي ذلك بتر للحقيقة في مسألة مصيرية من جهة ، ومن جهة أخرى يثير بلبلة القارىء ويبث روح الشك فيما يحصل ، ويزعزع الثقة في ما يتخذ من قرارات مصيرية ؟

هيكل : لا بد لي باديء ذي بدء أن اتحفظ على صيغة هذا السـؤ ال لأن هذه الصيغة تحمل معنى الاتهام ، وهذا ما أريد أن أناقشه ، انني كنـت واضحـا كل الوضوح في مقدمة المقال الذي هو موضـوع هذا السـؤ ال ، فقـد حددت في هذه المقدمة « أنني لا أريد أن أناقش تفاصيل الأتفاقية لأني لست بصدد تقييمها ، وانما كنت بصدد الرؤ ية الاستراتيجية الأوسع للصراع ، ولو أني كنت بصدد التعرض لاتفاقية الفصل الثاني بين القوات على جبهة سيناء ، لكان ممكنا أن أضـع كشف حساب بالمكاسب والخسائر .

كان يمكن أن أتحدث عن حقول البترول في أبو رديس وبلاعيم .

لـم يكن ممكنا ان أتحدث عن القناة ودخلها ، لأن القناة تقرر فتحها وتم فتحها بالفعل للملاحة قبل الاتفاقية بشهور ، وجرى ذلك بارادة مصرية منفردة ، واذن فأن أمرها بعيد عن اتفاقية الفصل بين القوات .

لكن ذلك كله لـم يكن الموضوع الذي شغلت نفسي به ، وانما كان الموضوع كما يتضح من أول سطر في المقال هو ما قلته بالحرف « انني لا أريد ان أدخل في مناقشة تفصيلية حول الأتفاقية الأخيرة » وهكذا فما كنت أريده وتحدثت عنه فعلا هو رؤ ية استراتيجية أوسع للصراع وما يمكن أن يكون للمناخ العام والقناعات السائدة التي

أحاطت بجو الاتفاقية من تأثير على هذه الرؤ ية الاستراتيجية للصراع . وقد كنت أعتقد ـ وما زلت ـ أن أهم ما يجب أن نناقشه ليس تلك التفاصيل الآنية ، وانما الذي يجب أن نناقشه هو النظرة العامة والبعيدة المدى لهذا الصراع الحيوي بالنسبة لمصر ، ودفاعا عن أمنها ومصالحها وأمن ومصالح أمتها العربية . وأنا لم أتحدث في هذا المقال عن مغانم العدو ، وأنما تحدثت عن أهداف عامة لقوى أخرى في هذه المنطقة ، وأعتقد ان المقال كله كان بمثابة تحديد وتوضيح للرؤ ية الاستراتيجية العامة من وجهة نظر الأمن المصري والمصلحة المصرية في ظرف معين على المجرى العام للصراع . ولا أعتقد أنه في مقدور أحد أن يجد في المقال بعباراته او بمجمله ما يمكن أن ينطبق عليه بعض ما ورد في نص هذا السؤ ال .

وبهذه المناسبة أريد أن أتعرض لواقعة أثيرت بالأمس ، وهي تتصل بما قيل عن ندوة حضرتها وحضرها السفير المصري في واشنطن . لقد قيل لي امس أنني أدليت ـ اثناء ندوة حضرها السفير المصري الى جانب صحفيين أمريكيين ومصريين ـ بتصريحات يمكن أن تكون عليها مآخذ ، وأن السفير المصري في واشنطن طلب مني أن أصدر تكذيبا ، وأنني تلكأت فلم أصدره الا بعد أن سافرت الى لندن .

انني بالأمس شرحت أن القصة كلها بغير أساس .

فأنا لم أحضر ندوة بحضور السفير المصري وصحفيين أمريكيين ومصريين . وبالطبع فأنا لم أدل بتصريحات يمكن أن تكون هناك مآخذ عليها . ولم يطلب مني السفير أن أنشر تكذيبا تلكأت في اصداره حتى سافرت الى لندن ، فأنا لم أذهب من واشنطن الى لندن ، وانما ذهبت الى روما لثلاثة ايام عدت بعدها الى القاهرة .

لقد كان الحديث الوحيد الذي أدليت به واحتاج الى تصحيح هو الحديث الذي أدليت به الى جريدة « نيويورك تايمز » ، وقد كنت أنا الذي وجدت ضرورة لاصدار تصحيح لم يطلبه مني أحد ، وقد تذكرت الوقائع كلها بعد جلسة الأمس ، وراجعت اوراقي ، وأريد الآن اضافة تفاصيل هذه الواقعة واثباتها

عندما ظهر نص الحديث وأطلعت عليه في جريدة « نيويورك تايمز » في الصباح

الباكر ، وجدت فيه تحريفا لما قلت ، وبادرت فاتصلت تليفونيا بالمستر « كليفتون دانيال » رئيس تحرير « نيويورك تايمز » المقيم في واشنطن ، وهو صديق شخصي قديم ، وأخطرته بملاحظاتي ، واتفقت معه على ضرورة تصحيح ما ورد في الحديث من تحريف في بعض العبارات ، ورتبنا موعدا في الساعة العاشرة صباحا لأن ألقاه في مكتبه في دار الجريدة في واشنطن . وعقب ذلك مباشرة اتصلت تليفونيا بالسفير الدكتور أشرف غربال ورويت له ما حدث ، واستأذنته في أن أمر عليه في السفارة على الفور لأن لديّ رسالة عاجلة أريد أن أبعث بها الى القاهرة . وفعلا ذهبت اليه في الساعة التاسعة ، ودخلت عليه في مكتبه ، وكان عنده أحد كبار موظفي رئاسة الجمهورية ـ السيد عز الدين مختار من ديوان كبير الأمناء فيما أتذكر ـ وكانا يبحثان أمرا من الأمور المتعلقة بترتيبات الزيارة ، بالذات تفصيلا خاصا بدعوة الرئيس السادات الى نادي الصحافة في واشنطن لأن واجهة النادي كان يجري اصلاحها وكانت حمالات البناء ما زالت مركبة على الواجهة ، والأمن المصري يعترض على بقائها ، ومدير النادي يقول انه لا يستطيع ازالتها قبل أن يتم اصلاح الواجهة . وقلت للسفير أنني أريد أن أبعث الى الرئيس في القاهرة بتوضيح عن الحديث الذي نشرته « نيويورك تايمز » لي صباح اليوم ، وجلست أمام السفير على مكتبه أكتب رسالة برقية للرئيس السادات ، بدايتها :

« الى السيد الرئيس

من محمد حسنين هيكل »

ثم شرحت له بعد ذلك وقائع الحديث وما ورد فيها من تحريف ، ثم اتصالي برئيس تحرير « نيويورك تايمز » لاصدار تصحيح ينشر غدا ، وانني الآن في مكتب السفير المصري وسأغادره بعد قليل الى مقر جريدة « نيويورك تايمز » ، وسوف أتفق هناك على نص التصحيح ثم أعود الى السفارة المصرية لأبعث اليه بنصه الكامل ، وأضفت بعد ذلك أنني شأني شأن كل مصري يتمنى لرحلته أن تكلل بالنجاح بصرف النظر عن اختلاف الاجتهادات . وبقيت في مكتب السفير حتى تم نقل الرسالة بالشيفرة الى القاهرة ، ثم توجهت من السفارة الى مكتب « كليفتون دانيال » رئيس تحرير « نيويورك تايمز » في واشنطن ، وهناك اتفقت معه على صيغة تصحيح

ورجوتــه في نشـرها في اليوم التالي مباشرة رغم أنني كصحفي محترف أعرف صعوبة ذلك ، ورجوتـه أيضـا في ترتيب نشرهـا في الـ « هيرالـد تريبيون » كرسالـة منـي وبتوقيعي . واجابني « كليفتون دانيال » الى ما طلبت ، وغادرت مكتبه متوجها الى دار السفارة المصرية مرة أخرى . حيث سلمت السفير أشرف غربـال نسخـة من التصحيح الذي ستنشره « نيويورك تايمز » في اليوم التالي ، ورجوته في أن يبعث به فورا الى القاهرة ليكون تحت تصرف الرئيس وضعا للأمور في نصابها . وأكثر من ذلك فاني لم أشأ ان أترك الحديث أو الخطأ الذي وقع فيه ناقله يحدث أي أثـر ، ولذلك فأنني أذعت على وكالات الانبـاء التـي نقلتـه على الفـور الى كل مكان في العالم . . . الى هذه الدرجة كان حرصي على استقامة التصرفات .

المدعي الأشتراكي : هل تذكر النقاط المحرفة التي وقع فيها منـدوب الـ « نيويورك تايمز » ؟

هيكل : من الصعب عليّ ـ بالطبع بعد ثلاث سنوات من الحديث ـ أن أتذكر كلمات أو عبارات محرفة فيه ، ومع ذلك فان الحصول على نص تصحيحي الـذي نشرته « نيويورك تايمز » غداة نشرها للحديث كفيل باظهار المواقع التي جرى فيها التحريف .

المدعي الأشتراكي : ذكرت في مقالك ١٩ أكتوبر ١٩٧٥ في « الوطـن » الكويتية بعنوان « تساؤلات حول خيار الحرب « عبارة » والآن والمسافة العازلة بين القوات واسعة . . . والخطوط مليئة بمراكز انذار مبكر فيها أمـريكيون . . . فما هو الوضع ؟ » فهل قادة حرب أكتوبر الذين اشتركوا من الجانب العسكري في الاتفاق قد غاب عنهم ان خيار الحرب لم يعد مطروحا في المستقبل كما ذكرت ؟

هيكل : ان نص المقال أمامنا ، وأنا لم أقـل فيه أن خيار الحـرب لم يعـد مطروحا على الاطلاق ، بل لقد كنت واحدا من الناس الذين يعتقدون لسوء الحظ انه لا مفر من خيار الحرب .

أن حديثي في هذه النقطة موضوع السـؤال من هذا المقـال كان ينصـب على

المفاجأة . أريد أن أقرأ وأسجل الفقرة بكاملها . . . كنت أتساءل : « هل ما زالت المفاجأة ممكنة ؟ » ثم استطردت أقول : « لقد كانت المفاجأة من أعظم انجازات القيادة في حرب أكتوبر ، وكانت المدخل الى كل ما تحقق فيها من انتصارات خصوصا في مرحلتها الافتتاحية العظيمة . . . وكانت مواقع تمركز القوات العربية على مرمى حجر من قوات العدو عاملا مكن من هذه المفاجأة ، الى جانب الفشل المروع من جانب العدو في استقراء النوايا العربية . هذا ما قلته ، واستطردت بعده الى العبارة التي وردت في نص السؤال فقلت : « والآن والمسافة العازلة بين القوات واسعة . . . والخطوط مليئة بمراكز انذار مبكر فيها امريكيون . . فما هو الوضع ؟ » .

اذن فان هذا الكلام كله كان ينصب على نقطة المفاجأة ، وهل هي ممكنة في الأوضاع الجديدة على الأرض . . ولم يكن الكلام على خيار الحرب نفسه بالاستبعاد . . . على العكس تماما فان موقفي في هذه النقطة واضح في العبارة الختامية لهذا المقال ، عندما كتبت بالحرف الواحد ، وها هو النص : « وأخيرا فلعلي أقول في السطور الأخيرة من هذا الحديث أنه ليس سهلا بالنسبة لأي انسان أن يتكلم ببساطة عن خيار الحرب كواحد من بدائل العمل السياسي الشامل ، خصوصا اذا كان يعرف شيئا عن معنى الحرب » ، واستطردت : « أنني عشت تجربة الحرب كمراسل صحفي في عدد من ميادينها الشهيرة ، وأعرف ما هي الحرب ، ولذلك فلست داعيا لها ولست يقينا بين الصقور ، ولكني بأمانة لا أرى الحمائم البيضاء ترفرف بالسلام على آفاق الشرق الأوسط » . ثم استطردت قائلا بالنص : « وبي خشية عبرت عنها من احساس بوجود قناعة طائرة في اجوائنا بان خيار الحرب ليس خيارا مطروحا في المستقبل القريب على الأقل » . ثم استطردت ـ وهذا استطراد مهم ـ قائلا بالحرف : « بي خشية ، ولكن لديّ ثقة بالقيادات والجماهير والرجال الذين صنعوا مجد أكتوبر فأثبتوا ان السلام ممكن ولكن في حماية القوة وفي ظل ارادة القتال » .

كيف يمكن اذن ـ وهذا كله موجود في صلب المقال . . . بارز في الفقرة المؤثرة فيه

وهي فقرة الختام ـ كيف يمكن مع هذا كله أن ينصرف التفكير الى شيء مما ورد في نص السؤال ؟ » .

المدعي الاشتراكي : انتهى المعلقون في جهاز المخابرات العامة ووزارة الاعلام الى ان نشر هذه المقالات الأربع قد أثار التشكيك في سلامة الاستراتيجية المصرية كعمل مصري له ابعاده ، وهو ما يسيء الى سمعة البلاد ؟

هيكل : أنني لا أعرف من هم هؤلاء الخبراء الذين يشير اليهم نص السؤال ، ولكني أرى أنهم أطلقوا القول على عواهنه كعادة معظم كتاب التقارير في أجهزة الأمن المصرية ، وكان بودي لو أن واحدا منهم وضع أصبعه على فقرة بعينها وحدد بالضبط وجهة نظره حتى نستطيع أن نناقشها على أساس . وأما على هذا النحو فان المناقشة تصبح فاقدة لأساسها الموضوعي .

المدعي الأشتراكي : أثناء توليك وزارة الارشاد القومي أثيرت « مبادرة روجرز » فما هو موقف الدول العربية من قبول هذه المبادرة ؟

هيكل : ان موضوع مبادرة روجرز أثار من وجهة نظر دول عربية أخرى مسائل كثيرة قابلة للمناقشة . لأن قبول مبادرة روجرز شأنه شأن أي تحرك سياسي لا يمكن الحكم عليه الا من خلال انسجامه أو تناقضه مع استراتيجية عامة محددة وواضحة . وأنا شخصيا ضد النظرات الجزئية لموقف من المواقف ، ولذلك فان قبول مصر لمبادرة روجرز سنة ١٩٧٠ لا يمكن فصله عن الأوضاع التالية :

أولا ـ وضع التعبئة العسكرية والسياسية التي بدأت منذ حرب الاستنزاف ومعارك المدافع وعمليات العبور في سنة ١٩٦٨ و ١٩٦٩ حتى جاء مشروع روجرز في ديسمبر (كانون اول) ١٩٦٩ . ان التطورات تواصلت بعد ذلك الى زيارة جمال عبد الناصر السرية الى موسكو في اواخر يناير ١٩٧٠ ، وقد ترتب عليها تصاعد في حدة المواجهة في الشرق الأوسط ، ووصلت حدة هذه المواجهة الى الدرجة التي لمست موازين القوة في علاقات الدولتين الأعظم في جو تصعيد شديد للعمليات على جبهة قناة السويس بلغ مداه في أسبوع تساقط الطائرات الاسرائيلية بسرعة ـ وما

اسماه ابا أيبان : « تآكل الطيران الاسرائيلي - في يونيو ويوليو ١٩٧٠ .

ثانيا - احساس القاهرة في ذلك الوقت أن الموقف العسكري ملائم لتشجيع الولايات المتحدة على القيام بدور ايجابي في الأزمة ، وهكذا كان قبول زيارة « جوزيف سيسكو » مساعد وزير الخارجية الامريكية للقاهرة ، ولقاؤه مع جمال عبد الناصر ، ثم النداء المفتوح الذي وجهه جمال عبد الناصر الى الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون في أول مايو بأن يضغط على اسرائيل للانسحاب من الاراضي العربية التي تحتلها ، فاذا لم يكن ذلك في مقدوره فان عليه ان يوقف شحن المعدات العسكرية لأسرائيل حتى لا تصبح الولايات المتحدة شريكا في استمرار بقاء أراضينا تحت الاحتلال .

في ذلك الوقت جاءت مبادرة روجرز . . . ومن المهم أن نتذكر الآن ماذا كان في هذه المبادرة .

كان في هذه المبادرة عنصران :

العنصر الأول : وقف اطلاق النار لمدة محدودة - تسعون يوما ، وفي هذه المدة المحدودة - تسعون يوما - وهذا هو العنصر الثاني : يجري تنشيط مهمة يارنغ على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن ، بما فيه موضوع الانسحاب من الأراضي المحتلة .

ان مفتاح مبادرة روجرز كله كان يتمثل في ورود كلمة الانسحاب صريحة لأول مرة . وكان ورود هذه الكلمة لأول مرة هو السبب الذي ادى الى كسر التحالف الاسرائيلي الحاكم في ذلك الوقت ، فقد خرجت كتلة جاحال التي يرأسها مناحم بيغن من الحكم .

أعود الى النقطة الأساسية في قبول مبادرة روجرز . . . ان قبولها كان يرتبط ارتباطا كاملا باستراتيجية عامة محدودة وواضحة . وهي استراتيجية عربية شاملة جرى الاتفاق عليها في مؤتمر القمة في الخرطوم ، وكانت تهدف الى اعطاء الحل السياسي فرصة على الأقل ريثما تتم الاستعدادات العسكرية ، ولكن الفرصة المعطاة

للحل السياسي كانت تقوم على أساس « لا اعتراض ولا صلح ولا مفاوضات مباشرة ولا تنازل عن الحقوق الفلسطينية » .

ان قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ صدر بعد مؤتمر الخرطوم ، وكان قبوله يتسق مع المنطق العام لاستراتيجية عربية عامة محددة وواضحة ومتفق عليها ، اي أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ كان هو الأساس الذي تجري عليه محاولات الحل السياسي محصنة بضمانات الخرطوم .

ان بعض الشعوب العربية كانت تعرف حقائق الموقف العام ولكن التطورات السريعة للاحداث في يوليو ١٩٧٠ سبقت استعدادها النفسي ففاجأها قبول مصر لمبادرة روجرز من ناحية نفسية ، ولكن الدول العربية التي أبدى بعضها تحفظات معينة لزمت الصمت في الغالب ، وان كانت قد أبدت شكوكها في جدوى القبول .

في ذلك الوقت كان صانع القرار المصري نفسه ، وبنص تصريحاته العلنية ، يعرف أن احتمالات نجاح المبادرة لا تزيد عن نصف في المائة ، وكان هذا هو حد النجاح المحتمل كما حدده الرئيس جمال عبد الناصر نفسه في خطابه يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ، وهو الخطاب الذي أعلن فيه قبوله لمبادرة روجرز .

هكذا فأن قبول المبادرة كان منسجما مع استراتيجية عربية عامة . . . ثم أنه في نفس الوقت كان جزءا من تحرك مصري سياسي ودولي وعسكري . صحيح أن بعض القوى العربية عبرت عن مخاوف ، وكان بين هذه القوى عناصر من المقاومة الفلسطينية ، وكان ذلك نتيجة سوء فهم ، ولكن سوء الفهم امكن تداركه بسرعة ، ودعي السيد ياسر عرفات ومعه قيادات « فتح » لاجتماع مع الرئيس جمال عبد الناصر جرى في الاسكندرية ، وشاركت شخصيا في التمهيد له كما شاركت في مناقشاته .

ان العمل السياسي المصري ـ الى جانب تطورات الحوادث ـ ساعد على تطويق سوء الفهم ، وساعد على تماسك العالم العربي ، وقد برز هذا التماسك في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في شهر سبتمبر لمواجهة الأزمة التي نشأت بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية .

المدعي الأشتراكي : هل قمت سيادتك بحملة اعلامية تضمنت أحاديث ومقالات أفصحت فيها عن تأييدك استقلال مصر في قبول مبادرة روجرز ؟

هيكل : لقد كان رأيي ـ ولا يزال ـ أن مصر لا يحق لها أن تقبل وصاية على حرية حركتها ، شريطة ان تكون هذه الحرية في اطار استراتيجية عربية عامة محددة وواضحة ومتفق عليها . ثم أن مصر مطالبة بأن تتبع حريتها في الحركة في اطار الاستراتيجية العربية العامة ـ بجهد عربي مكثف يستهدف الاقناع والحشد .

وبالنسبة للحملة التي قمت بها في ذلك الوقت ـ بوصفي وزيرا للارشاد ـ فاني اجد أمام سيادتك كتيبا يحوي نص مؤتمر صحفي لي أصدرته وزارة الارشاد في ذلك الوقت ، وأستشهد بوقائع هذا المؤتمر الصحفي بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٧٠ ، والذي وجهت فيه كلامي للفلسطينيين قائلا : « نحن نعتقد أن قبولنا لمبادرة روجرز لا يشكل أي عنصر جديد على عمل المقاومة الفلسطينية . . . ان لهم الحق في أن يستمروا في نضالهم وان يفعلوا كل ما يفعلونه . وكما تعرفون فانه ليست لنا وصاية على العمل الذي يريدون القيام به . . . انهم يستطيعون ان يمضوا قدما وأن يعملوا ، ولكننا اعترضنا على شيء واحد ، وهو مهاجمة الذين قبلوا مبادرة روجرز . . . لقد أبلغناهم أننا قبلنا وقف اطلاق النار تسعين يوما ، ولم نقل لهم أقبلوا وقف اطلاق النار تسعين يوما . . . باختصار ان لهم حرية العمل في اطار استراتيجية عربية عامة ليس لأي من أطرافها وصاية على بقية الأطراف ، ثم أن أسلوب الاتهام يجب العدول عنه الى اسلوب المناقشة الموضوعية » .

ان ذلك كان رأيي ، ولا يزال رأيي ، وقد كنت واحدا من الذين غضبوا لتهم وجهت الى بعض القيادات المصرية أثناء تصرفات لاحقة بعد رحيل جمال عبد الناصر .

المدعي الأشتراكي : اذا كان الامر كذلك ، واذا كانت المبادرة الاخيرة لاقت تأييد الرأي العام العالمي والشعب المصري . وهو ما اعتبر نصرا للقضية العربية اعلاميا وسياسيا ، فلماذا تصديت لها بالهجوم ؟

هيكل : من ناحية الشكل فلا بد من ملاحظة إن موقفي من المبادرة كان يتسق أيضا مع موقفي العام فيما يتعلق بالتهم التي تعودنا ان نطلقها جزافا في العالم العربي .

وفيما يتعلق بأسلوب تناولي لموضوع المبادرة فان كتاباتي عنها ـ وأراها امامكم ـ تشهد بأن أسلوبي لم يكن هجوما ، وانما كان أسلوب المناقشة والتحليل ، خصوصا وان المبادرة ، وبالطريقة التي تمت بها ، اخذت طريقا يختلف جذريا عن كل التصورات العربية في الفترة التي سبقتها بثلاثين سنة سواء في مصر او في العالم العربي . ولقد كان تجاهل المبادرة وعدم التعرض لها بالمناقشة والتحليل خطأ في رأيي لا ينبغي الوقوع فيه .

وفيما يتعلق برأيي الموضوعي بالنسبة للمبادرة فهو موجود فيما كتبت ، وأنا أعتقد أنني فيما كتبت كنت ملتزما التزاما كاملا بولائي لمصر ورؤيتي لحقائق انتمائها وضرورات أمنها ومصلحتها ، وما أبديته من آراء وتحليلات وتوقعات قابل بالطبع للصواب والخطأ ، شأنه شأن أية اجتهادات سياسية أخرى ، وان كنت أظن ان التطورات اكدت كثيرا مما كنت أتخوف منه .

المدعي الأشتراكي : هل بحكم خبرتك السياسية تجد فروقا كثيرة بين مبادرة روجرز والمبادرة الأخيرة ؟

هيكل : بالطبع هناك في رأيي فروق كبيرة جدا وفادحة بين الاثنتين ، فالعمل السياسي في العالم العربي كله ارتكز ـ بعد مؤتمر الخرطوم سنة ١٩٦٧ على سبيل المثال وحتى يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ ـ على مجموعة من المبادىء ، بينها مثلا أن لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مباشر مع اسرائيل الى آخره . وكان الرئيس السادات بنفسه قد أعلن عندما زار الولايات المتحدة في شهر مارس ١٩٧٧ أنه يرفض التفاوض المباشر طالما هناك احتلال لجزء من الأرض العربية ، كما أنه لا يمكن أن يكون هناك انهاء لحالة الحرب أو اعتراف قبل الانسحاب الكامل من الأرض العربية . انني لا أقول أن مواقف الناس ليست قابلة للتغيير . . . انما يمكن أن تتغير عندما تتغير

الظروف ، ولكن لا بد ان نعرف ماذا تغير ؟ ان الذي لا شك فيه ان المبادرة كانت حدثا من نوع جديد يختلف عن كل ما سبقه ، وذلك في الواقع هو ما جعل لها هذا الدوي العالمي الذي سمعناه .

واذن ففي حالة مبادرة روجرز كان الأمر أمر خطوة على طريق بدأ قبل ذلك بثلاثين سنة ، وتأكد من خلال تجارب ومواقف واستراتيجيات عربية محددة .

وأما المبادرة الأخيرة فقد كانت حدثا وقع بغير صلة له مع ما قبله . ثم أنه وقع بغير تمهيد ، والرئيس السادات نفسه قال انه لم يستشر احدا على الاطلاق في أمر المبادرة ، وهكذا فان المناقشة بدأت في الواقع لاحقة للحدث وليس سابقة عليه .

المدعي الأشتراكي : على الرغم من هذا كله ، وعلى الرغم مما اثبتته الأحداث ، لاقت المبادرة تأييدا عالميا لدى الدول الكبرى ، وأن الرئيس أصر في الكنيست على تمسكه الكامل بكافة حقوق الامة العربية كلها ، وليست مصر وحدها ، ومن ثم لم يعط اسرائيل أي هدية سواء كانت انهاء حالة الحرب او الأعتراف ؟

هيكل : الواقع لست بصدد الحديث عن هدايا . . . انني كنت بصدد الحديث عن تحليلات للمواقف والنتائج المتوقعة .

أن أمامي مقالا كتبه الأستاذ « مالكولم كير » وهو من أكبر الاساتذة الامريكيين المتخصصين في العلاقات الدولية ، ومجال تخصصه هو الشرق الأوسط بالذات . ان « مالكولم كير » كتب يقول ان زيارة القدس بكل تفصيلاتها هي اعتراف كامل ، ثم أن الاعلان المشترك بأن حرب أكتوبر سوف تكون آخر الحروب هو اعلان صريح بانهاء حالة الحرب .

ان ما يضاعف من أهمية هذا الذي يقوله « مالكولم كير » أنه كان عضوا في اللجنة الخاصة التي وضعت تقرير معهد « بروكينغز » الشهير والذي كان الى ما قبل المبادرة يمثل الأساس الذي تعتمده حكومة الرئيس « كارتر » لحل أزمة الشرق

الأوسط .

المدعي الأشتراكي : مع التسليم بعدم اقتناعك بأسلوب المبادرة ، فانك في بعض مقالاتك نقلت انفعالات حزينة الى الشعب المصري الذي كان متفائلا بهذه المبادرة مما جعله متشائما ؟

هيكل : لقد قلت في احد مقالاتي فعلا أنني أجهشت بالبكاء عندما سمعت اذاعة القاهرة تقول في وصفها لترتيبات الزيارة ان سربا من مقاتلات السلاح الجوي الاسرائيلي سوف يخرج لاستقبال طائرة الرئيس السادات عندما تدخل الأجواء الاسرائيلية .

هذا صحيح ، قلته ، وحدث ، وكان تعبيرا عن مشاعر حزينة ، أحسست بها ، ولكني عبرت بمشاعر حزينة في ما يتعلق بشخصي فقط ، وعلى ضوء تجربتي المباشرة في هذا الصراع ، ومن سوء الحظ أن ما كتبته لم يصل الى الشعب المصري ليؤثر في مزاجه على نحو أو آخر . ومع ذلك فأنني كرست كل جهدي فيما كتبت لكي أشرح للعالم الخارجي ـ بما فيه العالم العربي ـ طبيعة الأسباب والدواعي التي من أجلها قبل الشعب المصري بهذه المبادرة التي كانت تختلف اختلافا كاملا عن كل ما سبقها من تصورات وقناعات . انني كنت أدرك ان الظروف المحيطة جعلت الشعب المصري يقبل المبادرة في ذلك الوقت ، ولقد رحت أوضح للعالم العربي والعالم الخارجي أن قبول الشعب المصري لهذه المبادرة هو حقيقة سياسية لا بد من التسليم بها مهما كانت خلافاتنا . ان قبول الشعب المصري للمبادرة لا يغير في حقيقتها الموضوعية ولكنه يخلق حقيقة سياسية تؤثر في أسلوب مواجهتها وتفرض الالتجاء الى الحوار بدلا من الصدام ، والا وجد الآخرون انفسهم يصطدمون في الواقع بالشعب المصري . . . ذلك أوضحته في كل ما كتبت .

المدعي الأشتراكي : عملت حديثا في اذاعة المجر ٢٩ مارس ١٩٧٧ ؟

هيكل : لا أستطيع أن اناقش احاديث ، وقد شرحت وجهة نظري في ذلك من قبل . ومع ذلك فمقالاتي والحمد لله كثيرة وفيها مواقفي كاملة وبأسلوبي

والفاظي ، وبالتالي فأنا مسئول عنها مسئولية كاملة . وبالطبع فانه لا يعقل أن أقول في أحاديثي شيئا يختلف عما أتبعه في مقالاتي .

المدعي الأشتراكي : الأهالي نشرت لك حديثين في ١٢/٤/١٩٧٨ وفي العدد الصادر في ١٩/٤/١٩٧٨ ، الأول في صفحة ٣ و ٤ ، وقد جاء في الحديث الأول الصادر في ١٢/٤/١٩٧٨ تحت عناوين مشككة ومتهيجة ومثيرة ، وقدمت الجريدة أن مقالاتك تدخل خلسة الى مصر وتسلك طرقا غير مشروعة للحصول عليها ، الى آخره . . . ولذا وجهت الدعوة اليك لتشارك معك وقبلت أن تتقاسم المخاطرة ، فهل يمكن توضيح اللقاء بينك وبين حزب اليسار الذي اختط أسلوب التشكيك على الدولة وسياستها . ؟

هيكل : مرة أخرى لا بد لي أن أتحفظ على صيغة السؤال ، وأعتقد أن ما قلته في هذا الحديث لا يمكن أن يكون فيه تعريض بأحد ، والدليل الظاهر على ذلك أن السلطات التي صادرت اعدادا متصلة من جريدة « الاهالي » سمحت بصدور هذا العدد في مصر . قلت أنني اتحفظ على صيغة هذا السؤال ابتداءا ، الى جانب تحفظي الدائم على مناقشة الأحاديث الصحفية لنفس الأسباب التي شرحتها من قبل .

ومع ذلك فأنا لا أعتبر نفسي مقيدا بالضبط بالصيغة التي قدمت بها جريدة « الاهالي » للحديث ، فهذه الصيغة من اختيارها هي ولا دخل لي بما يمكن أن أكون قلته في هذا الحديث .

وأما عن اللقاء بيني وبين حزب اليسار فان هناك نقطتين :

النقطة الأولى : أنني أدليت بحديث صحفي لجريدة تصدر في مصر ، وهذا ليس لقاء بمعنى اللقاء ، ذلك لأنني وغيري ندلي بأحاديث صحفية الى جريدة « برافدا » مثلا وهي لسان حال الحزب الشيوعي السوفيتي ، دون ان يجعلنا ذلك شيوعيين ، ثم أننا ندلي بأحاديث صحفية الى جريدة « وول ستريت جورنال » وهي لسان حال الرأسمالية الكبرى في الولايات المتحدة ، دون ان يجعلنا ذلك أنصارا للسيطرة الامريكية ـ ان أي جريدة ـ بصرف النظر عن اتجاهاتها الفكرية ـ هي في

نفس الوقت منبر اعلامي . وكصحفي محترف غاب عن قرائه في مصر لأسباب متعددة لا داعي الآن للخوض فيها ، فلم يكن هناك ما يمنعني من الادلاء بحديث صحفي الى جريدة تصدر في مصر ، ويكون هذا الحديث بمثابة لقاء ـ ولو مختلسا ـ مع القارىء المصري .

والنقطة الثانية : وهي حزب اليسار نفسه . . . فمن الواضح أنني شخصيا لا أنتمي الى حزب اليسار ، مع التسليم بأنني أرى مجالا للقاء بين كل القوى التقدمية والوطنية .

المدعي الأشتراكي : جاء في هذا الحديث ردا على سؤال عن عدم كتابتك في مصر أن احدا لم يبلغك رسميا بمنعك من الكتابة ، ولكن تركت لك حرية أن تفهم أنك ممنوع من الكتابة ، وأضفت أنه كانت لك دائما ٣ صفات ، ذكرت ان ثالثتها ـ كاتب مقال أسبوعي ـ وذكرت أن هذه هي الصفة التي وجه اليها قرار ابعادك من الأهرام . فهل يمكن توضيحك للأسس التي فهمت منها أنك ممنوع من الكتابة في الصحف المصرية ، ومع ذلك أدليت بحديث لجريدة « الاهالي » .

هيكل : ان ما قلته في هذا الحديث عن الملابسات التي أدت لاحتجاب كتاباتي عن القارىء المصري واضحة ، ولا بأس من اعادة تكرارها ولو لمجرد التسجيل .

وكما قلت في الحديث صحيح ، فقد كانت لي في الأهرام ثلاث صفات .

الصفة الأولى : عملي كرئيس لمجلس ادارتها ، وأنا أعتقد ، وربما يعتقد غيري ، أن ما حققته بهذه الصفة لا يمكن أن يؤدي الى ابعادي عن الاهرام . فأحوال الاهرام ـ عندما دعاني أصحابها من أسرة « تقلا » الى رئاسة تحريرها عام ١٩٥٧ بواسطة محاميهم وعضو مجلس ادارة الأهرام معهم وقتها الأستاذ « ريمون شميل » ـ معروفة .

ففي سنة ١٩٥٧ ، وعندما قبلت عرض الأهرام ووقعت مع أصحابه عقد عملي

معهم رئيسا لتحريره ، كان الاهرام يخسر ماديا طوال السنوات العشر السابقة ، وكانت خسائره تزيد في تلك الفترة على مليون ونصف مليون جنيه سنويا . وكان توزيع الاهرام في ذلك الوقت في حدود ٦٨ ألف نسخة بما فيها الأشتراكات ، وكان هذا التوزيع يتناقص ـ كما كانوا يقولون ـ بعدد اعلانات الوفيات في الاهرام ، وكانت معظم تجهيزاته الفنية من آلات ، ومعدات مصنوعة في فرنسا في الفترة ما بين ١٩٠٤ و ١٩٢٨ ، وكان رأسمال الشركة التي تصدر الاهرام هو اربعمائة ألف جنيه مصري زادت خسائر الاهرام عنها عدة مرات في السنوات السابقة ، الى الحد الذي دعا أسرة « تقلا » الى التفكير في بيع الاهرام ، وكان بين الذين حاولوا شراءها في ذلك الوقت دار التحرير للطبع والنشر ، وكانت تملكها الحكومة ، وكان رئيس مجلس ادارتها هو الرئيس انور السادات نفسه الذي تفاوض في عملية الشراء ، وكان المبلغ الذي جرى التفاوض عليه هو أربعمائة ألف جنيه ـ رأسمال الشركة ـ وأربعمائة ألف جنيه اخرى في مقابل اسم الشهرة للاهرام .

هكذا كان الأهرام كله مقدرا بثمانمائة الف جنيه مصري حينما تسلمت اموره سنة ١٩٥٧ ، وقد تركته سنة ١٩٧٤ ـ أي بعد سبعة عشر عاما ـ والأمور كلها فيه تختلف اختلافا شاسعا عما كانت عليه . موجوداته ـ حينما تركته ـ كانت تزيد عن أربعين مليون جنيه ، وحجم عملياته السنوية يدور حول مائة مليون جنيه .

ووصل متوسط توزيعه الى ثلاثة أرباع مليون نسخة كل يوم ، بما في ذلك عدد الجمعة الخاص .

وكانت ارباحه السنوية تصل الى ما بين ثلاثة واربعة ملايين جنيه .

وكانت سمعته ' العربية والدولية التي تأسست وتأكدت في تلك الفترة تجعله واحده من الصحف العشر الكبرى في العالم طبقا لتقرير نشرته جريدة « التايمز » .

واصبحت داره الصحفية ، بما فيها تجهيزات حديثة ومعدات ، واحدة من الدور الصحفية الثلاثة الأكثر تقدما في العالم ، وذلك بشهادة مؤتمر الصحافة العالمي في لوس انجلوس سنة ١٩٧١ .

ان كل ذلك تم بدون أية معونات خارجية ، وبدون أية مساعدات ، وانما تم بالعمل الانساني وحده لكل الذين شاركوا معي في اعادة بناء الاهرام .

كانت هذه هي صفتي الأولى في الأهرام ، وليس فيها ـ كما أظن ـ ما يستحق الأبعاد .

اجيء الى الصفة الثانية ، وهي صفتي كرئيس لتحريره . لقد تحدثت من قبل عن زيادة توزيع الاهرام وعن تأصيل قيمته العربية والدولية ، حتى كاد ان يعتبر المرجع العلمي الوحيد بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط كلها . وذلك جهد لم أقم به وحدي ، وانما شاركني فيه أيضا زملاء وأصدقاء أسعدني الحظ بزمالتهم وصداقتهم .

ولست أظن أنه كان في هذه الصفة الثانية من عملي في الاهرام ما يستحق الابعاد .

كانت لي صفة ثالثة في الاهرام ، وهي صفتي ككاتب مقال أسبوعي فيه ، ولقد أبديت آراء تحتمل الصواب والخطأ ، وتمسكت بحقي وحق الاهرام في ابداء آرائنا بحرية على أساس التزامنا الوطني والمهني ، ومن الواضح ان قرار الابعاد كان موجها الى هذه الصفة الأخيرة .

أستطيع بعد ذلك أن أضيف وقائع محددة أبلغت فيها بأنه لم يعد هناك داع لأن أواصل الكتابة الصحفية ، لأني كما قيل لي أصبحت سياسيا ولم أعد مجرد صحفي ، ومع ذلك فلست أرى داعيا الى سرد هذه الوقائع ، فالحقائق واضحة تتحدث عن نفسها بنفسها ، ومع ذلك فاني قبلت راضيا نتائج ابعادي عن الاهرام ، فقد كان المهم بالنسبة لي أن أظل صحفيا ولا شيء غير ذلك .

المدعي الأشتراكي : هناك حديث لسيادتك في اذاعة المجر في شهر مارس ـ ٢٩/ ٣/ ١٩٧٧ مع تليفزيون المجر ـ مترجم الى العربية ، ووارد صورته الينا من هيئة الأمن القومي ؟

هيكل : لقد أبديت رأيي في مسألة الأحاديث الصحفية والتليفزيونية من قبل ، وأكرر تمسكي به .

ومع ذلك فأنني أدليت بحديث لتليفزيون المجر قبل ثمانية عشر شهرا ، ولا أذكر اذا كنت أدليت بالحديث باللغة العربية او باللغة الانكليزية . والآن يقال لي أن هناك ترجمة له ، ولست أعرف مدى دقتها ، بل أنني لا اعرف اذا كان تليفزيون المجر قد أذاع ما قلته كاملا ، او انه اختصر منه .

أنني أرجو أن أعيد توضيح موقفي في هذه النقطة .

من الصعب أن أتذكر أحاديث ، ومن الصعب أن أعرف اذا كان ما قلته ظهر كاملا أو أنه تعرض - خصوصا في التليفزيون - لما تفرضه ضرورات الوقت المحدد .

ومع ذلك فان أي كاتب هو مواقف واضحة وثابتة ، وخطوط مستمرة ، وما يقوله في احاديثه لا يمكن أن يقول نقيضه في مقالاته . وعندما أقول بأفضلية المقالات في سؤالي أو مناقشتي في آرائي فان ذلك يعني التزامي بمجمل مواقفي وأفكاري وآرائي كما عبرت عنها بنفسي . . . انني كتبت حتى الآن اكثر من ألف وخمسمائة مقال تحت عنوان « بصراحة » وكل مقال منها ملء صفحة بكاملها على الأقل ، وهذا - في ما أعتقد - كان كاف لأي مناقشة وحساب بحيث لا نحتاج بعده أن نبحث عن أحاديث أو تصريحات .

أريد أن أضيف أن وسائل الاعلام في مصر شوهت بعض ما قلته في حديثي الى تليفزيون المجر ، وأتذكر انني تصديت لذلك التشويه وحاولت وضع الأمور في نصابها في مقال نشرته بعنوان « نقط على حروف » . . .

المدعي الأشتراكي : انتهت الجلسة . . .

الجلسة التالية غدا الاربعاء ٥ يوليو ١٩٧٨ .



وقائع تحقيق سياسى

الجلسة السابعة

الأربعاء ٥ يوليو ١٩٧٨

العصر الملكي...
والعصر الثوري...
وعصر الانفتاح...
خط عبد الناصر...
ماهو؟ وماذا حقق؟



المدعي الأشتراكي : ورد بحديثك ردا على سؤال عن الفروق بين العصر الملكي والعصر الثوري والعصر الحالي ، أنه في العصر الأول كانت القضايا واضحة ، تستطيع أن تحدد موقفك منها ، ولا بد أن تفعل ، وكانت هناك قضية وطنية هي الاحتلال والاستعمار وما يتفرع عنهما من قواعد وأحلاف ، وهناك قضية اجتماعية هي الفقر والاستغلال والتخلف . وفي العصر الثاني كانت القضايا واضحة وكانت هناك ارادة تحقيق الاستقلال الوطني وتأكيد الانتماء العربي ، ثم التغيير الاجتماعي لصالح الأغلبية ، ولا بد أن تتخذ موقفا . اما الآن فانك بصراحة لا تفهم . . . تختلط القضايا والحقائق بحيث لم تعد تفهم ، وانك عاجز عن تحديد الهوية الاجتماعية للوضع القائم ، وانك كنت تستطيع أن تحدد الوضع القائم قبل الثورة ، والوضع خلال الثورة ، ولكنك لا تستطيع أن تفهم الوضع القائم الآن . فربما كان هذا اختراع جديد لا تعرفه ـ ومفهوم حديثك على هذا النحو أنك قد صنفت عصورا في تاريخ مصر عزلت به تاريخ مصر الحالي عن عصر الثورة بأنه حاد عن طريق مبادئها . فهل لا يعتبر مثل هذا القول تغييرا لتاريخ مصر وطعنا في قيادتها وسياستها وحاضرها ؟

هيكل : لا بد لي مرة أخرى أن أسجل تحفظي على صيغة السؤال ، خصوصا بالنسبة للجزء الأخير منه . فأنا لم أغير في تاريخ مصر ، ولم اقترب بالطعن في قيادتها أو سياستها ، ولكن كل ما فعلته في الاجابة على هذا السؤال الذي وجه اليّ هو أنني بدوري تساءلت . . . إنني لم أصدر أحكاما في ما قلت به ، ولكني عبرت عن تساؤلات في ما يتعلق بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد . . . بل ان التصنيف بين العصور لم يكن من عندي ، وانما سائلي في هذا الحديث صاغ سؤاله عن ثلاثة عصور ، واستطردت معه في اجابتي على سؤاله . واذا كان مطلوبا مني الآن ان أفصل أكثر ، فاني أضيف تعبيرا عن قناعة أساسية بأن التركيب الاجتماعي في أي بلد هو الذي يحدد كافة ملامحه وحركته .

ولقد قلت أن القضايا كانت محددة في ذلك العصر الذي سمي بالعصر الملكي . . . أن أوضاعه كلها كانت وليدة ظروف طويلة بدأت في الواقع من القرن التاسع عشر ، وخصوصا مع نصفه الأخير .

كانت هذه هي الظروف التي بدأ فيها التكوين الطبقي للمجتمع المصري ، وكانت هي الظروف التي بدأ فيها التعرض لتيارات الفكر الحديث ، وكانت هي الظروف التي جاء فيها الاحتلال البريطاني لمصر تأكيدا لفترة من التآمر والاستغلال الأوروبي ، الى آخره . . .

عن هذا العصر قلت أن القضايا كانت محددة ، وربما قلت بسيطة . كنا امام قضية وطنية ، قضية تحرر وطني . . . وكنا أمام قضية اجتماعية بلا حل ، وكان من الصعب أن يوجد لها حل قبل أن تحسم قضية الاستقلال الوطني .

وعندما انتقلت الى العصر الذي سماه السؤال بالعصر الثوري فان ما قلته هو أن هذا العصر خاض تجارب ضخمة من أجل تحقيق الاستقلال الوطني وتأكيد الانتماء العربي لمصر ، وفي المجال الاجتماعي فانه طرح حلولا معينة للتغيير الاجتماعي ، وحدد لنفسه مرتكزات طبقية وولاءات اختص بها ، اولا ما سماه قوى الشعب العامل .

وعندما وصلت الى العصر الثالث ، وهو ما سماه السؤال عصر الانفتاح ، فلقد قلت بصراحة أنني لا أفهم ما يحدث ، والسبب واضح ، لأن الأساس الاجتماعي الذي كان قائما قبل هذا العصر - عصر الانفتاح - طرأت عليه تغييرات واضحة لست في حاجة الى أن أتحدث عنها الآن ، ولكننا بالتأكيد أمام صيغة جديدة اختلفت وتختلف فيها النظرة الاجتماعية ، واختلفت وتختلف فيها - تبعا لذلك - الأوضاع الطبقية في البلاد .

لقد وقعت تغييرات واستجدت تصورات نتيجة لسياسة الانفتاح وما يتصل بها ، وهذا ما لا ينكره احد . . . ان هذه التغييرات والتصورات الجديدة تطالعنا كل يوم في كل الوثائق الرسمية والتصريحات الصادرة عن النظام . وما عبرت عنه هو

انني لا أفهم ، وهذا منطقي لأن أي تغيير تصاحبه وتلحق به مرحلة انتقال تختلط فيها الأمور ، وأنا لم أحكم ، ولكنني كما قلت تساءلت :

وفي كل الأحوال فان ما قلته يدخل من باب التحليل السياسي الجائز ، ومن باب مناقشة الأوضاع العامة ، وأتصور أن الرئيس السادات نفسه ـ في خطابه في أول مايــو ـ تعــرض لموضوع الانفتاح ، وقال أننا لا نريد انفتاحا استهلاكيا . والحقيقة أن هذه هي السمة البارزة لسياسة الانفتاح الحالية ، وليس ذلك رأيي وحدي ، وانما هو رأي كل الخبراء بما فيهم خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . . . هكذا فاني تساءلت وتساءل غيري ، وذلك لا يعني اكثر من رغبة في المناقشة المفتوحة بقصد الوصول الى الحقيقة عن طريق الحوار .

المدعي الأشتراكي : أضفت في حديثك هذا السؤال : « . . . من يمثل ولصالح من يحكم (عمود ٢ من الحديث) وأنك شخصيا لا تستطيع ان تميز هوية الوضع القائم ، وان كنت تجزم بأن السياسة السائدة في مصر اليوم لا علاقة لها بالانتاج ، وان في انكلترا حزب العمال يمثل العاملين ، وحزب محافظين يمثل الرأسمالية ، وانك لا تستطيع أن تكشف من يمثل حزب الوسط ، وأي التزام وانتماء يلتزم به ، الا اذا كان يعبر عن الطبقات التي ظهرت نتيجة الانفتاح ، وانك لا تعتبر هؤلاء طبقات ، وانما فئات وجماعات خارج عملية الانتاج ، وهم لا ينتمون الا الى مصالحهم كقوة ضاغطة على الاستهلاك ، وكثيرون منهم يجمعون ثرواتهم في مصر ليودعوا ثرواتهم في الخارج » ـ أليس في ورقة اكتوبر توضيحا لتساؤلاتك ، وأليست الديمقراطية الأشتراكية هي السياسة التي يلتزم بها حزب مصر (الوسط) ، ومنهم الذين يجمعون ثرواتهم في مصر ويودعونها في الخارج .

هيكل : ان اجابتي على السؤال الذي طرح عليّ في الحديث مع جريدة الأهالي كانت تنقسم الى قسمين :

قسم نظري في المطلق ، وهو القسم الذي قلت فيه أن أي نظام حاكم هو التزام اجتماعي باسم طبقات معينة لها مصالحها بالطبع ولها فكرها . وأتذكر أنه لم يغب عن

جمال عبد الناصر مثلا لحظة واحدة سؤال حيوي كان يردده دائما هو : من يمثل ؟ وباسم من يحكم ؟

وفي الواقع فان هذا الجزء النظري يحدد رأيي شخصيا في التزام أي نظام حاكم ، لأن النظم السياسية الحديثة التي تستند على ارادة الجماهير شيء ، والنظم التقليدية التي تستند على الحق الألهي شيء آخر . . . ان كل نظام سياسي حديث لا بد له ان يختار اجتماعيا « من يمثل . . . ولصالح من يحكم ؟ » ـ بل ان هذا الاختيار هو الذي يعطيه شرعيته ذاتها .

هذا ما قلته كمنطلق نظري ، وضربت على ذلك مثلا بانكلترا وحزب العمال فيها وحزب المحافظين . . . أولهما يمثل قوة العمل ، والثاني يمثل قوة أصحاب العمل ، وكلاهما طرف في عملية الانتاج وما يتصل بها .

وفي ما يتعلق بحزب الوسط فلقد كان كلامي هو التساؤل . . . ما قلته كان تساؤلا . . . ولأن المرحلة بطبيعتها وظروفها مرحلة انتقال من خيارات وتطبيقات اجتماعية معينة الى خيارات وتطبيقات اخرى ، وبالتالي فان الأمور لم تتحدد ـ فانني كنت أتساءل :

ولقد قلت أنني لا أستطيع اذ اكتشف من يمثل حزب الوسط ، وكان هذا تساؤلا ، ولا أظن ان التساؤل والمناقشة عن حزب الوسط يمكن أن تكون محظورة .

ولقد قلت أننا نشاهد صعودا في أوضاع طبقات قلت انها خارج عملية الانتاج ، وذلك هو نفس ما أشار اليه الرئيس السادات عندما تحدث عن الانتاج الاستهلاكي الذي لا نريده .

وكون الرئيس السادات استعمل تعبير « الانفتاح التجاري او الاستهلاكي » فهذا يعني انه أبعد هذه الفئات عن دائرة الانتاج ، وهي فعلا خارجة عن هذه الدائرة ، لأن عمليات الانفتاح الاستهلاكي هي في الواقع عبء على الاقتصاد الوطني .

ان جزءا كبيرا من العناصر التي بررت الانفتاح الاستهلاكي كانت من غير

المصريين ، او كانوا شركاء لعدد من المصريين المشتغلين بعمليات الوساطة والعمولات ، وهذه طبيعة مثل هذا النوع من النشاط المالي ، ولأنه ليس مرتبطا بعملية الانتاج ، بل خارج دائرتها ، فانه سريع الدوران .

أضيف الى هذا ان كلامي كان في معرض التساؤل والمناقشة .

المدعي الأشتراكي : في ردك على سؤال حول تحديد خط الرئيس عبد الناصر صنفت مراحل ثلاث هي : خط عبد الناصر ، والتراجعات التكتيكية التي اضطر اليها في ظل ظروف دقيقة ، ثم التحول عن خط عبد الناصر . ثم سردت ما كان يدور عليه خط عبد الناصر بانه كان يبدأ بتحرير الارادة المصرية تحريرا كاملا ، وتأكيد الاستقلال التام ، وانه كان يقوم على ايمان بان هناك حقيقة قد لا تكون قائمة الآن وهي الأمة العربية ، وانه كان بالداخل التغييرات الاجتماعية الجذرية والعميقة التي تهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات ، وان تعبر قوى مصر الحقيقية وشعبها العامل نحو تنمية شاملة ، وتتدارك هذا التخلف وتلحق بحضارة العصر الحديث ، وأن خط عبد الناصر كان يقوم أولا على تحديد أهدافه ، ومن ثم يحدد أعداءه واصدقاءه ، ثم انتهيت بهذا الى أن التحول عن خط عبد الناصر شيء مختلف تماما ، ونقيض كل هذا . . . فهل تعني بهذا أنه كانت لعبد الناصر مبادىء تغاير مبادئ ثورة يوليو ١٩٥٢ ؟ وهل ما أسميته بخط عبد الناصر يعبر عن مبادىء شخصية ، أم أن الامر لا يعدو أسلوبا لتحقيق الغايات التي نشدتها الثورة ؟ وهل تعتقد حقيقة ان هذا الأسلوب أو الخط قد حقق الأهداف التي ذكرتها عن طرده الاحتلال وتحقيق التضامن العربي وتذويب الفروق بين الطبقات ؟ وهل حادت مصر عن هذه الأهداف ؟

هيكل : ان هذا السؤال حافل بجزئيات طويلة ، وسوف أحاول ان أرد عليها بقدر ما أستطيع ، وأرجو ان لا يفوتني شيء من جزئياتها .

وابتداءا فأنني ركزت كلامي على خط عبد الناصر ولم أتجاوزه الى غيره ، ولا حتى بالمقارنة .

عندما حاولت الاجابة على السؤال الذي وجه اليّ في حديث « الاهالي » اردت أن أوضح في بداية إجابتي أنه كان هناك أولا خط « جمال عبد الناصر » ـ ثم انه كانت هناك تراجعات تكتيكية تقررت في عصر عبد الناصر ، وكان معظمها نتيجة لنكسة سنة ١٩٦٧ ، ولا ينبغي ان يلام عليها عصر يليه ، لأنها كانت مما فرضته الظروف .

انني في ذلك الحديث للأهالي شرحت خط عبد الناصر داخليا وعربيا ودوليا ، ثم أنني شرحت الدواعي التي استوجبت تراجعات في بعض الجزئيات عنه في حياة عبد الناصر نفسه ، وارجعت ذلك لظروف بعينها .

وعندما قلت ان خط عبد الناصر شيء ، وهذه التراجعات الجزئية شيء آخر ، ثم ان التحول تماما عن خط عبد الناصر شيء ثالث ـ فانني كنت اتحدث كما هو ظاهر عن فرضيات ثلاثة موجودة ، وكنت أناقش وأحلل ، ولم أكن بصدد اصدار أحكام .

أنتقل الى الجزء الخاص بالتساؤل عما اذا كانت هناك للرئيس عبد الناصر مبادىء تغاير المبادىء التي قامت عليها ثورة ٢٣ يوليو وعما اذا كان ما اسميته بخط عبد الناصر يعبر عن مبادىء شخصية ، الى آخر ما ورد في السؤال ـ فان اجابتي على النحو التالي :

اذا كنت قد فهمت المقصود من السؤال فان خط عبد الناصر الذي هو خط الثورة المصرية التي كان قائدها ، لم تكن تمثله فقط المبادىء الستة التي أعلنت في بداية الثورة فقط ، وانما كانت تمثله وبأكثر من ذلك مجموعة الوثائق الأساسية والمواقف التي اعطتها تجربة الممارسة لثورة ٢٣ يوليو على المستويات الداخلية والعربية والدولية . وربما كانت البلورة الواضحة لهذا كله تتمثل في الميثاق ، والميثاق صدر كما نعرف في بداية سنة ١٩٦٢ في ظرف مد ثوري هائل أعقب الانفصال بين مصر وسوريا ، مما أحدث تنبها ثوريا عميقا في العالم العربي كله .

أصل الى الجزء الخاص من سؤالكم عما اذا كان هذا الخط قد حقق اهدافه . . وردي أنني أعتقد ان هذا الخط حقق منجزات هائلة ، وأعتقد ان هذه

المنجزات هي الأساس الحقيقي والوحيد لشرعية نظام الثورة كله . واذا جردنا نظام ثورة ٢٣ يوليو من الانجازات الضخمة التي تحققت وفق خط عبد الناصر ، فلست أعرف ماذا تكون النتيجة ، وعلى أي أساس تستند كل الأوضاع التي قامت بعد ثورة ٢٣ يوليو والى الآن . واذا ما حاولت أن أحدد بعض هذه الانجازات فيكفيني ان اشير الى التحولات الاشتراكية ، والاصلاح الزراعي ، واعادة بناء التوازن الطبقي في مصر بحيث تكون للاغلبية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية ، هذا الى جانب نتائج ضخمة في مجالات التنمية والتصنيع بالذات ، ثم مجالات الزراعة واستصلاح الاراضي ، بالطبع الى جانب بناء السد العالي . . . هذا كله ما يعبر عنه تقرير البنك الدولي في يناير ١٩٧٦ ، الذي قال ان نسبة التنمية الحقيقية في مصر في الفترة ما بين سنة ١٩٥٧ الى سنة ١٩٦٥ ، كانت بمعدل سنوي قدره ٦,٧ في المائة ، وهي نسبة لا نظير لها في العالم الثالث كله .

بالطبع ان أهمية ما حدث في عملية الانتاج لا يمكن أن يبرز في قيمته الحقيقية الا على ضوء العملية الواسعة لاعادة التوزيع ، وفي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي استردتها جماهير الشعب .

ان معنى ذلك كله أنه قد تحقق شيء كثير في الداخل في ظل خط عبد الناصر .

أما في ما يتعلق بالتحرر الوطني فان قناعتي هي أن النضال الوطني في ظل خط عبد الناصر لم يطرد الاحتلال البريطاني من مصر فقط ، ولكنه أنهى الوجود الاستعماري في الشرق الأوسط لامبراطوريتين من أكبر الامبراطوريات في التاريخ ، وهما الامبراطورية البريطانية والامبراطورية الفرنسية . بل ان ذلك ساعد ايضا على عملية تصفية الاستعمار في افريقيا كلها ، ويشهد العالم كله ان حرب السويس كانت نقطة تحول فاصلة في حركة تحرير المستعمرات . وقد يرد الى بعض الأذهان وجود الاحتلال الاسرائيلي على أجزاء من التراب المصري والعربي ، وبلا شك فان هذا أمر يدعو الى مزيد من الأسى ، ولكنه لا يدعو الى شيء من الاحباط أو الشك في القيمة التاريخية للانجاز الثوري المصري والعربي ، والأمر يتوقف على أي حال على الطريقة التي ننظر بها الى الأمور . واذا نظرنا الى مصر وحدها ـ وهذه هي النظرة

التي لا أعتقد فيها شخصيا ـ فاننا يمكن أن نقول ان جزءا من مصر وقع تحت الاحتلال الاسرائيلي . واذا نظرنا بنظرة عربية أوسع ـ وهذه نظرتي اعتقادا بوحدة التراب العربي ـ فاننا نستطيع ان نقول أن الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي انزاح من اراضينا وأوطاننا من الخليج الى المحيط : الاستعمار البريطاني خرج من العراق ومن الكويت ومن الامارات ومن اليمن الجنوبي ومن السودان ومن مصر ومن ليبيا . . كما ان الاستعمار الفرنسي خرج من سوريا ومن لبنان ومن تونس ومن الجزائر ومن المغرب .

في مقابل هذا الانحسار الهائل للاستعمار عن الأرض العربية ، ونتيجة لكفاح شعوب الأمة العربية ، فان حركة الصراع الذي ما زال مستمرا أوقعت أجزاء من ترابنا العربي تحت احتلال اسرائيلي تختلف ظروفه في كل شيء عن الأوضاع الامبراطورية القديمة ، كما أن موازين القوى تختلف ، ثم أن الصراع ما زال مستمرا ، ولا يمكن تاريخيا ان تكون له غير نتيجة واحدة .

مجمل ذلك كله أن الحركة التحررية العامة ، وفق خط عبد الناصر ، اذا ما أجرت حساب أرباح وخسائر لوجدنا أن أرباحها هائلة خصوصا اذا ما أضفنا الى ما تحقق اعتبارين :

الأول : ان خط عبد الناصر طرح مجموعة من القيم والأفكار هزت الأسس التقليدية لمجتمعات عربية كانت بعيدة عن حركة التطور العام . واذا نظرنا على سبيل المثال الى عملية التحديث التي تجري حتى في السعودية لوجدنا ان خط عبد الناصر قد ترك أثره عليها وفتح المنطقة كلها لأفكار العالم الحديث .

الثاني : يضاف الى ذلك أن الموجة التحررية التي أطلقها خط عبد الناصر قد أدت ـ ومباشرة ـ الى تمكين العرب من السيطرة على موارد ثرواتهم .

واما في ما يتعلق بالتضامن العربي على أساس خط عبد الناصر فان أي حركة تاريخية في نظام واحد تؤدي بالضرورة الى تفاعلات داخلية في هذا النظام . ونستطيع أن نتصور أنه بمقدار ما يمكن أن تكون هناك تفاعلات اجتماعية داخلية في اطار وطن

وشعب بعينه فان هذه التفاعلات الاجتماعية تكون موجودة على نطاق الوطن الكبير والأمة بأسرها ، ولكن وجود هذه التناقضات لم ينف أن خط عبد الناصر جمع على المستوى الشعبي اكبر تأييد يمكن تصوره ، وعلى المستوى الرسمي اثبت قدرته على العمل المشترك . وقد نتذكر أن عصر عبد الناصر شهد أكبر عدد من مؤتمرات القمة العربية ، ويتصور البعض على سبيل المثال أن عبد الناصر ترك الأمة العربية ممزقة ، وهذا ليس دقيقا فيما أظن لأن جمال عبد الناصر اعطى نفسه الأخير في مؤتمر التقت فيه الأمة العربية كلها لحماية المقاومة . اما القول ان مصر حادت عن هذه الأهداف حاليا فهذا موضوع لم أتعرض له .

المدعي الأشتراكي : في حديثك عما يقال به « حملة عن جمال عبد الناصر » جاءت اجابتك على نحو يؤكد ان ثمة اتجاه رسمي للدولة ، وان المقصود بذلك هو الشعب ، لافقاده الثقة بتاريخه وانجازاته ، ولتفريغ الشعب المصري من أصلب مقوماته ، ثم أضفت أنك تطالب بتحقيق نزيه محايد لكل القضايا التي يحاسب عليها عبد الناصر ، وأنك لا تستطيع أن تطمئن . . . الخ باقي المقال » . . . فهل ما عبرت عنه على هذا النحو يتفق مع الواقع ، وقد عبر الرئيس السادات عن مشاركته ومسئوليته عن كل قرار في فترة الرئيس عبد الناصر ، وهل يعتبر القول باستهداف الشعب المصري لفقد ثقته بنفسه تعريضا بالسلطات ، وهل تعتبر اجراء تحقيق عن طريق لجنة دولية أو عربية طعنا لسمعة مصر ، وسمعتها خاصة وأن لجنة تاريخ مصر لم تعلن بعد عن نتائج عملها . . فلمصلحة من التشكيك ؟ وأفلا يعتبر ذلك مصادرة لرأي اللجنة سلفا ؟

هيكل : مرة اخرى لا بد أن أتحفظ على الجزء الأخير من نص السؤال ، وبعد ذلك فأني أريد أن أبدي رأيي في صلب الموضوع . أما أن هناك حملة ضارية على عصر عبد الناصر وعلى ما جرى فيه فهذا أمر لا شك فيه ، فالصحف ـ وهي ملك الاتحاد الاشتراكي ـ والاذاعة والتليفزيون ـ وهي ملك الدولة ـ واصلت لوقت طويل ولسنوات متصلة تشويه سمعة مصر في عصر عبد الناصر . وانا لا انكر أنه حدثت بعض التجاوزات في عصر عبد الناصر ، كما تحدث في كل عصور التحول التاريخي ، وانا أتكلم في هذا الموضوع بلا حساسية ، والسجل شاهد أنني كنت

الصحفي الوحيد الذي شهر قلمه في وجه هذه التجاوزات ، وكان ذلك في حضور عبد الناصر ولم أنتظر وفاته لأشعر أنني صحافي حر . اذا أردت أن أجد نموذجا لذلك فاني أستشهد على سبيل المثال بالكتب المدرسية التي تتحدث عن السويس وكأنها هزيمة ، وتتحدث عن ٣ هزائم لقيتها مصر وهـي ٤٨ و ٥٦ و ١٩٦٧ ، في حين أن الدنيا كلها تشهد على ان السويس كانت انتصارا لا يماثله انتصار في تاريخ الأمة العربية من حيث آثاره وما تحقق نتيجة له من طاقات للأمة العربية . . . وان يكون ذلك في كتاب تعليمي فمعناه ان هناك عناصر تسيء الى وحدة اتصال وامتداد الثورة ، وهو أمر كنت أحذر منه باستمرار في نطاق عملي كصحفي ، وموقفي في هذا الموضوع واضح بالذات ، فقد كان من ضمن الأسباب المحددة التي قدمتها للسيد ممدوح سالم رئيس الوزراء عندما عرض عليّ يوم الجمعة ١٢ أبريل ١٩٧٥ أن أشترك في وزارته نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للاعلام . قلت له أنني من ناحية الأمانة الوطنية لا أستطيع ان اسمح بحملات ادانة معممة ومطلقة ضد جمال عبد الناصر ، فاذا حدث تعرض لمثل ذلك بالحذف فانه سوف يسهل في ذلك الوقت تصوير الأمر على انه عدوان على حرية الصحافة ، مع أن المسألة في حقيقتها أبعد ما تكون عن ذلك . ان الصحف المصرية كلها والاذاعات حفلت لسنوات بعد سنوات بحملات ضخمة ضد جمال عبد الناصر وكل ما جرى في عهده ، وكان ذلك لا ينصرف الى عبد الناصر فقط ، ولم يكن ذلك المهم ، وانما كان الأهم منه ما يمكن أن تحدثه هذه الادانة المطلقة في وجدان وضمير الشعب المصري والأمة العربية ، وفي وجدان وضمير شعوب حركة التحرر الوطني ، ولكنها قد اعتبرت عبد الناصر بطلا من أبطالها العظام . وكنت دائما أفرق بين نقد النظام وتجاوز أخطائه بعد نقدها ثم تجديد قوة اندفاعه ـ وبين الادانة المطلقة على النحو الذي حدث .

ان مصر صورت في عصر عبد الناصر وكأنها تحولت كلها الى معسكرات اعتقال ، وكأنها كانت طبعة رخيصة لعصر هتلر في عهد ألمانيا النازية . ولست أعرف لصالح من يحدث ذلك خصوصا اذا كان فيه تجن كبير على الحقيقة .

وأما أنني طالبت بلجنة تحقيق ، فأنني قدمت اقتراحا . . . فلجنة العفو الدولية

تمارس نشاطها في كل البلاد فيما يتعلق بقضايا الحريات . . . هذا أمر يحدث في كل دول العالم ، لأن اللجنة تنظيم دولي يباشر عمله عبر كل الحدود ، ونتذكر ان اللجنة قامت بالتحقيق في أعرق الديمقراطيات وهي بريطانيا ، وأصدرت تقريرا ادان عمليات التعذيب في سجون ايرلندا التي كانت بها أجهزة الأمن البريطانية . ان كل دول العالم كما قلت تسمح للجنة العفو الدولية بالعمل ، وليست هناك دولة رفضت دخولها اليها من حيث المبدأ غير اسرائيل . واذن فلا يمكن التصور بأنني أدعو لتدخل دولي في شؤون مصر ، فذلك بالقطع شيء أرفضه .

وأما أن أقول أنني أقترح لجنة تحقيق عربية ، فلأن تجربة مصر ليست ملكها . . . اذا كنا نتحدث عن وطن عربي واحد ، فان ذلك لا يمكن أن يكون تدخلا . ونحن نتحدث مثلا عن توحيد التشريع والمناهج الدراسية والاقتصاد والأمن والدفاع ، ومعنى ذلك أننا نقر بأننا أمة عربية واحدة .

أما أنني قلت أنني لا أطمئن الى المناخ السائد ، فذلك موجه الى مناخ الادانة الكاملة الذي ساد مناخ الصحف الذي لم يستند الى حقائق مدروسة ومؤكدة ، ولم يكن ذلك طعنا في نزاهة سلطات أو هيئات يمكن أن تقوم في مصر وتتولى هذه المهمة ، بل لعلي أضيف الآن انني أرحب بهيئة تحقيق حتى قضائية في مصر تتولى بحث الجانب المتعلق بالحريات في التجربة الماضية على ضوء حركة التحولات الاجتماعية ، ولكن المهم في رأيي هو أن يحتفظ الشعب المصري بيقينه أنه قادر على الانجاز ، ولا أظن أنه مما يساعد على ذلك أن تبدو أعظم منجزاته وكأنها جميعا وفي المطلق كوارث محققة كما يبدو من لهجة بعض وسائل الاعلام التي تصور التجربة الاشتراكية كلها وكأنها عملية ارتجال ، والسد العالي وكأنه كارثة ، والسويس وكأنها هزيمة ـ بينما الواقع أن تلك كلها انتصارات حققها الشعب المصري ، ولم يحققها فرد واحد فيه مهما بلغت مكانته حتى وان كان اسمه جمال عبد الناصر .

أما أنني بما قلت صادرت رأي لجنة كتابة التاريخ ، فمع كل الاحترام لهذه اللجنة ، فأنني لست واحدا من الذين يعتقدون أن التاريخ يمكن أن يكتب بواسطة

أي لجنة ، وانما تتحقق وقائع التاريخ وحقائقه عن طريق نشر وثائقه ، وعن طريق شهادات الذين عاشوا تفاصيله ، وعن طريق فتح باب الدراسة والمناقشة والحوار والتحليل حول ذلك كله . أي أن الوثائق والشهادات الخ . . . يمكن أن تكون المادة الخام ولكن قيمتها الحقيقية تبدو من خلال الدراسة والحوار والمناقشات ، وهذا ما يجلو الحقيقة ، وهو ما تفعله كل الدول المتقدمة التي تنشر وثائق تاريخها بعد فترة معينة من الزمن ثم تتركها للدارسين والباحثين والمحققين والحوار بينهم .

وفي كل الأحوال ، ومع كل الاحترام للجهد الذي يبذل في لجنة كتابة التاريخ ، فان عملها سوف يستغرق سنوات طويلة ، وفي هذا الوقت لا نستطيع أن نترك الشعب المصري يسقط في هاوية من الشكوك والهواجس وعدم الثقة بالنفس .

المدعي الأشتراكي : انتهت الجلسة . . .

الجلسة القادمة موعدها يوم الاربعاء ١٢ يوليو ١٩٧٨ .

وقائع تحقيق سياسى
الجلسة الثامنة
الاربعاء ١٢ يوليو ١٩٧٨

أخطاء عبد الناصر:
لماذا لم تنتظر
لجنة كتابة التاريخ؟
كيف يمكن وصف ما حدث في
مصر يومي ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧؟



المدعي الأشتراكي : اذا كنت ترى في اثارة بعض التجاوزات والأخطاء ـ وقد حددت بعضا منها في حديثك ـ حملة ضد الرئيس جمال عبد الناصر ، فبماذا تبرر سرد هذه التجاوزات خلال حديثك ؟ وما الأسلوب الذي تراه لتصحيح المسار عند حدوث أخطاء في التطبيق ؟

هيكل : لقد كانت هناك بالطبع تجاوزات وأخطاء في عهد جمال عبد الناصر كما يحدث في أي تجربة ضخمة بحجم تجربته . وقد نقدت بنفسي ـ كما قلت ـ بعض هذه التجاوزات والأخطاء ، وفعلت ذلك في حياة جمال عبد الناصر . ولقد كتبت عن قضايا الديمقراطية ، ونقدت بشدة اجراءات كالحراسات والاعتقالات وغير ذلك مما صاحب التجربة ، وأريد أن أقول بوضوح ان بعض ذلك كان ضروريا ، أو فلأقل ان بعض ذلك كان محتمل الوقوع ، خصوصا في ظروف التحول الأشتراكي . فلا أحد يمكن أن يتصور ان تحولا هائلا كذلك الذي حدث في الأوضاع الاجتماعية في مصر كان يمكن ان يحدث بغير اجراءات تتدخل فيها سلطة الدولة .

وبالنسبة للصحفي ـ وهذا هو دوري ـ فان حدود جهده لمواجهة هذه التجاوزات والأخطاء هو أن يشهر قلمه لنقدها وأن يتحمل مسئولية الكلمة ، وأعتقد أنني فعلت ذلك ، وأعتقد أنني تعرضت بسببه لحملات ضارية في وجود عبد الناصر أيضا .

انني ضربت أمثلة بالموضوعات التي تناولتها بالنقد في المجال الداخلي . أنني فعلت ذلك أيضا في مجال السياسة الخارجية ، وعلى سبيل المثال فانني ناديت بدعوة الى ضرورة « تحييد أمريكا » ، وجرت عليّ هذه الدعوة مشاكل لا حدود لها . ان البعض حاولوا أن يخرجوا بما دعوت اليه عن الهدف الواضح له ، وربما انهم عجزوا عن فهم الأوضاع المتغيرة في العالم .

لقد كانْ منطقي في الدعوة الى ضرورة « تحييد » الولايات المتحدة أن « التحييد » يختلف عن « الحياد » ، فلم أتصور في أي وقت ، ولا أزال الى الآن أعجز عن تصور حياد الولايات المتحدة بيننا وبين اسرائيل ، لأن الولايات المتحدة في هذا الصراع منحازة ، وانحيازها لأسرائيل . ولكن « التحييد » هنا يختلف عن « الحياد » ، لأن « التحييد » وضع نفرضه نحن بوسائل القوة السياسية والاقتصادية الشاملة ، وأما « الحياد » فموقف تختاره الولايات المتحدة بمحض ارادتها ، وهذا مستحيل في ظروف الصراع العربي الاسرائيلي . ونوعية العلاقة بين الولايات المتحدة واسرائيل . كان رأيي أن نضغط على الولايات المتحدة لكي نشل أكبر مساحة ممكنة من انحيازها ، ولنفرض عليها ـ ولو كرها ـ بعض التوازن في موقفها ، مما يتيح لها أن تؤدي دورا محكوما في حل أزمة الشرق الأوسط . وبالتأكيد فقد كان رأيي أن هناك دورا لا بد أن تؤديه الولايات المتحدة ، ويجب أن تكون لدينا قدرة على التحكم في طريقة أدائها لهذا الدور الضروري .

كان رأيي ولا يزال ان أبعاد القوتين الأعظم ، أو احداهما ، عن حل أزمة دولية معقدة بمثل تعقيد أزمة الشرق الأوسط ، أمر مستحيل . ولم يكن هذا المنطق مقبولا في تلك الأيام ، ومع ذلك فأنني عرضت رأيي وتمسكت بموقفي فيه ، وتعرضت بسبب ذلك الى حملات وصلت في بعض الأحيان الى أن أعدادا بكاملها من جريدة « الجمهورية » مثلا خصصت للهجوم عليّ في مقالات بأقلام عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الأشتراكي بأنفسهم .

أعود الى السؤال نفسه :

نعم ، كانت هناك تجاوزات وأخطاء في تجربة عبد الناصر ، وهذا طبيعي في تجربة بهذا الحجم .

ونعم ، لا بد من التصدي للتجاوزات والأخطاء بالنقد والتقويم ، وذلك ما فعلته في حدود ما أملك من وسائل ، وقد فعلت ذلك وجمال عبد الناصر موجود ، ولهذا فأنني حين أعرض لها مرة أخرى الآن بصدد الاعتراض على حملة الادانة الكاملة أكون متسقا مع نفسي ومع الحقيقة .

ان الذي عارضته في حديثي لـ « الأهالي » ، هو منطق الادانة المطلقة . . . منطق شجب عصر بأكمله ، ومن هنا كان طلبي للتحقيق ، ولا يمكن أن يرد عليّ في ذلك بأنه كان عليّ أن أنتظر نتيجة عمل « لجنة كتابة التاريخ » ، ذلك أنه مع كل ما أبديته في الجلسة السابقة بخصوص هذه اللجنة ـ فان نفس السؤال كان لا بد أن يوجه الى حملة ادانة عصر عبد الناصر . . كان من باب أولى على هذه الحملة ، خصوصا وأن العهد ليس عهدين كما قال الرئيس السادات ، كما أن ثورة ٢٣ يوليو هي الأساس الشرعي لأستمرار النظام الذي قام بعد ٢٣ يوليو وحتى اليوم ـ كان على هذه الحملة أن تنتظر نتائج عمل لجنة كتابة التاريخ .

أليس هذا وضعا غريبا ؟

حملة ادانة شاملة دون انتظار لعمل لجنة كتابة التاريخ .

فاذا قلنا أن ذلك ظلم فادح لشعب مصر وتعالوا لنحققْ تحقيقا محايدا ونزيها ، قيل لنا : لماذا لا تنتظروا عمل لجنة كتابة التاريخ ؟

أصل الآن في السؤال الى الجزء الخاص بالأسلوب الذي أراه لتصحيح المسار عند حدوث أخطاء في التطبيق . رلقد قلت من قبل أنني أقصر حديثي على نفسي وعلى جدود عملي الصحفي . . . اذا كنت قد قصرت في نقد ما رأيته من تجاوزات وفي وقته وحينه ، فربما أكون مستحقا للوم ، ولكن الذي حدث عكس ذلك ، وأظنني دفعت عن نفسي تهمة القصور باستشهادي بكل ما كتبت عن التجاوزات التي صاحبت قضايا التطبيق الديمقراطي والاشتراكي .

هناك دور للصحافة بالطبع في محاولة التصحيح .

وهناك دور للمجالس المنتخبة ، ومجلس الشعب على رأسها .

ومع ذلك فأني أرجو أن تأذنوا لي أن أتحدث في هذه النقطة بطريقة أوسع وأشمل ، حتى وان بدت خارج اختصاصي وبعيدا عن مسئوليتي . أريد أن أقول أن التجارب السياسية التي تعتمد منطق التنظيم الواحد ـ ونحن بينها ، وكذلك

معظم دول العالم النامي ـ تجد نفسها بين حين وآخر أمام ضرورة اجراء ما يشبه العملية الجراحية .

ان ذلك حدث على سبيل المثال في تجربتنا عندما قام جمال عبد الناصر باسقاط دولة المخابرات ، وكان ذلك نص التعبير الذي استعمله . ان ذلك تكرر أيضا عندما قام الرئيس السادات باسقاط مراكز القوى في مايو ١٩٧١ ، وهي عملية كان موقفي فيها واضحا الى جوار الرئيس السادات . ولو شئت أن أستطرد الى تفاصيل هذه العملية لقلت الكثير ، ويكفيني ان أقول أنني كنت أول شخص دعاه الرئيس السادات الى بيته ليتشاور معه حين وصلت اليه الأشرطة التي أقنعته بوجود تآمر عليه ، وقد ظللت منذ تلك اللحظة الى يوم ١٥ مايو ـ حين انتهى كل شيء ـ رفيقا شبه دائم الى جانبه حتى تمت العملية بنجاح .

لقد كان بعدها في ١٥ مايو ١٩٧١ ، وبحضور كل من الدكتور محمود فوزي رئيس الوزراء وقتها والمهندس سيد مرعي والدكتور عزيز صدقي ، أن دعاني الرئيس الى تولي وزارة الارشاد القومي ، ورجوته أمامهم جميعا في اعفائي . . . أنني أذكر هذه الواقعة الآن لأن جريدة حزب مصر أشارت اليها في مقال خصص للهجوم عليّ قبل أيام . أنني لم أنتظر الأيام الأخيرة الحاسمة في هذه الفترة لكي أحدد موقفي ، ولكني حددته منذ اللحظة الأولى وعندما رأيت بوادر الصراع على السلطة غداة رحيل جمال عبد الناصر مباشرة . وحين تأزمت الأمور بسبب مشروع الوحدة الثلاثية الذي اتخذ ستارا للصراع على السلطة ، فلقد اتخذت في هذا الظرف المحفوف بالمخاطر موقفا مبدئيا أظنه كان حاسما .

لقد عرض الرئيس السادات مشروع الوحدة الثلاثية في اجتماع عقده في استراحة القناطر دعا اليه اللجنة التنفيذية العليا ، واذا أغلبية اعضاء اللجنة ترفضه ، واتصل بي الرئيس السادات تليفونيا ليقول لي أن الموقف تفجر في اللجنة التنفيذية العليا وأنه سيذهب بالمشروع الى اللجنة المركزية للاتحاد الأشتراكي العربي ويعرض أمامها وجهة نظره ، ويعرض الآخرون امامها وجهات نظرهم .

وحين عقد اجتماع اللجنة المركزية كان الجو عاصفا ، فقد انفجر الخلاف

بطريقة مخيفة ، وحين عرض الأمر للتصويت برفع الأيدي فقد كان هناك أربعة من أعضاء اللجنة المركزية فقط رفعوا أيديهم بالموافقة على وجهة نظر الرئيس السادات ، وكنت أنا واحدا منهم ، وفيما أذكر كان منهم أيضا المهندس سيد مرعي .

ولقد رؤي تدارك الموقف بالدعوة الى عقد اجتماع للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الأشتراكي فورا . . . انفض اجتماع اللجنة المركزية مؤقتا لبضع ساعات ريثما تجتمع اللجنة التنفيذية العليا وتعود الى اللجنة المركزية بعده بمخرج من الأزمة .

ووجدت نفسي مدعوا من كل الأطراف لحضور اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الأشتراكي العربي رغم أنني لم أكن عضوا فيها ، ورحبت بالفرصة لأنـي اعتقدت أن لديّ ما أقوله .

وطلبت الكلمة وقلت أمام الجميع : ان الرئيس السادات في مشروعه للوحدة الثلاثية انما هو في الحقيقة ينفذ اتفاقا توصل اليه جمال عبد الناصر ، وفتحت ملفا كان معي وكان يضم محضر اجتماع عقد في بنغازي في شهر يونيو ١٩٧٠ واشتركت فيه مصر وليبيا وسوريا . وتم فيه الاتفاق على اعلان وحدة ثلاثية بين الأطراف الثلاثة ، وقلت : هذا هو محضر الاتفاق . . انني حضرت الاجتماع بنفسي مع الرئيس عبد الناصر ومع رؤساء ليبيا وسوريا ، ولقد توليت بنفسي كوزير للارشاد وقتها كتابة المحضر اثناء الجلسة ، وحين عدنا الى القاهرة سلمت المحضر بخطي الى رئاسة الجمهورية حيث كتب على أوراقها الرسمية وعادت اليّ نسخة منه تحمل تأشيرة بخط جمال عبد الناصر ـ واذن فما هو الجديد الآن ؟ وما هو موضوع الخلاف خصوصا اذا كان طريقهم ـ كما يقولون ـ هو طريق عبد الناصر .

ان ظهور هذا المحضر في تلك الجلسة أحدث أثره . وكان الرئيس السادات نفسه أول من لاحظ ضيق الآخرين من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بشهادتي التي قلت في التقديم لها أنني أضعها امامهم للتاريخ ولكي تكون الحدود واضحة . ومنذ ذلك الوقت وحتى انتهت أزمة مراكز القوى فلقد كنت ـ كما قلت ـ أقرب الناس الى الرئيس السادات ـ كما قال هو بالنص في حديث صحافي ـ وأعتقد على أي حال ان

موقفي كانت له أهميته بالنسبة لعملية تصحيح المسار .

المدعي الأشتراكي : يفهم من سياق مضمون الاجابة السابقة انك مؤيد للرئيس السادات في محاسبة مراكز القوى ، وبالتالي في غلق المعتقلات والغاء الحراسات واعادة الحرية لمن أضير في عهد مراكز القوى لأنه كان لك دور كبير في تأييده ، وانك كنت ملازما ومؤيدا ، وأنه عرض عليك منصب وزير الارشاد بعد الانتهاء من جولة ١٥ مايو . . . فاذا كان الأمر كذلك ، فلماذا وعلى أي أساس تصر كما جاء في مقالك على أن ما حدث في مصر يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ كان انفجارا شعبيا له دواعي اجتماعية ، وخالفت رئيس الدولة والشعب فيما قالوا من أن ذلك كان انتفاضة حرامية ؟

هيكل : نعم ، لقد قلت ذلك فعلا ، ولا يزال ذلك رأيي حتى الآن . انني لم أقل أن ما حدث كان انتفاضة شعبية ، بل كان الوصف الذي اخترته له أنه كان انفجارا شعبيا .

ان الدليل الواضح على ذلك أنه كانت هناك موجبات حقيقية لما حدث يومي ١٨ و ١٩ يناير . ان ما حدث في هذين اليومين كان رد فعل لعملية رفع فجائي للأسعار بطريقة لم تكن الجماهير مستعدة ولا مهيأة لها ، وهكذا وقع الانفجار . ان الدولة اعترفت بذلك فعلا عندما وجدت نفسها أمام ضرورة الغاء هذه الزيادات في أسعار المواد الأساسية .

لقد كنت ضد النظرة البوليسية في النظر الى ما حدث يومي ١٨ و ١٩ يناير .

لماذا ؟ لأن تقييمنا لأسباب حدوث أي شيء سوف يقرر أسلوبنا في علاجه .

وكان تخوفي من أننا اذا اعتمدنا المنطق البوليسي في التقييم فسوف نفعل نفس الشيء في العلاج ، وسوف يدعونا ذلك الى اتخاذ أساليب ليست هي بالضبط ما يقتضيه الموقف .

لقد كان يجب أن يوضع ما حدث يومي ١٨ و ١٩ يناير في حجمه الصحيح ،

وأظن ان الوصف الذي اخترته له ـ والذي لم يسمها مثلا انتفاضة شعبية ـ هو الوصف الأدق من وجهة نظري لعدة أسباب :

كانت هناك أولا دواعي حقيقية أدت الى استثارة جماهير واسعة من الشعب

وأما أنها كانت جماهير واسعة ـ ثانيا ـ فان ذلك مما لا يستطيع أنكاره احد ، بدليل ان البوليس عجز عن مواجهة الموقف واقتضى الأمر الاستعانة بالجيش .

ثم أنها ـ ثالثا ـ كانت شيئا له دواعيه الحقيقية بدليل ان الدولة على أعلى مستوياتها وجدت ضروريا ـ وفي وسط حوادث الأضطراب نفسها ـ ان تلغي القرارات التي سبق أن اتخذتها واعلنتها قبل ذلك بساعات .

ان الرئيس السادات نفسه أشار في أكثر من خطاب الى ان الأسلوب الذي اتبع في اعلان مثل هذه القرارات برفع الأسعار مفاجأة ومرة واحدة أدى الى رد فعل شعبي . بل وكان رأيه أنه اعطى الحق للجماهير في أن تتظاهر ، ولكن ما اعترض عليه هو مظاهر العنف التي لجأت اليها بعض العناصر .

هكذا فان علينا ان نفرق بين حالتين :

الحالة الأولى رد فعل شعبي حقيقي تحركت من خلاله جماهير واسعة . . . هذه حالة .

والحالة الثانية قيام بعض العناصر باستغلال ما حدث والخروج به عن مساره المقبول .

وكانت خشيتي كما قلت أن التركيز على الحالة الثانية وحدها والنظر الى الموضوع برمته نظرة بوليسية سوف يدعونا الى الاعتماد على أساليب لا تتناسب تماما مع مقتضى الحال . وأتذكر أنني شرحت رأيي في ما حدث وفي منطق علاجه في اجتماع ضمني والمهندس سيد مرعي والدكتور مصطفى خليل ، وأعتقد أن الرئيس عرف بوجهة نظري . . . وأعتقد أيضا أن رأيي في ذلك الوقت لم يكن موضع اعتراض منه ، بل أظنه قدر أهتمامي كمواطن يهتم بمجريات الحوادث .

المدعي الأشتراكي : الثابت من التحقيقات التي اجرتها الدولة أن مجموعة مغرضة انتهزت تجمع بعض الغوغاء أو هي كانت من الغوغاء واللصوص ورتبت محاولات لحرق ونهب وسلب كثير من المحلات والأماكن في القاهرة . ولقد قال السيد الرئيس أكثر من مرة في شرحه المستفيض أن ما جرى هو انتفاضة حرامية وليس انفجارا شعبيا ؟

هيكل : في ما أتذكر فان الرئيس لم يناقش تعبير « انفجار شعبي » ولكنه ناقش تعبير « انتفاضة شعبية » . وأرجو أن لا أكون متجاوزا اذا قلت أنني لا أفهم لماذا نعطي مجموعة من الغوغاء والحرامية كل هذه القيمة ، بل وبعض الفضل في ما حدث .

لقد كان هناك رجوع عن قرارات رفع الأسعار ، وأظن أن هذا القرار كان حكيما ، وأظن أنه لم يتخذ استرضاء لبعض الحرامية .

وكان هناك قرار بفرض حظر التجول في مصر كلها من الاسكندرية الى أسوان ، ولا أعتقد أن هذا الاجراء كان ضروريا لمواجهة بعض الحرامية .

وكان هناك قرار باستدعاء القوات المسلحة ، ولا أظن أن القوات المسلحة يمكن أن تدعى لمواجهة مجموعة من الحرامية .

أنني من وجهة نظري مقتنع بما قلت ، وفي الحقيقة فانه يجب أن نفرق بين شيئين :

١ ـ قلق جماهيري حقيقي من رفع الأسعار الكبير المفاجىء ، وهو ما أعترفت به الدولة وأكدت اعترافها به بقرار الغاء زيادات الأسعار .

٢ ـ وبين استغلال عناصر منحرفة لشيء حقيقي وقع ، ومحاولتها الخروج به عن اطاره الشرعي والحقيقي .

ذلك ما أراه .

المدعي الأشتراكي : ان الغاء قرار رفع الأسعار لا يرجع اطلاقا الى محاولة ترضية جماعات الغوغاء التي قادتها جماعات منحرفة ، وانما يرجع الى حكمة الرئيس الذي رأى الغاءها ، ولم يوافق عليها . اما الاستعانة ببعض أفراد القوات المسلحة فقد كان لأن بعض أفراد الشعب كانوا مضطربين مما يفعله الغوغاء من السلب والنهب ، وأن الزمام لا يزال في يد الدولة ، وفعلا تم ذلك في ساعات قليلة . . . واستقبل الشعب نزول القوات المسلحة بالترحاب .

هيكل : ليس من شأني أن أدخل في جدل بين الرئيس وحكومته حول قرارات رفع الأسعار . . . كل ما أسأل عنه هو انني استعملت تعبير « انفجار شعبي » ، والفرق بين « انتفاضة شعبية » و « انفجار شعبي » فرق واضح وكبير . . . فالانتفاضة الشعبية تحمل معنى شبه الثورة ، وهذا لم أدخل فيه . وأما معنى الانفجار الشعبي فهو رد فعل غير مخطط ازاء حادثة معينة فاجأت الشعب على غير انتظار ومسته بكثير جدا من القلق .

المدعي الاشتراكي : ذكرت في حديثك بجريدة الأهالي ٤/١٢ أن التاريخ بالنسبة لنا لا يقف وليس هناك نهاية لتاريخ شعب وخاصة شعب عريق مثلنا ربما يكون في حالة ركود أو في ازمة عصيبة ولكن لها أسبابها وعلاجها ، وان ما نعانيه من أن مجموعة فرص ضائعة وآمال خائبة كنا نحن سبب الضياع والخيبة . . . فما هو المقصود بالفرص الضائعة والآمال الخائبة ؟

هيكل : يلاحظ ان كلامي هنا في هذه الفقرة من حديثي لـ « الأهالي » هو عن التاريخ وعن الحركة الاجتماعية العامة ، ولم يكن كلامي عن موقف سياسي واحد ، أو معين . . لقد قلت أن « التاريخ بالنسبة لنا لا يقف » ، ومعنى ذلك أنني اتكلم عن التاريخ وأتكلم عنا جميعا كشعب . وانني تحدثت أيضا عن فرص ضائعة وآمال خائبة وأننا سبب الضياع والخيبة ، ولكنني في نفس الوقت أشرت الى وجود حوافز الأمل عندما أشرت الى ان عناصر الثورة ما زالت قائمة وحية . ولقد أشرت هنا الى ثورة ١٩٥٢ ، ومعنى ذلك أنني أقيم هذه الحقبة كلها .

أما أن هذه الحقبة كانت مليئة بالفرص الضائعة والآمال الخائبة فأظن ان هذا حدث .

الانفصال بين مصر وسوريا بعد الوحدة . . . فرصة ضائعة وأمل خائب .

الأمل في توحيد الأمة العربية نفس الشيء . . .

نفس الشيء أيضا هزيمة سنة ١٩٦٧ . . .

نفس الشيء كذلك تلك الآمال التي تمنيناها جميعا بعد حرب اكتوبر المجيدة ، والتي تصورنا أنها سوف تصل بنا الى حل عادل وسريع .

هكذا فقد كنت أتكلم عن مسار تاريخي واسع ، وليس عن فترة سياسية معينة .

المدعي الأشتراكي : أجبت في حديثك في نفس العدد ردا على سؤال بخلافك مع اليسار من أن الناصرية يسار وحركة مطردة نحو اليسار ، وانه حينما نتكلم عن خلافات اليسار فانك تعني رواسب مراحل وتجارب ماضية ، وأضفت أنه عند تصور الخلافات التي يمكن أن تكون بين الناصريين واليسار التقليدي في مصنع فانك لا تشك أنه لو جلس الطرفان وازالا العقد القديمة وتخلصا من عدد من المصطلحات والقوالب اللفظية فسوف يجدان ان اكثر الخلافات ليست اكثر من رواسب . . . فهل هذا موقف جديد لك من اليسار ؟

هيكل : من الواضح أولا أنني لست شيوعيا ، ومن الصعب أن أكون . . وألاحظ هنا ان السؤال حذف بعض ما قلت من إجابتي المنشورة في « الأهالي » ، فقد حذف مثلا قولي انه « سوف تبقى بين الناصريين والشيوعيين خلافات كبيرة حول قضية المنهج والدين وديكتاتورية البروليتاريا » ، أي أن موقفي هنا ـ وكما كان دائما ـ يختلف عن موقف الشيوعيين . . . وفي ما يتعلق بأن الناصريين حركة يسار وطني فلا أظن ان هناك خلافا على ذلك ، وهذا هو نفس مفهوم الرئيس السادات الذي قال بالحرف في احدى خطبه : « ما أحنا برضه يسار » .

ان اليسار الوطني وكل حركات الثورة الوطنية بالطبيعة هي حركات يسار ، لأن مقتضى مفهوم اليسار هو الانتقال بمواقع الثورة ـ وبالتالي السلطة ـ من سيطرة الأقلية الى سيطرة أوسع الجماهير ، فاذا كان هذا هو مفهوم اليسار الوحيد اذن فان كل حركة تحرر وطني ذات محتوى اجتماعي هي على نحو ما حركة يسار .

المدعي الأشتراكي : تناولت إبان عهد الرئيس الراحل المرحوم جمال عبد الناصر التجاوزات ونقدتها ، ولكن يبدو من حديثك أو مقالاتك في هذه الآونة ان تعرضك لما تسميه بالتجاوزات يأخذ شكل الهجوم على الثورة ، وذلك في تقديرك الآن . . .

هيكل : انني اريد أن افرق بين حالتين، حالة النقد وان كان قاسيا ، وحالة الادانة الشاملة .

ولأبدأ بمسألة النقد ، فذلك ما فعلته شخصيا ، وأعتقد انه قد آن الاوان لتحويل هذا النقد الى تقييم كامل للتجربة الناصرية ، وذلك من أجل مصلحة ويقين الانسان المصري والعربي ، فاذاما تكلمت عن النقد فاني اتشرف بأن أقول أنني ومنذ قبل . . .

المدعي الأشتراكي : مطلوب نماذج مما كتبته في هذه الفترة .

هيكل : سوف أقدم نماذج منها ، وأرجو ضمها كملاحق للتحقيق ، وعلى سبيل المثال أمامي الآن مقال بعنوان : « نحن نقع دائما في اخطاء عديدة » . . . ومقال آخر في ٣٠ يونيو بعنوان « الى أين من هنا . . . والى أين بعد الآن » . . . وأكثر من ٢٥ مقال في نفس الموضوع تمس موضوعات التجربة الديمقراطية وضرورتها وضوابطها وقضايا حرية التعبير الديمقراطي والحراسات والمعتقلات . . والدعوة الى مجتمع مفتوح . . والدعوة لاسقاط مراكز القوى . . وشرح لكيف تنشأ مراكز القوى . . وشرح لأهمية وضرورة المجتمع المفتوح . . وشرح لخطورة تجاوزات التنظيم السياسي (الاتحاد الأشتراكي) . . وضرورة احترام احكام القضاء . . وتأكيد حرية البحث العلمي في الجامعات . . . وبعض هذه

القضايا تناولته منذ ١٩٦٤ ، وفي هذه المقالات التي سأودعها اشارات الى ما كتبته سابقا . وسوف تجدون فيها تعبيرات شاعت في ما بعد مثل « المجتمع المفتوح » ، و « سيادة القانون » و « مراكز القوى » و « المتغيرات » . لقد كانت تلك التعبيرات عناوين بارزة لكثير مما كتبت ، وليس هذا فقط ، بل أنني أتشرف أيضا بأن الاهرام على فترة عملي فيها كانت منبرا يكاد يكون وحيدا للدفاع عن حرية الرأي والنقد ، ولم يكن ذلك لامتياز خاص ادعيته لنفسي أو اعطاه لي غيري ، انما كان عن ايمان بدور الصحافة الحرة . وعلى سبيل المثال فلقد نشرت الأهرام في تلك الفترة لكبار كتابنا أعمالا نقدية بارزة اذكر منها على سبيل المثال ، « بنك القلق » لتوفيق الحكيم ، وأتذكر في ما يتعلق بـ « بنك القلق » ـ وهذه الواقعة موجودة في مقالاتي في تلك الفترة ـ أتذكر أن توفيق الحكيم كتب « بنك القلق » لغير النشر واعطاها لي لكي أقرأها ، وقلت له أننا سوف ننشرها ، وابدى انزعاجا شديدا ، وقلت بالحرف ـ وهذا مسجل في مقال سوف تجدونه ضمن هذه المجموعة : « اذا كنت أنت وجدت الشجاعة لكي تكتب ، فان لديّ الشجاعة لكي أنشر . . . » وحينما صدرت الحلقة الأولى من « بنك القلق » احتجت أجهزة أمن كثيرة في تلك الفترة ، ومن بينها جهاز المخابرات الذي كان النقد أساسا موجها اليه في « بنك القلق » وفوجئت أن الرئيس جمال عبد الناصر يدعوني الى لقائه ومعي نسخة مما كتبه توفيق الحكيم ، لأنه كما قال لي لم يكن قد قرأه ، ولكنه تلقى احتجاجات كثيرة عليه ، وقد وصلت الى مكتبه فعلا فوجدت هناك المرحوم المشير عبد الحكيم عامر الذي واجهني من أول لحظة بغضبه الشديد مما نشرته الأهرام ، وقلت له امام الرئيس : انني أعتقد أن ما نشرناه يقع في دائرة ما نعتقد أنه مسئوليتنا وأنه لا يتعارض مع الأمن القومي » .

وقال الرئيس عبد الناصر أنه يطلب منا نحن الاثنين أن ننتظر حتى يقرأ الحلقة بنفسه . وجلسنا ساكنين ، ولكن الحديث بيننا بالاشارة ظل مستمرا ، فالمشير يشير برأسه مصرا على الاعتراض على النشر ، وأنا أشير برأسي الى ضرورة التأني في اصدار حكم ، وبما يعني ان الصحافة يجب أن تمارس دورها خصوصا على هذا المستوى الفكري . وطلب الينا الرئيس ان نخرج حتى يستطيع ان يقرأ ما يقرأه بهدوء ، وخرجنا الى صالون مجاور للمكتب ، واتصلت المناقشة بيننا ، ثم دخلنا

عندما دعانا الرئيس بعد ان فرغ من القراءة ، وقال أنه يرى استمرار النشر ، وأضاف ـ وهذا موجود في مقال لي ؟ « انه لا يستطيع ان يتصور أن توفيق الحكيم الذي نقد العصر الملكي في يوميات نائب في الأرياف لا يستطيع نقد العصر الثوري مهما كان الثمن » . وحسم الموضوع ، واستمر النشر . أضيف الى ذلك « ثرثرة على النيل » ، و « اللص والكلاب » ، وغير ذلك مما نشرته للأستاذ نجيب محفوظ ، وقد كان هناك غير هؤلاء ممن تعرضوا بالنقد الشديد لبعض جوانب التجربة ، وأعتقد أن الأهرام في ذلك الوقت ، ورغم قرب رئيس تحريرها بصداقة حميمة مع الرئيس جمال عبد الناصر ، كانت أكثر الصحف التي تعرضت لضربات بعض الاجهزة ، وعلى سبيل المثال فقد جرى اعتقال الدكتور جمال العطيفي واعتقال الاستاذ لطفي الخولي واعتقال الاستاذ حمدي فؤاد والاستاذ احمد نافع والاستاذ يوسف صباغ من هيئة تحرير الأهرام ، ووصل الأمر الى حد اعتقال سكرتيرتي الخاصة بعد ٣ أيام من تعييني وزيرا للارشاد ، وكنا جميعا في ذلك كله نصد ، لا نهرب ولا نستسلم . . . ولا نحول موقفنا الى حالة غضب شخصي ، وانما ندافع عن مبدأ لنا ولغيرنا . واذن فاننا كنا ننقد التجاوزات ونتعرض لبعضها .

وأما الحالة الثانية ، فهي حالة الادانة الكاملة التي لا ترى غير المثالب فقط ، وانني أخشى منها ليس على الماضي وانما على الحاضر والمستقبل ، ولست أريد أن اعطي نماذج محددة لعمليات الادانة الكاملة ، فذلك ما لا ارضى لنفسي به ، ولكن شواهدها موجودة في كل مجالات الاعلام ، في الصحف . . . في الاذاعة . . . في التليفزيون . . . في السينما ، ومع ذلك فيبقى أولا وأخيرا أن هذا موضوع أكبر من حدود أي شخص . . . انني في ما يتعلق بي ، كتبت رأيي مبكرا وتعرضت لآثاره وقبلتها ، كما تعرض لها زملاء لي في الأهرام ، ولكن اذا كنت أتكلم الآن عن تيار الادانة الكاملة فلسببين :

(١) الحرص على وجدان وضمير الشعب المصري ويقينه بما استطاع انجازه من أعمال عظيمة وان شابتها بعض الأخطاء ، وهو ما حدث في أي تجربة عظيمة .

(٢) الحرص على النظام الذي قام على أساس ثورة ٢٣ يوليو لأن منطق الادانة

الكاملة يمكن أن يؤثر عليها .

وبهذه المناسبة فانني أريد أن استأذن في التعرض لجزئية في سؤال وجه اليّ في الجلسة الأخيرة ، وهي الجزئية الخاصة بتساؤلاتي عن حزب مصر ، وتشاء المصادفات ان يصدر عدد « اخبار اليوم » ٨ يوليو ١٩٧٨ وفيه مقال للسيد محمود أبو وافية وهو من اقطاب هذا الحزب جاء فيه بالحرف قوله : « ولكن ماذا عن حزب مصر . . . أقول بلا تردد وأنا احد قادة هذا الحزب أن حزب مصر لم يستطع أن يواجه فانسحب منه البعض وانضم الى الوفد الجديد واتسم البعض الآخر بالسلبية والقنوط ، واكتفى الحزب بان له أغلبية برلمانية . . . والنتيجة صفر » .

هكذا فانه فيما يتعلق بي فانني تساءلت فقط ، وأما اقطاب حزب مصر فقد أصدروا أحكامهم .

المدعي الأشتراكي : على الرغم من وقوع أخطاء رهيبة في عهد الرئيس الراحل ووجود مراكز قوى لم تخل الأهرام من أذاها ، وعلى الرغم من أن بعض الكتاب هاجموا عهد الرئيس الراحل فان السيد الرئيس أنور السادات كان حريصا كل الحرص على أن يؤكد أنه مسؤول مع الرئيس الراحل عن كل قرار اتخذه وعن كل تصرف من تصرفاته ، وأنه متضامن معه ، واعتقد ان هذا ينفي الادانة الكاملة للعهد ، بل ان الرئيس السادات يرى ويصر على أن هذا العهد الحالي وثورة ١٥ مايو هما امتداد لعبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو .

هيكل : ليس عندي شك في موقف الرئيس السادات شخصيا ، ليس فقط لدواعي أخلاقية ولكن لدواعي عملية وفعلية ، لأن الرئيس السادات كان في معظم فترة عبد الناصر رئيسا لمجلس الشعب الذي هو الجهة المسئولة عن متابعة تصرفات السلطة التنفيذية . فضلا عن ما أعرفه شخصيا من صلة القرب بينهما والثقة ، وهو ما دعا الرئيس عبد الناصر في لحظة خطر على حياته الى أن يقع اختياره على الرئيس السادات ليكون نائبه ، ومن ثم يكون الطريق مفتوحا أمامه ليتولى الحكم من بعده ، وقد كانت هذه النقطة بالتحديد هي التي ركزت عليها في الفترة التي توليت

فيها مسئولية الحملة الانتخابية للاستفتاء على رئاسة السادات الأولى . . انني كنت قد قدمت استقالتي من وزارة الارشاد في ٣ اكتوبر ١٩٧٠ غداة تشييع جثمان الرئيس جمال عبد الناصر والححت على قبولها ، وبناء على طلب الرئيس السادات وبتكليف محدد منه فانني بقيت في الوزارة الى ما بعد ايام الاستفتاء على رئاسته لكي اكون مشرفا على ادارة الحملة الانتخابية لرئاسته في وجه تيارات كان لها في ذلك الوقت آراء معاكسة .

المدعي الأشتراكي : انتهت الجلسة . . .
الجلسة القادمة موعدها يوم الثلاثاء ١٨ يوليو ١٩٧٨ .



وقائع تحقيق سياسى

الجلسة التاسعة

الثلاثاء ١٨ يوليو ١٩٧٨

تجربة عبد الناصر ... المبادرة ... اخراج السوفيت



بدأت وقائع الجلسة بأن قدم محمد حسنين هيكل الى المدعي الاشتراكي ثلاث حوافظ ، كل منها تضم مجموعة من مقالاته ، ومع كل منها خطاب تقدمة بموضوعها ، وكانت المجموعات الثلاث على النحو التالي :

أولا ـ مجموعة عن قضايا الديمقراطية وما يتصل بها ، وكانت التقدمة لها بخطاب أشر عليه المدعي الاشتراكي بقرار يضمه الى ملفات التحقيق ـ وكان نصه كما يلي :

« السيد الوزير أنور حبيب

المدعي الاشتراكي

بناء على طلب هيئتكم الموقرة أتشرف بأن أرفق مع هذا الخطاب ملفا يحوي نسخا لبعض المقالات التي تناولت فيها موضوع الديمقراطية وما يتصل بها من قضايا . وربما سمحت لنفسي أن أقول أن « الاهرام » على عهد رئاستي لتحريره كان واحدة من أصلب قلاع الدفاع عن الحرية ، ولم يكن ذلك جهدي وحدي ، ولكنه كان جهد آخرين شاركوا معي وتحملوا الكثير من الصعاب . ولا بد لي أن أضيف ـ أمانة وصدقا ـ أن الرئيس جمال عبد الناصر بحسه التاريخي المرهف لم يعترض حقنا جميعا في تحمل مسئولية القلم رغم أننا خالفناه في عديد من الأمور .

وفي مجموعة المقالات المرفقة بهذا الخطاب فانكم سوف تجدون « مواقف » ثابتة ومستمرة بقدر ما هي واضحة ومحددة ـ ومن ذلك مثلا :

ـ أنه لا سبيل للبناء ولا للتحرير غير الديمقراطية . والديمقراطية لا تتحقق الا في مجتمع مفتوح .

ـ ان الدولة الديمقراطية لا بد أن تكون بالضرورة دولة مؤسسات قادرة على الحركة الذاتية بارادة الجماهير وليس باشارة من أعلى . وأن سيادة القانون يجب أن تتأكد فوق مراكز القوى وأعلى من ارادات الأفراد .

ـ ان الانسان المصري يجب أن يتحرر من الخوف ، ويجب أن يرفض منطق العقوبات الشخصية ، وأن لا تكون هناك عقوبة الا بقانون ، وأنه لا بد من وضع نهاية لاجراءات الفصل والاعتقال والحراسة ، وأن كل مواطن لا بد له أن يجد غطاء يحمي رزقه في وقت سيطرة الملكية العامة .

ـ ان بعض المؤسسات لها أهمية خاصة وحساسة ، ولا بد لها من ضمانات كاملة ، وبين هذه المؤسسات الجامعات والقضاء والصحافة .

ـ ان المناقشة لا يمكن أن تزدهر في ظلال الخوف حتى ولو كان من الخوف نفسه ، ولا بد لنا أن نرفض المشيئة المطلقة لأي فرد . وحرية المناقشة لا تتأتى بالحديث عن مشاكل الاسكان والمواصلات وما الى ذلك ، وانما حرية المناقشة لا يمكن أن يكون لها محك الا القدرة على مناقشة القرار السياسي ، ومن الذي يحكم ، ولصالح من يحكم ، وما هو أسلوب الحكم ودستوره وقانونه وضوابطه وضماناته الى آخره .

وأن المناقشة في السياسة هي صميم الديمقراطية ، وأما المناقشة في المشاكل فهي مسألة فرعية .

ـ تفرقة بين الالزام والالتزام ، وتحذير من مخاطر اخفاء الحقائق عن طريق اثارة الحماسة والانفعال وتحويل الشعارات الى حبوب للبلع السريع ، وأن حرية المناقشة ليست مجرد تنفيس وانما هي قدرة على المشاركة في صنع القرار السياسي .

ـ نقد لتجربة الاتحاد الاشتراكي مع أيمان بصيغة التحالف وألحاح على أن مهمة التنظيم الشعبي هي أن يستولي على السلطة بقوة الجماهير وعملها الديمقراطي ، وأن الخطر يجيء حين تقع التنظيمات في الخلط ، فاذا هي بدل أن تستولي بالجماهير على

السلطة تستولي بالسلطة على الجماهير .

وأن الاتحاد الاشتراكي يحاول أن يكون حكومة فوق حكومة او حكومة الى جانب الحكومة ، وهذا يصنع ازدواجية في السلطة .

وأن الاتحاد الاشتراكي أغرق نفسه في متاهات فكرية تعبر عن اشخاص ولا تعبر عن فكر جماعي .

وان التنظيم السياسي يتعرض لمخاطر شديدة عندما يولد في أحضان سلطة الدولة ويتصور تلقائيا وفوريا أنه المعبر عن كل جماهير الشعب ، وبالتالي فهو قائدها بغير منازع ، ومن هنا فهو يقع في خطأ لا يقل خطورة عن خطأ الحق الالهي عند الملوك .

- ادانة لعمليات الارهاب الفكري ، وأن الذين يمارسونه ليسوا أصحاب عقائد مهما ادعوا ، وأن تاريخ مصر لم يبدأ بثورة ٢٣ يوليو ، وأعظم قيمة في ثورة ٢٣ يوليو أنها حلقة في سلسلة ممتدة ، وأن الوطنية المصرية هي تاريخ هذا الشعب كله ، ولا يحتاج فيها الى معلمين جدد .

- ضرورة الانتقال من ديمقراطية بالموافقة الى ديمقراطية بالمشاركة ، ورفض أي منطق يعتبر أن خروج جماهير ٩ و١٠ يونيو تفويض مطلق لجمال عبد الناصر وانما هو تفويض للتغيير ، ولم تخرج الجماهير لتقول له ابق وليبق كل شيء كما كان ، وانما خرجت لتقول له ابدأ في التغيير ونحن معك - ثم الحاح بعد ذلك بأن التغيير المنشود لم يقع في جوانب كان لا بد فيها من التغيير - ثم تحذير من خطر الاعتماد على الفرد ومن أن الخطر يجيء حين يصمت كثيرون عن الكلام في الوقت المناسب .

- تعقب دائم لنشأة مراكز القوى ، وشرح لكيفية ظهورها والظروف التي تسمح بذلك .

- تحذير متواصل من مخاطر طول البقاء في السلطة ، وما يحدث من ترهل في المقاييس ، وبالذات في مقاييس العفة السياسية والانفتاح على الجديد ، ومخاطر

الاستعاضة بالأوامر عن العمل السياسي ، ومحظور القطيعة مع المثقفين ، والدعوة الى انشاء مجالس علمية متخصصة تساعد القرار وتساعد الحوار حوله .

تلك مجرد اشارات سريعة لما حوته هذه المجموعة من المقالات التي يضمها الملف المرفق والتي تتكون من أربعة عشر مقالا عناوينها وتواريخ نشرها على النحو التالي :

١ ـ مقال بعنوان « علامات ـ الى أين من هنا . . . والى أين بعد الآن ؟ »
بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٦٧

٢ ـ مقال بعنوان « علامات في الموقف الداخلي ـ تفويض للتغيير . . »
بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٦٧

٣ ـ مقال بعنوان « الجبهة الداخلية هي هدف الهجوم الأصلي للعدو بقية للحديث عما تريده الولايات المتحدةالامريكية منا الآن . . »
بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٦٧ .

٤ ـ مقال بعنوان « الجبهة الداخلية »
بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٦٧ .

٥ ـ مقال بعنوان « ليس بالحسم وبالحزم . . ولكن بالعمل السياسي »
بتاريخ ١٩ ابريل ١٩٦٨ .

٦ ـ مقال بعنوان « هل تحقق التغيير ؟ »
بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٦٨ .

٧ ـ مقال بعنوان « واقعة خطيرة »

بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٦٨ .

٨ ـ مقال بعنوان « المجتمع المفتوح »

بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٦٨ .

٩ ـ مقال بعنوان « كيف تنشأ مراكز القوة ؟ »

بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٦٨ .

١٠ ـ مقال بعنوان « حديث عن الاتحاد الاشتراكي الآن »

بتاريخ أول نوفمبر ١٩٦٨ .

١١ ـ مقال بعنوان « قضايا للتفكير وللمناقشة حول عمل الاتحاد الاشتراكي في هذه المرحلة ـ المعنى الحقيقي لكل ما تكشف بعد النكسة . . »

بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٦٨ .

١٢ ـ مقال بعنوان « قضايا للتفكير والمناقشة حول عمل الاتحاد الاشتراكي عن التجربة . . عن الديمقراطية في زماننا »

بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٦٨ .

١٣ ـ مقال بعنوان « الثورة . . والثورة المضادة »

بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٦٨ .

١٤ ـ مقال بعنوان « أزمة الشك في الصحافة المصرية »
بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٦٨

بقي أن أضيف ـ للامانة والصدق أيضا ـ أن نقد هذه التجاوزات وغيرها في التجربة المصرية كما حدث في الصدام الذي وقع بين « الاهرام » على عهد رئاستي لتحريره وبين جهاز المخابرات ، وهو الصدام الذي انعكس فيما كتبت تحت شعار « زوار الفجر » ، أو في حادثة تعرض الدكتور عبد المنعم الشرقاوي أثناء اعتقاله لما لم يكن ينبغي أن يتعرض له ، هذا الى جانب ما كتبه زملاء لي في الأهرام أبرزهم الاستاذ توفيق الحكيم الذي نشرت له قصة « بنك القلق » ، والأستاذ نجيب محفوظ الذي نشرت له العديد من أعماله التي تعرضت بالنقد الشديد لبعض تجاوزات التجربة ـ كل ذلك لا يستطيع أن يطغى على المنجزات العظيمة للتجربة الناصرية التي كانت وسوف تظل علامة ضخمة وبارزة في سجل حركة التحرر الوطني حتى أنها لتعتبر ثورة العالم الثالث بمقدار ما أن الثورة الفرنسية كانت ثورة الغرب وبمقدار ما أن الثورة الروسية كانت ثورة الشرق . فضلا عن أنه ليست هناك تجربة تحول عميق وواسع بعمق واتساع الثورة المصرية خلا من تجاوزات سلطة ، ونماذج التاريخ البعيد والقريب شهود . ذلك أن التحولات الكبرى خصوصا في المجال الاجتماعي لا يمكن أن تخلو بالضرورة من عنف . ومما يشرفني أنه مع رؤيتي للأبعاد التاريخية الضخمة لحركة التحولات الاجتماعية ـ فاني كنت واحدا من الذين رفعوا صوتهم مبكرا بالتحذير من تجاوزات السلطة ولم ينتظروا الموت حتى يحرر ألسنتهم وأقلامهم .

وتفضلوا بقبول صادق الشكر وموفور الاحترام . . .

محمد حسنين هيكل »

ثانيا ـ مجموعة من المقالات عن أحداث مايو سنة ١٩٧١ ، وكانت التقدمة لها بخطاب أشر عليه المدعي الاشتراكي أيضا بقرار يضمه الى ملفات التحقيق ـ وكان

نصه كما يلي :

« السيد الوزير أنور حبيب
المدعي الاشتراكي

أتشرف بأن أرفق مع هذا الخطاب مجموعة مما كتبت من مقالات توضح رأيي في وقائع مايو سنة ١٩٧١ التي جرى فيها اسقاط مراكز القوى . ولعلي أضيف ـ والتاريخ شاهد ـ أنني كنت واحدا من الذين شاركوا عن قرب فيها . ولعلي أزعم لنفسي أنني بدأت مبكرا عملية التصدي لمحاولة فرض الوصاية على ثورة يوليو بعد رحيل جمال عبد الناصر ، وسبب لي ذلك مشاكل كثيرة مع مراكز القوى ، شاهدي الأول عليها هو الرئيس أنور السادات نفسه . ولقد بدأت هذه العملية بمقال بعنوان « عبد الناصر ليس أسطورة » حتى جاءت شهادتي للتاريخ في موضوع الاتحاد الثلاثي ، وهو الموضوع الذي دار من حوله الصراع مقدمة لوقائع مايو ١٩٧١ ، وكان موقفي قاطعا بصرف النظر عن المخاطر . وفوق ذلك فان ما كتبته بعد ذلك في الموضوع يتحدث عن نفسه بنفسه ولا يدع مجالا لنزيد في تفصيل أو تأكيد .

وهذه المقالات وتواريخ نشرها على النحو التالي :

١ ـ مقال بعنوان « عبد الناصر ليس أسطورة . . »
بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٧٠ .

٢ ـ مقال بعنوان « الضرورات والضمانات بعده »
بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٧٠ .

٣ ـ مقال بعنوان « شهادة للتاريخ . . . وحده »
بتاريخ ٧ مايو ١٩٧١

٤ ـ مقال بعنوان « ماذا أقول ؟ »

بتاريخ ٢١ مايو ١٩٧١ .

٥ ـ مقال بعنوان « السؤال الأول والأكبر . . »

بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٧١ .

٦ ـ مقال بعنوان « تحضير الأرواح »

بتاريخ ٤ يونيو ١٩٧١ .

٧ ـ مقال بعنوان « طاقة مدهشة . . »

بتاريخ ١١ يونيو ١٩٧١ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . . .

« محمد حسنين هيكل »

ثالثا ـ مجموعة من عشرين مقالا يضمها كتاب واحد بعنوان « حرب السويس ـ آخر المعارك في عصر العمالقة » ، وقد أشر عليه المدعي الاشتراكي بضمه بدوره الى ملفات التحقيق ـ وكان نصه :

« السيد الوزير أنور حبيب

المدعي الاشتراكي

أتشرف بأن أرفق لكم مع هذا الخطاب نسخة من كتابي الذي حوى مجموعة من المقالات وصل عددها الى عشرين مقالا عن حرب السويس في مناسبة مرور عشرين

سنة على وقائعها العظيمة .

وربما توافقون معي على أن هذا الكتاب وما حواه ـ وهو نموذج لما أكتبه خارج مصر ـ لا يمكن أن يعتبر اساءة لها ، بل لعل العكس هو الصحيح ، فما كان ينبغي أن تنسى في مصر هذه القصة العظيمة التي هي من أمجد الصفحات في تاريخ الشعب المصري ونضاله المستمر الطويل .

والمحزن أن هذه القصة العظيمة لم تنس فحسب وانما جرت محاولات لتصويرها وكأنها كانت هزيمة نكراء ، بينما كان يكفينا أن نطلع على ما كتب في العالم كله وآخره مذكرات « سلوين لويد » لنعرف الحجم الحقيقي لهذه المعركة التي تعتبر وبحق انتصارا كاملا في تاريخنا الحديث والقديم كله ، فقد انتهت معاركها وقناة السويس ـ وهي هدف الحرب ـ في أيدينا ، كما أن العدوان البريطاني الفرنسي اضطر الى الخروج من بور سعيد ، الى جانب أن الشريك الاسرائيلي الثالث في العدوان أرغم على الانسحاب من كل سيناء وقطاع غزة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ، ،

محمد حسنين هيكل

بعد أن وقع المدعي الاشتراكي على كل صفحة من صفحات هذه الخطابات الثلاثة الموجهة اليه مع مرفقاتها وأشر بالحاقها جميعا بملفات التحقيق ـ انتقل الى توجيه أسئلته .

المدعي الاشتراكي : في الجزء الثاني من « الاهالي » ذكرت في حديثك في عددها الصادر في ١٩/ ٤/ ١٩٧٨ أنك أبديت رأيا الى اذاعة « اي . بي . سي » والى الاذاعة البريطانية والى « التيمس » قائلا أنك لا ترى فائدة ولا هدفا لما يحدث ، وأنك أحد الذين تنبأوا منذ البداية بأنها مع الأسف لن تؤدي الى نتيجة لأسباب عديدة ـ فهل لا ترى أن قصد تكرر مثل هذه التصريحات في الاذاعات والوكالات

ومنذ بدء المبادرة أن الأمر يكشف عن أنك صممت على مهاجمة وقدح أي سلوك للقيادة السياسية وأن هذا الحديث يعبر عن تهويل مقصود للمبادرة ومحاولة مسبقة للتيئيس في أثرها ، علما بأنك أيدت من قبل بالكلمة المسموعة دور مصر في مبادرة روجرز مع كون صانع القرار فيها لم يكن يأمل أكثر من نصف في المائة كما أكدت ؟

هيكل : أولا لا بد لي أن أتحفظ مرة أخرى على بعض العبارات الواردة في صيغة السؤال ، فلا يمكن أن يدور بخلدي أو بخلد أي انسان أن يتخذ موقفا مسبقا قائما على العناد من أي مبادرة تقوم بها القيادة السياسية . فاذا انتقلت بعد ذلك الى الاجابة الموضوعية على هذا السؤال فاني أستأذن في تسجيل الملاحظات التالية :

١ ـ ان هناك فارقا كبيرا جدا سبق لي أن أوضحته بين مبادرة روجرز وبين مبادرة زيارة اسرائيل ، لأن مبادرة روجرز كانت داخلة في اطار استراتيجية عامة لمصر تشترك فيها مع كل الدول العربية ، وهي استراتيجية تم اعتمادها في الواقع منذ أكثر من ثلاثين سنة ، وكانت آخر مراحل هذه الاستراتيجية العربية المشتركة مبنية على مقررات الدول العربية في الخرطوم والتي تقول بأنه لا مفاوضات مباشرة ولا اعتراف ولا صلح مع اسرائيل . . . أما مبادرة زيارة اسرائيل فانها جاءت شيئا آخر يختلف تماما .

انني في هذا الجزء من الاجابة أحاول ابراز الاختلاف النوعي بين المبادرتين ، وليس الحكم الموضوعي على النتائج .

٢ ـ فيما يتعلق بالاجابة على مقدمة السؤال خاصا بتصريحات أدليت بها الى اذاعة « اي . بي . سي » الامريكية والـ « بي . بي . سي » البريطانية وجريدة « التيمس » فلا بد لنا اذا أردنا الدقة أن نعود الى نصوص ما قلته . انني أستشهد بهذه النصوص خلافا لقاعدة عدم المسألة عن الأحاديث الصحفية لسبب واحد هو أن هذه النصوص كانت لديّ مسجلة بناء على طلبي .

ففيما يتعلق بحديثي الى محطة الـ « اي . بي . سي » الامريكية ، بدأ مندوبها في الشرق الأوسط « جون سنايدر » بسؤالي :

« ـ ما هو رأي الشعب المصري فيما يجري الآن ؟

وقلت :

ـ انني بالطبع لا أعرف رأي الشعب المصري ، ولا أعطي نفسي حق الحديث نيابة عنه ، وكل ما أستطيع أن أبديه هو رأيي الشخصي فقط . .

وعدل جون سنايدر صيغة سؤاله واتصل الحوار على النحو التالي بالنص :

سؤال ـ اذن ما هو رأيك أنت ؟ . .

جواب ـ أعترف أنني لا أفهم هذا الذي يجري الآن . . وكل ما أرجوه أن يكون صادرا عن مخطط واضح ومدروس يستهدف استعادة السلام القائم على العدل ، واذا كان الأمر كذلك فاني أرجو له النجاح ، ومع ذلك فلا بد أن أعترف أنني لا أستطيع أن أرى كيف يمكن لهذا النجاح أن يتحقق . .

دعني أعترف أيضا أنني شعرت بالقلق عندما سمعت الرئيس السادات يقول أنه لم يستشر في مبادرته أحدا ، وأن جميع مستشاريه لم يعرفوا بها الا عندما قام باعلانها . .

كنت أفضل ان تكون الأمور على غير هذا النحو .

ان عملية صنع السلام عملية هامة وجادة وخطيرة .

وبأمانة فاني كنت أفضل أن تجري عملية صنع السلام في جنيف . ان السلام لا تصنعه ارادة رجل واحد مهما كانت الثقة فيه . ثم أن صنع السلام يحتاج الى اقتناع كل الناس ، وبالدرجة الأولى اقتناع كل الدول العربية ، فالقضية هي قضية الأمة العربية كلها . . لهذا فانني كما قلت لك لا أفهم ما يجري الآن ولا أستطيع أن أتحمس له . .

سؤال ـ هل تخشى من ردود فعل عكسية . . . أو خطيرة ؟

جواب ــ الحقيقة أنني لا أعرف ماذا يمكن أن يحدث ، ولكن الذي يشغلني هو ما حدث فعلا .

أنني حتى الآن لا أعرف ما هو الدافع الى هذه الزيارة المقترحة للقدس .

هذا الصباح كان عندي هنا في مكتبي عدد من السفراء العرب ، وبالطبع فاننا كنا نتحدث عن آخر التطورات ، وكانت هذه النقطة بالذات مثار مناقشاتنا .

أحدهم قال لنا أنه فهم من بعض المصادر القريبة من صنع القرار أن سبب هذه الزيارة هو أن الرئيس السادات بلغته معلومات عن نوايا هجوم اسرائيلي ، فأراد استباق الهجوم واجهاضه بزيارة القدس . والحقيقة أن ذلك لم يكن مقنعا لي . لقد كانت هناك تقارير في الصحافة العالمية أخيرا عن الاستعداد العسكري الاسرائيلي ، وكان أبرز هذه التقارير تقريرا كتبه « جيم هوجلاند » في صحيفة « الواشنطن بوست » ولكن « جيم هوجلاند » لم يكن يتحدث عن نوايا اسرائيل القريبة وانما كان يتحدث عن مستقبل بعيد .

واذا ناقشنا نظرية استباق هجوم اسرائيلي وشيك فاني أرى أن هذه النظرية لا تثبت لأي مناقشة جادة . .

لماذا ؟

سياسيا : لأنه لا بد لأي طرف يفكر في هجوم أو يقوم به أن يعطي نفسه أرضية سياسية ، ومثل ذلك غير متاح لاسرائيل في الوقت الراهن على الأقل ، فقد كان الحديث في المنطقة كلها وفي العواصم المهتمة بالأزمة ـ وواشنطن بينها بالذات ـ عن مؤتمر جنيف والترتيب له ومن الذي يحضره واجراءات الحضور الى آخره ، وليست هذه أرضية يستغلها أي طرف ويبدأ بهجوم عسكري ، والا عرض نفسه للوقوف ضد الدنيا كلها . . .

وعمليا : فأنا لا أعرف لماذا تقوم اسرائيل الآن بهجوم مباغت على الجبهة المصرية ، وهي جبهة في الوقت الحاضر هادئة خالية من أي نوع من أنواع التوتر

الساخن .

وفضلا عن ذلك فكيف يمكن أن يحدث هجوم مباغت وبين الجيشين المصري والاسرائيلي على الجبهة المصرية مناطق عازلة ، ومراكز مراقبة يعمل فيها خبراء امريكيون، وذلك الى جانب منطقة الفصل بين القوات التي تحتلها كتائب الأمم المتحدة .

ان الترتيبات الموضوعة لتنفيذ اتفاقية سيناء الثانية تفرض على كل طرف من الطرفين ، حتى في حالة تحريك قواته لاجراء مناورة مهما كانت صغيرة ، أن يبلغ الجنرال « سيلاسفيو » كبير مراقبي الأمم المتحدة ، وهو يبلغه ليس فقط بموعد المناورة ولكن بنوعية القوات المشتركة فيها وحجمها واتجاهات حركتها ، ومن جانبه فان الجنرال « سيلاسفيو » ينقل هذه المعلومات الى الطرف الآخر . .

فمن أين تأتي المباغتة واحتمال الهجوم الوشيك ؟

ومع ذلك فلنفرض أن هذا الاحتمال كان واردا ، فهل يتحقق استباقه واجهاضه بالذهاب الى القدس المحتلة ؟

أتصور أي شيء الا الذهاب الى القدس .

أتصور مثلا أن يذهب الرئيس السادات بمفرده الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويقوم من فوق منبرها بفضح المخطط الاسرائيلي أمام العالم كله . . . وربما خرج من الأمم المتحدة في نيويورك يقصد الى البيت الأبيض في واشنطن ليقابل الرئيس كارتر ويضع الولايات المتحدة أمام مسئولياتها .

ذلك أو غيره يجوز تصوره .

سؤال ـ ربما كان السبب هو الضغوط الاقتصادية ؟

جواب ـ لا أظن ذلك أيضا . . . لو كان ذلك هو الدافع لكان الأولى بالزيارة أن تكون الى الرياض مثلا أو الى الكويت . دعني أعود الى ما كنت أتحدث فيه عن

اللقاء الذي كان هنا في مكتبي وأشترك فيه بعض السفراء العرب .

أحدهم كان رأيه أنه ربما أراد الرئيس السادات أن يساعد الرئيس كارتر ضد جماعات الضغط الصهيوني .

وكان رأيي : ربما ، ولكن ذلك باهظ التكاليف بالنسبة له بالطبع ، الا اذا كانت لديه ضمانات مسبقة باتمام الانسحاب وقيام الدولة الفلسطينية ، ففي مثل هذه الحالة يختلف الأمر ، ومع ذلك فقد كان الأفضل أن يتم لقاء مباشر ـ اذا كان ذلك ضروريا ـ في جنيف .

سؤال ــ اذن ما هو الدافع ؟

جواب ــ الحقيقة أنني لا أعرف . . . هناك دافع بالتأكيد جعل هذا التغير في المواقف ممكنا . .

عندما كان الرئيس السادات في الولايات المتحدة في الربيع الماضي تحدثوا معه عن تطبيع العلاقات مع اسرائيل ، وكان رده أن ذلك شيء لن نراه في جيلنا وربما تحقق في أجيال لاحقة ، وكان في ذلك على حق .

كان أقصى ما أبدى الاستعداد له هو انهاء حالة الحرب في مقابل الانسحاب وقيام الدولة الفلسطينية ، وذلك فيما أظن كان منطقيا . كذلك تحدثوا مع السادات في الربيع الماضي عندما كان في أمريكا عن المفاوضات المباشرة ، وكان رأيه أنه لا يرى امكانية لذلك طالما الأرض محتلة ، وكان في ذلك على حق . .

كيف تغيرت المواقف ؟ ولماذا ؟ لا أعرف .

هناك شيء ما حدث ، وأنا أعترف بجهلي به ، ولكن جهلي به لا ينفي حدوثه .

سؤال ــ هل تتوقع مقاومة من الشعب المصري ضد الزيارة المرتقبة ؟

جواب ــ إنني كما قلت لك لا أستطيع أن أتحدث عن الشعب المصري ، ثم أنه

لم يمض وقت كاف على المبادرة بحيث يمكن اجراء رصد دقيق لاتجاهات الشعب .

ولكني عندما أتحدث عن نفسي فاني أتحدث في الواقع عن مواطن مصري وبطبيعة الحال فلا بد أن ما أشعر به قريب على نحو أو آخر مما يشعر به الآخرون من أفراد الشعب . . وأكثر ما أحس به أنا شخصيا هو الشعور بالحيرة .

إنني عندما أعلنت المبادرة لم آخذ موضوعها جدا في البداية ، وتصورت المسألة كلها زلة لسان ، وكانت هناك بعض الشواهد المشجعة على هذا الظن ، لكن التطورات سارت في اتجاه آخر ، فقد التقطت اسرائيل الخيط ووجهت الدعوة ، وتوالت الخطى المتبادلة واكتسبت القصة كلها قوة فعل ذاتية بدا صعبا ايقافها . . . انني أمس فقط (الأحد ١٣ نوفمبر ١٩٧٧) بدأت أعتقد أن هذه الزيارة سوف تحدث ، وأنا في حيرة بالنسبة للدافع اليها ، ثم أنني في حيرة بالنسبة لما يمكن أن تسفر عنه .

لأكثر من ثلاثين سنة كان الصراع العربي الاسرائيلي هو الصراع الرئيسي في حياتنا ، ودعني أقول لك أنه بالقياس اليه فان صراعكم مع الشيوعية لا يزال مجردا فيما يتعلق بكم . .

ان صراعنا مع اسرائيل ليس مجردا وانما هو خطر واقع . .

ان أحدا لم يمس وحدة أراضيكم . . . ولا شرد ملايين من أمتكم . . ولا خاض ضدكم خمس حروب متوالية بهدف السيطرة والتوسع . اننا حتى فيما يتعلق بمصر وحدها لم نستعد بحرب أكتوبر وباتفاقيات سيناء الأولى والثانية الا ما مساحته سبع أراضي سيناء ، ومعنى ذلك أن ستة أسباع سيناء ما زالت تحت الاحتلال ، هذا بالطبع غير هضبة الجولان السورية ثم الأراضي المحتلة من فلسطين وفي مقدمتها القدس . دعني أقول أنني لم أفهم أيضا سر الذهاب الى القدس . منذ أيام كما تذكر كان « بلومنتال » وزير المالية الامريكية يزور اسرائيل وأراد « تيدي كوليك » عمدة القدس أن يصحبه في زيارة للقدس الشرقية ، ولكن « بلومنتال » ـ وهو يهودي أمريكي ـ رفض دعوة « تيدي كوليك » لأن حكومة الولايات المتحدة لا تعترف

بالسيادة الاسرائيلية على القدس الشرقية ، وتسبب ذلك في أزمة . .

كل هذه أشياء لا أفهمها ، وأتصور قياسا على شعوري أن هناك غيري لا يفهمونها . .

سؤال ـ هل أنت متفائل بنتائج هذه الرحلة أو أنت متشائم ؟

جواب ـ الموضوع ليس موضوع تفاؤل أو تشاؤم ، وانما الموضوع حساب تقديرات . . . وفي تقديري أن المواقف الأساسية لم تتغير ، على الأقل لم يتغير الموقف الاسرائيلي ، وأمس فقط قرأت رد مناحم بيغن رئيس وزراء اسرائيل في الترحيب باقتراح زيارة الرئيس السادات . . . ان بيغن حتى وهو يرحب بالزيارة حدد شروطه الأساسية وركز على نقطتين :

الأولى ـ إن اسرائيل لا تقبل بمبدأ الانسحاب الى خطوط ما قبل يونيو سنة ١٩٦٧ .

والثانية ! أن اسرائيل لن تسمح بقيام دولة فلسطينية .

واذن فهو قد بادر الى تحديد اطار المحادثات المقبلة ، وأنا لا أعتبر هذا الاطار مقبولا . . .

إنني أريد بأمانة أن أكون متفائلا ، ولكني لسوء الحظ لا أجد أساسا مهما كان واهيا أبني عليه تفاؤلي . .

انني أرى من حولي ما يشبه مهرجان الفرح ، ومن العيب أن يتحدث الانسان بالشؤم في ليلة الزفاف ، ولكني مع الأسف لا أعتبرها ليلة زفاف .

وفي حديثي الى الـ « بي . بي . سي » ـ هيئة الاذاعة البريطانية ـ قلت :

« **سؤال** ـ ما هو رأيك في النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الزيارة القادمة التي يزمع الرئيس السادات أن يقوم بها الى القدس ؟

جواب ــ لا بد أن أقول لك بكل موضوعية أنني حتى الآن ما زلت مذهولا لهذه الزيارة . . انها في رأيي تجيء على عكس كل شيء من أسس سياساتنا قبلها ، حتى في عهد الرئيس السادات نفسه . .

كيف يمكن عبور الخطوط الى الناحية الأخرى ؟ ذلك أمر يفوق قدرتي على التصور . .

هناك حالة حرب ما زالت قائمة . . . وهناك أجزاء من وطننا محتلة . . . وهناك أجزاء من عالمنا العربي محتلة . . . والخصم الذي نعبر الخطوط اليه يقول لنا صراحة أنه لن يقبل تحت أي ظرف من الظروف أن ينسحب الى ما وراء خطوط سنة ١٩٦٧ ، ولن يقبل تحت أي ظرف من الظروف بقيام دولة فلسطينية . .

انني لا أعرف للرحلة المنتظرة سابقة أخرى في التاريخ .

ومن سوء الحظ أنني قرأت في احدى الصحف المصرية استشهادا تاريخيا بزحلات السلام التي يمكن مقارنتها برحلة القدس . . . ومبعث سوء الحظ أن الباحثين في التاريخ من كتاب الصحف المصرية لم يروا ما يقارنون به هذه الرحلة الا سابقتين عليها هما رحلة « نيفيل تشمبرلين » رئيس وزراء بريطانيا الى ميونيخ لمقابلة « هتلر » سنة ١٩٣٨ ، ثم طيران « رودولف هيس) نائب « هتلر » الى اسكوتلندا في سنة ١٩٤١ لمقابلة « تشرشل » . . .

وأظن أن المقارنة مزعجة ، والحقيقة أنني أعتبرها ظلما للرئيس السادات . . .

سؤال ــ غير معقول . . هل قالوا ذلك فعلا ؟ . . هل أجروا هذه المقارنة ؟

جواب ـ ان الصحيفة التي نشرت هذا الكلام على مكتبي في الغرفة المجاورة ، وتستطيع أن تأخذها اذا أردت . .

سؤال ــ اذن لماذا هذه الرحلة ؟

جواب ـ أنا شخصيا لا أعرف . . ولكني أدعو الله أن يكون هناك من يعرف

أكثر مني ، والا فنحن في مشكلة خطيرة . . لا بد أن يكون ما يعرفه الآخرون خطيرا وحاسما . . . لا بد أن تكون لديهم أسباب من الثقة تجعلهم مطمئنين الى نتائج مثل هذه المغامرة الخطيرة . . . أما أنا فأعترف بجهلي ولا أخجل من ذلك .

سؤال ــ هل تتصور أن ردِ الفعل فِي العالم العربي خارج مصر ، وهو حتى الآن مصاب بالدهشة والذهول ، سوف يفيق مما أصابه ويغير موقفه ، خصوصا سوريا . .

جواب ــ أخشى أن الأمر سيكون عكس ذلك . . . ان الدهشة والذهول سوف يزولان ، ولكني أعتقد أنه سيحل محلهما شعور عميق بالمرارة . . . إنني سمعت رأيا يقول أن بعض ردود الفعل الذي نسمعه الآن من العالم العربي خارج مصر سبق لنا سماعه بعد اتفاقية سيناء الثانية ، ومن ثم فليس في الأمر جديد . .

أخشى أن أقول أن المقارنة ليست دقيقة . .

اننا الآن أمام شيء جديد تماما . . .

ان اتفاقية سيناء الثانية كانت على نحو أو آخر استمرارا للمنطق الذي عقدت به اتفاقية سيناء الأولى . .

أما الآن فنحن أمام منطق مختلف تماما . .

سؤال ــ هل تظن أن هناك فرصة كما أوحى الرئيس السادات بأن ذلك سوف يفتح الطريق أمام مؤتمر جنيف ؟

جواب ــ انني لا أدري كيف يمكن أن يحدث ذلك . . . لقد كنا نريد أن نذهب الى جنيف كوفد عربي موحد ، وكان هذا ضروريا لأسباب عديدة . . . والآن فانني لا أتصور أن امكانية تشكيل وفد عربي موحد لا تزال قائمة . . . ان عقلي لا يستطيع أن يتصور مثل هذا الاحتمال . .

سؤال ــ اذن فأنت ترى استحالة عقد مؤتمر جنيف ؟

جواب ـ هذا صحيح . . . وأظننا نحتاج الآن الى جنيف عربية قبل حاجتنا الى جنيف مع الاسرائيليين . »

وفي حديثي الى الـ « تيمس » قلت :

« انني لست ضد تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط .

وربما كنت أخفف من معارضتي لزيارة الرئيس أنور السادات لاسرائيل لو أنها اقتصرت على مجرد كونها تحديا للسلام نواجه به اسرائيل من الداخل . .

ان الزيارة تحولت الى شيء آخر . . . تحولت الى زيارة رسمية . . . ثم اكتسبت الزيارة ديناميكية تطبيع العلاقات . . . ثم جاء مؤتمر القاهرة ـ مينا هاوس ـ ليعزز هذه العملية . . . ثم تجيء زيارة بيغن المرتقبة للاسماعيلية وتعززها أكثر وأكثر . .

وفي ذلك الوقت فان مصر في حالة قطيعة كاملة مع الدول العربية التي تعارض المبادرة ، وهي في نفس الوقت على غير اتصال مثمر مع جبهة الدول المساندة التي تقدم لها الدعم . .

حتى لو قبلت منطق الزيارة فانني لا أعرف لماذا لم نقل للعالم العربي بما ننوي أن نفعله متحملين مسئوليته كتحد من أجل السلام ، واعدين بعرض النتائج عليه فور اتمام الزيارة . .

اننا لم نفعل ذلك . . . وبدلا منه رحنا ندافع عن أنفسنا وتركنا الأمور تتصاعد ، ثم رحنا نهاجم في جميع الجبهات . . . العرب والاتحاد السوفياتي . .

إنني أسلم أن المبادرة قبلت في مصر من جانب شعبها بحماسة ، ولكن ذلك في ظني حدث لأسباب أخرى لا علاقة لها بموضوعها ، ومن هذه الأسباب الضيق بالحرب وتكاليفها .

ثم جاء تأثير التليفزيون وغيره من وسائل الاعلام التي شدت الشعب المصري الى متابعة مبهورة بما يجري ، والنتيجة أن الشعب المصري أحس أنه شارك فيما يجري

وكان من أثر هذا الاحساس أنه جرف أية تحفظات عليه ، ولكن صنع السلام أخطر من كل المؤثرات التي يمكن أن يصنعها استعراض تليفزيوني ضخم . .

الى جانب ذلك فقد كان هناك الاعتقاد بأن السلام ـ لا أعرف أي سلام ـ سوف يؤدي الى حل جميع مشاكل مصر الاقتصادية . . . كان هناك أيضا احساس المصريين بأن غيرهم من العرب ازدادوا غنى في حين أنهم ازدادوا فقرا . .

ان أحدا لا يعارض في السلام ، ولكن السلام يحتاج الى دعائم قوية يقوم عليها . . بل انني حتى وبرغم كل ما يقال لا أعتقد أن الاتحاد السوفيتي يعترض على السلام . . . ان الاتحاد السوفيتي يحبذ ـ وكان طول الوقت يحبذ ـ الوصول الى تسوية سلمية ، وبالنسبة لهم فقد كان ذلك يجنبهم مخاطر صدام محتمل مع الولايات المتحدة ، كذلك فانهم يريدون أن يوفروا على أنفسهم أعباء امداد العرب بالاسلحة ، ثم اني أظنهم يتصورون أن جو السلام قد يواتيهم بما يتفق مع خططهم ، فهم يتصورون أن انتهاء النزاع مع اسرائيل سوف يفتح الباب أمام ضرورات التغيير الاجتماعي في العالم العربي . .

ان سوء العلاقات بيننا وبين الاتحاد السوفيتي لا يقع علينا وحدنا ، ولكن الاتحاد السوفيتي نفسه له نصيب فيه ، فقد تصرفوا في كثير من الأحيان بطريقة غليظة ، وأظنهم يستحقون بعض ما يجري لهم الآن ، ولكني لا أعتقد أنهم يستحقونه كله . .

كان يجب أن ننسق سياستنا مع الآخرين ، ولكننا لم نفعل . .

وانتقدنا الآخرون في العالم العربي وانفعلنا . .

والآن فان هناك موقفا مؤسفا في العالم العربي . .

هناك فوق مصر ضباب يحجب الرؤية السليمة ويحجب التقييم الصحيح لما قمنا به بسلبياته وايجابياته ، وهناك في بقية العالم العربي نوع آخر من الضباب . . . ضباب العصبية التي لا ترى أي شيء ايجابي فيما قمنا به . .

انني لا أوافق على هذه الحملة المعادية للعرب التي نقوم بها الان . . اننا نريد أن نكسب معركة تاكتيكية في داخل مصر من أجل الحصول على قبول الشعب المصري لما حدث ، ولكننا في هذا السبيل ندمر بأيدينا عناصر استراتيجية لقوتنا في المنطقة كلها . .

وليس يهمني أن يقال بأننا هدمنا حاجزاً نفسيا كان يقوم بيننا وبين اسرائيل اذا كنا قد أقمنا بدلا منه حاجزا نفسيا بيننا وبين أمتنا العربية .

ان ذلك قد يمهد لعزلة مصر عن العالم العربي ، وهذا أمر خطير بالنسبة للأمة كلها ، ثم أنه سوف يفرض علينا ـ حتى لو لم نكن نريد ذلك أو نقصده ـ أن نجد أنفسنا أمام مخرج واحد وهو عقد اتفاق منفرد مع اسرائيل ، وذلك ما تريده اسرائيل . .

وحتى لو اضطر بعض العرب الى السكوت عما نقول به ، فان سكوتهم سوف يكون عناء شديدا وسوف يفتقد عنصر الرضا الاختياري ، وذلك ليس طريق السلام . . ان سلاما على هذا النحو سوف يكون بناء من ورق الكرتون وسوف يقود الى الكثير من المتاعب والمخاطر ، لأن السلام لا تصنعه الهستيريا من جانب ، أو لوي الأذرع من جانب آخر .

انني في هذا كله لم أكن أعاند . . لقد كنت أناقش وأحلل وأتساءل ، وربما كانت لهجة التساؤل هي التعبير الذي ساد أساسا كل ما قلت به . وعندما كنت أتساءل عن امكانية نجاح المبادرة ، فقد كنت أضع في اعتباري ليس فقط حقائق الصراع الموضوعية ، وانما أيضا الموقف السياسي الاسرائيلي على مستوى القمة تجاه المبادرة ، ومن سوء الحظ أن اتجاه الحوادث منذ وقتها وحتى هذه اللحظة أكد ما كنت وغيري نتساءل بالخشية تحسبا له .

وعلى أي حال فهذا كله كلام يدخل في مجال التحليل السياسي كما قلت ، وفي باب ابداء الرأي .

المدعي الاشتراكي : أشرت في حديثك في جريدة الاهالي بتاريخ ١٩ الى أنه بدأت سياسة اخراج السوفيت من المنطقة ، وأن هذا ما لا تفهم له سببا . فهل ترى أن الوجود السوفيتي حتى كفكر ؟ واذا لم يكن الأمر كذلك فهل لا ترى بعض مواقف الاتحاد السوفيتي وبعض المواقف المماثلة مبررا لاخراج السوفيت من مصر ؟

هيكل : ان وجود الاتحاد السوفيتي، في مصر أو في المنطقة ليس ضرورة فكرية ، بالطبع ، ولكنه فيما أظن مسألتين :

المسألة الأولى أن تواجد أي واحدة من القوتين الأعظم في أي مشكلة أو في أي منطقة حساسة من العالم هو شيء لا يمكن تجنبه . فالاتحاد السوفيتي مثلا كاحدى هاتين القوتين طرف أساسي في النظام الدولي الراهن ، ولا يمكن حل أي قضية من القضايا المستعصية الاقليمية أو العالمية في معزل عنه، أو في معزل عن القوة الأعظم الثانية وهي الولايات المتحدة .

أن الاتحاد السوفيتي الى جانب ذلك موجود جغرافيا على تخوم الشرق الأوسط .

ثم أن الاتحاد السوفيتي ـ مثله في ذلك مثل الولايات المتحدة ـ موجود في الفضاء الخارجي لكل الدول بصرف النظر عن اراداتها .

أقصد أن أقول أن هناك وضعا خاصا للقوى الأعظم . . . لها دور ومن المناسب أن يسمح بأن تمارس هذا الدور بطريقة بناءة ومحكومة .

والمسألة الثانية فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي أنه الطرف الدولي الوحيد تقريبا الذي يستطيع أن يقدم لنا سلاحا نخوض به معركة تحرير الأرض واستعادة الحق ضد اسرائيل ، وليس هناك فيما أتصور مصدر آخر يستطيع أن يعوض هذا المصدر اذا كنا نتكلم عن اسرائيل . لا يعقل مثلا أن تكون الولايات المتحدة مورد السلاح الأساسي لاسرائيل هي نفسها مورد السلاح الأساسي لأي طرف يريد أن يحارب اسرئيل دفاعا عن حقه وأرضه .

ثم أن أوروبا الغربية ـ مثلا ـ لا تستطيع ، فكل انتاج أوروبا الغربية من

الدبابات في ثلاث سنوات أقل مما استهلك من الدبابات في حرب أكتوبر (تشرين الاول) التي استغرقت خمسة عشر يوما .

هناك أيضا مشكلة الامداد بالسلاح تحت ظروف الحرب الفعلية وهو أمر لا تقدر عليه الا واحدة من القوتين الأعظم .

الى جانب ذلك فقد نلاحظ أن حرب أكتوبر ، وهي أعظم منجزاتنا في الحقبة الأخيرة ، دارت من أول طلقة الى آخر طلقة بأسلحة سوفيتية . من هذا كله فان رأيي ـ وهو مجرد رأي ـ أن العلاقة مع الاتحاد السوفيتي ليس ضرورة فكرية ولكنها قد ترقى الى مستوى الضرورات الاستراتيجية ، وهذا ما أكده الرئيس السادات بنفسه عندما وقع في مايو ١٩٧١ على معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي . والغريب أنه كانت لي شخصيا تحفظات على هذه المعاهدة في وقتها ، وأبديت رأيي في ذلك صراحة في حديث للتليفزيون المصري .

أي أنني ـ كتلخيص نهائي لهذه النقطة ـ واحد من الذين يتصورون أن العلاقة مع الاتحاد السوفيتي ليست قدرا أعمى ، ولكني تصورتها ولا زلت أتصورها واحدا من الخيارات العقلانية والهامة المتاحة لنا . وأما فيما يتعلق بمواقف الاتحاد السوفيتي بعد حرب أكتوبر فهذا موضوع لا أتعرض له ، وان كنت أمانة واحدا من الذين تمنوا مد جسور للتفاهم وتطويق أي أسباب لسوء الفهم . . ان ذلك في رأيي لم يكن يخدم هدف الحرب فقط ، ولكن يخدم هدف تحقيق السلام العادل . فالاتحاد السوفيتي هو واحدة من القوتين الأعظم اللتين انعقدت لهما الرئاسة المشتركة لمؤتمر جنيف ، وهو باطاره وبأطرافه وبظروفه المجال الأكثر ملاءمة لعملية صنع السلام . ويبقى أيضا أن تلك كلها آراء واجتهادات تطرح خيارات أمام صانع القرار المصري ، ولا تستطيع أن تفعل ما هو أكثر من ذلك .

المدعي الاشتراكي : يبدو من ثنايا الأحاديث المختلفة أنك تأخذ على القيادة المصرية أنها لم تتقيد بقرارات مؤتمر القمة من حيث عقد الصلح والمفاوضات ، ولكن هل ترى اذا تطورت الظروف أن نظل جامدين ولا نحاول استغلال التطور ؟ . . وأن المبادرة كانت استغلالا للظروف التي جدت في العالم

السياسي ، وأن صانع القرار وان كان تحمل مسئوليته لم يخرج عن اجماع الـدول العربية ، فلا هو قبل صلحا منفـردا ، ولا هو اعتـرف باسرائيل ، رغـم أن جميع الدول أقرت القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن ، ورغم أن المبادرة كان لها أثرها في دول العالم أجمع الى أن صدر قرار او بيان الاشتراكية الدولية الذي هو أقرب ما يكون الى وجهة نظر الدول العربية ، وأن كان لا يتفق معها في معظم النقاط ؟

هيكل : لم يرد فيا كتبتـه أن صانـع القـرار المصري قام بمخالفـة لمقـررات القمة ، فهـذه مسألـة يقررهـا غـيري ممـن شاركوا على مستـوى القمـة في صنـع القرارات .

وأما عن تطورات الظروف واستغلالها ، فان حق صانع القرار ثابت ولا يمكن ولا يحق لأحد أن يعترضه فيا اذا وجد مناسبا استغلال تطور الظروف . . . كل ذلك ممكن شريطة أن يجري في اطار الاستراتيجية القومية المقررة .

ولقد كنت واحدا من الناس الذين حذروا بقية الأمة العربية من الهجوم غـير الواعي على المبادرة ، فقلت أن هناك قبـولا شعبيا مصريا لا شك فيه لهـا ، ومهما اختلفت آراؤنا في أسبابه فان هذا القبول الشعبي أصبح حقيقة سياسية لا يمكن لأحد ان يتجاهلها والا وجد نفسه في صدام مع الشعب المصري نفسه . ان ذلك لـم يكن في رأيي داعيا كافيا للآخرين كي يغيروا رأيهم في المبادرة ، ولكنه بالتحديد كان داعيا الى أسلوب مختلف في معالجتها ، وكان الاسلوب الأمثل في رأيي هو أسلوب الحوار وليس أسلوب الصدام .

وأما عن بيان الاشتراكية الدولية ، فلعلي أذكر بالحقيقة التي أصبحت شائعة عن أن الذي تولى صياغته هو آبا ايبان وزير خارجية اسرائيل السابق .

ومع ذلك ، وبصرف النظر عن هذا كله ، فالعبرة ليسـت بقـرار ينضـم الى سلسلة القرارات الصادرة عن المحافل الدولية ، وانما العبرة أن قيمة كل القرارات الدولية وأي مفعول لها يبقى مرهونا ببناء موقف تفاوضي عربي دولي قادر .

المدعي الاشتراكي : ذكرت في حديثك (عدد ١٩) أنك اذا قرأت صحفنا الآن تخرج بأن كل الحرية التي تمارسها الآن هي حرية واحدة أساسية وهي مهاجمة الماضي . . . الحرية ضد اتجاه وفكر وسياسة شخص معين ، الى آخر ما جاء في الحديث المنشور في الجريدة ؟ فهل لا ترى من حديثك هذا نوعا من انكار الحقيقة والتشهير بالصحافة المصرية والمؤسسات المصرية بأنها مقيدة ولا تملك من حريتها الا مجال النقد للرئيس عبد الناصر وسياسته ، وهل تؤمن حقيقة أنه كانت للصحافة وللمؤسسات الدستورية مثل ما يتوافر لها في العهد الحاضر من مناخ الحرية وتولي مسئولياتها ؟

هيكل : انني لأسباب شخصية وذاتية ، وعن عفة وليس عن خوف ، أرجو اعفائي من أي مناقشة عن الصحافة المصرية في أوضاعها الراهنة . ثم أنني أتحفظ على صيغة السؤال خصوصا فيما يتعلق بكلمة التشهير ، وربما أضفت أنني لم أقم بحملة تشهير ضد الصحافة المصرية ، بل من سوء الحظ أن العكس صحيح وأن هناك حملة تشهير موجهة ضدي من الصحافة المصرية .

اذا أردت خارج هذا كله أن أتحدث عن موضوع حرية الصحافة ، فاني أعود الى ما سبق أن كتبته ونشر في مصر . . . أعود على سبيل المثال الى مقال لي في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٨ في جريدة الأهرام عنوانه « أزمة الشك في الصحافة المصرية » ، وفي هذا المقال قلت :

« ان حرية الصحافة لا تقاس بمعيار الحديث عن مشاكل المواصلات والاسكان والتليفونات الى آخره ، وانما حرية الصحافة لا يمكن أن يكون لها محك الا قدرة الصحافة على مناقشة القرار السياسي ومن الذي يحكم ؟ ولصالح من يحكم ؟ وما هو أسلوب الحكم ودستوره وقانونه وضوابطه وضماناته ؟ الى آخره . . .

ان المناقشة في السياسة ـ مناقشة القرار السياسي ـ هي صميم الديمقراطية عندما تمارس في حرية الصحافة . . . أما مسائل المواصلات والاسكان والتليفونات الى آخره ، فان الحرية فيها مسألة فرعية .

أضيف أيضا عن رأيي في حرية الصحافة مسألة أخرى أستشهد فيها بمقال آخر عبرت فيه عن قلقي من أن يجيء يوم يصبح فيه الرقيب على الصحفي شعورا بالخوف قابعا في أعماق قلب أي صحفي ، لأن ذلك وضع أخطر من وجود رقيب أمامه . . . يناقشه ويحاوره فيما يريد حذفه أو ما يسمح بنشره .

ان مواقفي كلها بخصوص حرية الصحافة وتصوراتي لها موجودة ومنشورة قبل الظروف الأخيرة ، ولا أريد من باب العفة السياسية ـ أو حتى ادعائها ـ أن أتعرض لأوضاع مهنة تشرفت وأتشرف بالانتماء اليها ، بصرف النظر عن متغيرات الظروف .

المدعي الاشتراكي : نشرت مجلة الاكسبريس حديثا في مارس ١٩٧٧ قلت فيه « انني أتألم من أجل مصر » ، وقد تضمن أفكارا تعارض السياسة المصرية ، بل وتصل الى حد القول بأن مصر أعطت لاسرائيل ما كانت تتمناه وهو الاعتراف الواقعي . . ؟

هيكل : لقد رجوت أن لا يتطرق هذا التحقيق السياسي الى الأحاديث ، لأن الاحاديث الصحفية بطبيعتها لا يمكن أن تعبر عن رأي صاحبها بتمامه وكماله ، فالذي يحدث في الأحاديث على سبيل المثال أن المتحدث يتكلم لمدة ساعة أو أكثر ، ثم يكتفي الصحفي باقتضاب ذلك في سطور أو أعمدة قليلة . مما يخل بالمعنى ، ولذلك فان الأحاديث الصحفية لا تصلح في اعتقادي كأساس لاجراء مناقشة متوازنة . . وعلى أي حال ففيما يتعلق بكاتب صحفي ـ وهذا هو وضعي ـ فان لدي مكتوبا ومنشورا ما هو أكثر من الف وخمسمائة مقال ، أي الف وخمسمائة صفحة جريدة الى جانب عشرات الكتب ، وبالتالي فان مجمل آرائي ومواقفي موجود فيها وبما استطيع تحمل مسؤوليته لفظا ومعنى ، وهذا ما لا ينطبق بالطبع على الاحاديث الصحفية التي لا يملك من ادلى بها أي سلطة على شكلها النهائي الذي تصدر به ، وانما هي بالطبع تخضع لمصادفات تتعلق بنوع الصحفي وكفاءته وبنوع الجريدة واتجاهاتها .

المدعي الاشتراكي : هل حاولت اذا كان ما نشر في الاكسبريس (وقد أطلعناه عليه) لا يمثل رأيك أو تعبيراتك أو وجهة نظرك التمثيل الذي تريده ، فهل

حاولت نشر تكذيب عنه ؟

هيكل : يستطيع الذي أدلى بالحديث أن يصدر ما يشاء من تصحيحات اذا وجد في الحديث الذي نشر ما يتصادم تماما مع ما أدلى به من معلومات وآراء ، ومع ذلك وبدون أن أناقش ما نشر في الاكسبريس أو حتى أطلع عليه ، فان أحدا لا يستطيع أن يتعقب ما ينشر عنه في العالم ، والا وجد نفسه في النهاية ولا عمل له الا التعقب ، ومع ذلك ففي بعض الأحيان وحين يكون ذلك ممكنا فان التصحيح يصبح لازما ، ولقد حدث على سبيل المثال أن احدى المجلات العربية نشرت على لساني حديثا وجدت فيه تجاوزا ، فكتبت طالبا التصحيح ، وبالفعل نشر التصحيح وانتهى الأمر .

المدعي الاشتراكي : هل أدليت بحديث لتليفزيون المجر في مارس ١٩٧٧ مع المحرر « كرود نيال » ؟

هيكل : نعم ، أتذكر أنني أدليت بحديث تليفزيوني ، ولكن ما ينطبق على الأحاديث الصحفية ينطبق على الأحاديث التليفزيونية ، لأن الذي يحدث في الغالب أن أجهزة التليفزيون ، وبسبب الوقت المحدد لبرامجها الاخبارية ، تذيع أجزاءا مما يقوله أي متحدث ، وربما لا تذيع النص كله ، وهنا أيضا فاني أعتقد أن حجم ما نشرته من مقالات يوضح موقفي ويغني عن التعريف بموقفي . . وذلك دون الدخول في تفاصيل كلمة هنا أو كلمة هناك قد تكون خارج سياقها .

المدعي الاشتراكي : بأي لغة كان الحديث ؟

هيكل : كان هذا الحديث في مارس ١٩٧٧ ، ونحن الآن في يوليو ١٩٧٨ أي أن قرابة عام ونصف مضت على هذا الحديث ، وبالطبع فأنا لا أتذكر .

المدعي الاشتراكي : أرسلت الينا هيئة الأمن القومي نص التسجيل الذي أجري في تليفزيون المجر في ٢٩ مارس ١٩٧٧ مع « كرود نيال » ، وأرسلت نسخة عربية وأخرى انكليزية . هل ترى من مطالعتك لها وللترجمة أنه نص الحديث ؟

هيكل : أستأذن في عدم الاطلاع على النسخة العربية أو الانكليزية كما وردتا من هيئة الأمن القومي ، فليس هناك ضمان لأن يكون هذا هو ما أدليت به بتمامه وكماله ، وان كنت لا أستبعد أن يكون هذا هو النص الذي أذيع فعلا ، مع احتمال أن تكون هناك اختصارات أو قطع أو فصل بين أجزاء الحديث ، ولهذا فانني كما قلت أستأذن أن يكون الحساب معي على أساس ما كتبته وما أتحمل مسئوليته بالكامل ، وهو في حقيقته كثير جدا وهو كاف لبيان موقفي .

المدعي الاشتراكي : انتهت الجلسة . . .
الجلسة القادمة موعدها يوم الثلاثاء أول اغسطس ١٩٧٨

وقائع تحقيق سياسي

الجلسة العاشرة

الثلاثاء أول اغسطس ١٩٧٨

«الجزء الأول»

مخطط عزل مصر عن العالم العربي قديم أسئلة وأجوبة أخرى عن عبد الناصر وعصره



في بداية هذه الجلسة قال محمد حسنين هيكل أنه يريد أن يشير الى أن التحقيق طال معه الى عشر جلسات حتى الآن امتدت على رقعة ثلاثة شهـور ما بـين يونيو ويوليو وأغسطس الذي يبدأ اليوم ، وعلق المدعي الاشتراكي بقوله أن جلسة اليوم على أي حال هي الجلسة الأخيرة ، وبها يكتمل التحقيق .

المدعي الاشتراكي : أشرت في كتابك « لمصر لا لعبد الناصر » أنه يحزنك أن حديثك في الكتاب لا يصل للقارىء المصري ، وأنه لا حيلة لك ، ولم يكن فيه ما يدعوك ـ حسبما سطرت ـ الى دور الشيطان الأخرس الساكت عن الحق ، وأنها قد تثير عليك ما أنت في غنى عنه . . فما المقصود من هذه العبـارة التـي أوردتهـا في المقدمة ؟

هيكل : ان كتاب « لمصر لا لعبد الناصر » كان في الواقع سلسلة مقالات ، وكانت هذه المقدمة التي يشير اليها السؤال تمهيدا لهـذه السلسلـة من المقـالات ، وعندما جمعت هذه السلسلة وصدرت في شكل كتاب ، فان هذا التمهيد كان هو مقدمة الكتاب .

وفي الواقع فاني أظن أن خير توضيح لقصدي مما قلت أن يكون سياق ما قلته كاملا ، ولهذا فاني أستأذن في اثبات النص ، وهو على النحو التالي :

« ليست هذه الأحاديث محاولـة للدفـاع عن جمـال عبـد النـاصر وشخصيتـه وعصره ، ولكنها رواية مختصرة لمشاهـد رأيتها بعيني . ولقد اخترت وقائع تتصـل ببعض ما يثار اليوم في الحملة ضد جمال عبد الناصر ، ولم يكن هدفي أن أرد أو أدافع أو أسجل للتاريخ ، فذلك كله لم يجيء أوانه بعـد . وانمـا كان هدفي أن يعـرف الشعب في مصر ، وتعرف شعوب الأمة العربية ، أن الحقيقة ليست ما يدعى به اليوم فيما ينشر ويقال في القاهرة .

وأعرف مقدما أن هذه الأحاديث لن تصل الى القارىء المصري ، وذلك يحزنني ، ولكنه أمر لا حيلة لي ازاءه ، وان لم يكن فيه ما يدعوني الى قبول دور الشيطان الأخرس الساكت عن الحق .

وأعرف مقدما أيضا أن هذه الأحاديث سوف تثير عليّ ما أنا في غنى عنه ، وسوف أهاجم بسببها دون فرصة لحق الدفاع عن النفس ، وسوف ينسب اليّ ما لم أقله ، وأتهم بما لم أقترفه ، ومع ذلك فاني أقبل راضيا وسعيدا ، عارفا أن كل واحد منا يملك اختيار مواقفه ولكن من منا يملك اختيار مقاديره ؟ ـ »

ان ما قصدته مما قلت واضح من نصوصه ، ولكني ألاحظ أن العبارة التي بدأ بها هذا السؤال أسقطت من النص الأصلي الذي أسأل في كلمتين هما « ولكنه أمر » ، وبعد هاتين الكلمتين يتصل النص الى القول بـ « لا حيلة لي ازاءه » ، ثم يستطرد النص الى القول « وان لم يكن فيه ما يدعوني الى قبول دور الشيطان الأخرس الساكت عن الحق » وهو استشهاد بالحديث الشريف القائل بأن الساكت عن الحق شيطان أخرس .

أظن أن القصد واضح من سياق الكلام واتصاله ، وبالطبع فان الذي دعاني الى كتابة هذه السلسلة من المقالات أصلا هو أن الصحف في ذلك الوقت كانت مليئة بحملات ادانة شاملة لكل عصر جمال عبد الناصر وللرجل نفسه ، ووصل بعضها الى حد اتهامه في ذمته المالية ، وكانت تلك كلها أمورا محزنة . وفي الحقيقة فاني كنت أعتبر الاساءة بالدرجة الأولى موجهة الى الشعب المصري أكثر منها لجمال عبد الناصر ، وقد شرحت هذه النقطة بالتفصيل فيما سبق من أسئلة في جلسات سابقة ، وفرقت بين النقد وبين حملات الادانة الكاملة لأنها تسلب الشعب المصري بعضا من أعظم منجزاته التاريخية وتشككه في قدرته مستقبلا على تحمل مسؤولية انجازات أخرى .

وأما فيما يتعلق بقولي أن هذه الأحاديث سوف تثير عليّ من الحملات ما أنا في غنى عنه وسوف أتعرض بسببها لهجمات لا أملك فرصة للدفاع ضدها ، فان ما

توقعته حدث مع الأسف . لقد تعرضت الى حملات يعرف أصحابها قبل غيرهم أنه لا أساس لها ، ووجهت اليّ اتهامات باطلة دون فرصة لحق الدفاع عن النفس ، وهو الحق الطبيعي لأي انسان . بل ان بعض هذه الاتهامات وصلت الى حد التزوير بالاستشهاد بمقاطع مبتورة من مقالاتي ، ووصلت الأمور الى حد اتهامي بالعمالة والخيانة ، الى غير ذلك من الألفاظ التي ابتذلت من كثرة ما استعملت بغير حق . أكتفي بهذا القدر في الرد على هذا السؤال ، فقد يكون في سياق التحقيق بعده ما يمكن اضافته . ولعلي أقول بسرعة أن نفس هذا التحقيق الذي يجري معي أمام هذه الهيئة الموقرة هو اضافة لما تعرضت له . انني سعيد بهذه الفرصة التي تتيح لي أن أبدي وجهات نظري فيما وجه اليّ ، ثم أنني سعيد بالتعرف الى أعضاء هذه الهيئة الموقرة . . ولكن ذلك لا يحجب حقيقة أنني معرض للمسألة وللتحقيق . .

المدعي الاشتراكي : لماذا ذكرت عبارة « لا حيلة لك فيه » ؟

هيكل : لأن عدم وصول ما أكتبه الى القارىء المصري هو فعلا أمر لا حيلة لي فيه ، فكله معرض للمصادرة . . ان كل صحيفة عربية أو أجنبية تنشر لي مقالا أو تنشر عني حديثا تصادر في مصر ، وهذا معروف وواقع . . . بل انه عندما تنشر احدى الصحف اشارة تقول فيها أنها ستنشر لي مقالا في الغد ، فان العدد الذي يحوي مجرد هذه الاشارة يصادر أيضا كما يصادر العدد الذي يصدر فيه المقال .

المدعي الاشتراكي : ذكرت أنك تعرف مقدما أن هذه الأحاديث لن تصل للقارىء المصري ، فعلى أي أساس بنيت هذا الرأي ؟

هيكل : بنيت هذا الرأي على أساس القاعدة التي جرى بها العمل دواما تقريبا ، وهي مصادرة ما أكتبه وما ينشر منه . . . قلت أن المصادرة تمتد الى عدد أي جريدة تعلن لقرائها أنها ستنشر غدا مقالا لي . . . ان هناك على سبيل المثال قرارا بمصادرة كتب لا يمكن أن تكون موضع خلاف لأنها لا تتعرض لقضايا راهنة . . . ان هناك كتابا يضم مجموعة من عشرين مقالا نشرتها عن حرب السويس سنة ١٩٥٦ في مناسبة مرور الذكرى العشرين على وقائعها . انني تشرفت في جلسة سابقة بتقديم

نسخة من هذا الكتاب للهيئة الموقرة . . ان هذا الكتـاب عن حرب السـويس في الذكرى العشرين على وقائعها صودر في مصر .

المدعـي الاشتـراكي : ولكنـك كتبـت في احـدى الصـحف المصرية « الأهالي » ، فلماذا لم تمنع ؟

هيكل : ان ما نشرته لي « الأهالي » كان حديثا صحفيا ولم يكن مقالا ، ومع ذلك تسبـب نشر هذا الحـديث في مشكلـة حوصرت بسببهـا المطبعـة التـي تطبـع « الأهالي » وأوقف طبعها ، وجرت اتصالات واسعة ، وقرب الصباح ترك العـدد ليدور على المطبعة ، واعتقادي أن السماح لـ « الأهالي » بالصدور وفيها حديثي كان من نوع ما يسمونه في المنطق « الاستثناء الذي يثبت القاعدة » .

المدعي الاشتراكي : ذكرت في كتابك « لمصر لا لعبد الناصر » ص ٦ أن قوى الثورة المضادة الظاهرة على السطح الآن تستطيع التركيز على الجوانب السلبية لتجربة الثورة . فما الذي تهدف اليه من عبارة قوى الثورة المضادة ؟

هيكل : مرة أخرى فان هذه العبارة ـ شأنها في ذلك شأن غيرها ـ لا يمكن أن تفهم بمعناها الحقيقي الا في اطار السياق الكامل الذي وردت فيه ، فاذا أردت أن أضع هذه العبارة في اطار سياقها الكامل مما كتبت فاني أعود الى الفقرة التي وردت فيها كاملة وكانت على النحو التالي : « كثيرا ما سئلت ، حتى من قبل أن تبدأ الحملة على جمال عبد الناصر وتتصاعد : لماذا لا أكتب قصته وقد كنت من أقرب الناس فكرا اليه ؟ ـ وكان ردي دائما :

ـ ما زال الوقت مبكرا بعد ، وما زالت رؤيتي مشوبة بالعاطفة . . وأريد أن أنتظر سنوات لكي أستطيع أن أقدم شهادة متكاملة للتاريخ » .

وعندما بدأت الحملة وتصاعدت ضد جمال عبد الناصر كان السؤال الملح هو :

ـ اذا لم تكتب الآن فمتى تكتب ؟ والى متى وألسنـة السـوء وحدهـا مطلقـة العنان ؟

وكان ردي دائماً :

ـ اذا أردت أن أكتب فلا ينبغي أن يكون ما أكتبه في مجال الدفاع عن جمال عبد الناصر ، فهو لا يحتاج مني ـ أو من غيري ـ الى دفاع عنه ، ثم انني أريد ، اذا كتبت ، أن أضع أمام الناس صورة متكاملة للتجربة كلها : الضوء والظل ، النجاح والفشل ، الأصيل والدخيل في كل ما جرى وكان . وخشيتي من الكتابة الأن أن القوى الظاهرة على السطح هي قوى الثورة المضادة ، ومع ايماني بأن أي تقييم نزيه لتجربة عبد الناصر سوف يعطيه أكبر كثيرا مما يأخذ منه ـ فان قوى الثورة المضادة الظاهرة على السطح الآن تستطيع التركيز على الجوانب السلبية لكي تضرب بها الجوانب الايجابية الضخمة ، ومن ثم تطمس بذلك وجه الحق في التجربة كلها ، وتصبح شهادة التاريخ مطية للأحقاد وأداة من أدوات المخطط المرسوم ـ بصرف النظر عن نوايا الشهود وحسن قصدهم » .

هذا هو السياق في اطاره الكامل ، وبه يمكن فهم العبارة التي ركز عليها السؤال ، وفي الواقع فان ما قلته في هذا الصدد يكاد أن يكون رؤية مسبقة لما حدث فيما بعد ، وأظن أن الرئيس السادات قال شيئا في هذا المعنى أخيرا ، فقد قال أن الرجعية حاولت تضخيم الأخطاء واستغلال السلبيات وتزييف التاريخ ، وأرادت ضرب التجربة كلها متخذة من بعض سلبياتها مدخلا الى ما تريد . . .

المدعي الاشتراكي : ولكنك ذكرت في الصفحة ٢١ من الكتاب أنك تقرر أنك لا تستطيع أن تفهم مسايرة بعض عناصر النظام المصري الحاضر ، بل وحماستها الزائدة لتشويه هذه التجربة . فما هي هذه العناصر اذا كانت الثورة المضادة هي أنصار الرجعية والاستعمار ؟

هيكل : مرة ثالثة لا بد من وضع هذه الجملة في سياقها الذي وردت فيه ضمن ما كتبت . . . لقد وردت على النحو التالي في الفقرة التي أستشهد بها الآن . . . أنني قلت .

« أفهم تماما لماذا تحاول بعض قوى السيطرة العالمية ـ ولأغراضها ـ أن تشوه

التجربة المصرية التي قادها جمال عبد الناصر ، ولكنني لا أستطيع أن أفهم ـ حقيقة ـ أسباب مسايرة بعض عناصر النظام المصري الحاضر ، بل وحماستها الزائدة أحيانا لتشويه هذه التجربة . . .

وأريد الآن أن أناقش هذه المسألة ، وأريد أن أناقشها منطقيا بغير انفعال ، وبغير تعصب ، وبغير عاطفة .

أسأل نفسي والآخرين : كيف ولماذا ؟

وأطرح هذا السؤال وفي ذهني ـ وفي ذاكرة غيري ـ سياق متصل من الحقائق والمواقف ، سلسلة مترابطة حلقاتها ، ممتدة من الأمس الى اليوم والى الغد .

أولا ـ لقد وقف الرئيس أنور السادات بنفسه أمام مجلس الشعب قبل أقل من سنة وقال بالحرف :

ـ ان الذين يتصورون أن الثورة ثورتان وأن العهد عهدان يقعون في خطأ كبير .

وهذا الكلام من الرئيس السادات واضح ، ثم أنه حقيقي الى أبعد حد ، فلم يكن أنور السادات شخصا عاديا في نظام عبد الناصر ، ويكفي أن نتذكر المسئوليات والمناصب التي تولاها من عضو في مجلس الثورة الى رئيس لمجلس الشعب الى نائب لرئيس الجمهورية . . . وكان كل رؤساء الوزارات الذين اختارهم أنور السادات في مدة ولايته وحتى الآن أقطابا في عهد عبد الناصر : محمود فوزي رئيس الوزراء قبل مايو ١٩٧١ وبعده الى نهاية تلك السنة ، ثم عزيز صدقي من بداية ١٩٧٢ الى منتصف ١٩٧٣ حين شاء الرئيس أنور السادات نفسه أن يتولى رئاسة الوزراء استعدادا للمعركة ، ثم عبد العزيز حجازي بعد حرب أكتوبر ومع محاولة التوجه للانفتاح بعدها .

ولو نظرنا الى قمم السلطات في الوضع الراهن كله لتأكدت لنا هذه الحقيقة :

أنور السادات في رئاسة الدولة ، وهو الوحيد من أعضاء مجلس قيادة الثـورة الذي بقي الى جوار عبد الناصر وبالقرب منه من البداية الى النهاية .

ـ سيد مرعي في رئاسة مجلس الشعب ، وقد كان في قمة الجهاز التنفيذي منذ أشرف على تطبيق قانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ حتى أصبح وزيرا للزراعة ونائبا لرئيس الوزراء ومسئولا عن التنمية الزراعية في مصر كلها الى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وبعده .

ـ ممدوح سالم في رئاسة الوزارة ، وقد كان من نجوم جهاز الأمن في عهد عبد الناصر ، بل انه لسنوات طويلة كان مسئولا عن أمن جمال عبد الناصر نفسه في كل رحلاته خارج مصر .

ثانيا ـ ان أنور السادات لم يتوقف عن القول ، وبطريقة قاطعة ، بأنه مسئول مع جمال عبد الناصر في كل قرار ، ولم يكن أنور السادات ليقول بذلك ويقطع به لو أنه لم يكن صحيحا ، وفضلا عن ذلك فلقد كان أنور السادات هو الرئاسة الثانية دستوريا في مصر بعد عبد الناصر بحكم رئاسته لمجلس الشعب معظم سنوات عهد عبد الناصر ، وحين ترك رئاسة مجلس الشعب فقد ولـي بعدها منصب نائب رئيس الجمهورية وهو الرئاسة الثانية عمليا في أواخر عهد عبد الناصر ، وحين قدم أنور السادات نفسه الى الأمة بعد عبد الناصر لرئاسة الجمهورية فلقد كانت أول كلمة قالها : لقد جئت اليكم على طريق جمال عبد الناصر .

وهذا كلام ليس فيه ما يحتمل اللبس ، وأن يحاول بعض الناس تفسيره برده الى تمسك الرئيس السادات بـ « أخلاق القرية » فحجة واهية آن أن يعرف أصحابها أنها تسيء الى أنور السادات قبل أن تسيء الى جمال عبد الناصر .

كان أنور السادات مسئولا بالممارسة . . . أو كان مسئـولا بالصمـت . . وقـد رفض الرجل بشجاعة وأمانة حجة المسئولية بالصمت ، وأعلن أنه اشترك مع جمال عبد الناصر في رسم كل سياسة واتخاذ كل قرار . . » الى اخر ما جاء في اطار السياق الكامل لما كتبت . . .

هذا ما قلته ، وهو واضح كل الوضوح ، واذا جاز لي أن أضيف عليه شيئا فهو أنه يكفينا للقول بأن هناك عناصر في النظام مسئولة عن محاولة تشويه التجربة أن نطالع الصحف وأن نسمع ونشاهد بعض برامج الاذاعة والتلفزيون . . . ان الصحف ملك للاتحاد الاشتراكي أي النظام ، والاذاعة والتليفزيون أجهزة رسمية تابعة للدولة . . . أما من يقف وراء الحملة ، فهذا لغز لم أستطع حله حتى الآن ، لأن هناك تناقضا غريبا في الأمر كله .

جانب من هذا التناقض أن النظام الذي قام من ٢٣ يوليو حتى الآن كل لا يتجزأ .

والجانب الاخر أن هناك حملة لا شك فيها على أساس هذا النظام .

المدعي الاشتراكي : هل تنسب ما ذكرت الى المسئولين في النظام على الرغم مما ذكرت صراحة من اشادتهم أو من قول الرئيس أنور السادات من تحمله لكل المسئوليات مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر .

هيكل : بالطبع فانني حاولت أن أتجنب الخطأ الذي وقع فيه غيري وهو خطأ التعميم . . . انني قلت أن ما لا أستطيع فهمه هو مسايرة بعض عناصر النظام لحملة الادانة المطلقة ضد عصر جمال عبد الناصر . . . هذا ما قلته ، وبالتأكيد فان كل ما نقرأه ونسمعه ونراه في الصحف والاذاعة والتليفزيون يعني أنه لا بد أن هناك عناصر في النظام تساير حملة الادانة الكاملة ضد كل ما كان قبل ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .

ان الرئيس السادات أوضح موقفه عندما قطع بخطأ الذين تصوروا أن الثورة ثورتان وأن العهد عهدان . لكن ذلك لا يعني أنه لا بد أن تكون هناك عناصر أخرى في النظام سارت في اتجاه مخالف ، وهذا هو وحده سر استمرار وتصاعد الحملة على الثماني عشرة سنة الأولى من التجربة ، وهي في الواقع الجزء الأكبر من عمر النظام والأساس الأكبر لدواعي شرعيته .

المدعي الاشتراكي : هل يمكن تحديد هذه العناصر ؟

هيكل : لا أستطيع أن أحدد بالذات عناصر معينة ، لأن ذلك ينطوي على محظورات التعميم . انني ككاتب يحاول أن يحلل الظواهر وجدت نفسي أمام تناقض شرحته من قبل .

من ناحية ـ هناك استمرارية في النظام . . . كذلك يقول الرئيس السادات ، وهو المسئول الأول عنه .

ومن ناحية ثانية ـ فهناك في نفس الوقت حملة لا شك فيها على قواعد هذا النظام ، واذن فلا بد أن يكون هناك شيء ما . . . وهذا ما تساءلت عنه فيما كتبت ، وخرجت بأنني حقيقة لا أستطيع فهمه ؟

المدعي الاشتراكي : ذكرت في كتابك « لمصر لا لعبد الناصر » ص ٤١ أن اعتبارات الأمن الداخلي هي نفسها جبهة الحماية الداخلية ، وأن القوى الكبرى تستهدف السيطرة على الشعوب الصغيرة من الداخل ، والآن وما زالت مصر جيشها تحت السلاح ، وتهدد أمنها مؤامرات من غرب حدودها ومن شرقها ، ومن دول عظمى تؤكد اذاعاتها واذاعات الدول التي تدور في فلكها على تقويض النظام والأمن الداخليين . . فهل اتخذت مصر من الاجراءات الآن ما يمكن أن تعتبره تجاوزات ، وانتقدته في حينه ؟

هيكل : انني سوف أقتصر في ردي على الفقرة الأخيرة من هذا السؤال ، فمن الواضح أنها مقصده الأساسي ، ولكني قبلها أريد أن أشير للمرة الرابعة الى أن هذه الفقرة التي أسأل عنها في صفحة ٤١ من كتاب « لمصر لا لعبد الناصر » لا يمكن أن تكون كاملة الا في سياقها .

في هذا السياق كنت أحاول تحليل ظاهرة تجاوزات السلطة في عصر جمال عبد الناصر ، وكنت أحاول في الواقع أن أشرح أن ذلك العصر كان عصرا سادته عالميا ظاهرة الحرب الباردة ومناخها وأساليبها . واذن فأنا لم أكن أتحدث عما يجري الآن ، وانما عما جرى وقتها ، وكنت أحاول أن أرد مسألة تجاوزات السلطة ـ مع استمرار

نقدي لها ـ الى الأصول والدواعي التي سمحت بها . . . لم أكن أتحدث عما يجري الآن ، وهو يجري في عصر عالمي مختلف هو عصر الوفاق وظروفه .

ان نص السؤال يستوضحني عما اذا كنت انتقدت تجاوزات السلطة في الأوضاع الحالية في مصر الآن ، وردي أنني في الواقع لم أتعرض لهذا الموضوع فيما كتبت لعدة أسباب ، أولها وأهمها ما سبق لي شرحه وهو أن الظروف لا تسمح لي الآن بأن أكتب وجهات نظري وأنشرها في مصر . . ومعنى ذلك أنني أكتب وأنشر خارجها ، وهنا فانني أرد نفسي دائما عن الكتابة في الشؤون الداخلية لمصر . وهكذا فانني لم أتعرض لموضوع السلطة أو تجاوزاتها ـ اذا كانت هناك تجاوزات ـ فيما أنشره خارج مصر .

هذا موقفي ، وقد شرحته من قبل حين أوضحت الحدود التي فرضتها على نفسي حين فرضت عليّ الظروف أن أبدي وجهات نظري خارج مصر .

المدعي الاشتراكي : بالاشارة الى ما ذكرتم عن موقف مصر بالنسبة للبنان في كتاب « لمصر لا لعبد الناصر » ص ٧١ . . . ما تصورك للدور الذي كان على مصر أن تقوم به بالنسبة للمشكلة اللبنانية ؟

هيكل : انني أعتقد كما شرحت من قبل أن الدور المصري أساسي في ضبط أو محاولة ضبط تفاعلات العالم العربي ، وبغير هذا الدور فان العالم العربي سوف يتخبط الى مدى طويل لا تستطيع الأمة دفع تكاليفه في هذه المرحلة ، وهذا هو المأزق الذي يواجهه العمل العربي اذا غاب الدور المصري .

أنني أشرت من قبل الى أن مصر كانت تقود دائما أحد تيارين : اما تيار شعبي غالب تعبر عنه حركة جماهيرية واسعة واما تيار اجماع عربي ـ بالذات في أوقات الأزمات ـ وخير تعبير عن هذه الحالة هي مؤتمرات القمة .

وبصفة عامة ، ومنذ قيام الثورة سنة ١٩٥٢ وحتى سنة ١٩٦٤ كانت مصر تقود تيارا شعبيا غالبا ، وبصفة عامة أيضا فانه مع بداية سنة ١٩٦٤ بدأت المؤتمرات

العربية على مستوى القمة ، وكانت الدعوة اليها قد وجهت لبحث قيام اسرائيل بتحويل روافد نهر الأردن .

وسواء كان الدور المصري هو قيادة تيار عربي غالب أو قيادة اجماع عربي ـ فان مصر لا تملك تحت أية تعلات أن تعزل نفسها عن التأثير المباشر في الحوادث الجارية على الساحة العربية أو حولها . وحين كتبت المقال الذي يشير اليه السؤال ، ولاحظت أن الدور المصري غائب عن تطورات الأزمة اللبنانية ـ الحرب الاهلية اللبنانية في ذلك الوقت ـ بدعوى أحكام الجغرافيا السياسية ، كان بعض المسئولين المصريين يتذرعون في تصريحات رسمية بذرائع الجغرافيا السياسية لكي يقولوا أن سوريا أولى بالتدخل في الأزمة اللبنانية ، وأن مصر ليست مطالبة بشيء وليس في وسعها أن تفعل شيئا . كان هذا منطقا اختلفت وأختلف معه ، ولقد قلت بصدده في هذا المقال الذي ينصب عليه السؤال : ان التعلل بالجغرافيا السياسية مردود عليه بأن القبول بمثل هذا المنطق لا يضيع الدور المصري في لبنان فحسب ، بل انه يضيع سياسة مصر كلها من حيث أنه يعزلها عن العالم العربي عزلا كاملا .

وفي الحقيقة فقد كانت دعوى الجغرافيا السياسية دعوى مشهرة في وجه مصر بهدف عزلها .

ان دعوى الجغرافيا السياسية معناها تقسيم المنطقة الى عدة وحدات منفصلة وحتى منعزلة .

ان دعوى الجغرافيا السياسية معناها تقسيم الأمة العربية الى مناطق : منطقة الهلال الخصيب : العراق وسوريا والأردن ولبنان .

منطقة شبه الجزيرة العربية : السعودية والكويت وقطر والامارات وعمان واليمن الشمالي والجنوبي .

منطقة وادي النيل : مصر والسودان .

منطقة المغرب العربي : ليبيا وتونس والجزائر والمغرب .

ان المخطط الاستعماري في المنطقة كان دائما ـ وتحسبا وتخوفا من دور مصر ـ يلعب على دعوى الجغرافيا السياسية .

وكان حلف بغداد الذي قاومناه بنجاح يرتكز على هذا المنطق ، وهو منطق حاربته مصر ويجب أن تحاربه باستمرار لأن مؤداه عزلها وحصرها عن عالم تنتمي اليه وتتأثر به بمقدار ما تؤثر فيه .

ان بعض المنظمات الدولية سقطت في فخ الجغرافيا السياسية ، وأنا أقول « سقطت في الفخ » لأنني لا أريد أن أضعها في صف المتواطئين على الدور المصري .

ان الأمم المتحدة ـ على سبيل المثال ـ جاءت في وقت من الأوقات واقترحت انشاء مكاتب للتنمية الاقليمية تتبنى تشجيع سياسة التكامل الاقتصادي ، واذا بها تقترح ما يلي :

ـ مكتب للتنمية الاقليمية في بيروت تشتمل منطقته على : لبنان وسوريا والاردن والعراق .

ـ مكتب للتنمية الاقليمية في المغرب يضم : المغرب والجزائر وتونس وليبيا .

حينما جاء الكلام عن مكتب التنمية الاقليمية الذي تدخل مصر في اختصاصه ، اقترحت الأمم المتحدة مكتبا لمصر والسودان ، ولكن السودان فضل ـ لأسباب يمكن فهمها ـ أن يكون انتماؤه الى المكتب الاقليمي لشرق افريقيا .

هكذا وجدت مصر نفسها في النهاية وحدها .

وهذه مجرد صورة لما يمكن أن يؤدي اليه منطق الجغرافيا السياسية . ان هذا المنطق الذي أراه من وجهة نظري خاطئا وخطيرا تحكم في السياسة المصرية ازاء الحرب الأهلية في لبنان .

بقي في السؤال ذلك الجزء الخاص بتصوري للدور الذي كان على مصر أن تقوم

به في الأزمة اللبنانية ، وردي آن ذلك كان مسئولية تتحملها أجهزة صنع القرار السياسي التي تتوافر أمامها كل المعلومات الضرورية والأساسية لصنع القرار .

وما أقول به بعد ذلك أمرين :

الأمر الأول أن مصر لا تملك أن تعزل نفسها أو تسمح لأحد بعزلها عما يجري في العالم العربي . . . في لبنان أو غير لبنان . والأمر الثاني ان مصر عرفت في بعض الظروف كيف تتخذ القرار السليم والمؤثر ، والدليل على ذلك كما قلت في هذا المقال الذي يدور حوله السؤال « أن الموقف اللبناني كانت تحكمه وتحول دون تفجره ابتداء من سنة ١٩٦٢ حتى هذه اللحظة اتفاقية عقدت في القاهرة ، وهي اتفاقية ما زالت حتى هذه اللحظة - أغسطس ١٩٧٨ - مرجعا تحتكم اليه الاطراف كلها ، وما زال اسمها حتى هذه اللحظة « اتفاقية القاهرة » .

المدعي الاشتراكي : لكن تبين أن مصر لم تبعد أو تقص نفسها ، فقد تدخلت لدى أمريكا وحملتها على استصدار قرار من مجلس الأمن فوري بخروج اسرائيل من جنوب لبنان ، بينما اتخذت بعض الدول العربية المجاورة موقف سلبيا ؟

هيكل : نحن هنا في الواقع نتحدث عن موقفين مختلفين .

موضوع المقال الذي أسأل فيه كان عن الحرب الأهلية اللبنانية التي احتدمت ما بين ١٩٧٥ الى ١٩٧٧ ، وأما هذا السؤال الأخير فهو يتصل بالغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان سنة ١٩٧٨ .

ويمكن أن نتصور أن مصر تدخلت لدى الولايات المتحدة لحملها على استصدار قرار من مجلس الأمن بضرورة خروج اسرائيل من جنوب لبنان ، ولكن الضغوط على اسرائيل وعلى الولايات المتحدة كانت متنوعة ، وبالطبع فانه الى جانب ما قامت به مصر فان السعودية وسوريا كانت لهما أدوارا بارزة ، فضلا عن أن الضغط الأكبر كان التخوف من حدوث انفجار في المنطقة اوسع من جنوب لبنان .



وقائع تحقيق سياسي

الجلسة العاشرة

الثلاثاء أول أغسطس ١٩٧٨

« الجزء الثاني »

عبد الناصر
والخبراء السوفيت
عتاب سياسي
في ختام
تحقيق سياسي!



المدعي الأشتراكي : ذكرت في كتاب « لمصر لا لعبد الناصر » صفحة ١٠٤ أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قال لبريجنيف بشأن الخبراء السوفيت انه اذا أحس في يوم من الأيام ان وجودهم يشكل نوعا من الضغط أو احتمالا لتدخل الاتحاد السوفيتي في شؤوننا الداخلية فلن يتورع أن يطلب من الفريق فوزي ان يجمعهم على باخرة في الاسكندرية ويشحنهم الى بريجنيف عن طريق البحر ، بمعنى ان طرد الخبراء الروس قائم ووارد اذا شكلوا نوعا من الضغط او التدخل ، فلما صدر قرار سحب الخبراء السوفيت قبل المعركة ذكرت ان هذا القرار فاجأك ، ورأيت انه يجب تطويق الازمة ، وكان ذلك في التحقيق هنا . واضفت في مقال في الاهرام المؤرخ ٢٨ / ٧ / ١٩٧٢ أنه لم يكن هناك ما يمكن أن يشير الى احتمال حدوث ما حدث ، بل لقد كان العكس هو الصحيح . . . فما علة هذه المفاجأة وان العكس كان هو الصحيح ؟

هيكل : بادىء ذي بدء أعتقد انه من اللازم وضع هذه المناقشة بين عبد الناصر وبريجنيف في اطارها التاريخي الذي حدثت فيه ، وكان هذا الاطار هو الاجتماع المصري السوفيتي على مستوى القمة في موسكو في اول يوليو ١٩٧٠ ، وكانت تلك هي زيارة عبد الناصر الاخيرة للاتحاد السوفيتي. انني حضرت هذا الاجتماع كعضو في الوفد المصري بوصفي وزيرا للارشاد القومي في ذلك الوقت .
وفي الواقع فان هذه المناقشة بشكل من الاشكال كانت تخصني مباشرة ، وكانت الوقائع على النحو التالي :

كان الرئيس جمال عبد الناصر يطلب زيادة عدد الخبراء السوفيت ، وكان بريجنيف بادي التردد .

وبهذه المناسبة فانني اقول ان السوفيت كانوا دائما مترددين في زيادة عدد

الخبراء ، وكانوا يعتقدون انه بمقدار ما يزيد عدد خبرائهم بمقدار ما تزيد مسئولياتهم المباشرة في الازمة ، وقد كانوا دائما متلهفين على الظروف التي تسمح لهم بتقليل عدد الخبراء او بسحبهم .

وفي تلك الجلسة التي اتحدث عنها فان بريجنيف رد على الرئيس جمال عبد الناصر بقوله انه يخشى ان تؤدي زيادة عدد الخبراء السوفيت في مصر الى ظهور حساسية لدى المصريين من وجودهم ـ وكان هذا هو السياق الذي رد فيه جمال عبد الناصر على بريجنيف بقوله : انه يعرف مشاعر الشعب المصري ، وأنه لا يمكن ان تنشأ مثل هذه الحساسية الا اذا تجاوز الخبراء السوفيت دورهم المرسوم وحادوا عنه ، وفي هذه الحالة ـ والقول موجه من جمال عبد الناصر الى ليونيد بريجنيف ـ فاني لن انتظر وانما ساطلب من الفريق فوزي ان يجمع الخبراء السوفيت في مصر كلهم ويضعهم على اول باخرة قاصدة الى اوديسا وينتهي الامر .

ان بريجنيف بدت عليه الدهشة وهو يسمع ما قاله جمال عبد الناصر ولكنه تمالك نفسه بسرعة ، وفوجئت انا شخصيا به يتوجه ببصره الى حيث كنت أجلس على مائدة المفاوضات ويقول : « ان السيد هيكل لديه معلومات في وزارته عن وجود مثل هذه الحساسيات » . والتفت اليّ الرئيس جمال عبد الناصر والتساؤل في عينيه ، كما التفت اليّ كل اعضاء الوفدين الجالسين حول مائدة المفاوضات . . . والحقيقة انني كنت في حالة دهشة مما قاله بريجنيف الذي راح يوصل حديثه قائلا ان لديه معلومات بان وزارة الارشاد التي اتولى امورها لديها تقرير عن وجود حساسية لدى جماهير الشعب المصري من موضوع تواجد الخبراء السوفيت في مصر » . وناقشت بريجنيف وقلت له انني لا اعلم ان هناك تقريرا من هذا النوع في الوزارة التي اتولى امورها ، ولكني بعد جلسة المفاوضات وعدت الرئيس جمال عبد الناصر بان ابحث الامر واتحراه بعد عودتي الى القاهرة . وبعد ان عدت الى القاهرة بعد ذلك اجريت تحقيقا في وزارة الارشاد لاتبين ما اذا كان هناك اساس لمثل هذا القول من جانب بريجنيف ، واكتشفت ان هناك واقعة استغلت خطأ في اعطاء هذه المعلومات لبريجنيف . لقد حدث أننا كنا بصدد دراسة اوضاع مصلحة الاستعلامات ضمن

محاولة لاعادة تنظيم العمل في وزارة الارشاد . وكانت مصلحة الاستعلامات تعد وتقدم تقريرا يوميا عن اتجاهات الرأي العام في مصر ، وكنت اعتقد ان هذا التقرير يقوم على اسس غير علمية ، وهكذا فانني كلفت مجموعة من هيئة مكتبي ببحث وتقييم الطريقة التي كانت تتم بها تقارير اتجاهات الرأي العام ، وكانت هذه المجموعة تضم الاستاذين تحسين بشير واسامة الباز ، واولهما سفير مصر لدى الجامعة العربية الآن والثاني هو وكيل وزارة الخارجية الان . وطافت هذه المجموعة بعدد من المكاتب المحلية لهيئة الاستعلامات في الأقاليم . وكان بين المكاتب التي زارها الاثنان مكتب هيئة الاستعلامات في مدينة المحلة الكبرى وهناك تناقشا مع مدير المكتب في طريقة اعداد تقاريره عن اتجاهات الرأي العام ، وشرح لهما مدير المكتب طريقته وناقشه الاثنان في تفاصيلها ، وسألوه بين ما سألوه : هل توجهون لأفراد من الجمهور أسئلة معينة عن قضايا مطروحة بحيث تستطيعون استنتاج اتجاهاتهم من خلال اجاباتهم ، واستطرد الاثنان يسألان : هل تسألونهم مثلا عن تطورات حرب الاستنزاف وعن كذا وعن كذا . . . ومن ضمن هذه الموضوعات كان التساؤل : هل تسألونهم مثلا عن الخبراء السوفيت في مصر ؟ وفي ذلك الوقت كما نذكر كان عدد الخبراء يتزايد بعد رحلة جمال عبد الناصر السرية الى موسكو في يناير ١٩٧٠ ، وكان بين اهداف جمال عبد الناصر منها ان يرفع درجة التواجد السوفيتي في مصر ليؤثر على موازين القوة بين الدولتين الاعظم وليرفع أزمة الشرق الاوسط من مجرد التوازن الاقليمي بين العرب واسرائيل الى المستوى الدولي الأعلى والأكثر حساسية .

ان الأمر في هذا اللقاء بين هذه المجموعة من هيئة مكتبي وبين ممثل هيئة الاستعلامات في المحلة لم يزد على هذا الحد ، ولكن يبدو ان السؤال وصل على نحو او آخر الى ملحق عمالي سوفيتي كان يزور المحلة الكبرى ، وهكذا فيما يبدو لي وردت الواقعة مبالغا فيها في تقرير منه الى موسكو وصل بشكل من الاشكال الى اللجنة المركزية ومنها الى السكرتير الأول للجنة المركزية ليونيد بريجنيف .

هذا هو الاطار التاريخي الذي جرت فيه الواقعة المشار اليها في السؤال . اننا هنا نجد ان جمال عبد الناصر يتحدث عن اعادة شحن الخبراء السوفيات الى بلادهم اذا

احس في يوم من الايام ان وجودهم يشكل نوعا من الضغط او احتمالا لتدخل منهم في شؤوننا الداخلية ، وفي الواقع فان هذا الامر لم يحدث على الاطلاق لا في عهد الرئيس عبد الناصر ولا في عهد الرئيس السادات .

وكان اخراج الخبراء السوفيات من مصر طبقا لما قاله الرئيس السادات لا يرجع الى انهم شكلوا على مصر نوعا من الضغط او تدخلوا في شؤوننا الداخلية ، وانما كان اخراجهم طبقا لما قاله الرئيس السادات لأن الاتحاد السوفيتي قصر في ابلاغ مصر بنتائج الاتصالات مع الولايات المتحدة ، اي بنتائج مؤتمر القمة بين بريجنيف ونيكسون في ربيع ١٩٧٢ ، ولم يكن موضوع تدخل الخبراء او ضغطهم على مصر واردا في أسباب ذلك الطرد .

اما انني فوجئت بالقرار فهذا صحيح ، وذلك قلته وقتها للرئيس السادات .

وأما أنني رأيت من الواجب تطويق الأزمة ، فقد شرحت رأيي في ذلك من قبل . فلم يكن ذلك رأيي وحدي ، بل كان رأي الدولة كلها ، فقد اعتبرها الرئيس السادات وقفة مع الصديق ، ثم ارسل بعثة الى موسكو برئاسة رئيس وزرائه الدكتور عزيز صدقي . ولولا أن الازمة تم تطويقها لما حصلت مصر على فيض السلاح الذي حصلت عليه في نهاية سنة ١٩٧٢ وبداية ومنتصف سنة ١٩٧٣ ، وكان هذا الفيض المتدفق من السلاح بين الأسباب التي جعلت حرب أكتوبر المجيدة ممكنة سنة ١٩٧٣ .

المدعي الأشتراكي : جاء في المقال في نفس الصفحة بوضوح ان بريجنيف رجا جمال عبد الناصر ان يتم سحب الخبراء السوفيت المسئولين عن الدفاع عن العمق قبل المعركة لأن وجودهم وقتها يثير تعقيدات (وافق جمال عبد الناصر) وهكذا فان سحب هؤلاء الخبراء قبل المعركة كان أمرا متفقا عليه في اجتماع موسكو في يناير ١٩٧٠ ، ولقد تقرر سحب الخبراء فعلا .

هيكل : ما تقرر سنة ١٩٧٠ كان سحب الخبراء قبل المعركة ، وما تقرر سنة ١٩٧٢ كان طرد الخبراء ، وهناك فارق كبير بين الحالتين : السحب والطرد . وفي

كل الاحوال فان ذلك امرا يخص صانع القرار المسئول شرعيا ودستوريا ، ولا يملك غيره الا ان يناقش ويحلل طبقا لما هو متاح له .

المدعي الأشتراكي : في صفحة ١١٤ ذكرت في ذات الكتاب ان ما حدث لعبد الناصر في مصر لم يكن من قبيل الاخطاء السياسية ، لكنه كان أسوأ ، يتعدى اخطاء السياسة الى السقوط الاخلاقي الى نوع من الانتحار المعنوي . . فما هدفك من هذه العبارات ؟ ومن تقصد بها ؟

هيكل : هنا أيضا لا بد أن أعود الى هذا المقال ، الى الفقرة السابقة على ختامه ، وفيها قلت « ان ما حدث في مصر لعبد الناصر لم يحدث لزعيم او قائد في اي بلد من بلدان العالم ، الا اذا كان هناك انقلاب مسلح على نظامه ، ومثل هذا الانقلاب لم يحدث قطعا ، وعلى فرض ان انقلابا مسلحا كان قد حدث فانى اشك ان حملة اليوم على الامس كان يمكن ان تصل الى هذا العنف » ، ثم استطردت الى العبارة الواردة في السؤال والتي قلت فيها « ولم يكن من قبيل الاخطاء السياسية ما حدث ، بل كان أسوأ ، فقد تعدى اخطاء السياسة الى السقوط الأخلاقي الى نوع من الانتحار المعنوي » ـ ثم استطردت قائلا « وليست هذه مصر ، ولا يمكن ان تكون هذه هي مصر ، وهي بالفعل ليست مصر » . . . واذن فالكلام واضح . ثم انني ختمت المقال كله قائلا « ثم اقول في الختام لقد كانت تجربة جمال عبد الناصر بايجابياتها وسلبياتها تجربة مصرية عربية انسانية اصيلة ، ومناقشتها حق ، ولكن ادانتها الشاملة على هذا النحو الذي يجري في مصر وبالوسائل والأساليب التي يتم بها ذلك باطل لا يصح . . . ويبقى اعتقادي انه لا يصح غير الصحيح ، ثم اتوقف عند عبارة بدأت بها هذه السلسلة من الاحاديث ، وتلك هي « انني لا اعطي لأحد حق اتهامه ، ولا اعطي لأحد شرف تبرئته . . . تلك كلها حقوق للجماهير وللأمة وللتاريخ » .

وفيما يتعلق بمجمل ما كتبت ، فانني قلت وما زلت أقول وأرجو ان اصحح اذا كان ما اقوله خطأ ـ انه لم يحدث في العالم كله ان وجهت حملة الى مؤسس نظام في ظروف استمرار هذا النظام ـ حتى مع اختفاء مؤسسه بالموت ـ على هذا النحو الذي

حدث لجمال عبد الناصر ، واعتقادي ان هذه الحملة على هذا النحو اساءة الى روح الشعب المصري والى وجدانه والى ضميره ، ثم انها اساءة الى الشعب المصري عربيا ، واساءة الى الشعب المصري افريقيا ، بل ان حد الاساءة وصل الى العالم كله خصوصا في دول حركة التحرر الوطني التي كانت التجربة الناصرية في مصر - ولا تزال - نموذجا نقلت عنه واحتذت به في كثير من الأمور ، واعتمدت عليه في محاولاتها للتحرر والتنمية .

المدعي الأشتراكي : (وهذا هو السؤال الأخير في التحقيق) - الا ترى ان عبارة حملة على جمال عبد الناصر ربما يكون فيها كثير من التجاوز ؟ وان الأمر لا يعدو مجرد انتقادات لا سيما اذا وضح ان صحافة اليوم يمارس الحوار فيها باثرى مما كان يمارس فيها بالامس ، ولا سيما أيضا أن رأس النظام وكبار المسئولين يحتفظون بكل تقدير واحترام ، ويقررون ويقرر الرئيس السادات انه مسئول عن كل قرارات عبد الناصر ؟

هيكل : اما انها حملة فذلك هو الوصف الذي اراه شخصيا لما يحدث ، وقد اكون مخطئا . ولكن ما يقال ويذاع وينشر يتعدى في اعتقادي حدود النقد الذي هو حق مشروع بل وواجب ، لأن الامم لا بد ان تعيد تقييم تجاربها باستمرار لكي تستطيع تجاوز سلبيات تجاربها وتكثيف ايجابياتها .

واما عن الحوار الأكثر ثراءا اليوم في الصحافة المصرية فاني ارجو لأسباب عديدة - بينها العفة وليس اي شيء آخر - اعفائي من مناقشة ثراء الحوار الدائر في الصحاقة المصرية الآن .

واما ان بعض قيادات النظام ، وعلى رأسها الرئيس السادات ، تعتبر نفسها مسئولة مع جمال عبد الناصر ، فهذه حقيقة . ولقد سجلت رأيي في هذه النقطة في اكثر من موقع في هذا التحقيق ، وردا على اكثر من سؤال ، ولكن ذلك بالطبع لا ينفي ان هناك ما يمكن ان نسميه بـ « حملة ادانة شاملة ».واسجل أنني شخصيا لا اعتقد بصحة هذه الحملة على النحو الذي تجري به ، ولا بنفعها للضمير المصري

والوجدان المصري وثقة الشعب المصري بنفسه ، ولهذا فلقد كان العنوان الذي اخترته لهذه المجموعة من المقالات « لمصر لا لعبد الناصر » . . . ان عبد الناصر نفسه في رأيي اصبح في رحاب التاريخ ، واما الباقي والدائم والمستمر فهو الشعب المصري الذي ما كان جمال عبد الناصر ليستطيع ان يحقق ما حققه او ينجز ما انجزه لولاه . . . لولا الشعب المصري .

المدعي الأشتراكي : كان هذا آخر سؤال في التحقيق ، فهل لديك اقوال اخرى ؟

هيكل : نعم . . . اريد ان اسجل في ختام هذا التحقيق عددا من الملاحظات التي اراها ضرورية .

اريد في البداية ان اسجل تقديري لسماحة هيئة التحقيق الموقرة : المدعي الاشتراكي الوزير انور حبيب ، والمحامي العام المستشار عبد الرحيم نافع ، والمحامي العام المستشار احمد سمير سامي .

اريد بعد ذلك ان اسجل ملاحظة ان التحقيق معي استمر على مدى عشر جلسات امتدت ما بين شهور يونيو ويوليو واغسطس . . موسم صيف باكمله .

اريد بعد ذلك ان استأذن ، وهذا تحقيق سياسي كما قيل لي ، ان ابدي في ختامه نوعا مما يمكن ان اسميه « عتاب سياسي » . ومع ان هذا التحقيق اتاح لي فرصة اعتز بها للقاء مع هذه الهيئة الموقرة ـ فاني اعترف انني لم اكن اجد مبررا له ولا زلت . وربما لاحظت ان هذا التحقيق الذي تم معي بمقولة انني أسأت الى سمعة مصر في الخارج تركز في معظمه على مقالات كثيرة كتبتها ونشرتها داخل مصر أيام عملي في الأهرام ، وكان بعضها في عهد الرئيس جمال عبد الناصر الذي ذهب الى رحاب الله وانا متمتع بكامل ثقته رئيسا لتحرير الاهرام ولمجلس ادارته .

والى جانب ذلك وزيرا للارشاد القومي في الفترة الحاسمة من حرب الاستنزاف ، الى جانب قيامي في وقت من الاوقات بمهام وزير الخارجية يوليو ـ

أغسطس ١٩٧٠ ثم ان البعض الآخر من هذه المقالات التي تناولها التحقيق كتب ونشر في عهد الرئيس أنور السادات في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٤ حينما كنت ـ حسب تصريح له نشرته احدى المجلات ـ واحدا من اقرب الناس اليه . ففي ذلك الوقت لم اكن مجرد صديق له فحسب ، وانما كنت موضع ثقته ، بدليل ما كلفني به من اتصالات دولية هامة ، بعضها مع القوتين الاعظم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وبعضها مع دول كبرى كالمانيا الاتحادية وبريطانيا .

انني في هذه الفترة تشرفت بصياغة كل خطاب رسمي ألقاه ، بل أنني توليت صياغة معظم خطاباته الى رؤساء الدول ، وبينهم الرئيس الاميركي نيكسون والرئيس السوفيتي بريجنيف . . .

ولقد كان من دواعي دهشتي ان اتهم افتراءا بالانهزامية بسبب مقال كتبته بينما انا ـ كما سبق وقلت ـ الشخص الذي عهد اليه الرئيس السادات نفسه بكتابة توجيهه الاستراتيجي الموجه منه الى القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول ـ وقتها ـ احمد اسماعيل علي بتحديد اهداف حرب اكتوبر . كذلك فقد كنت الشخص الذي عهد اليه الرئيس بصياغة خطابه التاريخي الى مجلس الشعب ، وهو الخطاب الذي حوى شروطه للسلام . . . ان معنى ذلك انني كنت المؤتمن على خطط الحرب والمؤتمن على خطط السلام .

انني اعتقد أنني شاركت باكثر من ذلك في المعركة الشاملة سنة ١٩٧٣ . ان جريدة « الاوبزرفر » نسبت اليّ انني كنت اول من فكر في استخدام البترول كسلاح سياسي ، وعلى اي حال فاني بدأت اتناول هذا الموضوع جديا في كتاباتي سنة ١٩٤٩ ، اي بعد حرب فلسطين الأولى مباشرة ، وفي ذلك الوقت كانت مناقشة هذا الموضوع وبحث امكانياته تبدو من ضروب الخيال ، لكني ظللت على يقين من ان هذا تكمن فيه امكانيات تأثير هائل . وحينما انشأت مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام ، فلقد حاولت توجيه مجهود عدد من الباحثين الى هذا المجال . وحين بدأت الامور تشير في اتجاهاتها الى قرب جولة جديدة من جولات الصراع مع اسرائيل ، فانني دعوت الدكتور مصطفى خليل لكي يرأس مجموعة

خاصة في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، وليقوم ببحث قضية استخدام البترول كسلاح للمعركة ، واستطعت بوسائل الاهرام طبعا ان اوفر لمجموعة العمل التي رأسها الدكتور مصطفى خليل كما ضخما من المعلومات والبيانات والارقام الصحيحة لم يكن لها اي مثيل لدى اي جهاز من أجهزة الدولة ، بل لم يكن لها مثيل لدى كل الدول العربية . ثم كان ان وضع الدكتور مصطفى خليل في اطار هذه المهمة تقريرا ممتازا عن احتمالات استخدام البترول في المعركة ، وقد توليت بنفسي تقديم نسخة من هذا التقرير ونسخة من ملخص الاقتراحات العملية التي اوصى بها الى الرئيس السادات يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٣ ، وقد أصدر الرئيس السادات امره الى المهندس سيد مرعي ـ ومعارك الحرب محتدمة في يومها الثاني ـ ان يحملها في طائرة خاصة الى المملكة العربية السعودية ، وان يسلم نسخة من التقرير وخلاصة التوصيات التي يقترحها الى الملك فيصل ، وقد جرى بالفعل تبني الكثير مما جاء في هذا التقرير . واذن فانني كنت طوال فترة خدمتي العامة احاول قدر ما استطيع ان اكون نافعا لوطني ، خصوصا في ظروف صراعه ، مع العدو الاسرائيلي ، هذا بالطبع الى جانب دوري في الخدمة العامة كصحفي ، وذلك ما شرحته من قبل .

ليس من شك انني ابديت في الظروف التي اعقبت حرب اكتوبر مباشرة وجهات نظر في اتفاقية فك الارتباط الاولى، وهي وجهات نظر شأنها شأن غيرها قابلة للخطأ وللصواب ، ولكنني وجدت نفسي امام مسئولية ابداء آرائي في ظروف من أخطر الظروف ، وكان من نتيجة ابدائي لآرائي ان تعرضت لبعض ما لا أرى داعيا للخوض فيه الان ، ولكني قبلته راضيا باعتبار ان ذلك طبيعي لصحفي يعتقد ان كلمته ملك قناعاته .

على انني اعتقد ان الثقة فيّ ظلت مستمرة بعد ذلك ، والدليل عليها انني ظللت قريبا من قائد النظام وموضعا لثقته ، وفي هذه الفترة ـ وحتى بعد خروجي من الاهرام ـ فقد كنت الشخص الذي تشاور معه في أهم خطوة استراتيجية اقدم عليها سنة ١٩٧٥ ، وهي خطوة فتح قناة السويس بارادة مصرية منفردة ، ثم عهد اليه بصياغة خطابه الذي اعلنها فيه الى مجلس الشعب في ذلك الوقت .

ومما يدل على انني كنت ما زلت قريبا ، وكنت ما زلت موضعا للثقة ، ان الرئيس السادات تفضل فدعاني الى لقائه في استراحة القناطر مساء يوم ١١ ابريل ، وهناك عرض علي منصب نائب رئيس الوزراء للاعلام في وزارة السيد ممدوح سالم التي كان يجري تشكيلها في ذلك الوقت ، وفي اليوم التالي وهو يوم ١٢ ابريل دعاني السيد ممدوح سالم الى لقائه مساء في وزارة الداخلية وكرر العرض ، وابديت له خلال مناقشة دارت بيننا لقرابة ثلاث ساعات خمسة اسباب تدعوني الى الاعتذار عن قبول عرضه الرقيق ، وفي اليوم التالي حاول السيد اسماعيل فهمي نائب وزير الخارجية اقناعي في الصباح ، كما حاول المهندس سيد مرعي اقناعي في المساء بحضور الدكتور مصطفى خليل ، ولكني تمسكت باعتذاري . ووجدت مناسبا ولائقا ان اذهب الى الرئيس ظهر اليوم التالي ١٤ ابريل لأرجوه نهائيا اعفائي من قبول هذا المنصب لعدة اسباب ، بينها تمسكي بمهنة اعتز بها ولم اعرف لنفسي في حياتي مهنة غيرها . وكان الرئيس مبالغا في كرمه ، فقد تصور انني لا اريد العمل في الوزراة فعرض علي ان اكون مديرا لمكتب رئيس الجمهورية بدرجة نائب رئيس الوزراء ، ومرة اخرى اعتذرت . لماذا اقول ذلك كله ؟

أقوله لكي أبرهن على أنه حتى هذه اللحظة . . . حتى النصف الثاني من ابريل ١٩٧٥ كانت مكانتي بقرب قائد النظام محفوظة ، كما أن ثقته بي كانت كاملة ، ولم يكن هناك ما يدعو الى تساؤل حول ما كتبت قبلها او سؤال مما جرى معي التحقيق فيه خلال هذه الجلسات .

ولسوء الحظ فان الظروف تطورت بعد ذلك ، فقد كان نشر كتابي « الطريق الى رمضان » في لندن في شهر مايو ١٩٧٥ مناسبة شنت عليّ فيها لسبب لا أعرفه حملة عنيفة في الصحافة المصرية ، وكان ذلك بمقولة أنني زيفت التاريخ . ولقد تشرفت بايداع نسخة من كتاب « الطريق الى رمضان » ضمن أوراق هذا التحقيق ، وأعتقد ان الرجوع الى الكتاب يشهد لي بأنني كنت منصفا بقدر ما هو انساني . ولقد ظل هذا الكتاب ولا يزال مرجعا عربيا وحيداً عن وجهة النظر العربية في الفترة التي تعرض لها من مسار الصراع العربي الاسرائيلي ، بل ان الكتاب الآن يدرس في

معظم كليات العلوم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الوصف .

لقد شنت عليّ بعد ذلك حملات غريبة .

ادعى عليّ بعد ذلك أنني على علاقة مع ليبيا ، وكان ذلك موضع حملة عارمة ، بينما الحقيقة تشهد بأنني منذ سنة ١٩٧٠ لم أضع قدمي في ليبيا ، ومنذ سنة ١٩٧٣ لم ألتق بالرئيس القذافي ، ولا التقيت بأي مسئول ليبي غيره ، وكان ذلك تحسبا لحساسيات أعرف وجودها ولا أريد الدخول في تعقيداتها على أي وجه من الوجوه . بل انني عندما طفت بالعالم العربي كله لأعد لكتابي عن العالم العربي قررت العودة من تونس الى القاهرة عن طريق روما متجنبا المرور بليبيا ، وكان ذلك موضع ملاحظة علنية من الرئيس القذافي . بل انه كان معروضاً عليّ أن ترسل لي طائرة خاصة لأذهب من تونس الى ليبيا بعد أن تعللت في تجنب الذهاب اليها بأن تذكرتي في الطائرة تحملني عن طريق روما ، ومع ذلك كان اصراري كاملاً على أن أتجنب ما لا داعي له من حساسيات أعرفها .

انني فوق ذلك ومنذ سنة ١٩٧٥ امتنعت تماما عن زيارة العراق وسوريا والجزائر بسبب خلافاتها مع الحكومة المصرية ، وامتنعت أيضاً عن أية اتصالات سياسية أو صحفية بشخصيات هذه الأقطار العربية ، وكان هذا مفزعا لي نفسياً ، فأنا اعتبر نفسي قومياً عربياً مثلما أنا وطني مصري ، لكني وضعت لنفسي حدوداً التزمتها مهما كانت متعنتة .

لقد وجهت اليّ بعد ذلك حملة بسبب ما قيل أنني قلته أثناء زيارتي للولايات المتحدة سنة ١٩٧٥ ، ولقد شرحت ذلك من قبل تفصيلاً في هذا التحقيق . . . وعندما عرضت عليّ جامعة جورج تاون أن أحاضر فيها سنة ١٩٧٧ ، وكنت قد قبلت الدعوة وتحدد موعد المحاضرة وطبع في برنامج الجامعة فعلاً ، لكني عرفت بعدها أن الرئيس السادات سيكون في الولايات المتحدة في نفس الوقت لأول لقاء له مع الرئيس كارتر ، وهكذا قررت أن أعتذر عن السفر ، وبعثت الى جامعة جورج تاون بالاسباب الحقيقية لاعتذاري قائلاً أنني لا اريد أن يحدث سوء فهم آخر .

لقد وجهت اليّ بعد ذلك حملات تدعي أنني كنت مركز قوة ، وهي حملة غريبة لأن مركز القوة لا يمكن أن يقوم الا على قاعدة قوة ، ولم تكن لي مثل هذه القاعدة في حياتي العملية . فكل ما كان لديّ من أسباب للتأثير هو ما أقوله أو أكتبه . . . وليست هناك قوة الزام لرأي يقال او يكتب الا بمقدرته على أن يكون مقنعا ، وهذا هو صميم الممارسة الديمقراطية .

لقد وجهت اليّ أيضاً حملة تدعي أنني تسببت في فرض حراسات على الناس وأنني قصدت اذلال العائلات ، ولست أعرف ما هو المقصود بهذا الكلام ، ولكني أعرف انني الصوت الوحيد الذي ارتفع لنقد التجاوز في فرض الحراسات . . . اي ان موقفي العلني والمكتوب والفعلي كان على العكس تماما من كل ما ادعى به عليّ .

لقد وجهت اليّ بعد ذلك أيضاً حملة تدعي أنني فلسفت الهزيمة وأنني قلت أن النظام الثوري لم يهزم ، والغريب أنني تصديت للذين قالوا بذلك في الاتحاد الاشتراكي العربي وفي حزب البعث العربي ، وكتبت صراحة أقول أن أي نظام يعجز عن حماية ترابه الوطني يفقد شرعيته . . . وكانت شرعية النظام الثوري الأساسية بعد الهزيمة ـ في رأيي ـ أنه يقاوم وأنه يحشد قواه للمعركة .

ولقد كان بين الحملات ما حاول تشويه ما أقوله بوسائل بالغة الغرابة ، ومن ذلك مثلاً ان احد الذين كتبوا في جريدة الأهرام ادعى عليّ بأنني حاولت تحريض الاتحاد السوفيتي على مصر ، ونقل عن مقال لي أنني قلت لدبلوماسي سوفيتي أثناء حوار بيننا ما نصه : « ان قوة عظمى في مثل موقفكم لا تملك ولا يليق بها أن تقف موقف المتفرج العاجز في منطقة على هذه الدرجة من الأهمية والحساسية » ، ثم توقف في نقله عما كتبت عند ذلك الحد متخذاً منه دليلاً على أنني كنت أحرض الاتحاد السوفيتي على مصر . . . وأغفل ما قلته بعد ذلك فيما نشرته من حوار بين هذا الدبلوماسي السوفيتي وبيني حين قلت له وبالحرف الواحد كما هو واضح من نص المقال : « تقدموا الى منتصف الطريق وانسوا كل شيء حتى الكبرياء الجريحة ، واستجيبوا ـ ولو حتى من باب المبالغة في اظهار حسن النية ـ الى كل الطلبات العربية من السلاح . . . بدون سلاح ليست هناك مفاوضات تدعون اليها أو تستبعدون

منها » .

الى هذا الحد وصل التشويه بالتزوير .

ان الحملة وصلت بعد ذلك الى أبعاد غريبة ، ومن ذلك أن صحيفة الجمهورية نشرت ـ وهذا طبيعي ـ وثيقة عن السفارة الامريكية صادرة في سنة ١٩٤٩ عن ظروف تغيير وزاري حدث في مصر وقتها ، وكان بين ما جاء في هذا التقرير أنني شرحت وجهة نظري في التغيير الى احد الدبلوماسيين في السفارة الامريكية ، وهو أمر يحدث كل يوم . . ان كل من يعمل في الميدان السياسي أو الصحفي يقابل عديدا من الدبلوماسيين في عمله ، وهو يتكلم معهم عارفاً أنهم سوف يشيرون في تقاريرهم الى حكوماتهم لما يسمعوه منه ومن غيره من وجهات نظر . وفي هذا التقرير ـ على سبيل المثال ـ فقد كانت هناك أقوال وآراء منسوبة الى عديد من الشخصيات المصرية بينها الملك فاروق ورئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي حسن يوسف وقتها ، وعدد من وزراء الوفد وأقطابه . . . ولم يكن في هذا كله شيء .

ولكن جريدة الأخبار وحدها عادت في اليوم التالي الى هذا التقرير وأخذت الجزء الخاص بي منه وأخرجته عن سياقه كله وعن اطاره ، ورتبت على ذلك ادعاء بأنني كنت أقدم معلومات للسفارة الامريكية عن أسرار السياسة المصرية . ان هذا التصرف كان ظلماً فادحاً وتجنياً على الحقيقة أولاً . . تصرف تنطبق عليه ـ فيما أتصور ـ كل مواد قانون العيب الذي يتحدث عنه الرئيس السادات أحيانا .

ثم تصاعدت الحملة بعد ذلك الى درجة ان جريدة الجمهورية استغلت كلاما منسوبا الى الرئيس السادات لا اظنه كان يقصدني به وفيه كان الرئيس يتحدث عن « لورد هوهو » . . ان اللورد هوهو كان شخصا بريطانيا ذهب الى ألمانيا عدوة بريطانيا وقت الحرب وراح يذيع من هناك ضد وطنه .

ان جريدة الجمهورية قالت انني كنت المقصود بهذا الكلام ، وأضافت في تعريفها بلورد هوهو انه قبض عليه في برلين وحوكم واعدم في بريطانيا ، ثم وافقت

الحكومة البريطانية في أواخر العام الماضي فقط على نقل جثمانه الى مقابر الأسرة في ايرلندة بعد أن نعى عليه خيانة بلده ـ ان ذلك كان فساداً في القياس لا يعد له فساد ، ولا أريد أن أدخل في تفاصيل أكثر من ذلك في هذه النقطة .

ان هناك نماذج كثيرة لحملات أخرى شنت عليّ دون أن أعرف لها حقيقة سببا سوى أنني حاولت أن أحتفظ بقلمي ملكا لقناعاتي . . . مع تسليمي بأن كل قناعات أمر يقبل الصواب والخطأ . على أنني اريد ان اقول بعد ذلك ان هذه الحملات كلها وغيرها مما تعرضت له أو يمكن أن اتعرض له في اي وقت لا تضعف بأي حال من الأحوال من ايماني بوطني ومن ولائي له ومن ارتباطي بقضايا نضاله ، وأعتقد انني بما فعلت وقلت حاولت أن أخدم وطني لا أن أسيء اليه ، فان الاساءة لمصر أمر لا يخطر على بالي ولا اظنه يخطر على بال مصري. ولقد حددت موقفي منذ اللحظة الاولى، وهو أنني لست مستعداً للحياة خارج مصر تحت أي ظرف من الظروف ، ومعنى ذلك أنني لا التزم فقط بولاء كامل لها ، ولكني ايضاً وراضياً أقبل قوانينها وألزم نفسي بها في كل ما أتصرف أو أقول . انني أكرر الشكر لهيئتكم الموقرة ، وأكتفي بما قلت .

الناشر : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

بيروت ـ ص ٠ ب : ٨٣٧٥ ـ تلفون ٣٤٣٣٧٨ ـ ٣٤٢٢١٧

بيروت ـ لبنان

توزيع : مكتبة انكل سام
ص.ب ٨٣٧٥
تلفون ٣٤٤٣٤٦ ـ تلكس ٢٢٦٦١ خياط
بيروت ـ لبنان

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
ص.ب ٨٥٧
تلفون ٤١٨٥٣ ـ تلكس ٢٨٤٤
ابوظبي ـ دولة الامارات العربية المتحدة

مؤسسة اتحاد الخليج
ص.ب ٢٩١١ الصفاة
تلفون ٤١١٦٨٨ ـ ٤١١٨٨٠
تلكس ٣٤٩١ فلوريا الكويت

مطبعة بيروت
ص.ب ٢٠٣/ ١١ - تلفون: ٣٥٢٤٦٩-٣٤١١٦٣-٣٤٣٩٠٩ بيروت